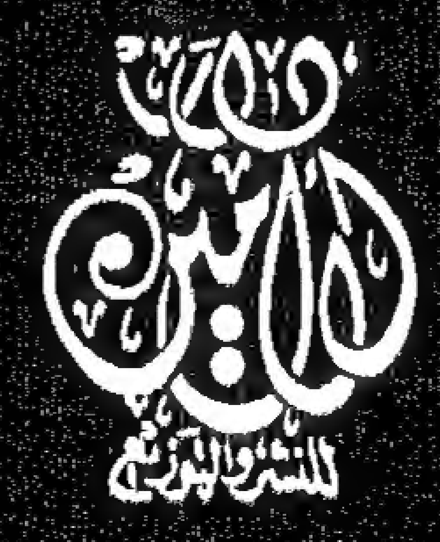
وثائق من واقع اليسار الماركسى الفرنسى

ترجمة وتقديم

يوسف درويش



إهـــــــداء ٢٠٠٦

المرحوم / يوسف درويش

القاهرة

وثائق

من واقع اليسار الماركسى الفرنسى

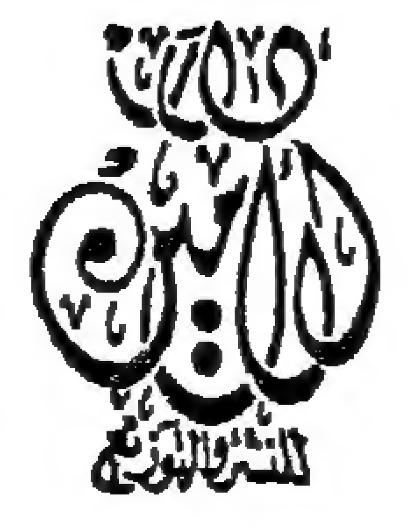
● اسم الكتاب : وثائق من واقع اليسار الماركسي الفرنسي
● ترجمة وتقديم : يوسف درويش
● توزيع : دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة : 13 شارع البركة الناصرية
(من شارع نوبار) لاظوغلي تليفون : 7954376 فاكس : 3900130
الجيزة : 1 شارع سوهاج من شارع الزقازيق - الهرم - تليفون : 5634699
جمهورية مصر العربية
● الطبعة : الأولى 2000
● رقم الإيداع : 5914 لسنة 2000
● الترقيم الدولي : ISBN : 977-279-290-7

وثائق

من واقع اليسار الماركسى الفرنسى

ترجمة وتقديم

يوسف درويش



تـــــقـديم

يتضمن هذا الكتاب مجموعة من الوثائق التى أقرتها مؤتمرات مختلف الأحزاب الماركسية التى تعمل على الساحة السياسية فى فرنسا. نعنى بذلك: الحزب الشيوعى الفرنسى، وعصبة الشيوعيين الثوريين، وحزب الكفاح العمالى، وحزب العاملين، كما أوردنا وثائق بعض التيارات الماركسية الأخرى.

تعود أهمية تلك الوثائق إلى أسباب عدة، أولها تطور الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية فى البلاد حيث بلغ عدد العاطلين أكثر من ثلاثة ملايين شخص بنسبة ١٢,٦ من قوة العمل، وحيث يعيش عشرات الآلاف من السكان دون مأوى، أو فى مساكن سيئة للغاية، وحيث أصبحت قضية المهاجرين فى فرنسا من أهم القضايا المطروحة على الساحة، وخاصة بشأن الأجانب الذين ليست لهم أقامة رسمية، بجانب وجود ٤ مليون أجنبى يتمتع بأقامة قانونية.

كما تتأكد أهمية تلك الوثائق فى الوقت الذى يجرى فى فرنسا وفى البلاد الأوروبية الأخرى مناقشة مصير معاهدة ماسترخت وما يثار حولها بشأن ما يطلق عليه عبارة «معايير التقارب» وكذلك معاهدة امستردام والعملة الموحدة. من المعروف أن اليسار الماركسى فى فرنسا بشكل عام، وخاصة الجناح الأقصى منه، يرفض هذا المسار مؤكدا أنه مفروض من الأوساط المالية فى أوربا وأيضا فى العالم. لليسار ملاحظات جادة حول ما يمثله هذا المسار من أخطار على الأوضاع الاجتماعية بشكل عام، ويتأرجح موقف الأحزاب الماركسية فى فرنسا بين الرفض المطلق لمعاهدة ماسترخت والعملة الأوربية الموحدة، وهذا هو بالدقة موقف عصبة الشيوعيين الثوريين وحزب الكفاح العمالى وحزب العاملين، التى ترفض جملة وتفصيلا تلك المشاريع وتعمل بالكفاح الحازم والمضنى ضدها، بينما يكتفى الحزب الشيوعى الفرنسى يرفض تلك المشاريع دون

التصلب فى الموقف إزاء حكومة «چوسبان» التى تمضى قدما فى هذا الاتجاه، مقتصرا طريقة اعتراضه عليها بالمطالبة بإجراء استفتاء بشأنها وهو يرى أن المهم فى الآونة الحاضرة الإبقاء على حكومة «چوسبان» حتى وإن تتطلب الأمر القبول ببعض التنازلات فى هذا الشأن.

لا شك أن لتلك الوثائق أهمية بالغة، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ونهاية النظم الشيوعية فى أوروبا الشرقية، إذ تجرى فى أوساط اليسار الماركسى فى فرنسا وفى العالم كله حوارت ومناقشات حادة وجادة ومفيدة ومثمرة حول الأسباب التى وراء هذا الانهيار، والنتائج التى ترتبت عليه فيدور التساؤل حول أمكانية استمرار ثورة اكتوبر ١٩١٧ (فى روسيا) دون قيام ثورات مماثلة فى بقاع أخرى من الارض وخاصة فى أوروبا وعلى الأخص فى المانيا، كما يجرى التساؤل عن الهوية الحقيقية للحكم السوفيتى خاصة إبان الحقبة الستالينية، إذ يقول البعض إنه حكم الطبقة العاملة ولكن جرى إجهاضه، ويرى البعض الآخر أنه حكم لطبقة جديدة تشكلت بالبيروقراطية السوفيتية سواء فى إطار الدولة أو الحزب أو النقابات والجمعيات، خاصة وأن تلك البيروقراطية تضخمت تضخما كبيرا وحصلت على امتيازات هامة على حساب مصالح الجماهير الشعبية والعمالية. ويقول البعض إن الحقبة الستالينية كانت ضرورية ومفيدة وإن شابتها أخطاء كبيرة أو صغيرة وقد تكون جسيمة أحيانا.

× × ×

لابد هنا أن نتذكر الأزمة التى شهدها الحزب الشيوعى الفرنسى منذ السبعينات، وهو أكبر التشكيلات الماركسية فى فرنسا، فلقد مرت فرنسا بتجربة سياسية مدمرة من خلال «اتحاد اليسار» الذى تكون من الحزب الشيوعى الفرنسى والحزب الاشتراكى، ففى أعقاب الصدامات والاضطرابات التى وقعت فى العام ١٩٦٨ كان الرد الأصلاحى، على التحركات الطلابية والعمالية وعلى التحركات الاحتجاجية الجذرية فى العديد من الفئات الشعبية، هو أقامة «اتحاد اليسار» الذى انضم إليه أيضاً «الراديكاليون» (وهو تيار بورجوازى إصلاحى). وكان هذا التحالف والحكومة التى قامت على أساسه قد ولد أمالا كبيرة بين الجماهير الشعبية وهى الآمال التى زالت تماماً مع انتصار «ميتران» فى عام ١٩٨١.

لاشك أن هذا الحلف بين الحزب الاشتراكى والحزب الشيوعى، قد أفاد الأول على حساب الثانى، فلقد كان الحزب الاشتراكى ضعيفا للغاية فى بداية السبعينيات ووجوده الانتخابى أقل

من وجود الحزب الشيوعى الفرنسى، ولسوف يؤكد خلال بضع سنوات أنه يمثل أكبر قوة انتخابية .

أدى كل ذلك إلى اندلاع الأزمة داخل الحزب الشيوعى الفرنسى، إذ كان قد فقد الغالبية الكبرى من قوته الانتخابية حيث انخفضت تلك القوة من ٢٤٪ عام ١٩٦٩ إلى ما بين ٨-١٠٪ اليوم. كان الحزب الشيوعى يؤكد أنه كان يضم فى أوساط عام ١٩٧٠ مايزيد على ستمائة ألف عضو، وهو اليوم يقرر أن تلك العضوية لا تزيد على ثلاثمائة الف، مع ملاحظة أن جزءا لايستهان به من تلك العضوية هو مجرد حامل لبطاقة الحزب. ولعل أكبر دليل على هذا الوضع أن جريدة «الاومانيتيه» لسان حال الحزب يقتصر توزيعها على ستين ألف نسخة يوميا مما يعنى أن جزءا كبير من أعضاء الحزب لايهتمون بالاطلاع عليها. كل هذا أدى إلى تغييرات عميقة ساعدت على ظهور تيارات داخل هذا الحزب بصورة ليست مسبوقة فى تاريخه الطويل، الذى كان يتميز بالتماسك الداخلى والوحدة الفكرية إلى حد الدوجماتية. ولاشك أن انهيار الاتحاد السوفيتى ونهاية النظم الشيوعية فى شرق أوروبا قد ساعد على تسريع هذا التطور.

عقد المؤتمر الـ ٢٩ للحزب الشيوعى فى أواخر ١٩٩٦، وهو فى الواقع استمرار طبيعى وتعميق لأطروحات المؤتمر الـ ٢٨ الذى انعقد فى العام ١٩٩٤. من الملاحظ أن هذا الحزب كان قد تخلى منذ فترة عن قاعدة المركزية الديمقراطية، وأخذ يستبدل مفهوم الصراع الطبقى بمفهوم «المبادرة المواطنية» وهو تعبير لايزال غامضا، وإن كان يعنى فى ذهن أصحابه الاعتماد أساساً على الحركة المجتمعية، وعلى مبادئ وشعارات الثورة الفرنسية (الحرية - المساواة - الاخوة)، وعلى التراث الفرنسى للاشتراكية والشيوعية الفرنسية خلال القرن التاسع عشر، بدءا بـ «بابوف» ومرورا بـ «كومونة باريس»، حتى يحل كل هذا فى ذهن الفرنسيين محل ثورة اكتوبر ١٩١٧ (فى روسيا) وتجربة الاتحاد السوفيتى. كذلك استبدل هذا الحزب شعار القضاء على الرأسمالية بشعار تجاوز الرأسمالية مما يعنى عدم العمل على اسقاطها.

هذا وقد برزت داخل الحزب الشيوعى الفرنسى، منذ عدة سنوات، العديد من التيارات الفكرية والممارستية التى لم يُسمح لها بالتحول إلى تكتلات لرفض الحزب هذا النهج. تشكل الوثيقة التى اعتمدها المؤتمر الـ ٢٩ للحزب الشيوعى الفرنسى رأى أغلبية الحزب المصطفة حول «روبرت هيو»السكرتير العام الحالى الذى كان فريق «چورچ مارشيه» السكرتير العام السابق قد جاء به إلى هذا المنصب.

بجانب تلك الاغلبية توجد التيارات التالية داخل هذا الحزب:

- **تيار ديمقراطي اجتماعي سافر:** يتزعمه «هرتزوج» الذى كان عضوا فى المكتب السياسى ومعه وحوله العديد من عناصر القسم الاقتصادى، وهو التيار الذى سار على الطريق الإيطالى أى الديمقراطية الاجتماعية. عمل «هرتزوج» منذ فترة طويلة (وكان لايزال عضوا قياديا فى الحزب) مع «مشيل روكار»، من أقطاب رجال الأعمال فى إطار تجمع تحت اسم «نادى المواجهات». هذا وقد استقال «هرتزوج» بالفعل من عضوية الحزب معلنا ذلك على الملأ ومن فوق منبر المؤتمر الـ ٢٩.

- **تيار «التجديد»:** الذى يصدر مجلة «فوتور» (المستقبل) ويقوده «جى هرمييه» من مدينة مارسليا وروچيه مارتللى. لاشك أن هذا التيار الملئ - فى الواقع - بالمفارقات والتناقضات كثيرا ما يقدم نقدا حقيقيا بشأن أسلوب عمل الجهاز البيروقراطى للحزب.

من الملاحظ أن هذا التيار شديد التأثر بالقوى الماركسية الاخرى الموجودة على الساحة، سواء السياسية منها مثل «عصبة الشيوعيين الثوريين»، أو القوى المجتمعية المختلفة مثل حركة المهاجرين والحركة المضادة «للجبهة الوطنية».

وهو يطالب بقيام «قطب الراديكالية» ليضم الأحزاب والتيارات اليسارية المختلفة، وأساسا الماركسية منها، كما يضم النقابات والجمعيات والروابط التى على يسار الحزب الاشتراكى.

- ثم هناك تيار هام يتمسك بالستالينية بكل أطروحاتها وتجاربها ويعمل على الرد بكل قوة على عاصفة الانتقادات الموجهة إليها والتى تصل إلى اعتبارها ثورة مضادة، إنه **تيار «التنسيق الشيوعى»** الذى يدخل فى صفوفه العديد من الأعضاء القاعديين فى الحزب الشيوعى الفرنسى. يتميز خطاب هذا التيار بالنبرة اليسارية، خاصة فى مواجهة الخط الرسمى للحزب، ويشجب التخلى عن مبدأ المركزية الديمقراطية وعن التراث الشيوعى العالمى، كما يتهم هذا التيار الأغلبية داخل الحزب بالاتجاه نحو الديمقراطية الاجتماعية. من أقطاب هذا التيار «ريمى اوشودى» من مقاطعة «ليل» الصناعية شمال البلاد و«هنرى امليج» الكاتب والباحث المعروف والذى اشتهر بكفاحه فى صفوف المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسى ودخل السجون وجرى تعذيبه. وعلى اختلاف التيار السابق الإشارة إليه وهو تيار «التجديد»، فإن هذا التيار يرفض رفضا قاطعا الدخول فى تحالفات أو اتفاقات مع الأحزاب أو التيارات الماركسية الأخرى التى تعتنق

التروتسكية.

لقد أوردنا فى هذا الكتاب - إيضاحا لرأى الأحزاب الماركسية التروتسكية فى المؤتمر الـ ٢٩ للحزب الشيوعى الفرنسى - مقالين أحدهما بقلم «كريستيان بيكيه» فى مجلة «امبريكور» فى ٢٣ نوفمبر ١٩٩٦، والآخر بقلم «دانيال بن سعيد» العالم والفيلسوف الفرنسى المعروف وذلك فى جريدة «روچ» (احمر) فى ٥ يوليو ١٩٩٦، علما بأن كل من تلك المجلة وهذه الجريدة يعبران عن رأى ومواقف «عصبة الشيوعيين الثوريين».

أما الأحزاب والمنظمات الماركسية الأخرى، التى تنشط على الساحة السياسية فهى كالآتى:

- **مجموعة «التيار الشيوعى الأممى»** برئاسة «بيير لامبير» والتى تعد الفصيل الرئيسى ويكاد يكون الأوحد واقعيا فى حزب العاملين، وهو المكون رسميا من ثلاثة تكتلات أخرى غير هذا التيار وذلك وفقا للقانون الأساسى لحزب العاملين الذى يطبق قاعدة المركزية الديمقراطية. لاشك أن الكتلة الهامة فى هذا الحزب هى كتلة «التيار الشيوعى الاممى» التى تهيمن بالفعل على توجهات هذا الحزب ومصيره. لقد استطاع هذا الحزب بفضل الجهود التى يبذلها هذا التكتل أن يقيم اتحادا عالميا للعاملين تحت اسم «الوفاق العالمى للعاملين»، الذى يعقد العديد من المؤتمرات نذكر منها: مؤتمر باريس فى العام ١٩٩٢، ومؤتمر سلوفاكيا عام ١٩٩٥، ومؤتمر جنيف عام ١٩٩٧. يضم هذا «الوفاق العالمى للعاملين» عناصر عديدة ومتنوعة من العديد من بلاد العالم فى أمريكا اللاتينية وفى إفريقيا وأسيا علاوة على بعض البلدان الأوروبية، وهى عناصر لاتنتمى بالضرورة للفكر التروتسكى ومنهم من يقف على أرضية الشيوعية، وإن كانت غير ستالينية، ومنهم من ينتمى إلى أحزاب أو جمعيات لا علاقة لها بالشيوعية، إلا أنه من الملاحظ أن حزب العاملين ليس له وجود يذكر فى التصويت الأنتخابى فى حين أن له اليد العليا فى «اتحاد قوة العمل» (وهو أحد المراكز النقابية). وجدير بالذكر أن حزب العاملين يصدر نشرة باسم «معلومات عمالية»، كما يصدر «التيار الشيوعى الأممى» مجلة باسم «الحقيقة».

أما **«عصبة الشيوعيين الثوريين»** وهى تروتسكية ومن أبرز قادتها «الان كريفين» فلقد عقدت مؤتمرها الـ ١٢ بضواحى باريس فى الفترة من ٨ إلى نوفمبر ١٩٩٦، الذى أصدر العديد من القرارات الهامة. وهى تضم عناصر أقصى اليسار التى رأت أن الحزب الشيوعى الفرنسى

الذى كانوا أعضاء فيه، قد أخطأ السبيل لسيره فترة طويلة وراء النهج الستالينى، كما ترى أنه يخطئ اليوم لتحوله، أكثر فأكثر، إلى الديمقراطية الاجتماعية.

تتناول وثيقة المؤتمر حركة ديسمبر ١٩٩٥ الاجتماعية التى انطلقت بأضرابات سائقى الشاحنات، كما تتناول «أزمة الهيمنة البورجوازية» بشأن الدولة وبشأن التمثيل السياسى. وهى تتناول أيضا أخطار الفاشية فى فرنسا، نظرا للصعود المتسارع الذى يسجله حزب «الجبهة الوطنية» بزعامة «لوبن»، كما تبحث الوثيقة أيضا فى الشأن الأوروبى، بما فى ذلك رفضها القاطع لمعاهدة ماسترخت والعملة الأوروبية الموحدة. ومن أهم المسائل التى تعالجها الوثيقة الوضع الجديد فى الحركة النقابية والحركة العمالية، فهى تلاحظ أن الأضرابات العمالية والحركات المطلبية تمت بصورة عامة دون إقرارها مسبقا من مختلف الاتحادات المركزية النقابية، أى أنها تمت تلقائيا وبقيادات غير نقابية أساساً. وتتحدث الوثيقة أيضا عن قضايا المرأة والحركة النسوية وحركة المهاجرين وحركة العمال العاطلين.

لابد من الإشارة هنا إلى أن «عصبة الشيوعيين الثوريين» تنتمى إلى الأممية الرابعة التى كان «ارنست ماندل» مفكرها الأساسى. كما يجب الإشارة إلى أن تلك «العصبة» تصدر مجلة «كريتيك بوليتيك» (النقد السياسى)، وكما قلنا قبلا مجلة «مبريدور» وجريدة «روج»(احمر).

الكتاب يتضمن أيضا الوثائق الثلاثة التى جرى مناقشتها واعتمادها خلال العام ١٩٩٦ من حزب «الكفاح العمالى» بزعامة «ارلت لاجيية»، وهو حزب ينتمى إلى «الاتحاد الشيوعى الأممى»، تروتسكى الهوية ويصدر هذا الحزب جريدة «الكفاح العمالى» ومجلة «الكفاح الطبقى».

وقد تناولت الوثائق الثلاث الأمور التالية:

– **الوثيقة الأولى:** الاتحاد الاوروبى، العملة الاوروبية، السوق العالمى. وقد عبر الحزب فى تلك الوثيقة عن رفضه القاطع والشامل لمعاهدة ماسترخت وللعملة الاوروبية الموحدة، مطالبا الشعب الفرنسى والطبقة العاملة أساسا بالكفاح الحاسم ضدها.

– **الوثيقة الثانية:** الاتحاد السوفيتى سابقا وتطوره، وتوضح تلك الوثيقة أن أساس الكارثة التى حلت بالاتحاد السوفيتى وبالنظم الشيوعية فى شرق أوروبا يكمن أساساً فى انتهاج الستالينية، والتى تعتبر ثورة مضادة.

– **الوثيقة الثالثة:** الوضع الراهن (فى فرنسا)، تلك هى بشكل عام الوثائق التى اعتمدتها

الأحزاب الماركسية فى فرنسا فى العام ١٩٩٦، وهى كلها مليئة - ليس فقط بالمعلومات - ولكن خاصة بالأطروحات الفكرية التى تعد إثراءً حقيقيا فى الحوار الدائر، ليس فقط بين اليسار الماركسى فى فرنسا، بل بين اليسار الماركسى فى العالم أجمع وغير الماركسى أيضا.

هذا وقد تضمن الكتاب وثيقة لها أهميتها الخاصة عن «رابطة اسباس ماركس» (أى رابطة المكانة التى يحتلها الفكر الماركسى) وهى التى قد نشأت مؤخرا بعد أن حلت محل «معهد البحوث الماركسية» الذى كان يتبع الحزب الشيوعى الفرنسى، وكان لايضم سوى مفكرى الحزب والقريبين جدا منه دون سواهم من المفكرين الماركسيين.

أما «رابطة اسباس ماركس» فهى منظمة حرة ومستقلة عن كافة الأحزاب والهيئات وعن الحزب الشيوعى الفرنسى نفسه، وإن كان هذا الحزب يوفر لها كل العون ويساندها مساندة كاملة. وهكذا تضم تلك الرابطة مفكرين ليس فقط من الحزب الشيوعى الفرنسى بل من «عصبة الشيوعين الثوريين» مثل «دانيال بن سعيد»، وكذلك مستقلين مثل الفيلسوف «لابيكا»، كما تضم مفكرين من غير الماركسيين غير المعادين للماركسية، وتضم أيضا ممارسين ونشطاء فى الحركة النقابية مثل «چان بييرپاچ» المسئول عن العلاقات الخارجية فى الاتحاد العام للعمل، ونشطاء من الحركة المجتمعية. تقوم تلك الرابطة بعقد الندوات واللقاءات الفكرية ولها مطبوعاتها الخاصة.

× × ×

الآن وقد مضى ما يقرب من سنتين على عقد تلك المؤتمرات للأحزاب الماركسية فى فرنسا، يجدر بنا أن نلقى ولو نظرة سريعة على أهم الأحداث التالية على تلك المؤتمرات والتى شغلت الرأى العام الفرنسى.

أجريت الانتخابات التشريعية فى منتصف ١٩٩٧، أى سنة قبل استحقاقها الطبيعى، وذلك بقرار من الرئيس «شيراك» رئيس الجمهورية لاعتقاده بأن التبكير بها قد يكون من شأنه حصر خسائر اليمين المعتدل الذى أصبح موقفه حرجا مع التحركات الاجتماعية التى أخذت تنتشر بصورة واسعة، والتى قد تؤدى بالجماهير الشعبية - إن تأجلت الانتخابات - إلى مساندة اليسار

بشكل عام. من المعلوم أن هذا اليمين المعتدل التمثيل فى حزب «الاتحاد الديمقراطى الفرنسى» وحزب «التجمع من أجل الجمهورية»، كان قد شكل حكومة «چوبى» التى استمرت من حكم «ميتران» إلى حكم «شيراك». ولكن النتيجة التى كان يتوقعها شيراك من الانتخابات التشريعية لم تكن فى صالح هذا اليمين المعتدل الذى منى بهزيمة نكراء، بينما حقق الحزب الاشتراكى تقدما كبيرا فى تلك الانتخابات، كما حصل الحزب الشيوعى الفرنسى على مايقرب من ١٠٪ من الأصوات (أقل بكثير مما كان قد حصل عليه قبلا بنسبة ٢٠٪). إن الأمر الملفت للنظر حقا فى تلك الانتخابات أن اليمين المتطرف المتمثل فى حزب «الجبهة الوطنية» بقيادة «لوبن» حصل على ١٥٪ من الأصوات (أى أكثر من الحزب الشيوعى)، الآن الذى يتنبأ بخطر الفاشية.

تشكلت حكومة «چوسبان» على إثر تلك الانتخابات حيث ضمت، بالاضافة إلى الحزب الاشتراكى، كل من الحزب الشيوعى، وحزب «الخضر»، ومنظمة «حركة المواطنين»، وتحققت بذلك لحكومة «چوسبان» أغلبية مريحة فى البرلمان يطلق عليها عبارة «اليسار الجمعى». سارعت تلك الحكومة بتوضيح سياستها فى أهم القضايا المطروحة على الساحة، إذ قررت زيادة الحد الأدنى للأجور (وإن كان يعتبر ضئيلا)، وحددت فترة العمل بـ ٣٥ ساعة بدلا من ٣٩ ساعة على أن يتم التطبيق فى العام ٢٠٠١، وقررت استبدال قوانين الهجرة، التى كانت أصدرتها حكومة «چوبى» والتى أثارت آنذاك عاصفة من الانتقادات والاحتجاجات، بقانون جديد أكثر يسرا (وإن لم يف بالآمال المرتقبة)، كما قررت محاربة البطالة بأن قررت توفير ٧٠٠,٠٠٠ فرصة عمل جديدة (من الملاحظ أن عدد العاطلين يزيد على ٣ مليون نسمة). إضافة إلى ذلك استطاعت حكومة «چوسبان»، فى مفاوضاتها مع الحكومات الأوروبية فى إطار معاهدة أمستردام، إضافة «البند الاجتماعى» للقضاء على البطالة فى أوروبا ولضمان المكتسبات الاجتماعية ولاسيما الضمان الاجتماعى. وقد أقر مجلس النواب الفرنسى مؤخرا قانونا بشأن الأطفال الذين يولدون على أرض فرنسا من أبوين أجنبيين، حيث يعتبرون فرنسيين حائزين على الجنسية الفرنسية، إذا استمرت إقامتهم فى البلاد لمدة خمس سنوات بعد سن الحادية عشرة.

إلا أن كل هذا لم يكن محل رضاء كامل لليسار الماركسى بشكل عام وخاصة أقصى اليسار سواء الذين ينتمون للحزب الشيوعى الفرنسى، أو من «عصبة الشيوعيين الثوريين»، أو«حزب الكفاح العمالى» أو حزب العاملين، بل لم يكن ذلك محل رضاء جماهير واسعة لاتنتمى إلى أى حزب، وتعمل فى المجال الاجتماعى من خلال مختلف الجمعيات والروابط والنقابات، وعلى

سبيل المثال اعتبرت كوادر من الحزب الشيوعى الفرنسى أن نواب الحزب فى البرلمان لم يبذلوا الاعتراض الكافى على العديد من سلبيات تلك القوانين والتشريعات. لم تتخذ حكومة «چوسبان» الأجراءات الصارمة للحد من البطالة التى يعانى منها الشعب الفرنسى وهو ما حمل العاطلين على تنظيم أنفسهم سواء داخل المراكز النقابية المختلفة أو بصورة مستقلة تماما، حيث أقاموا تنظيما أطلقوا عليه اسم «العمل ضد البطالة»، بل وصلت الأمور إلى ذروتها حين احتل العاطلون أماكن عامة مثل مقرات البلديات والمراكز الاجتماعية. نفس الشئ بشأن قانون الهجرة الذى كان محل هجوم شديد من المهاجرين ومن المنظمات المتعاطفة، معهم نظرا لأن هذا القانون شدد من أجراءات الحجز الأدارى (الاعتقال) للذين صدر فى حقهم قرار الطرد، وقد بدأت الحكومة بالفعل السير فى إجراءات طرد ٣٩ إلف شخص من مختلف الجنسيات، الذين كانت قد رفضت طلباتهم، الأمر الذى جعل هؤلاء المهاجرين، وبتأييد من فئات كثيرة من الشعب، ينظمون المظاهرات فى باريس وغيرها ويحتلون الكنائس والكاتدرائيات، حيث وجدوا العطف من رجال الكنيسة.

ومما يلاحظ أن تلك الأحزاب الماركسية، ومنهم أعضاء مهمين فى الحزب الشيوعى الفرنسى (المشترك فى حكومة «چوسبان»)، تعبر عن عدم رضائها بالصورة الكاملة على «البند الاجتماعى» فى معاهدة أمستردام، إذ يرون أن تلك الإضافة ناقصة، فيقول «أندريه لاجوانى» عضو الحزب الشيوعى: «إن ما تم فى أمستردام ليس مرضيا، وأنا لا أزال أعتقد أن معاهدة ماسترخت لاتزال تثقل علينا وهذا شئ سىء» كما يقول «جى هرمييه» (من تيار «التجديد» الذى سبقت الإشارة اليه) ما يلى: «أرى أنه لايجب ألا تكون أوروبا فى الأساس أوروبا العملة النقدية، بل يجب أن تكون أولا فى خدمة الأفراد، أى تعمل على حل قضية البطالة». ويضيف «الآن كريفين» من قادة «عصبة الشيوعين الثوريين» مايلى: «إن توقيع فرنسا على ميثاق الاستقرار يعد تنازلا ضخما أو غير مقبول، إذ يشوه أية سياسة اجتماعية لايقابلها سوى ترديد الكلام والكلام عن التوظيف، فلقد سمحت حكومة اليسار، بذلك، بأن تجعل القوى المالية تقرر الاختيارات السياسية والاقتصادية».

أخيرا جرت الانتخابات الأقليمية فى العام الحالى لتسجل هزيمة نكراء لليمين المعتدل الذى يتمثل، كما قلنا، فى حزب «الاتحاد الديمقراطى الفرنسى» وحزب «التجمع من اجل الجمهورية»، بل توكد تلك الانتخابات على نجاح اليسار عموما، سواء اليسار «الجمعى» الذى يتمثل فى حكومة «چوسبان»، أو أقصى اليسار المتمثل فى «عصبة الشيوعيين الثوريين»، وخاصة حزب

«الكفاح العمالي»، لكن الأمر الخطير حقا هو النجاح الذى يستمر حزب «الجبهة الوطنية» فى إحرازه، على أساس ذات المفاهيم والأطروحات العنصرية المعادية لكل من ليس فرنسيا، وبذات اللغة الفاشية أو القريبة جدا منها. لقد حصل هذا الحزب على ١٥ ٪ تقريبا، وأقصى اليسار على ٥,١٪ من الأصوات.

أظهرت الانتخابات استقطابا مزدوجا وكذلك نزعة راديكالية اجتماعية - سياسية فى كل من اليمين واليسار. نجحت «الجبهة الوطنية» فى اليمين، الكتلة المكونة من حزبى اليمين المعتدل والتى كانت قد نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، مما يعنى أن صفحة من التاريخ قد طويت بالفعل. سوف يتشكل من الآن حلف سلطوى متشدد قوميا حول «الجبهة الوطنية» لمجابهة الحركة الاجتماعية المتصاعدة بين النقابات والعاطلين والمهاجرين والحركة النسوية.

من أهم الأمور التى تستدعى الانتباه أن عناصر قيادية من كتلة اليمين المعتدل قررت العمل على تكوين حزب جديد يعمل صفا واحدا مع «الجبهة الوطنية»، كما أعلن بعض رجال الأعمال ارتياحهم لهذا التطور.

وإذا كانت البلورة ليست بذات الحدة فى اليسار، فإن تصويت أقصى اليسار يعبر بطريقته الخاصة عن رفضه الليبرالية جذريا كما يعبر عن عدم ثقته فى حكومة «چوسبان»، وفى اليسار «الجمعى». لقد جاء هذا الاستقطاب فى اليسار نتيجة مرحلة اجتماعية جديدة بدءا بأضرابات ١٩٩٥ (سائقى الشاحنات)، وبمرحلة سياسية جديدة مرتبطة بما استجد على المستوى الاجتماعى فى السنوات الثلاث الماضية الذى تمثل، أولا بوصول اليسار «الجمعى» للحكم، وثانيا بالنجاح الذى أحرزه أقصى اليسار نتيجة السياسة الحكومية بشأن البطالة، ونتيجة للمناقشات حول تحديد فترة العمل بـ ٣٥ ساعة، وكذلك قانون الهجرة، وأيضا بما قامت به تلك الحكومة من إجراء بعض الخصخصة، لاسيما فى «هيئة الاتصالات» وفى شركة طيران فرنسا.

لقد صوت عدد كبير من أعضاء الحزب الشيوعى الفرنسى مع أقصى اليسار، كما صوتت له العناصر اليسارية فى الحزب الاشتراكى خاصة فى بعض المناطق، حيث ارتبطت الأصوات التى أدلت بها الجماهير بالحركات الاجتماعية والمطلبية التى تطورت منذ ١٩٩٥.

وإذا كانت الأوضاع لا تزال تتسم، بقدر ما، بعدم التناسق والتناغم بين الاجتماعى والسياسى، وإذا كانت الحركة الاجتماعية المتصاعدة لم تعثر بعد على منبر يعبر سياسيا عنها فى

دفعة وقوة جديدة تتمثل فى آلاف النشطاء والنقابيين والمجتمعيين، فإن تلك الحركة تبحث مع ذلك عن «وضع سياسى» بصورة مستقلة نسبيا عن هذا الحزب أو ذاك.

ولابد لنا أن نلاحظ هنا أن محاولات جادة تتم من الأحزاب الشيوعية لاستقطاب هذا الوضع الجديد، فلقد جاء على لسان «روبرت هو» سكرتير عام الحزب الشيوعى الفرنسى فى كلمة ألقاها فى المجلس الوطنى لهذا الحزب «إنه يجب العناية بشكل جاد بالتصويت الذى أحرزه أقصى اليسار لمحاولة العمل مع أصحاب تلك الأصوات لأجل تحقيق المزيد من المطالب»، كما تعمل «عصبية الشيوعيين الثوريين» للالتقاء بحزب «الكفاح العمالى».

يوسف درويش

سياسة

الحزب الشيوعى الفرنسى

الوثيقة المعتمدة من المؤتمر الـ ٢٩

المنعقد فى باريس من ١٨ الى ٢٢ ديسمبر ١٩٩٦

سياسة الحزب الشيوعى الفرنسى

إن النص الذى اعتمده المؤتمر الـ ٢٩ قد جاء نتيجة عملية ديمقراطية غير مسبوقة فى الحزب الشيوعى الفرنسى وكذلك فى الحياة السياسيه ذاتها. لقد تمت هذه الخطوة بقرار من الشيوعيون الذين جرى استشارتهم لهذا السبب من مايو إلى يونيه ١٩٩٦، ففى مرحلة أولى من يونيه إلى اكتوبر لم يكن عليهم أن يحددوا موقفهم بشأن «خطه» معروضه عليهم، ولكنهم تبادلوا اراءهم فى تلك المرحلة الاولى، إنطلاقا من خمس قضايا هامة حددوها بأنفسهم، وقد تم بالفعل خلال الأربعه شهور إرسال ١٢٣٢ نصا فرديا، و ٢١٥٠ محضر اجتماعات إلى اللجنه المشكلة لتحقيق شفافية المداولات، والتى وضعت تحت تصرف الشيوعين مجموع تلك المساهمات.

وانطلاقا من تلك الأفكار والهموم التى أبديت، قامت اللجنة الوطنية - فى أكتوبر- بإعداد عرض التى تم التعبير عنها كما أعدت نصا عرضت فيه اقتراحاتها لتحديد سياسة الحزب الشيوعى الفرنسى من اجل مناقشتها وتعديلها واثرائها عبر تصويت الخلايا ومؤتمرات الأقسام والمناطق وعلى المؤتمر.

واستمرت لجنة الشفافية من اكتوبر إلى ديسمبر فى وضع جملة محاضر الاجتماعات التى وصلت إليها تحت تصرف الاعضاء. وقد استطاع المندوبون الإطلاع عليها خلال انعقاد المؤتمر. لقد قُدم إلى منبر المؤتمر ٥٧٥ مساهمة تم نشر ١١١ منها، كما جرى تبنى ٥٠٠٠ تعديل من مؤتمرات الأقسام، و ١٢٧٣ من مؤتمرات المناطق وقد ادمج ثلثا تلك التعديلات فى النص النهائى الذى يتضمن عرضا للأراء التى أُبديت خلال العملية باشملها من يونيه حتى المناقشه فى المؤتمر ذاته. لقد تم هذا الجدل الذى دام ٦ شهور بالانفتاح على المجتمع. فقد استقبلت «لجنه الشفافية» زوار عيد الاومانيته» وعقدت ٢٤ جلسه استماع من شخصيات، ومنها عرض فى المؤتمر نفسه. تم ما يقرب من ٧٠٠ لقاء علنى للاقسام اتاحت لجميع الراغبين من الرجال والنساء إبداء رأيهم عن سياسة الحزب الشيوعى فى سياق اعدادها ذاته. وقد تمت الموافقه على الوثيقه بأ غلبية ١٠٩٠ صوتا مقابل ٤٣ معارض و ٣١ ممتنع.

مدخـل

نحن لا نعيش فقط نهاية قرن،

بل نعيش تغييرا مرحليًا حقيقيا.

إن الحقائق والقواعد واليقينيات تلاشت، أو تتلاشى فى كافة الميادين، على أن الشعور بتزايد بأن ما يحل محلها إكراه للأعضاء، وبصوره أوسع للمجتمع وللإنسانية. إن المواطنين على وعى بأن لا شئ سيكون كما كان قبلا، ولكنهم يشعرون أن خسارتهم اكبر بكثير من مكسبهم، ويتساءلون بقلق عن نوع المجتمع ونوع العالم الذى سيتركونه لأولادهم. ففى الوقت الذى لم يشهد المعارف والتكنولوچيه تقدمًا ساطعا بتلك القوة فانه لا يرافقه تقدم فى الحضارة، بل هذا التقدم الساطع فى المعارف والتكنولوچيا ترافقه حالة من الردة فى الوضع الإنسانى وبفيضان من القسوة والظلم. فهل هذا الوضع لا يمكن تفاديه أم أنه مصيدة انفلقت على الشعوب لن يكتب لها أن تنفتح أبدا، او أنه يمكن سلوك طريق أخر وما هو هذا الطريق.

إن الحاجه لإجابات حقيقية وجديدة على تلك الاسئلة لهو أمر جسيم للغاية. وفى حين أن البعض يريد إخماد تلك الحاجه بتكرار أنه لا توجد سياسة أخرى ممكنة، فإن البعض الأخر يحاول حرف تلك الحاجه لصالحه وكان هذا دأب شيراك عندما كان مرشحا للرئاسة. إنما نحن الشيوعيين نرفض أن نستسلم لهذا السياق. نريد أن نقدم كل ما فى وسعنا لإشباع تلك الحاجه التى تزداد حيويه لفهم مسببات ما يجرى حولنا أوللعمل على قلب التطورات الجارية، وإيجاد الحلول، غير المسبوقه بالضرورة، للقضايا الضخمه المطروحة.

إن ما نطلق عليه عبارة تحول حزبنا ينبع من تلك الإرادة للإرتفاع بفكرنا وبمشروعنا السياسى وبتصريحاتنا إلى مستوى تلك الرهانات الجديدة والتوقعات التى تثيرها، ومن أجل هذا

كان القرار بإنجاز كافة المبادرات والتحسينات والإبداعات وإعادة النظر التى تؤسس لتحقيق هذا الهدف. يجب أن تتطور تلك المسيره التى يخوضها حزبنا بكل جسارة، بكل اتساعها وأبعادها.

إن تحول مفاهيم الحزب وممارساته وحياته، كان إحدى النقاط الرئيسيه فى الحوار الذى كان محل دراسة متأنية ومسئولة. لقد نظر بشكل عام لهذا التحول على أنه مسعى أساسى يطبع الحزب الشيوعى، وسيطبعه مستقبلا بقوه. كان الرأى الغالب أن هذا التحول ضرورى، ويجب الإستمرار فيه حتى يستطيع، اليوم وغدا، ان يلعب دوراً مفيداً لصالح شعبنا، على أنه قد أبديت فى ذات الوقت الخلافات والاختلافات، إذ يرى البعض أن هذا التحول يمكن أن يؤدى إلى فقدان الحزب لهويته وإلى أن يكون اشتراكيًا ديمقراطيا، بينما يرى أخرون – عكسا لذلك – أن هذا التحول لا يسير بعيدا بما يكفى، وأنه غير ملموس بما فيه الكفاية، أو أنه يتوجب القيام بتحولات ذات أبعاد مختلفه تمامًا سواء من ناحيه الهدف أو الممارسة أو تنظيم الحزب من أجل تلبية حقيقية لمقتضيات مستقبل الأهداف الشيوعيه. ويرى بعض الشيوعين أن هذا التحول سطحى وأنه لا يزال من الجب القيام به.

وقد تكرر الطلب، بأنه لا يكفى تقييم التحول بل يجب تحديد مضمونه بدقة.

طبيعة التحول الذى نريده

ماذا يعنى تحول حزبنا؟. انه يعنى الاختيار الذى اتفقنا عليه فى المؤتمر الـ ٢٨ فى بدايه العام ١٩٩٤، باعطاء، الأولوية منذ الأن، لدور الفرد وللمباردة الفردية وللديمقراطية. إن هذا الإختيار جاء امتداداً لجهود التجديد التى تجابهنا مع بعض التأخر الذى اضر بنا، وذلك إنطلاقا من الصيغة التى عبرنا بها عن رفضنا للستالينيه فى عام ١٩٧٥، ثم مؤتمرنا الثانى والعشرين فى عام ١٩٧٦. هكذا قررنا منذ ثلاث سنوات أن نصبح «حزبًا من طراز جديد»، حزب يتماهى مع المجتمع الذى يسعى إليه والطريق للوصول إليه، وكذلك سيرورته الخاصة المحفزه لقدرة مبادرة كل فرد وللديمقراطية. هذا لا يعنى أبداً أن الحزب الشيوعى كان لا يبالى قبلا بمصير الأفراد وبالديقراطية، بل أن تاريخه الطويل يشهد على ذلك. ولكن المقصود بالتحول هو أن إدراكنا للمجتمع وللعالم، وإدراكنا للثورة ولدورنا، ليس هو نفس الإدراك الذى الهم عملنا لمدة طويلة.

إن تماسك هذا النموذج من التفكير كان حقيقيا، وعلاقته أكيدة بحقائق مجتمع طرأت عليه إنقلابات عميقه. هذا النموذج من التفكير، كان يقرر كحقيقه حاسمة لتطور المجتمع، الكفاح بين

الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة، والكفاح بين الطبقة المستغلة (بالكسر) أى الطبقة الرأسمالية والطبقه المستغلة (بالفتح). عندئذ كانت «المهمة التاريخية» للطبقة العاملة ممارسة قيادة المجتمع، لأنها بتحررها تحرر، فى ذات الوقت، المجتمع بأسره، وذلك بإلغاء الرأسمالية، وتحويل المجتمع إلى مجتمع إشتراكى ثم شيوعى، مما كان يقتضى الإستيلاء على السلطة، ثم ممارستها من الحزب السياسى للطبقه العاملة، الحزب الشيوعى ومعه حلفاء ملتفين حوله. كان لهذا المفهوم أثاُر قوية، دون شك، على الطريقة التى ندرك فيها دورنا الخاص، وعلاقتنا بالمجتمع، وعلى القواعد التى تسير عليها حياتنا.

لقد أتاح لنا هذا المفهوم أن نتحرر من الاشتراكية الديمقراطية وأن نجعل رفض الخضوع للحاكمين والدفاع عن المستغلين (بالفتح) والمضطهدين واحدةً من ثوابت عملنا. على أن هذا النموذج من التفكير كان يصطدم لأكثر من سبب، بالمفهوم الفرنسى الأصيل للمواطنة وللسياسة وللنظام الجمهورى، الذى ورثناه فى ثوره ١٧٨٩، وهو المفهوم الذى أمكن للشيوعين إحياؤه فى اللحظات الهامة من تاريخنا. إن هذا النموذج من التفكير قد فشل بالفعل، فالخبرة التاريخية تعلمنا أنه لا يمكن تحقيق أى تغير فى المجتمع لصالح الشعب، ما لم يكن بقرار من هذا الشعب، ويتحكم فيه ويمارس مراقبته، ولابد فى هذا الصدد أن تتناسق الأهداف والوسائل. إن تخطى الرأسمالية يقتضى تخطى كل ما يكونها ولا سيما تخطى كافة اشكال الهيمنة على المجتمع وعلى الأفراد.

لقد أثبت التاريخ أن الدولانية لا تستطيع انجاز تلك المهمة، وهى التى كان أساسها التوجيهيه يرافقها إخضاع الأفراد. إن تلك الدولانية لم تستطع، إلغاء الإغتراب بشأن وسائل الانتاج والسلطات والمعارف، بل هى قد أبقت على هذا الإغتراب بشكل أخر. إن تلك الصيغة من التفكير، ومن ادارة المجتمع، يسرت أيضا التشويه الفظيع لتجرية أكتوبر ١٩١٧. هى الستالينية. إن التأكيد على الحداثه الشيوعية يقتضى أستمرار التفكير فيما تم باسم الشيوعية وعن بصمات الستالينية على تاريخنا الخاص. لقد جرت مناقشات كثيرة حول مفهومنا عن صراع الطبقات اليوم. تساءل بعض الشيوعين إذا، ما كان التحول جاء نتيجة اعتبار أن كفاح الطبقات لم يعد حقيقة واقعة فكان الرأى الغالب أن تحولات عالم الأجراء هى حقيقة واقعة تضفى على صراع الطبقات بعداً جديداً وملامح جديدة. ورأى بعض الأعضاء أن تحليل الطبقة العاملة وموقعها ودورها ليس كافيا، وفى هذا الصدد يعتقد البعض أن تلك الطبقة بموقعها فى إنتاج الثروة

المادية، وفى علاقات الاستغلال، لا تزال تلعب دوراً حاسماً بينما يرى أخرون أن الطبقة العاملة اتسعت لتشمل فئات أخرى يمكن أن تقوم بهذا الدور، كما يعتبر أخرون أن مفهوم الطبقة العاملة ذاته أصبح غير ملائم لتوضيح حقيقة الكفاح الطبقي فى مجتمعنا. أهتم المؤتمر خلال مناقشاته لتشجيع الاستمرار ليتم بين الشيوعين وبين الذين يرغبون الادلاء بمساهماتهم، تنمية هذا النقاش الذى طرقناه، للتعرف بشكل أفضل على العلاقات الطبقية وعلى حركة المجتمع الفرنسى. هذا وقد اعتمد المؤتمر الـ ٢٩ الفقرة فى النص الخاصة بالطبقه العاملة وذلك باغلبية ١١٠٥ صوتا، مقابل ٦، معترضين، و٤٧ممتنعين.

إن هذا النموذج فى التفكير ينطلق من نظرة للمجتمع لا تنطبق على مجتمع اليوم. ليس لأن الطبقة الرأسمالية قد زالت، فان قوتها، وبالتالى قدراتها على الإضرار، لم تكن يوماً محتدة بهذا القدر. ولكن الذى يعانى من تلك الأضرار هى بالطبع الطبقة العاملة، وايضا الغالبية الكبرى من عالم العمل، التى يشكل الاجراء ٩٠٪ منه. نعم إنهم جميعا يتحملون، بأشكال مختلفة وبدرجات متفاوتة، العلاقة الاجتماعية الاستغلالية والاغتراب، لأن توازن المجتمع بأسره، ومستقبله، مهدد بالاختيارات الجديدة للرأسمالية التى تتمثل فى الاخلال بالوضع القائم أو فى هشاشة علاقة العمل أو فى الاستبعاد. إن الأمة ذاتها وسيادتها وحونيها ومتجها الجمهورية مهددة من مشاريع القوى الحاكمة الفرنسية والاوروبية. وهكذا فإن الصراع يأخذ أبعاداً وملامح جديدة. إن اتخاذ سبيل أخر غير الذى يمليه المنطق الراهن للرأسمالية، يقتضى. ليس تمييز طبقة بعينها، بل أن يجرى هذا الهدف تجميع كل الذين، على اختلاف تنوعهم هم مهددون بهذا المنطق. هذا خاصة وان ما كان يجعل الطبقة العاملة هى الطبقة الثورية الوحيدة، أى علاقات المشاركة والتعاون فى تعارض مع علاقات المنافسة والحروب التى تتسم بها الطبقة الرأسمالية، أصبح من المقتضيات الإنسانية الهامة والضرورية للعمل وللمجتمع، وكذلك لأمال البشر التى تتسع باستمرار.

إن واقع تلك الحالة يضفى قيمه كاملة علب القرار الذى اتخذناه، بأن نبقى ونستمر نطلق على انفسنا اسم «الشيوعين». نحن شيوعيون لأننا ندرج التزامنا فى التراث الاحتجاجي والثورى الهائل لشعبنا، وفى سلسلة الكفاحات الشعبية التى صاغت «شيوعية فرنسية» حقة. نحن أوفياء للمعارك من أجل العدل والحرية والتضامن والسلام، التى خاضتها أجيال من المناضلين الذين سبقونا، حتى نطرق بذلك هويه شيوعية فرنسية تجمعية وديناميكية ومنفتحة. نحن مع مواصلة مشروع الأشتراكيه على الطريقة الفرنسية ذات الطابع الديمقراطى والتسيير الذاتى، الذى شكل

تقدما حاسما يخلصنا، ليس فقط من النموذج السوفيتي، بل وأيضا من مفهوم للثورة يشير اليه رمز «الليله الكبرى». نحن نسير على هذا المنوال أساسا لأننا نكتشف فى الحقائق الراهنة ما يؤكد على الحداثة الشيوعية. لا شك أن الترابط والتقاسم، والأشتراك، والتعاون والتدخل والتشاور، هى من المقتضيات التى تصبح هامة للغاية فى علاقتها مع تنمية الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وتعقد المجتمع، وتطور العمل، والحاجة الى المواطنة والى علاقات إنسانية جديدة تحترم استقلالية الأفراد، ومن أجل علاقة جديدة بين الإنسان والطبيعة. إنه لواقع أن تقدم أى مجتمع حديث يستند أساسا إلى التنمية المستمرة لكل إمكانات البشر، وعلى تدخلهم وإبداعهم، بالتالى على توسيع حقوقهم وسلطاتهم.

هكذا نحن ندرك أنفسنا كحزب ثورى ليس بمعنى أننا نريد «تحطيم كل شئ» لإقامة نموذج مجتمع فى إزدراء للحقائق الراهنة، ولكن لأن هدفنا هو الإسهام للحصول على إجابات تتلاءم مع تلك الحقائق، وأن تتوافق مع تغيير عميق للمجتمع، ومع نظام عالمى جديد، وبالتالى تحظى الرأسمالية. إن الواقعية تقتضى اليوم أن نقوم حقا بالجديد.

مقتضيات تحولنا

إن هذا الاختيار للنزعة الانسانية؟ والديمقراطية يلتقى بالحاجة الغالية للتغيير، واراده قوية للأستماع وللإحترام، إلا أن هذا الإختيار يصطدم وجها لوجه، بالمنطق الحالى للرأسمالية التى تميل أكثر فأكثر إلى تركيز السلطات والمعارف والثروات بين يديها، والتى تضع الأفراد والشعوب فى تنافس، والتى هى مصدر لحالات القلق التى تدفع إلى انتظار القائد الفرد الامتثال الأطلاقى إلى مراقبة الأجانب. ان اختيار الديمقراطية ليس بحثا عما هو سهل، إنه يقتضى الدعوة الى بذل الجهود و دعوة إلى مبادره وإبداع المواطنين والشعوب، ونحن أنفسنا.

إن الجهد مطلوب لمكافحه التعسف والأزدراء. فى مجال العمل وفى المجتمع بأسره وكذلك مكافحة كل مساس بالمواطنة وبالسيادة الوطنية، ومكافحة الاصولية، والوقمية والعنصرية، ومعاداة السامية، والتعصب بكل أشكاله، كما يقتضى الكفاح ضد كل أنواع الهيمنة المفروضة على النساء، وضد أنواع التمييز بشأن الشباب، واستغلال الأطفال، والعنف وعدم الامان، كما يقتضى مكافحه المخدرات والمافيا. إن الجهد مطلوب للوقوف فى مواجهة اى رد سلطوى على الأزمة. إن الحزب الشيوعى يتحمل، فى هذا الصدد، إلتزاما لا رجوع فيه، اليوم والغد . إن هذا

الجهد مطلوب فى أن يعطى لأمل الشعب فى تقرير مصيره كل قوته السياسية والتغيرية. إن شعبنا اليوم فى حاجة، فى ذات الوقت، بانتزاع ما يمكن انتزاعه، وفتح الطريق لبديل تقدمى وأن يؤكد، بتجربته، انه يمكن أن يكون قويا إلى حد قهقرة اليمين وأرباب الأعمال وأن يشعور بالأمل فى تغيير حقيقى وأن يخوض معارك كبرى موحدة وحازمة، يسيطر لتحكم فيها القائمون عليها من بدايتها إلى نهايتها، مثل ما حدث فى الحركة الإجتماعية فى أواخر ١٩٩٥، وفى المعارك التى دارت منذئذ، على الشعب أن يفرض على الساحة السياسية، مزيداً من الوزن لحاجته للتغيير، وليستطيع الرد على كل القضاياالفوريه والمستقبلية، التى تطرح عليه، بتغيره الواقع إيجابيا ويتبنى مشروع سياسى لتغيير المجتمع.

وظيفة شيوعية جديدة فى المجتمع

إن الفكرة التى سادت تعليقات المراقبين منذ خمس عشرة سنه بأن الحزب الشيوعى «مقضى عليه تاريخيا»، يحل محلها اليوم إمكانية «وظيفه مجتمعيه جديدة» لهذا الحزب. هذا المفهوم الذى ظهر حديثا كان محلا للتعليقات وإبداء الأراء خلال المناقشات. ويلاحظ الشيوعيون أن هذا المفهوم، إذا ما أخذ على علته قد يؤدى إلى توزيع خطير فى الأدوار فيكون للحزب الشيوعى وظيفة مجتمعية ويكون للأحزاب الأخرى الوظيفة السياسية وممارسة السلطة. إن الشيوعيين يرفضون تماما هذا الإفتراض. وفى ذات الوقت تم التعبير عن فكرة أن على الحزب الشيوعى أن يكون متنبهاً للحقائق الجديدة التى يغطيها هذا المفهوم. بطريقتة الخاصة، وأن يكون منتهياً لما هو منتظر منه وبالمسئوليات الناجمه عن ذلك. نرجو من أجل الإستجابه لتلك الإحتياجات الهامة، أن نكون نافعين، وسعياً إلى ذلك، تبنينا مفهوماً جديداً ومبدعاً للسياسة لا يعمل على إثبات عجز السياسة فى تغيير مسيرة الأمور، ولكن للتدليل على إمكانيه قيام إختيارات أخرى، مفهوماً للسياسة لا ستتبلور ضد المواطنين، بل إنطلاقا من حاجاتهم وأمالهم، ولا يعمل على انتزاع سلطاتهم بان يحبذ ترحلهم، ولا يشجع على الأستسلام للنظام القائم ولكن يشجع كل ما ينبثق ويختبر ويبنى من جديد، سياسة تتجاهل «الضربات الرخيصه» و«الكلمات المؤلمة» وتجعل من العمل على الساحة والإهتمام بهموم الشعب، ومن بناء التضامن والفكر المنفتح، قاعدتها المستقرة. ألا يلتقى هذا الطموح السياسى، وهذا السلوك المتوافق معه، بتطلعات ملحة، ألا يوفر هذا الطموح السياسى وهذا السلوك، دوراً جديداً وهاما للحزب الشيوعى. لقد بدأ البعض يؤكدون على ذلك، وتلك هى قناعتنا.

واليوم، حيث يمتهن، وبعنف متزايد، كل ما فى قلوب شعبنا، وحيث تحمل تلك اللجنة فى طياتها، ليس فقط الدمار والمآسى، بل وتحمل أخطاراً جسيمة، فإن بلدنا فى حاجة إلى إنطلاقة شعبية جديدة على الساحة الإجتماعية والسياسية. إن مجتمعنا فى حاجة إلى أن يؤدى الحزب الشيوعى وظيفة جديدة. إن السياسة والقوى التقدمية، فى حاجة ان يتيح نفوذ هذا الحزب له أن يعتمد عليه أكثر فأكثر لممارسة تلك الوظيفة: إن وظيفة الشيوعية الجديدة فى المجتمع هو منْ أجل عقد، أو اعادة عقد روابط إنسانيه فى الحركة، للحصول على كل ما يمكن الحصول عليه، أومن أجل تغيير هذا المجتمع، وظيفة شيوعية جديدة، للاسهام فى إيجاد ظروف تدخل ملايين المواطنين فى السياسية والذين هم مبعدون عنها اليوم.

تحديات عصرنا

إن المشاكل المطروحة على مجتمعنا

وعلى أوروبا وعلى الانسانية بأسرها،

تتسم بخطوره بالغة.

عن التناقضات والمشاكل التى تزداد خطورة:

أ - فى فرنسا

إن الهوة تتعمق فى بلادنا، بين الاحتياجات والمتطلبات والطاقات الراهنة، من ناحية، وبين منطق واختيارات تفسد تلك الأمكانات وتعرقلها. ليس هناك اى مجال.. يخلو من هذا التناقض. نجده فى ميادين العمالة والقوة الشرائيه والصحة والاسكان والمواطنة والتعليم والتدريب والثقافة، فى التخطيط العمرانى والريف والبيئة... لقد سبت هذه التناقضات كل المجتمع من حياة الفرد إلى الأمه. ففى الوقت الذى تنطلق فيه الطاقات بقوة هائلة، لا يزال البشر يستخدمونه على أنهم سلعة تشترى بأبخث الأثمان، ويلقى بها إلى البطالة ولا يزال العمل والتأهيل يعاملان على انهما تكاليف يتوجب تخفيضها، ولا تزال الديمقراطية تعد عائقًا للفاعلية الاقتصادية. إن البطالة تصيب اليوم عائلة من كل أربع عائلات، وتؤدى فى عجلة متسارعة الى الأفقار والعزل ثم الأستبعاد. إن العمل العارض والجزئى، أى الحياة العارضة والجزئية، تنفجر وتصبح القاعدة العامة. إن عدم المساواة الإجتماعية تزداد عمقا. واذ يكشف كل من المال والمتاجرة عن وجودهما بكل وقاحة، تمتد صعوبات الحياة ونقص النفقات لتطال فئات جديدة. وبينما تزداد الثروات التى أنتجها الإنسان، نشهد العديد من الناس يعيشون تحت خط الفقر فى أتجاههم لأن يصبحوا بلا مأوى ثابت.

لقد أصبح عدد أكبر فأكبر من السكان محروم من الحقوق الاساسية: الحق في العمل والرعاية الصحية، وإذا كان التقدم قد أتاح قهر الأمراض وأطال فترة الحياة، الا أن الحصول على العناية الطبية اصبح امراً شاقاً مع خفض ميزانيات الإعتمادات الإجتماعيه. وبدأت تظهر من جديد أمراض كان يظن أنه قضى عليها تماماً. أوتظهر في الأفق أمراض أخرى. مثل قلة المناعة (الإيدز) الذى تؤدى خطورته وانتشاره الواسع، الى قلب العلاقات الإنسانيه رأسا على عقب، ويثير كل أنواع القلق والإستبعاد ويفتقر البحث العلمى إلى الأمكانيات المادية. وهى حالة أيضا حق المعوقين فى الإندماج الإجتماعى. كذلك بشأن الحق فى الحماية الإجتماعية، الذى يعاد النظر فى أسسه نفسها، وأيضا الحق فى المعاش، حق الجميع فى التعليم والتأهيل والحق فى العدالة، وحق المدينة والاسكان والبيئة النقية. حق العيش فى البلاد، والعمل فيها. الحق فى الحصول على المعلومات والإتصالات. الحق فى الثقافة وفى الرياضة البدنية والترفيه. الحق فى الأمن، اذ ينتشر العنف فى المدارس، وتبسط المافيا ممارستها، ويؤدى الإتجار فى المخدرات، إلى حالة متصاعدة من عدم الأمان، ويوسع من إنتشار الطوائف الدينية الجديدة وممارستها الظلامية. كذلك حق ملايين العائلات فى الغذاء والملابس والسكن وفى الرعايه الطبية وضمان رفاهية ابنائها... أى، باختصار، الحق فى الحياة الأمنة. لقد أصابت الكارثة بلادنا، رغم أنها تعد متطورة، وتمتلك قدرات بشرية، ومادية هائلة، ذلك أن وتيرة النمو قد انخفضت إلى النصف فى بحر ١٥سنة، وضعف المكون الصناعى كثيراً. إن فرنسا فى حالة تبعية فيما يتعلق بمنتجات المنتجات وتكنولوجيات اساسية وتعاظم العجز فى الميزانية العامة. لقد انتشر كثيراً التصحر فى الريف، وأختفت العديد من المزارع، وأصبحت العديد من الأراضى بورا، وتفاقمت حالة عدم المساواة بين الأقاليم، ولم يعد تجدد الأجيال مضموناً. فصارت التوازنات الكبرى مهددة، ولا تأخذ النزعة الإنتاجية، والنزعة التنافسية بلا كابح فى الحسبان التكاليف البيئية والاجتماعية والبشرية والتى سوف تتحملها الأجيال القادمة.

يتبين لنا، كما يتبين لأفراد المجتمع الفرنسى نفسه، أنه مهدد بالخطر فى تقاليده وشخصيته وقيمه ومفهومه الخاص عن المواطنة، وفى نهجه العلمانى، وفى التضامن والثقافه وأساليبه فى الحياة. إن ما يصاب هنا هى تلك السمات الاصيلة للتنمية على الطريقه الفرنسيه النابعة من التاريخ بما تحمله من مكتسبات اجتماعية وديمقراطيه كبرى، وكذلك الدور المحرك للمنشئات والخدمات العامة. كل هذا يطاح به فى انقلاب عميق فى المعالم، راسماً ذات الأفق حيث

لا شهادة ولا مهنة ولا مجموعة أو طبقة يمكنها أن تمنح الأفراد الأندماج فى الحياة الأجتماعية، والذى يمنع الشباب من وجود مكان له فى هذه الحياة الأجتماعية فيه، ويؤدى إلى عزلة العديد من كبار السن، وحيث يتفكك النسيج الإجتماعى.

ب - فى العالم

عند مناقشة التطورات فى العالم، وفى أوروبا، تم الإلحاح على إجراء تحليل أكثر عمقًا فى استعراض القضايا المطروحة. لقد اتضح من خلال المناقشات إهتمام الشيوعيين بالرهانات العالمية، وبعلاقات القوى، وبتجليات أشكال مقاومة النظام الراهن. ففى الوقت الذى تتصاعد فيها الإمكانيات لتقدم الحضارة، فإن دخل الفرد فى مائة بلد، هو اليوم أقل مما كان عليه منذ خمسه عشر عامًا. إن بعض المناطق فى العالم، ولا سيما فى اسيا، تتسم بنمو إقتصادى مذهل ولا يتم ذلك دون أن يولد أوضاعًا عميقة من الاختلال. إنه هذا النموذج من التنمية، لا يمكن تعميمه. ان افريقيا قارة منكوبة. ويتجه الميل إلى الافقار فى العديد من امم امريكا اللاتينية، وجنوب البحر الأبيض المتوسط، ووسط أوروبا وشرقها. لقد بلغ الإستقطاب حداً جعل الـ ٣٥٨ مليارديرا (بالدولار)، الذين جرى إحصاؤهم فى العالم بواسطة هيئه الأمم المتحدة، يحصلون على دخل يوازى ٤٥٪ من مجمل دخل الإنسانيه جمعاء. كثيرا ما يجرى إضعاف، بل وتحطيم، الدوافع ذاتها للتنمية المستقبلية، ففى كل مكان من العالم تستطيع المؤسسات الماليه أن تفرض فيه «خططها لإعادة الهيكلة»، نشهد إنخفاضًا فى الاعتمادات المالية الخاصة بالتعليم والصحة. وهكذا فى أعقاب عقدين من التقدم فى إنشاء المدارس والتردد عليها، وفى استئصال الأمراض، وفى الحصول على الخدمات الإجتماعيه الأساسية، نشهد اليوم ارتداداً خطيراً مصحوباً بعودة الأمراض المتوطنة، وبالدمار الناتج عن مرض قلة المناعة (ايدز)، اما بشأن البحوث من أجل التنمية التى ترسم خطوط المستقبل بشكل كبير، فإن البلاد التى تمثل ٨٠٪ من سكان المعمورة، لا تحصل سوى على ٤٪ من جمله النفقات المخصصة لتلك البحوث على الصعيد العالمى. ليس هناك أى مجال يفلت من هذا التناقض، سواء تعلق بظروف المعيشة، أو عن بالديمقراطية، أو بالأمن ولا شك أن التوازنات البيئية الكبرى مهدده بالخطر. وبينما تؤكد وكالة الأمم المتحدة للزراعة والتغذية، انه لا وجود «لعقبات منيعة» لإشباع الإحتياجات الأساسية، فإن ٨٠٠ مليون من البشر لا يزال همهم اليومى الأكبر البحث عن الغذاء للإستمرار فى الحياة، كما ان عدد العاطلين بلغ ملياراً من الأشخاص. ومن هنا يتحتم على مليون من البشر الهجرة من بلادهم إبقاءً على حياتهم، ويقع على

ملايين من الاطفال استغلال بشع. وفى الوقت الذى يتزايد فيه العطش إلى العدل والكرامة والتمسك بالسيادة نرى هياكل الهيمنة الامبرالية تتدعم، وهى تلك المؤسسات المالية ذات السلطات الفادحة، وتلك الهيئات غير المنتخبة المعنية بالأسواق، وتلك الشركات المتعددة الجنسيات التى تزيد قوة، وتلك الاتحادات بين الدول الكبرى المنظمه على أساس أن تكون مجالس قيادة، وأخيراً طموحات الولايات المتحده الأمريكية للسيطرة على العالم.

أما بشأن الأمن فإذا كان لابد من تحية المحاولات العديدة لإيجاد حلول للنزاعات الهامة، فمن الملاحظ أنه مع انعدام الإدارة السياسية الحازمة فى التصدى للأسباب العميقه للمواجهات، ونظراً لوقوع تدخلات استعمارية جديده بما فى ذلك العمل العسكرى، فإن الأمل فى السلام يبقى ضعيفاً وهشا، كما يتضح ذلك فى يوغسلافيا السابقة، يبقى السلام مهدداً كما هو الحال أيضا فى الشرق الاوسط. وجدير بالملاحظه أنه بعد الاتفاقات الأولى لنزع السلاح والتوقيع على معاهده حظر التجارب النووية، فإنه لا يزال هناك عشرات الملايين من الأسلحة الذرية، يجرى تحسينها بالتجارب المعملية، مما يهدد بخطر تلويث البيئة، كما نشهد كل يوم إنشقاقات جديدة بين البشر تقوى الوطنية المتعصبة، والانكفاءات الإثنية، والأصولية التى يعانى فيها النساء خاصة كما تغذى التعصب الإرهابى.

من ذا الذى لا يرى، فى تلك الرهانات على المستوى العالمى، التناقضات التى تصطدم بها فى ظروفها الخاصة كافة شعوب أوروبا، وكذلك فيما يخص بلادنا، الفرنسيين والفرنسيات.

ماهى اسباب تلك الإضطرابات؟

ماهى أسباب هذه التناقضات وتلك المشاكل الضخمة؟ ماهى أسباب الأزمة وأسباب البطالة والحياة الرديئة والتراجعات التى يشهدها المجتمع؟. يرى بعض الأعضاء أن نقد الرأسمالية يتم بطريقة وحيدة الجانب وأن هذا النقد لا يأخذ إطلاقا فى الاعتبار، مسائل هامة كالتصرفات السياسية والهياكل التى تهالكت فى الدولة والقطاع العام والمنظمات، وأن تلك الرؤيه تقف حائلا دون مواجهة القضية المجتمعية الحاسمة، الخاصة بالتعاون الجديد بين العام وبين الخاص. إنهم يرون أن تحول الحزب الشيوعى يصطدم هنا بحدود خطيرة، على أن هذا الرأى لم يحظ بمساندة كبيرة نظراً للإرادة الواسعة فى اعتبار المنطق الرأسمالى هو السبب الجوهرى للأزمة. لقد طلب الاعضاء ايضا تعميق التحاليل التى يقدمها الحزب الشيوعى فى هذا الشأن،

وانطلاقا من وجهه النظر تلك، الح العديد من الشيوعيين عن الوزن الهام للحجج المرتبطة «بالعوامة» «لتفسير» الأزمة، ولتبرير السياسات المتبعة. إن ما يطلق عليه «العولمة» يقدم غالباً على أنه سبب تلك الصعوبات. على أنه ينبغى توضيح هذا المفهوم. فالعولمة تحمل فى طياتها مقتضيات موضوعية لعصرنا، والتى يمكن بفضل تكنولوچيات المعلوماتية، أن تحدث تقدماً حضارياً كبيراً، ولكنها قد تكون سبباً لصعوبات وتراجعات هائلة، إذا ما عولجت من قبل القوى الرأسمالية، بهدف السيطرة وزيادة المردودية المالية. إن تلك الاختيارات هى التى تضع الأجراء والشعوب فى حالة تنافس، مع ما ينتج عن ذلك من الإخلالات، ونقل مواطن المنشئات، والبطالة المكثفة والدائمة والفقر ولاستبعاد، مما يؤكد على التحدى الذى تمثله فى إختيارات أخرى من أجل علاقات عالميه للتنمية المشتركة وليس الحرب الاقتصادية.

إن البناء الأوربى الراهن، هو المثل الذى يفصح عن طريقة إختيارات القوى الرأسمالية لخلق «ضغوط دولية» جديدة، وهكذا عندما يقرر القادة الأوربيون إقامة حرية تداول رؤوس الأموال التى توجه النقود بطبيعتها نحو المال وليس نحو البشر، وعندما ينصون فى معاهدة ما سترخت على خلخله المنشئات، وعلى حظر «الاحتكارات العامة»، ويدفعون الامور نحو تخصيص المنشئات العامة والمؤممة، مما يهدد أى تنمية للمرافق العامة، على الطريقه الفرنسية، مقيمين مساراً «شديد الليبرالية» وضاغطاً إلى أبعد حد يؤدى إلى العملة الموحدة، ومصاحباً لها على الدوام، وعندما يستهان بالسيادات الوطنية، بتدعيم البنيات المؤسسية فوق الدولية فى تناقض مع تطلعات المواطنين للتدخل فى المراهنات الأوربية، فإن هؤلاء القادة الأوربيون، مشاركون بهمة فى تقوية صياغة «العولمة» الراهنة. إنه يمكن اذن التصدى لتلك الإختيارات وصياغه اختيارات أخرى ومما يثار أيضا، التقدم التكنولوچى الذى يؤدى حتما إلى الغاء بعض الوظائف لقد قلبت هذا النظام حقاً العديد من معطيات العمل، فاليوم ننتج أكثر بعدد أقل من الأجراء. ولكن لماذا تكون البطالة الكثيفة النتيجة الحتمية لكل هذا، ولماذا يجب أن تنقلب الأله التى خلقها الانسان ضد هذا الانسان؟. والحقيقة أن الثورة التكنولوچيه والمعلوماتية، تفتح الباب لإمكانية جديدة فى إشباع أوسع لأحتياجات البشر، ولمفهوم جديد عن العمل يزيد من وقت الفراغ، مما يستدعى أكثر من أى وقت مضى أن يكون الأفراد محترمين ومدربين ومحاطين بكافة المعلومات، ومثقفين ومواطنين حقاً، ولهم مجموعة متنوعة من النشاطات، وقادرين على تحقيق ذاتهم فى التوظيف الكامل لقدراتهم، سواء فى العمل أو خارج العمل. إلا أن للرأسماليه اختياراً

أخر، فهى تبحث أولا وقبل كل شئ عن الربح وعن المردودية المالية، مما يعنى تشويه تنمية تلك الثورة الحقيقية، حيث يجعل الرأسماليون غايتها هى الإسهام فى استحواذهم على الثروات والمعلومات والسلطات.

من هنا يتضح أن الاستغلال والهيمنة أصبحا من المعوقات الخطيرة لتنمية المجتمع، وهما أساس الطلاق بين الحداثة والانسانية. كثير من الوقائع الراهنة، وخاصة كفاح من يقيمون بدون أوراق رسمية، قد وضعت قضية الهجرة فى مقدمة مسرح الأحداث، فلقد جرت مناقشات ومداولات عديدة فى هذا الشأن. وقوبلت مبادرات التضامن من الشيوعيون وحزبهم لهؤلاء الناس، بترحيب واسع، على أن أراء مختلفة قد أبديت. وتكرر الرجاء بتحديد الموقف بالنسبة للهجرة وإثرائه، ولقد كانت تلك القضية محل نقاش واسع. كما طلب أيضا أن تطرح بشكل أقوى قضية العلاقات بين الشمال والجنوب. لقد وردت تلك القضايا فى موضعين من نص الوثيقه، فى الفقرات التالية عن أسباب الأزمة، حيث جرى تعديل فى النص عن اسهام الهجرة لصالح فرنسا، وافق عليه ١٢٢٢، مقابل ٣ معارضين، و٣٠ ممتنع، كما وردت تلك القضايا فى الجزء من تلك الوثيقة الذى يعرض مشروعنا السياسى. إن البعض يتعرض للهجرة على أنها سبب كل المتاعب التى تعانيها البلاد، ويعتقدون أنه إذا تم طرد المهاجرين فلن تكون هناك بطالة، ولا عجز فى ميزانية التأمين الإجتماعى، كما يتلاشى عدم الأمان، تلك المبررات ليست فقط غير مقبولة إنسانيًا ولكنها تفتقد إلى أى أساس عقلانى، فلقد استفادت فرنسا، على طول التاريخ، باسهامات العديد من الهجرات، واستطاعت أن تجعل المهاجرين يندمجون فى معاركها التحررية، مما يستوجب رفض تلك المبررات ومكافحتها، فضلا عن السخط والقلق والشعور بالإزدراء والعزلة، الذى يشعر به اليوم ملايين من الرجال والنساء، ومن الشباب، من شأنها تغذية الروح برفض الأخر والعنصرية وكراهية الأجانب. وعلاوة على ذلك فإن تصدع العلاقات الإجتماعية، يثير العقبات الجديدة فى اندماج شباب المهاجرين، الذى كان ميسرا قبلا بوجود فرص العمل، وبقوة الحركة العمالية. إن تلك الاختيارات، التى تعتمدها المردودية المالية، هى التى تقضى على فرص العمل فى البلاد، وهى التى تغرز قارات وبلاداً باكملها فى التخلف، مثيرة فيضاً من البؤس، والتى تسهل انتشار سلسلة العمل غير القانونى.

هذا الإكراه الموجه الى مجتمعنا

يولد المقاومات الجديدة والأمال الجديدة

وراء تلك الحقائق وراء كل ضربة موجهة لشعبنا، ووراء الانتكاسات التى تصيب المجتمع الفرنسى، لا يوجد «اخطاء» فقط، أو «انزلاقات» فقط، على انها كثيرة، بقدر ما يوجد منطق، إنه منطق المال من أجل المال، والمعتقدات الجامدة المرتبطة بهذا المنطق، والتى يراد فرضها على أنها هى الفكرة الوحيدة الممكنة أنها أختيارات سياسية يسندها إختيار مجتمعى. إن الكلام عن «حكم المال» لا يجب أن يخفى واقع انهم من البشر، هؤلاء الذين يمتلكون اموالاً طائلة، الذين يصدرون القرارات، او يحملون أخرين على اتخاذها، بهدف أن يتولد هذا المال إلى أقصى حد، وذلك بتفضيل الأستثمارات المالية والمضاربية، على احتيجات البشر، وعلى حساب الحاجات والنشاط الإقتصادى الحقيقى، ولأن تلك القوى المالية الهائلة هى التى تهيمن على المجتمع، فإن منطقهم يميل إلى أن يصبح بالتالى منطق المجتمع ذاته، فارضا نفسه على الأفراد، مجردا من كل إنسانية. كل يوم فى كافة مجالات الحياة وفى القرارات التى تتخذ، يتعارض هذا المنطق مع تطلعات البشر، مشكلا طوقًا منيعًا لأى رد على استجابة تحديات عصرنا. إن هذا المنطق، ينطلق من نموذج إجتماعى غريب تماما من كل ما يشكل خصوصية المجتمع الفرنسى، هو منطق «الليبرالية المتطرفة»، التى لا تعنى سوى باستثمار رأس المال دون حد، وتعنى غابة السوق، والمنافسة بين أفراد يعادون بعضهم بعضا.

هذا هو ما تحاول السلطه إنجازه اليوم، أى القضاء على كل ما يعيق، فى المجتمع الفرنسى، عملية العولة التى لا هدف لها سوى المال، والقضاء على كل ما يعيق تشكيل أوروبا وفقا لنموذج البوند سبانج (البنك المركزى الألمانى)، حتى تصبح قطبا أخر فى الحرب الأقتصادية العالمية، لتكون أشد خرابا. والوسيلة الأساسية لتحقيق الهدف هى العملة الموحدة. هذا العنف وهذه الأنقلابات التى تحدث لمجتمعنا وللأمة ذاتها، تؤثر على الفرد فى صيانه الأجتماعية والشخصية، فنجد سلوكيات ومعالم قد دمرت وتم إحياء غيرها أو خلقها من جديد. وتقايسيه أشكال من الخضوع والتكيف مع الرفض والمقاومة المتزايدة وكذلك أشكال التضامن الجديدة والأمال الكبرى فى التجديد. هكذا يبدو عمل المنشأة الأنتاجية موسومًا بالحداثة والفاعلية ولكن فى نفس الوقت منقطعًا عن مصالح الأجراء، وعن أشباع الحاجات، وعن البلد ذاتها. تكثيف لإعباد العمل، مرونة، فرص التنافس بين الأجراء؛ مازال هناك بشر يعانون اليوم ويستنفذون

أنفسهم بل ويموتون، من العمل، وأصبح الأرهاق من ملامح المجتمع فى حين أن الرسائل متوفرة لتحسين شروط العمل. وتتفاقم القطيعة بين أصحاب القرار وبين المنفذين فى الوقت الذى تبدو أنه قد عفا عليها الزمن وهكذا بينما تحاول العديد من المؤسسات خنق وقهور ذلك الإقتصاد الحيوى فى إبداء الرأى وفى أن يعامل باقصات واحترام نجده يتأكد ويفرض نفسه أكثر فأكثر. إن عرضية العمل ومرونته تنسحب على الحياة نفسها. فبالنسبة للشباب أصبح الحصول علىٰ التأهيل العام وعلى الشهادات لم يعد يضمن الدخول إلى عالم العمل ولا مكانة فى المجتمع ترتبط بهذا الوضع. لقد تم تقويض حتى إمكانية أن ينبوا لأنفسهم مستقبلاً فرديًا ومهنيًا وعائليًا. ولدى الشباب شعور بعدم الرضا ورفض جماهيرى لهذا الوضع الباحث القلق ولكنه أيضًا يحمل فى طياته إمكانية هائلة للنضال ويترنح لدى كل السكان الوعى بأن ما يحدث للشباب اليوم يعوق تنمية وصيرورة المجتمع بأسره. الأطفال أنفسهم ينتفض من وضعهم كبشر كاملى الأهلية. إن احترام وترقية حقوقهم يستدعى تحركًا جديداً. وتجد النساء أنفسهن مهددات بشكل متزايد عبر الأستعمار ومن العمل، ومن الاستقلال الذاتى وكذلك يتهدد الوضع الأجتماعى المرتبط بكل ذلك. ومازالت عدم المساواة والعقليات الرجعية والتمييز الجنس مستمرة فى التواجد وتواجه النساء ضغطا متزايداً لدفعهم لقبول تراجع عن الحقوق التى اكتسبتها وكل هذا يدعم الإنكفاء على الذات ولكن يدعم أيضًا الطموحات الجديدة فى مفهوم مختلف من العمل، وعن الحياة. يتم الأن إحياء للكفاح النسائى ويكتسب مضمونًا تحرريًا أكثر إتساعًا وأكثر تجميعاٍ، على أساس قيم إنسانية، يشترك فيها الرجال والنساء فى بلدنا.

إن صعوبة الحياة وعرضيتها، والشعور المعمم بعدم الأمان يؤدى إلى أزمة فى العلاقات الإجتماعية. ولكن، إزاء عدم الإنسانية هذا، تتواجد قيم وتتخذ قوة جديدة فهناك بحث حثيث عن مرجعيات جديدة، عن معنى للمستقبل، وعن إمكانية جديدة للكفاح من أجل أشكال جديدة للتضامن، تضامنًا بين العاطلين والعمال المؤقتين، والأجراء. هنا يتوجب إقامة كل أنواع التضامن والرحمة فى مواجهة للإكراه الذى يقع على الجميع رجالا ونساء، وعلى كافة الأقطار وعلى العالم. لقد كشف كفاح المهاجرين المجردين من الأوراق الرسمية، بطابعه الإبداعى وبقوة الحركة وبالكرامة على القدرات الكامنه لكفاح المهاجرين، وهكذا فتح هذا الكفاح الباب لساحة جديدة من الكفاحات التقاربية والتضامنية فى بلادنا. إن أكبر عدد من العائلات يواجه الحياة العرضية والبطالة والصعويات المتصاعدة فى تأمين الهناء والإزدهار لأفرادها، مما يزيد من التوتر

والهشاشة، التى تصل إلى حد التمزق، على أن الحاجة تتدعم أيضا من أجل عائلة بمضمون وحياة مليئة بالأمان والحب وبهذا يقوى التضامن بين العائلات وأولادها وبين الأجداد والأحفاد.

وهكذا تتضاعف الآمانى، وتطرح تساؤلات هامة عن غاية المجتمع ذاته وعن مستقبل المعمورة، ترافقها تطلعات مشتركة للسيطرة على مراهنات العصر، وعلى حياتنا. إن أزمة السياسة، وأزمة المواطنة عميقة للغاية، فهى تولد انفصاماً بين المواطنين، وتطلعاتهم ومقتضياتهم، وبين مضمون السياسة الحالية وممارساتها، على أن الأهتمام بالسياسية والحاجة إلى المواطنيه يتنامى. إن الضربات الموجهة لشعبنا ولبلادنا كبيرة للغاية، ولكن الرد عليها يمكن أن يكون أيضا كبيراً، وشاهد على ذلك قوة الحركات الاجتماعية ووحدتها وعزمها، وكذلك التعاطف الذى تحيط بها، ففى الوقت الذى تبلغ المتناقضات فيه حالة الذروة، فإن الحاجة لفك حصار الصعوبات، والتطلع إلى حلول تقدمية للقضايا الخطيرة المطروحة، تجمع حولها ملايين من مواطنينا. الآن على أرض الواقع تنشب المعركة لانتزاع تحسينات فورية ولإجراء تغييرات عميقة، ولتخطى الرأسمالية.

القوى فى كافة القارات
تتلاقى وتثور على النظام الراهن

إن تلك الحاجة إلى التغيير

نجدها تحت أشكال مختلفة للغاية

فى كافة القارات

إن أوروبا لا يخلو أى بلد فيها، من رفض سياسات التقشف والإخلال المرتبطة بتطبيق معاهدة ما سترخت، والسير باتجاه العملة الموحدة، فلقد شاهدت كل من ألمانيا وإيطاليا وأسبانيا وبلچيكا والبرتغال، حركات إضرابية جبارة، ومظاهرات ضخمة تعبر عن عمق الغضب، فى ذات الوقت يتصاعد فى بلدان شمال اوروبا إلحاح الإستماع اليها بشأن الاختيارات الأوربية، ولقد أصبح فى بريطانيا الموافقة على إجراء استفتاء على العملة الموحدة أمراً واقعاً.

إن اللقاء الاورّبي الذى إنعقد فى ١١ مايو ١٩٩٦ فى باريس، يعد علامة مميزة على طريق الكفاح التقدمى، كما وأن القرار الذى أصدره ١٥ حزبا أوروبيا، ومنها الحزب الشيوعى الفرنسى، باتخاذ مبادرات مشتركة، أو متقاربة، تحت شعار «إن مستقبل أوروبا تحدده الشعوب نفسها» يعد أيضا علامة على هذا الطريق.

ومن الملاحظ أن الحركة النقابية فى الولايات المتحدة، تؤكد على وجودها، كما وأن حركة السود تبحث عن إنطلاقة جديدة. وفى محيط البحر الأبيض المتوسط، كيف يمكن عدم ذكر عزيمة الشعب الفلسطينى فى الدفاع عن حقوقه المشروعة، وإنقاذ عمليه السلام التى تهددها أخطار جسيمة بالعمل جنبا إلى جنب مع تحرك قوى السلام فى إسرائيل؟ ولابد من توجيه التحية لكفاح التقدميين فى الجزائر، وبشكل خاص الشجاعة المثالية لنساء هذا البلد.

وفى إفريقيا، يعاد النظر فى مخططات اعادة الهيكلة المعدة من صندوق النقد الدولى ومن البنك الدولى، إذ يعمل التقدميون بمزيد من الجهود، على تعديل علاقات القوى فى مواجهة ضغوط الدول الكبرى وتدخلاتها، ولا شك ان الإنتصار على نظام التمييز العنصرى فى إفريقيا الجنوبيه وانتخاب نلسون مانديلا، قد خلق وضعاً جديداً فى القارة بأسرها.

تشهد أمريكا اللاتينية العديد من الكفاحات المتنوعة، وفى هذا السياق فإن الحركة «الزاباتية» فى المكسيك تعد ذات دلالة كبرى، ولقد أصبح «منتدى ساو باولو»، الذى يضم كافة القوى التقدميه فى القارة، مكانا مختارا لمقاومة سياسات الليبرالية الجديدة، ولطموحات الولايات المتحدة الأمريكية، وتعبرالمعارضة الواسعة للحصار ضد كوبا، فى العالم أجمع عن رفض فظاظة قادة شمال امريكا ووقاحتهم.

وفى أسيا، تنظم المظاهرات الضخمة فى مواجهة الأثار المأساويه لاتفاقات «الجات» و«للمنظمة العالمية للتجارة». وفى اليابان تأخذ الحركة ضد القواعد الامريكية، أبعاداً اكبر. ولقد انطلق النشاط ضد الأسلحة الذرية، إنطلاقة جديدة مع استعادة التجارب النووية الفرنسية، ومرور خمسين عام على مأساة هيروشيما، كما وأن حركة السلام تستعيد علاقتها الدولية.

هكذا نرى أن التضامن يبنى نفسه من جديد، وتتبلور أممية جديدة فى ظروف غير مسبوقة، ودون نموذج معد قبلا، وانطلاقاً من المعارك الوطنية، ومن أهداف مشتركة، ومن الحاجه إلى التنسيق.

إن قادة البلاد الكبرى، وقادة المجموعات المالية الكبيرة، لا يخفون قلقهم إزاء تلك القدرة الكامنة على الرفض. لا يعنى ذلك تجاهل عزم هؤلاء القادة على فرض إختياراتهم، ولكن هناك من العلامات التى تكشف عن «أن التاريخ لم ينته بعد»، ففى كل أنحاء المعمورة تطرح قضية البديل لهذا العالم العنيف، والمهدد بالبربرية، والشعوب تعمل، من خلال طريق ملئ بالعقبات، على إقتحام سبيل لتحقق أمانيها.

مشروع الحزب الشيوعى

إن «الشيوعية الجديدة» تثير اهتمام جميع الناس، رجالا ونساء، بتنوعهم الكبير، الذين يطرحون مناقشة الرأسمالية المتأزمة، ويتساءلون فى ذات الوقت، عن واقعية مشروع لتحرر البشر.

الشيوعية

إن مشروعنا الشيوعى هو من أجل مجتمع الرجال والنساء الأحرار، والمتشاركين معًا، المتساويين. إنه مشروع ترقية واحترام قدرات كل فرد. فى إطار إنسانية تتعاون من أجل المشاركة فى الأعباء والموارد والمعارف والمعلومات والسلطات.

كم من الحضارات قد زالت تماما منذ فجر التاريخ، لأنها لم تستطع، أو لم تعرف، كيف تواجه التحديات الجديدة التى يطرحها نموها عليها. إذا لم تستجب مجتمعاتنا للحاجة إلى إنطلاقة جديدة فى قدرات تدخل الإنسان فى القرارات الجوهرية، وفى استخدام وانقسام الموارد والمعارف والسلطات، فإن الحضارة تتعرض كلها للخطر. إن انواعًا جديدة من العلاقات الإنسانيه تستكشف نفسها فيما بين الإجيال وبين الرجال والنساء، وبين الشعوب. إن المثال الشيوعى يعثر على ديناميكيته، حيث تضع الأفكار السائدة العدل فى المواجهة الفاعلية، وبترقية الذات فى موجهة التضامن والحرية والأخاء. إن الواقع ذاته هو الذى ينمى ضرورة وإمكانية مجتمع وعالم خالٍ من البطالة، متخلص من أية سيطرة، ومجرد من الظلم والعنف والسلاح. ذلك أن تنمية قدرات البشر، تتطلب اليوم تحقيق تقدم حضارى على ذات المستوى، واليوم يتطلع كل شعبنا لوجوب الإستماع إليه، وتوفير الإحترام له، وأن يكون طرفًا فى اتخاذ القرارات، اليوم تحث قضية البيئه على إنه يتوجب حتما الاهتمام بالأثار الناجمة من إنشاءات ونشطات البشر على محيطهم الحيوى، مع

خطر القضاء على التوازنات اللازمة للحياة. اليوم يصبح من المتطلبات الحيوية، التمسك بأخلاق للتنمية البشرية فى محيط يكشف عن هشاشته وحدوده. ولكن انتشار تلك الإمكانات وإشباع الحاجات، يصطدم بالحدود التى يقيمها فى وجهها ذلك النمط من التنمية الذى هو الرأسمالية.

إن مفهوم «تخطى الرأسمالية» الذى جرى استخدامه منذ المؤتمر الـ ٢٦ فى العام ١٩٨٧، غالبًا لم تعاد فية النظر، على أنه قد أثار، أحيانا، التساؤل عما إذا كان يعنى ذلك إعادة النظر فى مجتمع الإستغلال، كما أثار هذا المفهوم اختلافات، فقيل إن المطلوب ليس تخطى الرأسمالية بل الغاؤها. ولقد طالب الشيوعيون أن يجرى معالجة قضية الاشتراكية الديمقراطية والتى تقسم بالتسيير الذاتى الواردة فى القانون الأساسى للحزب الشيوعى الفرنسى. إن مفهوم الاشتراكيه يشير فى وقت واحد إلى التيار الفكرى المعادى للرأسمالية الحى فى فرنسا منذ قرنين من الزمن، والذى يتبناه الحزب الشيوعى الفرنسى كما يشير إلى مجتمع إنتقالى من الرأسماليه، الى الشيوعية وكذلك تجربة بلاد شرق أوروبا. وهذا المفهوم عن الاشتراكيه يظل فى الرأى العام قيمة هامة ورمزًا للتحرر والتقدم الإجتماعى وهو ما ينحاز إليه أيضا الحزب الشيوعى. إن مفهوم تغيير المجتمع الأكثر إنتشارًا، والتى سبق أن طرحناها فى مؤتمراتنا السابقة، هو عبارة عن عملية مرهونة بإرادة الشعب، وليس ذات مضمون وملامح محددة مسبقا. ولقد تم التعبير عن الرغبة فى تحديد معنى تلك المفاهيم. هكذا فان مواد بناء المستقبل تنبثق من ثنايا الوقائع المتناقضة للزمن الراهن. إن مشروعنا يحمل مثالا مستندًا إلى كفاحات اليوم، كما انه فى مجتمعنا كما هو عليه اليوم، يبرز ويطور الأمكانيات الجديدة ويعكس ما يمكن أن يرغب فيه الإنسان لتحسين ظروفه، وكذلك كل ما يتناقض مع تلك الإمكانيات. إن أختيار ثورة عصرنا: بحركة شعبنا وبقوة الديمقراطية تتقدم على طريق ثورة إنسانية ومواطنية وتضامنية. بهذا المعنى نتكلم عن «تخطى الرأسمالية» لتمييز هذا المفهوم الجديد عن الثورة. إن «التخطى» لا يعنى «التكيف»، فلا يتعلق الأمر ألبته بالتخلى عن الهدف، وهو الإنتقال فى نظام إجتماعى أخر، ولكنه لا يعنى أيضا «الألغاء» المباغت بموجب مرسوم، والذى أثبت التاريخ أنه لا يحمى من عيوب النظام القديم، ولا يحمى من خطر العودة اليه. إن عبارة «تخطى» تتعلق مفهوم عن مسار لتغيير المجتمع والذى ترتهن بالشعب وتيرته ومدته، ويتيح هذا المفهوم مراجعة، بل وإلغاء الإستغلال والإغتراب وكل أوجه السيطرة، ولا يتم ذلك بالقضاء قضاء مبرمًا على المجتمع الحالى، ولكن بالاستناد فى تلك المعركة على تنمية مكتسبات هذا المجتمع واحتياجاته وإمكاناته. لا أحد يستطيع التكهن بالأبنية

السياسية، والانقطاعات، التى يتحقق من خلالها هذا التحول الاشتراكى، استناداً إلى وتيرة المعارك، وعلى أساس تصويت الشعب.

هذا هو الهدف الشيوعى، الذى تندرج فيه سياسة الحزب الشيوعى، والإرادة السياسية المتحفزة لقراراته ولمساهمته فى أنشطة شعبنا المتعددة الاشكال، وكذلك توجهات السياسة الجديدة التى تقترحها، لقهقرة الصعوبات وفتح مخرج حقيقى. إن هذا الهدف الشيوعى، هو استمرار بشكل أكثر ثراء وحداثة لتاريخ الأمة الفرنسية وهو هذا التاريخ الذى نشأ بإعلانه على العالم حقوق الإنسان والمواطن، والمفتوح لكافة أنواع التعاون مع كافة البلاد الأخرى، مما يؤكد لهذا الهدف الشيوعى أصالته وهويته. إنها فرنسا التى ترفض الأرتداد الذى يراد فرضه عليها، والتى ترفض بيع مؤهلاتها، بثمن بخس، كما ترفض أيضا الإستبعاد والعنصرية وتخريب ثقافتها، إنها فرنسا المتمردة والمضيافة، بلد الحرية والمساواة والإخاء.

إن الحزب الشيوعى له مشروع سياسى للتغيير، يطرحه للمناقشة، وللحكم عليه، وللحوار الجدلى على المواطنين، والنقابات، والجمعيات، والقوى السياسية الأخرى، اليسارية، الخضر. إنه يسهم بذلك فى البحث عن إجابات جديدة للقضايا المطروحة على الجميع، رجالا ونساء، الذين ينحازون لآفاق تحول تقدمى. وهنا التساؤل عن مضمون تلك السياسة الجديدة وعن الظروف السياسية التى تتيح النجاح هذه المرة.

١- الإتجاهات العامة للسياسية الجديدة:

أتضح من المناقشات أن هناك طلبًا والحاحًا شديداً، سواء من الشيوعيين أو من الاشخاص الذين تحاوروا معهم، لحسن معرفة وتعريف ماذا يريد الحزب الشيوعى وماهى أهدافه؟. المرغوب فيه ان يعبر الشيوعيون بقوه غداً، المؤتمر، عن المطالب الشعبية الهامة، وعن قضايا المجتمع، وعن اقتراحات الحزب المحددة بشأن هذه القضية، أو تلك، وأساسا عن مشروعه المستقبلى، أى الأتجاهات الكبرى للتغيير هذه يفترضه. إن أى مشروع (وأى اقتراح يدعى تقديمة حلول حقيقية، يتوجب عليه حتماً أن يقرن الجسارة بالواقعية والطموح بالمصداقية. ذلك أنه بينما أثبتت السياسة الراهنه، والسياسات التى سبقتها، أنها ليست قادرة على حل قضايا المجتمع، بل وعملت على تفاقمها، فإن الواقعية تتطلب الجسارة والشجاعة على التصرف بطريقة مختلفة تماما، والتحرر من الشرط الحاكم لتلك السياسات، أى من شمولية المال ومن وصاية الأوساط القيادية

الاوربية. ويتوجب علينا، حتى نكون جديرين بهذا الطموح وحتى نكون قادرين على تغيير الواقع حقيقة، أن نعمل على ألا تبتعد أقتراحاتنا، فى أى وقت، عن تلك الواقعية وعلى أن تكون محدودة وملموسة وذات مصداقية. باختصار يجب أن تكون تلك الاقتراحات، على قدر القضايا المطروحة، وفى متناول شعبنا فى أن. لقد أتاح البرنامج الذى تبناه المؤتمر الـ ٢٨، والاقتراحات التى عرضها مرشح الشيوعيين فى الإنتخبات الرئاسية «لابتداع مستقبل أخر»، والاقترحات التى قدمت منذئذ عن العمالة والاجور وإعادة إطلاق الأقتصاد بصورة فعاله، اتاح كل ذلك تسجيل خطوات إلى الأمام فى إعداد السياسة الجديدة التى نطرحها. إن مشروعنا يتمحور حول خمس اتجهات رئيسية، ينطلق منها لبلورة مقترحاته الملموسة، والتى لا يمكن بالطبع أن يتضمنها النص الحالى، والتى يتوجب تحديدها على مدى النشاط والحوار.

وهناك شرط اساسى لإنجاز هذا المشروع: حقوق وسلطات جديدة للمواطنين تتجاوز بكثير من الديمقراطية النيابية، بتزويدها من مورد الديمقراطية المباشرة. إن ما نعنيه هنا هو فتح افاق جديدة، وبناء دفعة بدونها لن يكون النصر للتغيير. لن تكون للمواطنه فرصة العيش غدا، ما لم تبن نفسها اليوم بإتاحة الإمكانية، للرجال والنساء، الاستماع إليهم، وبصياغة المشروع السياسى، الذى هم فى حاجة اليه والتأكيد عليه. وفى أساس كل هذا نضع الشفافية، وحقوق وسلطات جديدة للرقابة والإشراف، والتدخل وصنع القرار، من الأجراء والمواطنين، ومن نوابهم، مما يمكن من منازعة رأس المال فى «الحق الالهى»، الذى ينتحله لتوجيه «ما يستحوذ عليه» من أموال، ويدخل فى هذا السياق الحصول على الحريات، والحقوق النقابية، والسياسة، وممارستها على الوجه الأكمل. نعنى هنا التدخل فى الإقتصاد، وفى الإدارة فى أماكن العمل، لأنه لا يمكن الحصول على الجمهورية فى المجتمع، وتبقى المنشأه تدار ملكيًا، كما يتوجب أيضا التدخل فى كل المجتمع. نعنى بذلك إنطلاق ديمقراطية حقيقية، للمشاركة، لتسم باتجاهها نحو التسيير الذاتى، تعطى المواطنين فى كافة القضايا التى تعنيهم، حقوقا وسلطات حقيقية فى التدخل. إن ارادة الشيوعين هى إحياء المواطنة من أجل مشروع واقعى، لأنه يهاجم بشجاعه شمولية المال.

أ - وجهة أخرى للمال تسمح بإعطاء الأولويه لإشباع حاجات البشر:

يجب التمسك باختيار جديد جذريا، وهو التقدم الإجتماعى والإنسانى للبشر، وسعادة الرجال والنساء، وإعطاء الأولوية لإشباع احتياجات الناس، وليس كما هو الوضع حاليا ومنذ اكثر من عشرين عاما، اعطاء الأولوية للمردودية المالية.

رأى بعض الشيوعيين أن الإلحاح على عملية المال، من شأنه التخفيف من طابع الإستغلال الرأسمالى، على أن المناقشات أبرزت، بشكل واسع، الواقع الجديد من الإحساس المتزايد فى شعبنا، عن الدور الردئ لهيمنه «المال من جل المال»، لقد اتضح الأتفاق بين اعضاء فى الحزب الشيوعى وغيرهم، ليكون المبدأ الأساسى لسياسة اليسار، هو بالدقة، هذا التغيير الردايكالى فى الأولويات لصالح التقدم الاجتماعى والإنسانى، على أن كان هناك العديد من التساؤلات حول إمكانيه تحقيق هذا الأنقلاب فى الأولويات، ولا سيما التحكم فى حركات المال ومراقبتها. لن يتحقق هذا التبديل فى الألويات، دون مقاومات عنيفه بل وعنيفة، جدا من الطبقة الحاكمة، لأن مصالحها الأساسية هى التى تمس، مما يفترض العزم والإرادة والشجاعة السياسية والقرارات الدقيقة. وهكذا فإن الأرباح والأعتمادات والأموال العامة، التى تعطى كل سنة للمنشآت الكبرى، تمثل آلاف المليارات من الفرنكات، ويذهب جوهرها للعمليات المالية والمضاربة وللأستمارات التى «تقتصد» فى الوظائف. يتوجب توجيه هذا المال بصورة مختلفة تماما وفقا لمعايير الأستفادة والفاعلية الإجتماعية، أى نحو استثمارات مفيدة وخالقة للوظائف والثروات والخدمات اللازمة للاستجابة للاحتياجات. يستوجب هذا، أن يكون النظام الضريبى، ونظام الائتمان، غير مشجعين للاستثمارات المضاربية، وغير مشجعين لتخريب الوظائف، وجعلها عارضة وهشة وغير مشجعة أيضا لتصدير رؤوس الأموال، ولتغيير مواطن المنشآت بل أن يحفز هذا النظام، عكسا لذلك، الأستثمارات المفيدة. مما يقتضى أيضا ضمانًا لتطبق تلك الأجراءات، تحفيز الحقوق الجديدة والممتدة للرقابة والتدخل للأجراء فى المنشآت والمجموعات الخاصة والعامة، وفى الانتاج، والبحوث، والخدمات، والأدارات الحكومية، والمصارف، والمؤسسات المالية، وللمواطنين على كل مستويات المجتمع.

يجب أن تتضمن تلك الحقوق، الشفافية والعلم بكل تحركات الأموال. نقترح، بشأن الأعتمادات الخاصة بالعمالة والتدريب، تكوين لجان على المستوى المحلى ومستوى كافة مناطق القطر. ويتوجب، بشأن أموال المنشآت والمؤسسات المالية الناتجه عن المنشاه او عن الائتمان، أن يكون الأجراء ولجان المنشآت على علم بها، ولهم سلطة التدخل فى استخدمها. وللأجراء ولجان المنشئات، حق النقض فى كل ما يتعلق بالوظيفة، ولهم حق إيقاف خطط فصل العاملين، مع السماح لهم باقتراح حلول أخرى وأن يكونوا مشاركين فى أى تعديلات تكنولوجية. دون تلك الحقوق الجديدة، يصبح الألتزام بعدم إعطاء الأولويه للمردودية المالية لرؤوس الاموال، ولكن

للتقدم الأجتماعى والبشرى، مجرد إعلان نوايا دون أى أثر لأنه لن توجد أية وسيلة للتدخل فى الأماكن التى تتخذ فيها القرارات بتوجيه المال. فى هذا الزمن الذى تنتقل الأموال الطائله بالمليارات من بلد لأخر فى العالم باسره، سوف تتيح تلك السلطات الجديدة، وضع حد لكثافة رأس المال على التحركات المالية وأيضا على «حقه الألهى». يمكن من الأن فى العمل اليومى، ولا سيما بشأن العمالة، السير خطوات إلى الأمام للحصول على تلك الحقوق، والتى يتوجب على سياسة جديدة تحديدها وضمانها. إن ذلك يعد فى نظر الحزب الشيوعى، إحدى الأجراءات الجوهرية التى تتشكل منها سياسة اليسار.

ب - نمط جديد من التنمية البشرية

نقترح تنمية جديدة على الطريقة الفرنسية، بما لها من سمات أصيلة، تتمثل فى التقدم الأجتماعى، وفى الدور المحرك للمرافق العامة والمؤسسات العامة. إن هذا الهدف واقعى، وهناك احتياجات كبيرة تبقى دون إشباع، بينما إمكانيات البلاد يضحى بها بوعى، أو يتم خسفها. من الضرورى والممكن إذن، المبادرة، فى فرنسا وفى محافظاتها فيما وراء البحار، بدفع المشروعات الكبيرة التى تنمى الأنتاج والبحوث والتدريب ومجمل الخدمات الضرورية، لإشباع تلك الاحتياجات. إن مفهومنا لا يستند بأى شكل على نظرة أنتاجية للتقدم الاجتماعى والبشرى. إننا نستهدف تنمية مستديمة ويمكن الالتزام بها، توفر فى الموارد، وفى الضغوط على البشر، وتعتمد على إستخدام التكنولوجيات الجديدة، التى تتوافق مع تلك الاهداف. إن هذا النموذج الجديد للتنمية، الذى نقترحه، يجب أن يكون ادراكه للتقدم الأجتماعى كوسيلة وليس كهدف فقط، فى الأحتياجات الأجتماعية لها الأولوية على كل الاحتياجات. يتوجب، بالتالى، زيادة الاجور، ابتداء برفع حدها الأدنى إلى ٨٥٠٠ فرنك، كما تطالب بذلك المنظمات النقابية، كما يتوجب أيضا وعلى الفور اضافه ١٥٠٠ فرنك على الاجور التى تقل عن ١٥٠٠٠ فرنك. ينبغى اعادة تقييم المعاشات الأعانات وكذلك زيادة الأنفاق على التدريب. وكذلك زيادة ١٥٠٠ فرنك على «الدخل الأدنى الضرورى» للكفاح ضد الإستبعاد. إن تلك الأجراءات، بارتباطها بتخفيض بفتره العمل، تتيح إطلاق الاستهلاك والأنماء والعمالة، وهو ما يكون إيجابيا لقطاعات من غير الأجراء، لا سيما فى التجارة والحرف. لابد بشأن الاجور بإن نأخذ فى الحسبان مقتضيين جديدين:

- إن المكاسب المؤثرة التى تجنيها المنشأة بفعل التكنولوجيات الجديدة، وهى التى تشكل عاملا حاسما فى الزيادات الضرورية للأجور، مرهونة أولا بإعطاء القيمة الحقيقية للعاملين.

– هناك أمور حضارية عاجلة تتضح، اذ يتوجب تبنى بمفهوم جديد عن الأجور تتخلص فيه من كونها مؤقته فى ارتباطها المتزايد بالقدرات المكتسبة، وبامكانيه الحصول على المزيد منها، وايضا فى علاقة مباشرة مع الضمانات التى يتوجب أن تؤمن للجميع، رجالا ونساء، للتدريب والتثقيف والترفيه والمشاركة فى الحياة الأجتماعية.

يحتاج هذا النمو الجديد إلى البشر ذوى القدرات المتسعة، التى تفترض اكتساب المعارف، وروح المبادرة، وحرية الحكم والإبداع، وانتعاش الشخصية. ويفترض هذا النمو الجديد سياسة طموحة، مزودة بالوسائل الضرورية، للولوج إلى التعليم: ولرفع المستوى الثقافى، والذى يتكون فيما وراء الجوانب الفنية والعلمية الاساسية، من تلاحم ممارسات البشر التحررية، لمساندة البحث والإبداع فى كافة الميادين، ولتنمية الأنشطة الجسمانية والرياضية، ومن أجل مجتمع يدعم تنمية امكانيات كل فرد، ذلك أن الثقافة لا تنفصل عن الديمقراطية.

لا شك أن تلك المقتضيات تتطلب تكلفة عالية، ولذلك نعرض، كاقتراح مركزى لإنجاح تلك التنمية الجديدة إنطلاقة ذات أشكال متعددة من التعاون على كل المستويات: وتعاون لإقتسام التكاليف، وتعاون للتقليل من عناء البشر والحفاظ علي بيئتهم، وتعاون لتعبئة الوسائل المالية بالقضاء على كافة أنواع التبذير الناتج عن الإنماء المالى، والتعاون بين منشأت القطاع العام والقطاع الخاص، وبين شركات ذات طابع قومى وأخرى ذات طابع دولى، إلى جانب الشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل إقتراح جديد.

دور محرك للقطاع العام

كانت اللجنه الوطنية للحزب الشيوعى الفرنسى قد صاغت، فى يونيه (الماضى)، بعض الأسئلة بشأن المرافق العامة، منها: هل يبقى الوضع كما هو عليه، أم يتوجب التحديث؟ وعلى أى نوع؟ وماذا يكون النظام الأساسى لتلك المرافق العامة؟ وما هى الروابط والعلاقات فيما بينها ومع الدولة والقطاع الخاص؟ وما هو مكانها ودورها؟. لقد أثارت تلك الأسئله تبادل واسع للأراء اتضح منه تعلق الشيوعين العميق بالمرافق العامة، وعزمهم على الدفاع عنها فى كافه المعارك، ضد الهجمات التى توجه إليها. إن اتفاق الشيوعين عميق للغاية، على ضرورة أن يلعب القطاع العام الصناعى والمصرفى والخدمى، دوراً مركزياً وجديداً، لتخليص اقتصادنا ومجتمعنا من منطق «الليبرالية المتطرفة» الحالى. وهذا لأمر هام فى الوقت الذى تقوم السلطة بترخيص الثورة الوطنيه.

تبين من المناقشة، الرغبة فى تقديم إيضاحات دقيقة فى هذا الشأن، وقد طرحت العديد من التساؤلات عن مصير التملك الاجتماعى لوسائل الانتاج فى بيان مشروع الحزب الشيوعى، وهل نقترح تأميما، وما هى؟. لقد أشار بعض الشيوعين إلى أن الاقتراحات المعروضة عليهم، تؤدى إلى التخلى عن التحكم الذى تضفيه الملكية الجماعية لوسائل الأنتاج والتبادل. ويرى شيوعيون أخرون أن تلك النظرة دفاعية، ويعلنون أنهم مع التغير الجذرى للدولة، مستندين فى ذلك على نقد الاشتراكية الدولانية، وعلى تحليل حدود وتناقضات السياسات العامة الراهنه. ويعتقد هؤلاء الأعضاء أن تجديد القطاع العام يبرر، منذئذ، إصلاح الجمهورية، وتطوير النظم، وإقامة روابط جديدة مع الأقاليم وعلاقات جديدة بين القطاع العام والمنشأت الخاصة، وبشكل عام الحاجة إلى مفهوم مجدد حقا للقطاع العام.

هناك اختلافات عميقه فى اليسار، لاسيما مع الحزب الأشتراكى، سواء عن قضايا بنية الملكية، أو عن تغيير معايير الإدارة المرتبطه بها. تكمن جذور تلك الأختلافات فى القضايا المطروحة بشأن موقع المرافق العامة، والقطاع العام، فى بناء اوربا، وفى مواجهة مقتضيات الأسواق المالية. هذا وقد طلب بالفعل أن توضح تلك النقطة. يقتضى التخلص من هيمنة الرأسمالية المالى، أن يكون للقطاع العام وللمؤسسات العامة، دور محرك، هو مفهوم أكثر جدة وديمقرطى، مما يقتضى أن يكون للأجراء والشعب والمستهلكين والجماعات العامة، على المستوى القومى والمحلى، سلطات جديدة، وأذن مؤسسات ديمقراطية جديدة فى كافة المنشأت وفى البلاد، وذلك فى مجمل المجال الأقتصادى وكل المنشئات، مما يتيح إمكانية قيام أنواع من التعاون بين العام والخاص من أجل تنمية العمالة المؤهلة، ومقاومة مفاهيم الحرب الاقتصادية، التى تجعل قدرات ألبشر عقيمة، وكذلك المهارات ورؤس الأموال. سوف يتيح ذلك التعاون امتزاجًا جديداً تكون الغلبة فيه استناداً إلى معارك جديدة، لمعايير الفاعلية الاجتماعية على معايير المردودية المالية. هذا التمازج لا يعنى بالتالى إدخال أو دعم الرأسمال الخاص فى القطاع العام القائم، والذى يتوجب أن يظل ملكية عامة.

إن هذا المفهوم عن المقرطة واللامركزية، وعن معايير الادارة الجديدة، وحقوق الأجراء والهيئات العامة فى المبادرة والرقابة، يفتح الباب لمسيرة جديدة للأمتلاك الجماعى لوسائل الأنتاج، والتبادل متخلصًا من الدولانية والنزعة الجماعية. إضافه إلى ذلك فإن وجود خدمات عامة كبيرة هو عامل بناء لتنظيم البلاد بشكل متوازن. ينبغى فى سبيل تحقيق طموح اقتصادى قومى أن

تتوقف حتما عمليات الخصخصة كما ينبغى وحماية الأحتكارات العامة (ملك الدولة) القائمة، والتفكير فى إجراء تأميمات جديدة، وتوسيع مجال القطاع العام، أى إقامة قطاع عام حقيقى للائتمان مما يقتضى إعادة تأميم المصارف والتأمينات، وأيضا إجراء التأميمات الضرورية لقطاع عام حقيقى متنوع، ولا مركزى للمياه وللصرف الصحى، ولجمع الفضلات ومعالجتها ، وكذلك إقامة حول «هيئة اتصالات فرنسا» التى يجب أن تبقى منشأة عامة قطب عام لصناعات وخدمات الاتصالات السمعية والصوتية والمرئية وأيضا إنشاء قطب عام للنقل الجوى وللفضاء وصناعة الطيران.

حقا إن الصناعة الوطنية قد تراجعت، وأن الإدارة التى تم فرضت، منذ خمسة عشر عامًا على القطاع المؤمم، كانت من أكثر الإدارات تدميرا للنشاطات الجوهرية، والعمالة. حقا أن المرافق العامة تهاجم بالعمليات الإخلالية، وبالخصخصة، وكذلك بحرب الأسعار والمنافسة، التى وضعتها أوروبا ماسترخت. على أن هناك إمكانيات ضخمة لاتزال قائمة بشأن المكتسبات الاجتماعية وحقوق الرقابه وفى النظم. كذلك بشأن التحكم التكنولوچى والبحثى. أيضا فى تمسك المواطنين بالمرفق العام، والذى يتضح فى مختلف المعارك التى تتجاوز حدود العاملين فى هذا المرفق العام. ويتم من جديد التعبير عن الحاجة إلى امتداد التدخل العام، وإلى دور القطاع العام. وأروبا من كل هذا؟، إنها أيضًا فى حاجة إلى أنواع جديدة من التعاون بين المرافق العامة فى كافة البلاد حتى يهدف بناؤها الى اطلاق التنيمة وخلق فرص العمل، ومن أجل تفضيل الجماعة الأوروبية بشأن التجهيزات الصناعية، بما فى ذلك جر القطاع الخاص، لاداء تلك الاختيارات. إن فرنسا فى حاجة إلى مرفق عام قوى لرفع اتجاه البناء الأوروبى إلى تلك الشروت.

إصلاحات كبيرة ضرورية

يتوجب لإنجاح تلك التنمية الخلاقة لفرص العمل، والمولدة للتقدم الاجتماعى والأنسانى، أن تجرى إصلاحات كبيرة فى سبعة اتجاهات:

– إصلاح نظام التعليم والتدريب والبحث، لضمان الإمكانية للجميع، رجالا ونساء، من للحصول على أعلى مستوى ممكن من الثقافة، للتحكم فى المعارف، ولتنمية الروح النقدية، وروح المواطنة.

لهذا يجب إعادة التفكير فى مضامين التعليم، وينبغى تنمية المرفق العام الوطنى وتجديده

وتحديثه، حتى تكون مبادئ المساواة فاعلة، وكذلك المجانية والعدل والعلمانية. وينبغي فى هذا الإطار تنمية الروابط بين التعليم العام والتأهيل المهنى. من المهم تنمية التعليم التقنى، وخلق – المجالات المهنية النافية لأى نوع من التمييز بما فى ذلك التعليم العالى أيضاً. ينبغى أيضا إحياء البحث العلمى العام من جديد، ولا بد أن يتمتع الطلبة بنظام خاص بهم.

– إصلاح لأنظمة الحماية الأجتماعية، مبنى على التضامن، واقتسام الأعباء بما يتيح مقرطة إدارتها، والإنفاق على الوقاية وتأمين الحصول على الرعاية الصحية بشكل متساو، والكفاح ضد كل أشكال التبذير بما فى ذلك تأميم شركات الأدوية الكبرى. على أن يجرى تمويل أنظمة الحماية هذه من الضرائب المفروضة على الدخول المالية لرأس المال، وتعديل الأقساط التى يدفعها أرباب الأعمال، مما يشجع المنشآت التى تخلق فرص عمل أكثر، وإنزال العقاب على المنشآت التى تقلل من تلك الفرص . فرع رعاية الأسرة يجب أن يكون السند الأساسى لسياسة عائليه تقدمية. يجب أن يكون الحد الأقصى للخروج على المعاش ٦٠ سنه للرجال، و٥٥ سنه للنساء، والاجراء الذين يقومون بأعمال شاقة.

– إصلاح نظام الأسكان من أجل أن يصبح حقًا للجميع وهو ما يستدعى توسيع شروط الحصول على سكن وخطة للبناء وتجديدات طموحة للمساكن الشعبية ذات السمة الأيجارية أو إتاحة التملك فى كل المدن. ومن اللائق أن توضع نهاية للأجراءات غير الكريمة كالحجز والطرد وقطع التيار والتى يصاب بها العائلات التى تعيش فى خنائقة.

– إصلاح نظام المعلومات والأتصالات، وإقامة تكنولوجيا معلومات جديده، مع التفكير فى تكوين قطب عام. لتطوير الأنتاج الفرنسى وضمان التعددية فى مجال المعلومات والثقافة. وكذلك إصلاح السياسة الثقافية التى تضمن العمالة فى مجال الفن والمساواة فى الحصول على الثقافة وحرية الإبداع والتعبير.

– أصلاح نظام الضرائب والتحويلات العامة والائتمان، بفرض الضرائب على الإنماء المالى ومجازاته، وعكسا لذلك تشجيع الانماء الحقيقى من أجل العمالة والتدريب. ونحن نقترح، من أجل ذلك إنشاء صندوق تعاونى لامركزى للعمالة وللتنمية الحديثة.

– إصلاح السياسة الزراعية والغذائية والريفية، بتحفيز نموذج جديد للتنمية الزراعية، مبنى على الأستثمار العائلى، وعلى التعاون الذى من شأنه، فى ارتباط بسياسة زراعية مشتركة

جديدة أن يؤمن السعر المناسب لكمية معينة من الأنتاج، وضمان دخل لائق للفلاحين - العمال. إن فرنسا فى حاجة إلى زراعة فلاحية حديثة، خالقة لفرص العمل، ومتعاونة مع قطاع متنوع لزراعة الأغذية وضامنة للمستهلكين تغذية سليمة وجيدة، ومساهمة فى تأمين الغذاء عالميًا، ومحافظة على البيئة، وعلى قيمة الأراضى. يجب أن يشكل مجال الزراعة الغذائية، العمود الفقرى للتنمية الريفية، مشاركة فى الحفاظ على مرافق عامة محدثة، وخالقة لفرص العمل، لاسيما فى المشروعات الصغيرة والحرف والتجارة.

- إصلاح تنظيم الاراضى، وموازنة التجهيزات، ومانعًا لتصحر، ومعيداً الحياة لوسائل النقل والأنتقال. يجب التأكيد على دور فرنسا البحرى.

جـ - تأمين العمل والتدريب للجميع رجالا ونساء

إن الأنتشار الكامل للأمكانيات العملية والتكنولوجيا الجبارة لعصرنا، والمفهوم الجديد عن العمل، والنشاطات خارج العمل التى تتمخص عنه، مشروط بوجوب التخلص من منطق التراكم الرأسمالى، المبنى على أستغلال العمل، مستنداً إلى البطالة للبحث بعيداً على الدوام عن حقول أخرى لاستغلال البشر. كانت اللجنة الوطنية قد عرضت فى يونية (الماضى)، اقتراحا بإنشاء نظام لتأمين العمل والتدريب للجميع، رجالا ونساء، وعندما عرض هذا الاقتراح علنا اثار اهتماما جادا بين الشيوعيين والمحاورين معهم.

لقد جرى التعبير، فى اجتماعات الشيوعيين وفى اللقاءات العلنية، عن طلب إجابة واضحة ومحركة، لقضية تشغل الجميع تتعلق بما يمكن اقتراحه، كاجراء فعال حقا ضد البطالة. يرى بعض الشيوعيين، فى هذا الأقتراح، أجابة جديدة تتيح التحرر من «القانون» الحالى «لسوق العمل»، والذى يؤدى، تحت شعار خفض التكلفة، إلى حالات الفصل والبطالة وتعميم العمل المؤقت. ويرى آخرون أن الاقتراح مثير للاهتمام، ولكنهم يعتقدون أنه من المفيد إعادة التأكيد على خفض ساعات العمل، وعلى هدف العمل الكامل. وآخرون يشكون فى صحة هذا الاقتراح، ويرون أنه يتعارض تحديداً مع هدف عمل لكل مواطن. إن القضية المطروحة للنقاش، اذا ما كان يمكن تمويل نظام يؤمن دخلا للجميع فى مختلف النشاطات، أى فى التدريب والعمل والبحث. ان الحوار مستمر ولابد أن يستمر لإثراء هذا الأقتراح، وتحديده، وتحسينه. فى مواجهة تخريب العمالة والمآسى البشرية التى يثيرها هذا التخريب، يقف الحزب الشيوعى ضد فصل العمال، وضد غلق

المنشآت، وضد نقلها من موطنها الأصلى إلى موطن آخر، وهو يعمل مع كل المعنيين من أجل خلق فرص العمل، وتحويل العمل العارض إلى عمل مستقر، ومن أجل حقوق كافة العاطلين. إن الحزب الشيوعى يتقدم باقتراح جديد، ذى أبعاد كبيرة. إنه يقترح تأمين الوظيفة - التدريب. لاشك أن تلك الفكرة تخص كافة الأجراء، ومن هم بدون عمل، أى الامة بأسرها، وهى تستجيب، بشكل خاص، للحاجة إلى إجابات عاجلة عن الوضع المفروض على الشباب. يتعلق الأمر بأن يؤمن للجميع، رجالاً ونساء، وظيفة وتدريب يرتبط بتلك الوظيفة وكذلك بالتبؤ عن انتقال الاجراء طيله حياتهم االعاملة فى مختلف النشاطات، وتنظيم هذا الانتقال وتأمينه فى الوظيفة والتدريب، والمساهمة فى البحوث، وفى تدريب الاخرين لاسيما الشباب، مع ضمان دخل يتلاءم وكفاءاتهم، ويتطور بالإرتباط مع مستوى تلك الكفاءات. إن الرد الحالى على قضية العمالة، هو العمل المؤقت و«تحريك» الأجراء الذين يعملون لفتره طويلة وشاقة تارة، وتارة أخرى يلقى بهم فى أحضان البطالة، او يحولون إلى عمل جزئى بأجر أدنى، وكثيراً ما ينقلون من مكان لأخر. فى المقابل فإن انتقال العامل، الذى نقترحه، بين مختلف النشاطات، يتوجب أن يتم التفاهم فيه مع الأجراء، وأن يكون مقبولاً منهم بكامل حريتهم. ولا يجب أن يؤدى هذا الانتقال إلى اى تخفيض فى الأجور، أو إقلال من الحقوق، بل يجب أن يتيح للجميع، رجالاً ونساء، التحكم المتزايد فى حياتهم، مع توفير أحسن الظروف لتنمية التكنولوچيا الجديدة.

اقتراحنا اذن هو نموذج جديد من العمل الكامل والنشاط الكامل، مع تكريس وقت أطول للتدريب، وللحياة الثقافية والعائلية والاجتماعية والديمقراطية، مع القدرة، فى ذات الوقت، على تخفيض ساعات العمل، دون مساس بالأجر، وبتعيين عمال جدد، مما يقتضى تبنى قانون أساسى يحدد بـ ٣٥ ساعة الحد الاقصى لفترة العمل، على أن يستكمل هذا القانون بالمفاوضات فى كافه فروع النشاط، وصولا الى تخفيض أكيد فى فترة العمل لتكون ٣٠ ساعة فى الأسبوع، وفقا للتخصصات والأمكانيات. ويتفق الجميع على ملاحظة الإهدار الهائل، على المستوى البشرى والمالى، الناتج عن السياسة الراهنة، والتى يطلق عليها «مساعدات خلق فرص العمل»، التى تستخدم من أجل تحقيق أهداف أخرى، كما يلاحظون أن وضع العمل العارض ذو تكلفة اجتماعية مرتفعة. يمكن فى المقابل تعبئة كافة الموارد المخصصة لتمويل البطالة والعمل العارض، وكذلك الأموال العامة التى تعطى زعما للوظيفة. ويمكن أيضا، عن طريق نظام الائتمان، وبإعادة النظر فى تبذير الأرباح، حفز منشآت الأنتاج والبحث والخدمات، على التعاون من أجل التشغيل

والتدريب، باقتسام التكاليف فيما بينها لتمويل النظام الجديد الذى نقترحه.

يستطيع الشيوعيون، منذ الأن، أن يساهموا فى كل مكان فى التقدم نحو هذا الهدف، بالعمل على تجميع كافة الأجراء، وكافة الرجال والنساء، الذين يتعرضون لصعوبات فى العمل من العاطلين والعمال المؤقتين، ومنهم تحت التمرين، بشأن مطالبهم الخاصة بتغيير وضعهم المؤقت، إلى وضع يتيح لهم اندماجا حقيقيا، والحصول على وظائف مستقرة، مع تصحيح أجورهم وبتزويدهم بالتدريب الكفء. لسنا هنا إزاء مشروع متماسك، ولكنه مشروع يدعو إلى القيام بالمبادرات الملموسة وبالابداع، من خلال المعارك المتنوعة والمتلاقية، فى عمليه بناء نظام إجتماعى جديد، يؤدى إلى القضاء على البطالة، وعلى العمل العارض، من أجل تخطى «سوق العمل» الرأسمالى. يمكن فوراً اتخاذ أجراءات هامة للسير إلى الأمام فى هذا الاتجاه وفق مبادئ جديدة، الهدف منها خلق فرص عمل جديدة للأجراء من كافه الأجيال، وتحديد أجراءات خاصة للشباب. بالفعل، إن التعبئة، التى نطالب بها - بتوجيه المال وجهه أخرى، وبالحقوق والسلطات الجديدة، وباطلاق الطلب لزيادة الأجور والمكافآت وبتكثيف الجهود من أجل التدريب، وبالتعاون الجديد فى اقتسام تكاليف البحوث، وخفض التكاليف المادية والمالية، استنادا إلى القطاع العام والقطاع المؤمم - يمكنها أن توفر خلال سنتين ١,٥ مليون فرصة عمل. سوف تلغى كافة مخططات فصل العمال، ويحل محل العمال الحالين إلى المعاش، عمال أخرون، ويمكن فى هذا الأطار توفير ٧٠٠,٠٠٠ فرصة عمل للشباب، بفضل الأجراءات التحفيزية خاصة فى مجال الائتمان والنظام الضريبى.

د - فرنسا العاملة من أجل بناء أوروبى جديد ومن أجل السلام العالمى والتعاون والتنمية

إن التبعات الخطيرة الناجمة عن البناء الأوروبى الراهن، على مجتمعنا والأخطار التى تلقيها على كاهل مستقبلنا، والعراقيل التى تشكلها فى وجه سياسة التقدم الاجتماعى والديمقراطى، كانت موضوع حوار ثرى للغاية، تمخض عنه رأى غالب بين الشيوعيين الذين يعارضون، فى ذات الوقت، معاهدة ماسترخت، والمنطق المخرب الذى تحمله وهم من «أجل أوروبا ومن أجل بناء أوروبى جديد». فى هذا الصدد هناك أتفاق عام على أعتبار أن التأكيد على أهداف التقدم الأجتماعى والإنسانى والديمقراطى، لا يتفق مع المسيرة الحالية باتجاه العملة الموحدة، بما تتضمنه من معايير التقشف ومن التخلى عن السيادة الوطنية.

لقد تم التعبير عن آراء مختلفة نحو مفهوم البناء الأوروبى، فيؤكد عدد قليل من الشيوعيين على أنهم مع انسحاب فرنسا من الأتحاد الأوروبى، ويرون أنه يتوجب جعل إعادة نظر فرنسا فى معاهدة ماسترخت، مقدمة لابد منها لأى سياسة جديدة، لأى سياسة يسارية. ولاحظ شيوعيون آخرون أن القرارات الحالية، ولا سيما تلك القرارات المرتبطة بالسير نحو العملة الموحدة، ليست كلها مدرجة فى تلك المعاهدة، بل تتخطاها. وهم يعتقدون أنه من الضرورى تفادى كل مهرب من المواجهة. ويتوجب تحديد مضمون ما يمكن قبوله، مما يستدعى إعادة النظر فى كافة الأحكام التى تتضمن منطق هيمنة الأسواق المالية. وفى سبيل تحقيق جماعة قادرة على القيام بمشروع تنموى تضامنى، ينحاز بعض الشيوعيين «لوحدة» سياسية أوروبية تندرج فى منظور ذى طابع فيدرالى، مع إقامة أساس مشترك بضوابط اجتماعية وعامة وخضوع «مجلس الدول» و«اللجنة الأوروبية» لرقابة الناخبين والشعوب، وإيجاد علاقة مباشرة بين مواطنى الأتحاد الأوروبى. ومن ناحية أخرى، جرى التعبير عن الشك فى إمكانية تغيير البناء الأوروبى «أليست الأسواق المالية قوية»، و«هل يمكن عمل أى شئ فى بلد منفرد»، على أنه تكرر التعبير أيضًا، فى الحاجة بشكل عام، إلى العمل من أجل مشروع أكثر دقة وتفصيلاً ومصداقية.

وأخيراً.. من المعروف أن هناك خلافات هامة فى صفوف اليسار، بشأن مفهوم «الأتحاد الأوروبى» والمشاريع المرتبطة به، وانعكاساتها فى كل المجالات، وأن تلك الاختلافات تبرز أساسًا بين الحزب الشيوعى وتشكيلات تقدمية أخرى من ناحية، وبين الحزب الأشتراكى من ناحية أخرى، كان هذا كله موضعًا للنقاش والحوار.

يقترح الحزب الشيوعى إعادة النظر جذريًا فى الالتزامات الأوروبية لفرنسا، حتى تكون بلادنا فى طليعة بناء أوروبى جديد، ومن أجل جماعة حقيقية تستجيب لتطلعات الشعوب. ومما يتعارض مع هذا الهدف إقامة السوق الأوروبية الواحدة. ثم عقد معاهدة ماسترخت لأن الهدف من تلك الاختبارات لم يكن سوى إرضاء متطلبات الأسواق المالية:

- بتكريس «حرية تداول رؤوس الأموال» سعيًا وراء أكبر مردودية مالية ممكنة، دون إكترات بآثارها على العمالة والمناطق والبيئة والتى يمثل نقل المنشآت من موطنها الأصلى إلى موطن آخر إبدعًا من ابداعاتها.

- بتسيير عمليات الإخلال التى تمنع احتكارات الدولة والتى تهدد بالتالى منشآت مثل

«كهرباء فرنسا»، و «مياة فرنسا و غاز فرنسا»، و«الشركة الوطنية للسكك الحديدية»، و«هيئة فرنسا للأتصالات» وبشكل عام المرافق العامة المقامة على الطريقة الفرنسية.

– بإقامة «اقتصاد مفتوح بالمنافسة الحرة»، وبتزويد الأسواق المالية بوسائل سياسية ومؤسساتية، خاضعة لفرض سياسات التقشف على الشعوب، ووفرض التخلى عن سيادتها الوطنية الناتجة عنها، وهو الأمر الذى يتكشف من العملة الموحدة، ومعايير التقارب، وميثاق الاستقرار، ونظام الجزاءات، والسلطة العليا للبنك الأوروبى، والمساعرة على المارك الألمانى.

– من أجل هذا طالبنا بالاستفتاء على «ماسترخت» وحصلنا عليه، وعظمنا من من التصويت بـ «لا الصادرة من اليسار». لقد دلت التجارب التى خاضها شعبنا، منذئذ، على صحة رأينا. وتلقى الأحكام الأساسية فى معاهدة ماسترخت رفضًا واسعًا. نحن نسيرعلى أكمل وجه، مع مع حركة الرفض المتزايدة، ونحن عازمون على التصرف هجوميًا لتغيير أوروبا، مما يقتضى افشال المشروع المركزى لمعاهدة ماسترخت، وهو العملة الموحدة. نحن عازمون، فى هذا السياق، على اتخاذ كافة المبادرات اللازمة لتجميع أكبر عدد من المواطنين، للحصول على إجراء الاستفتاء حول انتقال فرنسا، إلى العملة الموحدة، حتى يستطيع شعبنا إصدار قراره فى هذا الشأن.

نحن نعلن فى الواقع عن انحيازنا الأكيد للبناء الأوروبى، يجب وضع حد للانقسامات والنزاعات والحروب، التى لا تزال تطبع قارتنا والعالم بأسره، وعلى أن نبتدع معًا منطقًا جديدًا للبناء الأوروبى، يستهدف إقامة جماعة جديدة بهذا الإسم، فيما بين الأمم ذات السيادة، والمتشاركة والمتساوية، وتشجيع التنمية المشتركة والإسهام فى جعل العلاقات الدولية أكثر عدالة وتوازنًا.

تحتل فرنسا المرتبة الرابعة بين الدول الاقتصادية فى العالم، وحاصلة على مواقع هامة فى المؤسسات العالمية. وتتمتع بنفوذ ضخم، بشرط أن تتبنى التطلعات العالمية الكبرى. ولا شك أن فرنسا، إذا عملت بكل قوتها من أجل هذا التغيير فى البناء الأوروبى، فسوف تصدم بلا شك مصالح هائلة، وسوف تلقى عقبات جادة، ولكنها سوف تجد بجانبها العديد من الحلفاء بين الشعوب الأوروبية، بما فى ذلك بعض الدول، لا سيما فى جنوب أوروبا وشمالها. وأيضًا فى بلاد أخرى من المعمورة، حيث يصبح إقتضاء تغيير العالم أمرًا حيويًا. إن تحقيق مشروعنا الأوروبى يقتضى المرور بمؤسسات أوروبية مبنية على المشاركة فى المسئوليات، ليضع الجميع معًا

مشروعات مشتركة يقررها كل بلد بكامل سيادته. وفى هذا الشأن، نقترح إقامة «صندوق» أوروبى جديد للتعاون النقدى، مشجعًا تمويل تلك المشاريع المشتركة و مؤمنًا للتضامن فى مواجهة عدوان المضاربة على العملات. نقترح أيضًا إقامة «صندوق» للتمويل. لحفز التعاون، بهدف الإنماء الحقيقى للإنتاج وللعمالة والبحوث.. نقدم فى هذا الإطار، فكرة أداة للتعاون النقدى، وعملة أوربية جديدة مبنية على العملات الوطنية، ونقترح فرض ضريبة مشتركة على حركة الرساميل كما نقترح التعاون بين المرافق العامة فى مختلف البلاد، مع احترام خصوصيتها الوطنية. يهدف مشروعنا الأوروبى، أيضاً، إلى تعميق الديمقراطية، حيث ينبغى حتمًا تأمين السيادة الوطنية، وهى الحرية الأولى للشعوب، مع وضع حدود لسلطات الهيئات غير المنتجة، وتقريب مراكز إصدار القرارات من الأجراء والمواطنين وتشجيع تدخلهم. أخيراً يبقى من أشد الضرورات الدفاع عن الخطوات الاجتماعية التقدمية فى البلاد الأوروبية، لاسيما فى مجال الرعاية الاجتماعية. يمكن أن يصبح اكتساب حقوق اجتماعية جديدة هدفًا كبيراً جاداً، وبشكل خاص فى تأمين الوظيفة فى مواجهة البطالة والعمل العارض. نحن فى حاجة، بالتوازى مع «الاتحاد الأوروبى»، لإطار جديد يتيح لكافة البلاد الأوروبية أن تلتقى على قدم المساواة، لتكشف معًا على الحلول المناسبة لقضاياها المشتركة. هذا هو معنى اقتراحنا لإقامة «منتدى الأمم الأوروبية»، متضمنًا كل بلاد القارة، بما فى ذلك روسيا وروسيا البيضاء وأوكرانيا، إن قارتنا فى حاجة أيضًا إلى سياسة للأمن الجماعى، بتخفيض الأسلحة وإزالة الأسلحة النووية. يجب منذ الآن العمل على بدء عملية حل حلف الأطلنطى، وفى ذات الوقت إقامة نظام للأمن الجماعى. مبنى على اتفاقات سياسية، والقضاء على التهديد العسكرى، مما يتعارض مع تشكيل جيش محترف مندمج فى حلف الأطلنطى، وإعادة تقييم علاقات أوروبا ببلدان العالم الثالث، مع التقدم، بهذه الروح، بفكرة ميثاق تضامن أوروبا – الجنوب.

من أجل عالم السلام والتعاون والتنمية المشتركة

يعمل الحزب الشيوعى لتقرر فرنسا القيام بدور نشط لصالح نوع جديد للعلاقات الدولية، ولإحلال عولمة مشكلة من تعاونيات تستهدف التنمية المشتركة للشعوب محل العولمة الراهنة للمالية والمتاجرة. إنه يتعين الرد على التحديات الكبرى التى تمس مستقبل الإنسانية، ومنها الكفاح ضد الفقر، وضد مرض قلة المناعة «الإيدز»، والأمراض المتوطنة، ومن أجل التنمية، وما يعنى أيضًا خلق فر ص عمل بكثافة، والحفاظ على البيئة للأجيال القادمة. وذلك بتناول لقضايا الأمن، بصورة

أقل عسكرية وأكثر اقتصادية وسياسية وأخلاقية، الأمن، مما يشجع بالتالى على السلام والثقة بين الدول، ومما يؤدى إلى نزع السلاح وإزالة السلاح النووى جذرياً. إن الأمم المتحدة يقع عليها تنمية كل أشكال التعاون المتعدد الجنسيات، فى مواجهة التحديات، ومع ذلك فإنها تحت ضغط الدول الكبرى ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، مهددة بالشلل. إن مصلحة فرنسا الدفاع عن الأمم المتحدة، وتشجيع أهدافها والعمل على مقرطتها فى إطار احترام مبادئ الميثاق. لا شك أنّ التحكم فى نزوح السكان يعد اليوم إحدى التحديات الكبرى، ونقترح أن يجرى التنسيق بشأن الهجرة بين الشعوب والدول، على أساس التعاون الذى يحترم الحقوق الأساسية للإنسان. ويعنى ذلك فى فرنسا، حق المهاجرين فى الإدلاء بأصواتهم فى الانتخابات، على الأساس القومى والأوروبى، وبإلغاء قوانين «باسكوا»، التى تحول المهاجرين من وضع قانونى إلى وضع «سرى»، وبالعمل الفعال حقًا ضد العمل «فى السر»، واستخدام الهجرة السرية فى تزويدة بالعمال وهو مايستدعى مواجهة أرباب الأعمال والشبكات التى ينظمها أو يشجع عليها.

لابد من سياسة جديدة بشأن الهجرة تتيح تحريك السكان ولابد من تشريع جديد يتم إعداده انطلاقًا من أربعة متطلبات :

– احترام وكرامة الإنسان: يجب التأكيد على حق الإقامة فى أرض المولد، وعلى حق اللجوء باعتبارها مبادئ أساسية. ألا يمكن الاستفادة فى هذا الاتجاه، من المعايير التى أعدها الوسطاء عن المجردين من الأوراق الرسمية.

– العمل على الاندماج على أساس المساواة فى الحقوق بروح القيم العلمانية. لجمهوريتنا. الاحترام المتبادل لإتاحة العيش معًا، دعم الكفاح ضد العنصرية وكراهية الأجانب، العمل على أساس المصالح المشتركة.

– خلق الإمكانيات الإنسانية والمادية، للعودة تطوعًا إلى البلد الأصل، مما يعنى إيجاد أنواع من التعاون مع البلاد المعنية، مقترنة ببرامج للتأهيل فى فرنسا، ومشروع خلق فرص عمل فى تلك البلاد.

– الإسهام فى إقامة علاقات جديدة بين الشمال والجنوب، ومع بلاد أوروبا الوسطى والشرقية مبنية على التعاون للتنمية الدائمة.

هـ - عصر جديد للديمقراطية

لقد جرى «الاستفتاء» إيجابياً. من الشيوعيين وكل من التقوا بهم، من الرجال والنساء، عن

الحاجة إلى قفزة للديمقراطية، واتساعها لكافة مجالات المجتمع، سواء فى المنشآت، أو الحياة العامة، أو وسائل الإعلام، والمطالبة تدور حول تفكير جديد، واقتراحات عن الدستور والمؤسسات.

نشهد اليوم انحرافًا ملكيًا فى السلطة، والنزعة الرئاسية فى المؤسسات، وتحكم نزعة المتاجرة على وسائل الإعلام، وكذلك نشهد على المستوى الأوروبى القرارات التى تتخذ دون الشعوب. يجب بث الروح فى الديمقراطية، وإعادة إحياء المكتسبات الأساسية للمواطنة، والتى هى المصارحة العامة والمساواة والمسئولية. يقتضى هذا إصلاح المؤسسات والدولة لوضع حد للنزعة الرئاسية، وإضفاء القيمة على المجالس المنتخبة، ولا سيما البرلمان والأحزاب السياسية، مما يتطلب إيجاد نظام للنواب ولممثلى الجمعيات، وتقديم حساب من النائب. وإجراء الاستفتاء على المبادرات الشعبية، والتمثيل النسبى لكافة الانتخابات واستقلال الأحزاب والتعددية وخصوصًا فى وسائل الأعلام، وكذلك احترام السيادة الوطنية، وتأمين حقوق جديدة للشباب، والمساواة للنساء. كل هذا يشكل تقدمًا لابد منه. من الواجب أيضًا إصلاح العدالة، لضمان المساواة للجميع، رجالاً ونساء، فى الدفاع عن حقوقهم. يجب احترام حق الدفاع، وسرية التحقيق، والتأكيد على مبدأ أن الإنسان برئ إلى أن تثبت التهمة عليه. نحن فى حاجة إلى عدالة ملاصقة وسريعة ومتوفرة للجميع، دون تمييزعلى أساس المال، وأن تزود من أجل ذلك بالوسائل البشرية والمادية الضرورية، وأن تكون تلك العدالة متساوية للجميع، مما يقتضى مقرطتها، وإيجاد نظام خاص للقضاة يؤمن لهم استقلالاً حقيقيًا، إزاء السلطة السياسية.

يتوجب إلغاء الأحكام التى تصادر إدارة المجالس المحلية، مع تشجيع التعاون بينها بكامل حريتها.. يجب أن تؤدى اللامركزية الأصيلة المستندة على التنوع الثقافى، إلى زعزعة الفكر الواحد، وتشجيع صور الجسارة المحلية، وتدخل المواطنين، وإطلاق حرية الإبداع والمبدعين، وإعادة القوة للثقافة الفرنسية. إن تلك اللامركزية التى تحمل التنوع فى طياتها، سوف تعطى للأمة هوية جديدة حديثة ومنفتحة. يجب أن تتحقق اللامركزية بشكل كامل، على المستويات فى القرية والمحافظة والمنطقة. يجب أن تتسع سلطة المناطق فى المبادرة. كما يجب التوسع فى إمكانيات التعاون فيما بينها، وباتفاق مع الدولة، ويجب العمل على تنميتها. إن اقتسام المسئوليات المترتبة على ذلك، يجب ألا يؤدى إلى تحويل تحمل الأعباء. الذى يؤدى إلى تشديد النظام الضريبى، بل يجب على العكس أن يؤدى إلى نقل الوسائل التى استولت عليها الحكومات خلال عشرات السنين الماضية.

إن تنمية الديمقراطية تسير جنبًا إلى جنب مع إحترام السيادة الوطنية، وكذلك مع العلمانية على الطريقة الفرنسية الحديثة، المبنية على المساواة فى المواطنة وعلى احترام معتقدات كل فرد، ومع رفض الأصولية، مما يقتضى كفاحًا صارمًا ضد كل أشكال التمييز، وضد العنصرية ومعاداة السامية وكراهية الأجانب. يجب أيضًا التأكيد على شفافية ثروات النواب وعلى الأموال العامة الممنوحة للمنشآت، وعلى الأسواق العامة، كما تتوجب الشفافية أيضًا على تجارة السلاح. إن إقامة مرصد عن النشاطات المافياوية، سوف يمكن من الكفاح ضد التجارة غير المشروعة، ولا سيما تجارة المخدرات القاتلة.

ما العمل إزاء الإدمان على المخدرات والعنف والافتقاد إلى الأمان؟. لقد كان هذا السؤال، الذى له انعاكساته الشخصية القوية، محل حوار واسع، وهو الآن مثار مبادرات عدة من الشيوعيين. لقد شُدِد على وجوب أن يتخذ الحزب الشيوعى. والشيوعيون، مواقف عملية ضد تلك الآفات. إن الحديث عن الحزب الشيوعى، هو الحديث عن مكافحة المخدرات. ومكافحة المافيا .نريد أن نسهم، مع كل الرجال والنساء، وكل الذين يشاركوننا فى هذا الهدف، على تحريك المجتمع ضد المخدرات، وأن تعبأ كافة الوسائل لمكافحة تلك الآفة، لتدمير شبكات ترويج المخدرات، والقبض على المتاجرين فيها، وتنمية الرقابة، وتقديم المساعدات اللازمة للمدمنين على الصعيد الاجتماعى والسيكولوجى والصحى.

يشكل تفاقم العنف، الذى كثيراً ما يرتبط بالمخدرات، أحد الأبعاد المقلقة فى تقليل الروابط الاجتماعية، ويعد انعدام الأمن أحد أبعاد الأزمة. ونتساءل لماذا نكافح الآفات الأخرى ولا نكافح تلك الآفة؟. نرفض المجتمع الذى ينهار فيه احترام الإنسان لنفسه واحترامه للآخرين. يجب أن نعلن وأن ندلل وأن نثبت بالعمل على تقهقر العنف وانعدام الأمن، وذلك بطرح القضايا على ما هى عليه، وبانفتاح المنافذ بالتضامن. إن أمن الأموال والأشخاص حق جوهرى، فبدونه لا حرية ولا تطلع للإنسان للاستقلالية.

٢ - الشروط السياسية للتغيير

كيف التقدم على هذا الطريق، وكيف إيجاد مخرج تقدمى؟. ما هى الشروط السياسية التى يتوجب علينا العمل لتوفيرها. لقد كان ردنا فى المؤتمر الـ ٢٨. والذى يمثل نقطة هامة فى تحول الحزب، باختيار العمل من أجل «بناء سياسى جديد تشارك فيه بالأغلبية البرلمانية والحكومة كافة

قوى اليسار والتقدم، لوضع سياسة التغيير التى يختارها الشعب موضع التنفيذ ». يتطلب هذا البناء «شرطين أساسيين» وهما ألا يتنازل الشعب أبداً عن سلطته فى التدخل، وأن يتسلح بالوسائل الكفيلة بالتأثير على سلوك القوى السياسية، مستعيناً بتفكيره وأعماله وتصويته، لتسمع متطلباته بوضوح ودقه، وعلى الشعب أن يتفهم أن اليسار متعدد وأن من شأن ضعف الوجود الشيوعى فيه أن يعوقه ويشوة معالمه. من الطبيعى أن تبادل الآراء، كان كثيفًا للغاية حول قضية البناء السياسى، لقد عبر بعض الشيوعيين عن اعتراضهم على هذا الهدف، فيعتقد البعض منهم أن الحزب الشيوعى هو وحيد الآن فى اليسار، ويحسن بالتالى إجراء التجميع حوله، والبعض الآخر يقترح الاتفاق مع بعض قوى اليسار، فى تعارض مع الحزب الاشتراكى، وعلى سبيل المثال: المعادين للعملة الموحدة. ويقترح شيوعيون آخرون المساهمة فى تشكيل مثل هذا «القطب الراديكالى»، باعتباره لحظة تجمع كل اليسار، وفى ذات الوقت مطالبة تشكيلات اليسار والبيئة أن تقول بوضوح وعلى الفور، إذا ما كانت مستعدة لتولى الحكم معًا، فاءذا كان الرد بالأيجاب.. فعلى أى أسس؟ واذا كان الرد سلبياً.. فلماذا؟.

يقترح هؤلاء الشيوعيون أن يطالب حزبنا تلك التشكيلات بارتباطه بالحركة الشعبية، بأن تحدد نقاط التقارب، وباتخاذ المبادرات المشتركة كلما أمكن، والاستمرار فى النقاش والحوار بأسلوب المواطنة للتغلب على الاختلافات الباقية. إن هؤلاء الشيوعيين يعرضون بذلك، فكرة عقد تولى الحكم، والذى يتوجب مناقشته، منذ الآن، مع قوى سياسية أخرى. لقد دلت المناقشة على الاتفاق بشكل كبير، على المسيرة التى انطلقت منذ المؤتمر الـ ٢٨، فلقد لوحظ أن رفض أفق اتحاد قوى اليسار من أجل التغيير، يعنى التخلى عملياً عن إقامة تجمع شعبى له الأغلبية. من أجل هذا الهدف. أى التخلى عن الهدف ذاته. والسؤال هنا عن كيفية سلوك، طريق جديد وصولاً لتلك الوحدة لا يتكرر ما سبق أن فشل. وللتقدم فى هذا الاتجاه، رفضت بشكل واسع فكرة «القطب» الراديكالى، بدافع أن الأمر ليس هو تعارض «قطب» مع قطب آخر فى اليسار، بل تجميع هذا اليسار من أجل التغيير الحقيقى، مما لا يتناقض على، الإطلاق، مع عدم إهمال أية فرصة لتجميع قوى اليسار، وإن جزئياً، حول أهداف تقدمية.

لا يمكن أن نتصور تغييراً حقيقياً ما لم يكن ثمرة أغلبية شعبنا، أى بوحدة كافة قوى اليسار والتقدم والبيئة، محترماً تعددية كل مكوناتها، ورافضًا أية هيمنة. على أن هذا الهدف لا ينفى اللقاءات ونقاط التقارب والمبادرات المشتركة، بين قوة وأخرى. وليس أمامنا إلا تشجيع كافة

الديناميكيات السياسية، التى تعطى وزنًا أكبر لتجمع كافة قوى اليسار والتقدم والبيئة من أجل بديل حقيقى. فلنكن واضحين، ذلك أنه إذا كان إيجابيًا التقاء تلك القوى والتحدث فيما بينها ومضاهاة وجهات نظرها، يصبح من الوهم الاعتقاد بأنه يمكن أن تتواجد وحدة جديدة تتيح تشجيع تغير حقيقى بفضل تلك المناقشات وحدها، حيث من الضرورى أن يكون هناك تطور جديد للتدخل المواطنى لإضفاء مزيد من القوة للمقتضيات التى تحدد هذا التغيير، ليكون هذا التطور أساس عقد الاتفاقات بين التشكيلات السياسية. لقد أثار هذا المفهوم عن وحدة جديدة مبنية على التدخل المواطنى، العديد من الملاحظات والكثير من الحوار، يشك بعض الشيوعيين فى مصداقيتها، سواء لأنهم يجدون فيها عودة إلى ممارسة قديمة، تلك التى تتعلق بالضغط على القيادات، أو لأنهم لا يرون كيف يمكن أن يتدخل المواطنون فى الواقع السياسى لتغيره، بينما هم محرومون من أى سلطة فى إصدار القرارات، وأن «تفويض السلطة» يطبع كل المجتمع، بشكل يجعل الأزمة السياسية عميقة للغاية. وعلى العكس يرى شيوعيون آخرون فى هذا المفهوم، شيئًا جديداً وإمكانية حقيقية ويلاحظون أنه ليس المطلوب (أولم يعد المطلوب) حمل الذين يتفقون معنا، بالضغط على القوى السياسية الأخرى، بل بإسهام الجميع، رجالاً ونساء، بعملهم وحوارهم فى تبنى مشروع سياسى للتغيير، مما يتيح قيام وحدة القوى التقدمية على وتيرة هذا المشروع، كما يرى أيضًا هؤلاء الشيوعيون، فى الممارسات الديمقراطية ومقتضياتها التى تطبع مسيرة المعارك الاجتماعية، مثل النجاح فى عقد المنتديات التعددية، مؤشراً إلى إرادة التدخل الذى نريد تشجيعه. إن العديد من المعارك الانتخابية الجزئية تشهد على إمكانية التدخل على الساحة السياسية طالما أن سلوكنا ليس تحديد موقفنا بالنسبة لهذا الحزب، أو ذاك بل إتاحة الفرصة للجميع دون استثناء، الذين لهم نفس الشعور بالتعبير عن اختلافهم مع السياسة القائمة وعن تطلعهم للتغيير.

لقد أثبتت التجربة بصورة كبيرة، أنه عندما تسقط تطورات الأحداث من يد الشعب فإنها تنقلب عليه. إن تحويل المجتمع لصالح الشعب، يقتضى أن يمتلك من البداية إلى النهاية التحكم فى هذا التحول ومقاربته، ذلك أنه يمكن للمواطنين، عند إبلاغهم بكل القضايا المتعلقة بالتغيير وبمضمونه وشروطه والتمثيل السياسى المناسب له، أن يعدوا الردود التقدمية على تلك الأسئلة. هذا المفهوم ليس نابعًا من الخيال، وأنما تؤيده العديد من العناصر الواقعية. الواقع، أنه بجانب الصعوبات والعراقيل التى يتوجب أخذها فى الحسبان، فإن عامل الأمل الذى يتشكل من القوة المتصاعدة فى رفض النظام القائم، واتهام المال المسيطر والمطالبة بالجديد، لا أحد يستطيع إنكار

هذا الرفض وتلك المقتضيات، وعندما تعطى لها وزنًا سياسيًا أكبر ستطور الحقائق السياسية ذاتها. الواقع هو أيضًا قوة وفاعلية التطلع للتدخل والمشاركة، الذى تشهد الحركة الاجتماعية عليه من الآن فصاعدا إذا كانت الكفاحات موحدة وحاسمة فذلك لأن المشاركين يسيطرون عليها وتناقش القضايا فى وضح النهار، ويتاح لكل فرد، رجل أو امرأة، تحديد موقفه بحرية تامة، وعن دراية كاملة. لقد طبع هذا التطلع بالفعل الحياة الاجتماعية بطابعة، ويمكن أن يغير السياسة.

إن حزبنا يريد المساهمة فى تلك السيرة بصياغة اقتراحات بتلك الروح، بحثًا عن حلول للتغيير يمكن تبنيها من غالبية المواطنين، لأنهم يلقون فيهم اهتماماتهم ومتطلباتهم، على أن يتم ذلك بتشجيع المجابهات الصريحة فى وضح النهار لكل القضايا المطروحة فيما بين المواطنين وبينهم وبين الأحزاب السياسية. لقد بدأنا فى إحياء تلك المسيرة بهدف بناء ميثاق توحيدى للتقدم، انطلاقًا من مبادرات عدة، أهمها «المنتديات» التعددية التى كانت حدثًا، بإدخال عناصر جديدة فى الحوار السياسى، مما يتوجب الآن دفعها لمزيد من الاتساع، ولمزيد من الامتدادات، ولتكون محسوسة أكثر، ودائمة، وجامعة، وأن تكون إذن فاعلة. نحن لا نضع المعارك الاجتماعية والسياسية فى تعارض مع الحوارات حول المستقبل، لأنه لن يكتب التقدم لشعبنا دون تنمية كل منها. نحن لا نريد صرف الانتباه عما يشكل ضرورة قصوى لأن يكون هناك رد على الضربات الموجهة. كما لا نريد العودة إلى أيام البرنامج المشترك، عندما لم تكن قضايا السياسة والسلطة فى متناول المواطنين. تلك هى ديناميكية المعارك والحوارات التى نأمل أن نكون مفيدين فيها. هكذا فضلاً عن ذلك نريد أن نخوض بفاعلية حقيقية المعركة ضد «الجبهة الوطنية»، اليمينية المتطرفة بمزج الأعمال الملموسة ازاء كل قضية مطروحة، وبالجهود لإنعاش الامل المبنى على ما هو صلب.

إن الموقع الخطير الذى يحتله اليمين المتطرف، يكشف عن مدى القلق والتوتر الذى يثيره فى النفوس. نحن مصممون على مواجهة هذا التحدى، الذى تطلقه «الجبهه الوطنية» ضد الشعب، سواء فى المنشأة، او الحى، او القرية، أى فى كل مكان تحصل الديماجوجية على ما يغذيها. هذا يتطلب الا نترك لها اى مكان مضمون تمارس فيه تأثيرها، ولا فى مواطن الخراب الناتج عن الأزمة، ولا فى الأفكار، وتفهم الأسباب والحلول، ولا فى التمسك بالأمة، وهى كلها أمور تحاول «الجبهة الوطنيه» الغاء مضمونها التقدمى المنبعث من الثورة الفرنسية، ولا فى الأفق السياسى، فى الوقت الذى يؤكد فيه زعيمها «لوبن» ان «استيلائه» على السلطة قريب. يتوجب علينا اذن، فى

ذات الوقت، التدخل حيث تعشش البطالة والحياة الرديئة والعنف وذلك من أجل دفع التقدم والديمقراطية إلى الأمام، بإزالة الخوف والانكماش على الذات. علينا أن نخوض المعركة الفكرية ضد التعصب والعنصرية، للكشف عن الأسباب الحقيقية للصعوبات، والكشف أيضاً عن المشاريع الحقيقية المعادية للمجتمع والديمقراطية، التى يطلقها اليمين المتطرف، والإسهام فى البحث عن حلول جديدة، وأخيراً العمل حتى تسلك الحاجة الشديدة للتغيير، طريق البديل التقدمى.

الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٨

إن استحقاق عام ١٩٩٨ والموقف الذى يجب على الحزب الشيوعى تبنيه، يشغل بلا شك مساحة هامة في المناقشة، وقد اتضح أن الجميع يرغبون فى التغيير، غير أن الإحساس قوى جداً بصعوبة بلوغ هذا الهدف. يرى بعض الشيوعيين أنه ليس على حزبهم، على أية حال، الاشتراك فى الحكومة، ويقترحون التصريح بذلك على الفور، ويرى آخرون أنه من غير المناسب طرح تلك القضية الآن. وعلى العكس يقدر شيوعيون آخرون أن الحزب الشيوعى لا يستطيع، إذا تماثلت تلك الفرصة، أن يتصرف بطريقة أخرى غير الاشتراك فى الحكم، وعليه أن يواجه مسئولياته، وأنه مكتوب عليه أن يشارك على كافة المستويات فى ممارسة السلطة، لحفز تدخل شعبنا والإسهام، على أن تكون القرارات التى تتخذ متفقة مع مصالحه. لا شك أن الاهتمام الذى يشغل الجميع هو عدم إعادة ما فشل قبلاً، وعدم إحباط الأمل هذه المرة. إن أطراف الحوار بشأن مفهوم السياسة الأوروبية، تتواجد هنا بالطبع عند تناول العناصر السياسية، التى نرى أنها مؤسسة لكل سياسة اليسار. إن الهدف من بناء سياسى جديد يفتح الباب لتغيير حقيقى، ولوحدة حقيقية مبنية على تدخل المواطنة، يعد هدفًا استراتيجيًا لا يخضع لأى استحقاق انتخابى. ومع ذلك لا يمكن لأحد أن يقلل من أهمية الانتخابات التشريعية، التى ينتظر أن تتم فى مارس ١٩٩٨. وفى الوقت الذى ينعقد فيه مؤتمر الحزب الشيوعى، أى قبل سنة من عملية الاقتراع، فإن رفض سياسة حكومة «جوبيه» كبير للغاية وله أسبابه، ذلك أن غالبية كبرى من المواطنين، معادية لسياسة قادة البلاد، وتأمل فى تغييرات حقيقية وعميقة. لابد لكل التشكيلات السياسية، دون استثناء، أن تأخذ فى الحسبان، تلك المعطيات عن الأزمة السياسية والاجتماعية الحقيقية. كل تلك التشكيلات تدعو «للتغيير»، ومما لا شك فيه أن الافتقاد الأليم لبديل تقدمى، الذى يشعر به الفرنسيون، لا يسمح لنا أن ينتفع اليمين وتنتفع «الجبهة الوطنية» من تلك التطلعات.

لقد تبنى الحزب الاشتراكى برنامجًا اقتصاديًا واجتماعيًا، متضمنًا إجراءات، تعد عدولاً

واضحًا عن مواقفه أثناء توليه الحكم، وتدل على شدة الحاجة إلى التغيير، ولكن علاوة على أن اقتراحات هذا الحزب ليست على مستوى القضايا المطروحة، فإنه يرفض التفكير في الوسائل التي لابد وأن تنقطع عن منطق الرأسمالية الحالي، والتي لا يمكن بدونها وضع هذه الأجراءات موضع التنفيذ، وهو إضافة إلى ذلك يلح في نصرته للعملة الموحدة. باختصار، في مواجهة سيادة منقطق «المال من أجل المال»، اختيار هذا الحزب أن يستمر في تنظيم وتهيئة إطار تلك الهيمنة، لقد أثبتت التجارب أن تلك الأهداف واهية، وتؤدي باليسار في الحكم إلى الفشل. تقتضي الحكمة نقض تلك الهيمنة ورفض انتشارها. إننا لا نستسلم لهذا الوضع، ونرغب في القيام بكل شئ للإسهام في خلق الظروف المواتية للبديل التقدمي الذي نعمل من أجله. لا شك أن الأمر لا يتوقف علينا وحدنا، ولكننا نأخذ في الاعتبار كل ما تكشف عنه المرحلة الحالية من إمكانيات الأحتجاج والأمل، ونريد أن عمل بأقصى ما يمكن لتحرير تلك الإمكانيات، وجعلها من المعطيات الرئيسية في الأنتخابات المقبلة. نتولى هذا الأمر على الفور بمشاركتنا في كافة المعارك الأجتماعية والسياسية، وبالتزامنا في العمل من أجل إجراء استفتاء على العملة الموحدة، بالمبادرات التي يتوجب علينا اتخاذها حتى يتكفل المواطنون، في الظروف السائدة في العام ١٩٩٧، بقضية الوحدة الجديدة، المزمع بناؤها في اليسار. سوف نقوم بذلك في الوقت المناسب بخوضنا الاستفتاء العام طامحين في إنزال الهزيمة باليمين، وبرد اليمين المتطرف على أعقابه، وبإضفاء مزيد من القوة على الحاجة إلى التغيير، ولا شك أن تلك القوة سوف تكون، لأسباب كثيرة، على قدر إنصات الجماهيرللحزب الشيوعي. ذلك أن التصويت للشيوعيين خلال الانتخابات التشريعية سوف يكون هو العمل الذي يمكن أن يتدخل المواطنين غيرة في الساحة السياسية، وهو العمل الذي يتيح التعبير عن المتطلبات الشعبية والتقدمية، في سياق السياسية الجديدة. وسوف نعمل كل ما في وسعنا، إذا ما كتبت الهزيمة لليمين، للاستجابة لتلك الحاجة، وسوف نشجع أية خطوة إلى الأمام في هذا الاتجاه، لأننا نريد أن نقوم بعمل بناء لخدمة لبلادنا وشعبنا. لا أحد يمكن أن يتصور سياسة لليسار حقًا، دون إسهام من الحزب الشيوعي، وهو من رسالته الأشتراك في إدارة شئون البلاد والحكومة، للإسهام في إقامة علاقة جديدة للشعب في السلطة تمكن أخيرًا من أخذ طموحاته في الاعتبار، وأيضًا من أجل وضع مفهوم جديد موضع التنفيذ في ممارسة السلطة ذاتها لدفع تنمية الديناميكية الأجتماعية والسياسية، التي تجعل من التطلع إلى حلول جديدة أمرًا واقعًا. إن تصورنا عن النواب الشيوعيين على كل الأصعدة، والوزراء الشيوعيين، أن وجد، هو أنهم يشكلون

وسيلة المواطنة، لتوفير قوة أكبر لضرورة أن تكون القرارات فى النهاية، لصالح الشعب ولصالح الوطن. نحن بالتالى لا نشترط، لاشتراكنا فى الحكومة، أن توضع اقتراحاتنا كما هى عليه موضع التنفيذ، ولكن لابد أن تكون السياسة التى سوف تطبق مقطوعة الصلة باليمين، وأن تكون سياسة لليسار. يتوجب على تلك السياسة فى نظرنا، أن تتضمن إجراءات ذات مغزى للتقدم الاجتماعى، وللتقليل من عدم المساواة، وأن تتضمن القرارات الأقتصادية، التى تتيح توجيه المال بصورة مفيدة، من أجل الوظيفة والتدريب، ومن أجل المجتمع، وليس نحو المجال المالى وحده، كما يجب أن تتضمن وجود المرافق العامة التى يشملها التحديث، مع العودة إلى التأميمات الضرورية، وكذلك التأكيد على حقوق جديدة للأجراء والمواطنين، لتشجيع تدخلهم، كما يتوجب أيضًا إعادة المناقشة بعمق فى الألتزامات الأوروبية لفرنسا، لإعادة النظر فى كافة الأحكام التى تمس السيادة الوطنية، ولا سيما حرية بلادنا وشعبنا فى الأنحياز ضد الليبرالية المتطرفة الحالية فى المجال الأجتماعى ومجال النقود، مما يلزم الحكومة بإجراء مفاوضات مع أقراننا من البلاد الأوروبية لعقد معاهدة جديدة للوحدة الأوروبية، وهو ما يشكل عملاً قويًا فى بلادنا للإسهام فى حل القضايا الراهنة الكبرى، كالتنمية والدفاع عن البيئة والأمن. نحن لا نستبعد أن يكون تدخل المواطنة فاعلاً بالقدر الكافى، لنستخلص أمام شعبنا، منذ الآن وحتى الأنتخابات القادمة، أساسًا للألتزامات المشتركة تستجيب للمقتضيات التى يكون قدعبّر عنها. لن نألوا جهدًا لبلوغ هذا الهدف. سوف يتم استشارة الشيوعيين فى الوقت اللازم،– عن المشاركة المحتملة فى الحكم إذا ما طلب منهم ذلك.

ثالثا: الحزب الشيوعى الفرنسى

إن الأحزاب السياسية، وهى جمعيات المواطنين المجتمعين حول آراء ومفاهيم مشتركة، وهى عنصر حيوى للديمقراطية. إن الحزب الشيوعى هو الجمعية الطوعية لكل الذين يرغبون، من الرجال والنساء، فى التدخل فى الحياة الاجتماعية والسياسية، دفاعًا عن أنفسهم، ورفضًا لكل أنواع الظلم، فى مساهمة لتغيير المجتمع تكون غايته النهائية هى الإنسان، وذلك من أجل القيام بالعمل الصالح للتضامن والسلام، والذين يريدون إضفاء بعد وطنى لتلك الإرادة. إن الحزب الشيوعى يعمل بأفق الشيوعية المحررة للإنسان، وهو يساهم فى التصويت العام، وهو المدعو للمشاركة فى المؤسسات بما فى ذلك إدارة شئون البلاد، من أجل تغليب اختياراته. إن الحزب الشيوعى يعتمد فى تكوينه على ما أثمره فكر وعمل الإنسانية التقدمية، وعلى تقاليد الشعب الفرنسى الثورية. إنه مفتوح للجميع، رجالاً ونساء، الذين يتوقون للعمل من أجل علاقات اجتماعية

قديرة بالإنسان. إن عضوية الحزب لا تعنى على الإطلاق التخلى عن المعتقدات الفلسفية أو الدينية، لأن حرية الفكر والتعبير كاملة فيه.

القوة الشيوعية

لقد أثارت فكرة «القوة الشيوعية» العديد من الأسئلة والاهتمام، إذ تساءل شيوعيون عما تعنى «القوة الشيوعية» بصورة ملموسة فى محيطهم. العديد من الناس يدافعون عن قيم تحرر الإنسان، وهى التى يتبناها الحزب الشيوعى، وليسوا مع ذلك أعضاء فيه. ويفضل آخرون عدم الانتظام فى الحزب. ليس هؤلاء «غير شيوعيين» إذ يعتبرون أنفسهم شيوعيين قلباً، وبالتالى يوجد فى فرنسا فى غمار نفس الحركة أفكاراً وأحياناً أنشطة نابعة من قوة شيوعية حقيقية ليس محدودة فى هذا الحرب. نتطلع بالمواقف التى نتخذها وباعمالنا أن تكون أهلاً لتقدير هؤلاء الأشخاص. نريد تقرير المبادرات، وابتداع الأشكال التى تتيح لنا العمل بصورة دائمة مع هؤلاء الأشخاص، والمساهمة بذلك فى أن يكون لتلك القوة الشيوعية مكانة أكبر فى المجتمع. إن التحول الذى يخوضه الحزب الشيوعى، فى حاجة إلى الإسهام الذى يجعل تقاربهم ميسوراً.

لقد طرحت فكرة «بناء بيت الشيوعيين المشترك»، «الذى ستكون نتيجته حزباً شيوعياً آخر، أى تشكيل شيوعى من جيل جديد يتخطى كافة التشكيلات القائمة بما فيها نحن». ولكن عندما طرحت تلك الفكرة للنقاش، قوبلت بمعارضة واسعة، إذ جرى التأكيد بشكل كبير على ضرورة الحفاظ على مكتسباتنا، وعلى الثروة التى يشكلها حزب سياسى، فليس الموضوع هو تأسيس حزب آخر ولكن الاستمرار فى تحويل الحزب الشيوعى ليكون على أهبة مواجهة كافة مسئولياته. إن عدداً متزايداً من المواطنين ينظرون إلينا بكل اهتمام، ويقدرون وجود الحزب الشيوعى وعمله. نريد أن نكون أشد فعالية فى خدمة هؤلاء الأشخاص، بجعل ترقية إمكانيات كل فرد قاعدة وهدف هذا «الحزب الشيوعى من نوع جديد»، الذى قررنا أن نتحول باتجاهه. إن تلك الانطلاقة لتحولنا، تقتضى أن يكون بإمكاننا السير بعيداً فى تجديد ممارساتنا، بإنعاش المكتسبات الدائمة لحزبنا، إذ يتوجب على النضالية أن تلجأ إلى أشكال جديدة. يتوجب التفكير معاً على قدم المساواة مع المواطنين، وامتلاك وسائل التدخل بفاعلية. إن هذا الموقف يتعارض تماماً مع المفهوم النخبوى للسياسة الذى يسود اليوم، من طبيعة هذا الموقف أن يزيل الخوف من الألتزام المنظور إليه غالباً على أنه تجنيد، ومن شأن هذا الموقف أيضاً تحقيق الرضاء الشخصى، والاستمتاع، والحماس، مؤدياً إلى جملة من النتائج.

الانفتاح من أجل تواجدنا فى قلب مجتمع اليوم

لقد جرى الأهتمام بشكل خاص، بدراسة نشاط الحزب ومنظماته، هنا أيضًا أثريت المناقشة من التجارب التى دخلها الحزب منذ المؤتمر الـ ٢٨، ولا سيما خلال الأنتخابات الرئاسية، ومن خلال الحركة الاجتماعية فى نهاية ١٩٩٥، ومن المنتديات التعددية، وكذلك فى الإعداد للمؤتمر الـ ٢٩. إن بعض الشيوعيين يرون فى هذا خطراً على هوية الحزب، ولكن الأغلبية أعربت عن ارتياحها إزاء انعكاسات تلك التجارب، ولكنهم نادراً ما يكتفون بذلك، فلقد ذكرت الصعوبات ومواطن النقص، خاصة أهمية اتخاذ المبادرة السياسية، وموقف هجومى أشد وأكثر ديناميكية، وانفتاح أكبر على المجتمع، وذلك فى الوقت الذى ينتظر منا الكثير تقديمه فى هذا الصدد. لقد عبر قادة فى كل المستويات، عن الصعوبات فى تطوير الحياة النضالية، معبرين عن إرادة التغلب عليها. لقد طرحت العديد من الأسئلة، التى تدفع على تحسين نشاطنا، لا سيما فى المنشآت وفى الأحياء الشعبية، جرى التساؤل عن «كيفية التوجه للشباب كما هو فى حياته وفى تنوعه»، وعن «كيفية استمرار الحزب فى المنشأة التى طرأ مع ذلك عليها تغيير كبير» و«ما هى الأهمية التى يجب أن تكرس للأحياء الشعبية» أو«ما العمل ليصبح مزيداً من الشباب شيوعيين، ويعتبروا أن الحزب الشيوعى هو حزبهم»، و«كيف يمكن للقيادة الجماعية أن تأخذ فى الاعتبار، فى ذات الوقت، تطلعات النساء فى الممارسة وواقع حياتهم».

إن اختيارنا لمجتمع أخر والنابع من إمكانيات وتطلعات البشر الحالية، يتطلب أوسع انتشار لتدخلنا السياسى، ليس من أجل إملاء ما يجب أن يكون ولكن بحثًا عن حلول للقضايا كما هى مطروحة، للإسهام فى تحرير كافة الإمكانات المقموعة من هذا النظام. إن انفتاح الحزب الشيوعى على المجتمع هى مسألة دائمة وذات أولوية، يتوجب على الحزب أن ينصت بصورة أكبر لتطلعات شعبنا المتعددة، وأن يكون منفتحًا للمعارف، حاملاً لاقتراحات، وقادراً على انتهاج المبادرات التى تشجع اللقاء والمواجهة الفكرية والعمل. لقد تحقق تقدم هام فى هذا الأتجاه. يجب الأستمرار فيه. إن التغييرات التى تجرى فى المجتمع، وإبداعات الحركة الشعبية، تقتضى تغييرات فى حياة الحزب ذاتها. هذا هو شأن النشاط الشيوعى فى المنشآت والمرافق العامة، فالمنشأة ليس محايدة إذ هى فى القلب من تقلبات المجتمع، وفى قلب تطورات الوعى الاجتماعى والسياسى للأجراء رجالاء ونساء. إن قضية الفائدة من العمل السياسى فى موقع العمل، تطرح على الدوام. ينبغى أن نعمل داخل المنشآت على إحياء، القضايا المطروحة على المجتمع، وهدفنا لبناء سياسى

جديد مبنى على التدخل المواطنى.

إن الأخذ فى الاعتبار التغيرات الجارية فى عالم العمل، سواء بتنوع الوظائف، ورفع مستوى الكفاءات، وآمال الأفراد وحياتهم الراهنة، والبحث عن أنواع من التضامن، وأيضًا العمل العارض، والضغوط على الأجور وتشديد ظروف العمل.. كل هذا يتطلب مساعدة سياسية وممارسة متجددة للشيوعيين، الذين يناضلون فى المنشآت وفى خلاياها. وحين لا تساعد الظروف إطلاقًا على تكوين الخلايا، يجدر العمل على تكوين جماعات لتيسير نشاط الشيوعيين النضالى. إن جعل البحث والتدريب والثقافة والاتصال والصحة، مجرد سلعة تباع وتشترى، والقيود المفروضة على حوار الأفكار يصطدم فى الصميم بالعمل، وبحياة الملايين من المثقفين. من الجدير تحويل نشاط الشيوعيين، بحسم أكبر نحوهم وتنمية الحوار، وتبادل الآراء مع الجميع، رجالاً ونساء، والإسهام فى انتعاش روح النقد، وإضفاءآفاق سياسية لتطلعاتهم. لا شك أن الظروف المفروضة على العديد من سكان الأحياء الشعبية، الفرنسيين والمهاجرين وكذلك الأجراء والعاطلين وكبار السن، غير محتملة على الإطلاق. يجب إعطاء أهمية أكبر لحقيقة حياة الشيوعيين المثقفين، ولما يقولونه، واتخاذ معهم مبادرات التضامن معهم، وإعادة تقوية الروابط، والعمل على تقهقر العنصرية وأسبابها وخلق الأمل. وبينما يتسائل الشباب، أفرادًا وجماعات، عن مستقبله باحثًا، بطريقة غير مسبوقة، عن أساليب جديدة للتعبير، والعمل لفتح الأبواب التى أغلقها المجتمع فى وجوههم فإن الرهان على اللقاء مع الحزب الشيوعى يصبح أمرًا حاسمًا لمستقبل البلاد. إن حالة الشباب ومستقبله ودوره وموقعه فى معركة تغيير المجتمع، تشغل فى الدرجة الأولى اهتمامات الحزب. يمكن أن يكون الشيوعيون قوة مفيدة للشباب، إذا ما اهتموا بواقع حياته وتطلعاته وتمرده. إن وجود عدد كبير من الشباب داخل الحزب، أمر ضرورى لانطلاقه فى سياسته وتحوله. من الجوهرى توفير كل الوسائل والإمكانيات لهذا الشباب ليعبر عن شخصيته، من أجل اشتراكه فى النشاطات، وتحمل المسئوليات. يجب إعداد أماكن جديدة لاستضافة شباب الحزب، ومن أجل تدريبه وتحقيق التبادل فيما بين أفراده، مما يتيح إمكانية الاندماج بيسر أكبر فى خلاياهم حيث اللقاء هام بين مختلف الأجيال. إنها لفرصة مواتية، أن يكون مع الشباب الشيوعى والطلبة الشيوعيين، حركة يلتقى فيها الشباب للكفاح، ولمساعدة بعضهم بعضًا، وللترفيه عن نفسهم، وللالتقاء بشعوب أخرى. إن الأمر يحتاج إلى اكتشاف دروب جديدة تؤدى إلى السياسة والمواطنة، مما يستوجب مساعدة هذا الشباب على الانغراس والتطور، وليكون لهم تبادلاً سياسيًا

منتظماً مع مناضليهم على كل مستويات الحزب.

إن النساء ينتظرن من السياسة، وبنفس الالحاح، أجوبة تتعلق بما هو يوحى وللمستقبل وللأجيال القادمة، ويأملن المشاركة فى هذا المجال، وممارسة مسئوليتهن على قدم المساواة فى كل مستويات اتخاذ القرارات. إن النساء مستعدات للإلتزام، إذا ما شعرن أن أعمالهن وأقوالهن مفيدة للمجتمع وتسهم فى تحررهن. إن تجربتهن المعاشة، وعلاقتهن بالسياسة والمجتمع والعمال، على مسار التاريخ واليوم، يجعلهن يساهمن مساهمة خاصة وضرورية فى النشاط النضالى، هذا النشاط، بدلاً من أن يضعف هذا الإسهام عليه بالعكس أن يعطى له أهميته فى تقدم مسيرتنا الديمقراطية، بإعداد أشكال وأماكن اللقاء التى تستجيب لتطلعاتهن ولإرادتهم على ممارسة السياسة بشكل آخر. إن تطورات المجتمع تهم الريف أيضًا، ذلك أن وجود عدد كبير من الأجراء ومن المحالين على المعاش، فى الأوساط الريفية، و أيضًا تفاقم أوضاع صغار المزارعين ومتوسطيهم، من شأنها التأكيد على ضرورة التدخل الشيوعى. التقاط كافة التحولات الجارية، وإضفاء معنى للتطلعات التى تثيرها، يستدعى تشجيع التعبير عنها فى منظماتنا، وفى كل مكان يتحدد فيه مستقبل مجتمعنا. هذا يطرح قضية قدرتنا على تشجيع اللقاءات، ومجابهة الأفكار، فى ارتباط بين أفاق المستبقل والمواطنة، فيما بين المنظمات النقابية والجمعيات التى تشجع الحركة الاجتماعية، فى احترام لاستقلالها وخصوصيتها. بما فى ذلك المثقفين والحركات الفلسفية والدينية، إذ أنها أيضًا تدعم العلاقات المنتظمة، ذات الإثراء المتبادل مع النواب الشيوعيين، واقرانهم، لاهتمام هؤلاء النواب باحتياجات الجماهير الشخصية ولأنهم فى ممارستهم لهذا الاهتمام، يمارسون مسئولياتهم بتجنيد مشاركة المواطنين وكفاحتهم.

إطلاق مبادرات كل فرد شيوعى

لابد لبذل الجهود لإدراك ومعايشة النشاط الشيوعى بطريقة مختلفة.علينا ألا نغلق الباب أمام التطلعات التى يعبر عنها بقوة والتى يتبناها كل عضو وكل عضوة. لقد كانت لحظة جوهرية فى حياة الحزب الديمقراطية، تناول تلك الحياة فى المناقشات التمهيدية للمؤتمر، التى بدأت فى يونية واتسمت بآلاف الحوارات على كل المستويات، وبالمساهمات والمحاضر، وهى علامة على تقدم ديمقراطى هام، خاصة فى زمن الأزمة السياسية. كان الشعور السائد أن التحسينات حقيقية وتتعلق بشكل كبير بحرية الكلمة، إذ عبر الشيوعيون، مع بعض الاستثناءات، عن أنهم «يقولون بارتياح ما يعتقدون»، كما تتعلق بالتعبير عن تنوع أفكار ومواقف الأعضاء، رجالاً ونساء، وما

تؤول إليه اقتراحاتهم، واستخدام تخصصاتهم. إن المفهوم الذى تبناه المؤتمر الـ ٢٨ عن حزب لا يقبل التنوع فقط، بل يتعايش معه، كان محل تأييد واسع، على أن فكرة مثيرة للقلق قد تخوفت من أن يؤدى، ذلك إلى قيام وتنظيم «تيارات»، وأنه يجدر التركيز على ما يجمع الشيوعيين، أكثر من الاختلاف فيما بينهم. على أن بعض الشيوعيين رأوا، عكساً لذلك، أننا لا نزال فى بداية الطريق فى وضع هذا المفهوم الجديد محل التنفيذ، وأشاروا أنه يتوجب بذل الجهود لرفع مستوى العلاقات بيننا، وعدم إغراق الفرد فى الجماعة، وإضفاء قيمة على تطلعاته، هذا ويرى بعض الشيوعيين أن التنوع ليس على المستوى اللازم داخل الحزب. إن حياة الحزب الديمقراطية هى مفتاح ديناميكيته وانفتاحه وفاعليته وانتشاره ودعمه. إن سيادة الأعضاء هى شرط العمل الجماعى والتفكير الجماعى، مما يقتضى تداول كافة المعلومات عن سياسة الحزب ومبادراته. فى الفترة ما بين انعقاد مؤتمرين، إذا تبين أن قضية ما فى حاجة إلى حوار وإلى قرار الحزب فإن اللجنة الوطنية تستشير مجموع الأعضاء، مستعينة بالصحافة الشيوعية. لقد قلنا فى المؤمر الـ ٢٨ إن وحدة الحزب يتم بناؤها بفضل مجابهة جميع القضايا وتعدد الأفكار، التى تجعل كل فرد يثرى تحليلاته الخاصة، وتحليلات الحزب ذاته.. إن تنوع الشيوعيين، هو واقع ليس فقط مسموح به ومقبول، بل يطالب به كثروة يجب اقتناؤها.. إن هذا التنوع يعنى فى المقام الأول، الاشتراك فى الخبرات وتنميتها، وكذلك كل جوانب التقارب والمواقف والإسهامات الفريدة، ولا يمكن خلط هذا التنوع بتجميع الآراء المنفردة، ولا أيضًا مجرد تعايش وجهات النظر المختلفة، مما قد يؤدى إلى تكوين المجموعات و«التيارات» المتخاصمة، والانحياز لقائد ما. إن التعبير الحر عن تنوع الشيوعيين، يتيح عكساً لذلك تنمية ثقافة الحوار وبشكل أساسى إثرائه.

فلنعمل على ضم المزيد من الأعضاء ولتكن حياة الخلية جذابة

إن الانضمام للحزب الشيوعى، هو الوسيلة المتاحة لكل الذين الذين يريدون تغيير المجتمع من الرجال والنساء فى إيجاد مكان للحرية والفاعلية، لبلوغ هذا الهدف. إن عضوية الحزب تتيح لكل منا أن يحقق ذاته، وأن يحفز مع آخرين فى جو من الحرية والكرامة، المفهوم عن مجتمع آخر أشد إنسانية وحضارة، مما يشكل فى الواقع التدخل المواطنى بصورة عملية. إن المزيد من الأعضاء يعنى المزيد من الأفكار المتبادلة، والمزيد من التنوع، والمزيد من العلاقات بالمجتمع، ومن الانفتاح على التطلعات التى تجتازه، وكذلك قوة أكبر وأشد فاعلية للعمل. «يجب أن تكون الخلية جماعة إنسانية، تضفى على الالتزام الفردى قوة النشاط الشيوعى» هذا ما ينص عليه القانون

الأساسى للحزب. إن الخلية ليست قالبًا يتقولب فيه الأعضاء. إن الخلية مكان للعيش معًا، وللأخوة ولألفة التزام كل شيوعى وسلوكياته العميقة والمتنوعة، بإطلاق الرغبة فى العمل وفى الإبداع مساهمًا بالتالى فى أنتعاش العمل النضالى على الوجه الأكمل. إن الخلية هى تنظيم يقوم الشيوعيون ببنائه معًا على قدر احتياجاتهم وتوقعاتهم، فى اتصال بكل الذين يعيشون رجالاً أو نساء، ذات القضايا ولهم نفس المطالب. إن هؤلاء الأعضاء، رجالاً ونساء، يختارون فيما بينهم مكتبًا، يكون هدف أعضائه الأول تشجيع على التعبير عن تلك الإدارة. ليس كل الناس راغبون فى العمل الكفاحى بنفس الوتيرة، وبنفس الطريقة، لأن مراكز الاهتمام متنوعة، وهو شأن طبيعى. يعد اجتماع الخلية اللحظة المتميزة فى حياتها الديمقراطية، إن حياة الخلية هى خاصية علاقات الاحترام المتبادل، وعرى الصداقة بين الأعضاء، والتى تنسج باللقاءات الفردية والجماعية، وبالمعلومات المنتظمة، وبالنشاط مع الرجال والنساء والشباب، الذين من حولنا. إن مشاركة الأعضاء، رجالاً ونساء، مرهونة بالدرجة الأولى من بجاذبية حياة الخلية، مما يقتضى تسييرها بمرونة أكبر، وفى تلاؤم مع ظروف العمل والحياة، ومع عقليات اليوم، ويكون ذلك بإعطاء أكبر الاهتمام لكل شيوعى، وللبيئة التى يعيش فيها، وكذلك للمقتضيات المرتبطة بحياته المهنية والعائلية، وأيضًا فى مستوى أعلى من الاعتبار للحوار الفكرى. على أن يستمر كل هذا ويتقوى، بالإطلاع على الصحافة الشيوعية، وأيضًا بعروض التدريب المختلفة.

إن التفكير فى حياة الخلية، يعنى التفكير قبل كل شئ فى كيفية مساعدة الأعضاء، رجالاً ونساء، على إحياء دوافع انضمامهم ونشاطهم، وهو ما يعنى أن نعى بشكل أفضل بالتطور الجغرافى والاجتماعى، وواقع المنشآت التى تغيرت بفعل سياسة المرونة، وأيضًا العمل المؤقت والحركية ومناطق النشاط الجديدة، بتحريك ما يتوجب تحريكه لحسن التلاؤم معه.

عن الوسائل اللازمة لخدمة وظيفة شيوعية جديدة

- أماكن تبادل الآراء

هناك حاجة ملحة عند الشيوعيين، من أجل تبادل للآراء تتجاوز ما يجدونه فى خلاياهم. هذا شئ صحيح لا سيما عن الروابط التى يتوجب تشجيعها، بين أعضاء كل من خلايا المنشأة والحى الذى يقيمون به، وبين أعضاء كل من الخلايا المحلية والريفية من جهة، وخلال المنشآت التى تقع على أراضيهم. وبصورة أوسع فإن من شأن إيجاد أماكن للحوار والمبادرات على

مستوى الأقسام واللجنة الوطنية، الاستجابة إلى احتياجات الحوار بين الشيوعيين، وللمشاركة فى القرارات التى تعنيهم، ومن أجل الإمعان فى التفكير، والإبداع السياسى، وامتلاك المعارف التى يطالبون بها.

- تدريب متنوع

يجب أن يكون كل شيوعى على علم بعروض التدريب المتعددة، التى ينظمها كل من الأقسام والاتحادات واللجنة الوطنية، وإمكانية التمتع بها.

- التعبير علنًا عن الحزب

إن الشيوعيين فى حاجة أن يكون لجهودهم من أجل الاتصال صدى أكبر، حتى تتعدل إيجابيًا صورتنا عند المواطنين ولتشجيع تدخلهم. إن أعمالنا موجهة لتفكيرهم، ومفهومهم للقيم، وللكيتهم على الحكم، وفى هذا الشأن إذا كان للأتصال بهم عن قرب تأثير متنام بشكل مستمر، فإن صحيفة الخلية التى تصدر بانتظام، تشكل عنصراً جوهريًا، ويتوجب فى هذا الصدد أن ترفع لجان الاتحادات والأقسام من مستوى مساندتها، السياسية و المادية والمالية، للعون على صدور صحف الخلايا بصورة منتظمة. ولما كان ثلث الفرنسيين ينظر إلينا بمزيد من الاهتمام، فلابد من تأكيد وجودنا بصورة أضخم.

- الصحافة الشيوعية

إن وجود وتنوع الصحافة الشيوعية «الأومانيتيه» - «الأومانيتيه - الأحد» و«نظرات» و«الأرض»، والصحافة اليومية على مستوى الأقاليم مثل «لامارسييز» و«صوت الوسط»، وكذلك صحافة المحافظات، يشكل ثروة فى خدمة الوظيفة الشيوعية الجديدة، وتدخل المواطنين. إن هذا الوجود وهذا التنوع غير منفصلين عن مفهومنا الديمقراطية للسياسة، ذلك أن صحافتنا يجب أن تكون التعبير الدائم عن الانفتاح على المجتمع لكل الذين، يأملون من الرجال والنساء، فى تغيرات تقدمية، وفى التنوع الشيوعى، بما فى ذلك مجابهة الأفكار. إن الإطلاع على الصحافة الشيوعية يمكن من الحصول على المعلومات والتحليلات، اللازمة للحوار والعمل، وهو ما يعد استجابة للتطلع إلى المعرفة ولفهم السياسة والتحكم فيها. إن وجود ثلث الصحافة الشيوعية فى نقاط الالتقاء، يرفع مستوى الحوار، ويشجع على الرابطة المنتظمة بين كل من حولنا. إن كل جريدة «الاومانية» و«الأومانيه - الأحد»، تتيح للشيوعيين أن يوحدوا دورهم كمناضلين محليين بدورهم كممثلين لقوة

ذات بعد قومى. ومن هنا يتوجب الاهتمام، بشكل خاص، على كل المستويات فى تحقيق التقدم فى انتشارها، أما بشأن «الأومانيتيه – الأحد» فلابد من العمل على تنويع واسع فى توزيعها، مما يجعل كل شيوعى يستطيع المساهمة فيهما، بطريقته الخاصة.

الوسائل المالية لنشاطنا

يرتكز تمويل الحزب الشيوعى، فى شفافية لكاملة على مساهمات أعضائه ومساهمات كل الذين يأملون فى استمراره فى الوجود، وذلك من خلال بيع الطابع الشهرى، ومن الاكتتابات العامة، ومن الأتعاب التى يتقاضاها النواب الشيوعيون. إن الحزب الشيوعى يحصل على المساعدة العامة. إن حسابات الحزب، وحسابات صحافته، تنشر علينا ويجرى مراجعاتها. إن الهجمات السياسية التى توجه إليها فى هذا الصدد، تهدف إلى المساس بحزب وجريدة يقومان بشجب سلطان المال على المجتمع الفرنسى، وهى هجمات غير مقبولة على الإطلاق.

الجماعات القيادية

يرى بعض الشيوعيين أن مفهوم قيادة الحزب يرفض التنوع، وهى الفكرة التى عبر عنها قليلاً بل وجرى نقضها تماماً. و فى المقابل تم التعبير عن الرغبة فى أن يستمع القادة على كل المستويات باهتمام، لما يقولة الأعضاء من الرجال والنساء، وأن يقدموا مساعدة سياسية أكبر لانتعاش الحياة الحزبية، كما طلب أيضاً إجراء تجديد ذو دلالة أكبر فى القيادات، وفى تبوأ عدد أكبر من الشباب والنساء مناصب المسئولية، وتأكيد مساواة النساء بالرجال على مستوى القيادات أو فى الانتخابات. كانت تلك القضايا محل حوار واسع، وجاء التعبير عن هذه القضايا بحساسية كبيرة، كما برز الشعور بالحاجة إلى جهد دائم ومكثف. إن الدور الأساسى لجماعات القيادة، هو التعبير عن إرادة الشيوعيين لتزويدها بالقوة السياسية، وبانعاش حياة الحزب الديمقراطية بتشجيع الجميع على الالتزام. يقع على مكاتب الخلايا وعلى قيادات الأقسام والاتحادات وعلى اللجنة الوطنية، مسئولية كبرى فى العمل على تشجيع روح الإبداع فى الخلايا وفى الأعضاء، والإسهام فى المبادرات، وفى العمل على إنجاح تحقيقها.على تلك القيادات أن تعمل بحسم على تنسيق النشاط الشيوعى، وعلى تشجيع التبادل بين الأعضاء، و تسيير تداول المعلومات، وجعل القرارات متماسكة. إن وجود نشرة «الشفافية» أوالممارسة الجديدة فى إصدار بيانات عن اجتماعات الخلايا، وعلى نشر مضمون النقاش الذى يجرى فيها على كل عضو فى تلك

الخلايا، كل هذا أوضح الحاجة إلى علاقة مباشرة من كل عضو بحزبه. إن هذا الأسلوب يجب أن يصبح الشكل المنتظم لمسيرة حزبنا على كل المستويات.

تقدم لجنة القسم بمساندة اللجنة الاتحادية، مساعدتها السياسية والملموسة للخلايا، وهى تعمل على تشجيع التفكير السياسى، وتساهم على أن تقوم تلك الخلايا بتنمية ديناميكيتها الخاصة، وتساعدها على التعرف الكامل على الموقع الذى تعيش فيه، كما تعمل لجنة القسم على زرع خلايا جديدة. إن إنعاش العمل والتفكير المشترك وجعله ديناميكيًا، يفترض التجديد فى كل المستويات، ومضاعفة عروض المبادرات التى من شأنها تكثيف قدرات تدخل الحزب فى كافة المجالات، مما يحفزنا على أن ندفع إلى الأمام تجديد مفهومنا عن دور القيادات، وخاصة عن التجديد فى ممارساتها. هذا يعنى استخلاص كافة النتائج المترتبة على تخطى المركزية الديمقراطية، بتخطى- كما يقول بيان المؤتمر الـ ٢٨ - الانقطاع السائد فى مجتمعنا بين صانعى القرارات والمنفذين لها، أى بين القيادة والقاعدة. ولذلك فإنه من المطلوب من كل الشيوعيين الذين يرغبون فى ذلك، ولا سيما فى كل مؤتمر ينعقد وفى كل الاجتماعات التمهيدية بخصوصه، أن يدلوا برأيهم عن عمل القيادات على كل المستويات، وعن نشاط أعضائها المنتخبين رجالاً ونساء. نحن فى حاجة إلى تجديد أساليب الحزب، ابتداء من القسم حتى اللجنة الوطنية وإزالة الحواجز بين النشاطات، والاستجابة بصورة أفضل لمتطلبات الأعضاء ومنظمات الحزب، ولمقتضيات الإبداع والبناء المشترك، التى يدعو إليها تحولنا. لا شك أن الشفافية والصراحة فى الحوار، وأحيانًا إعادة النظر، هى من الوسائل التى تساعد على التقدم فى هذا الاتجاه. يجب أن تستند ديناميكية الجماعات القيادية على روح الفريق، لإدماج مساهمة كل فرد فى حركة جماعية، ولابد أن يكون انتخاب تلك الجماعات القيادية، فرصة لإجراء التجديد اللازم فى تشجيع تداخل الأجيال واختلاطها، ولا سيما بإعلاء شأن جيل جديد من الرجال والنساء الشيوعيين، وذلك فى اتصال متين بالمجتمع فى تحوله، وفى قلب النشاط النضالى لسياسة الحزب الراهنة، وفى مجرى تحويله.

كثيرًا ما تكون المسئوليات غير موزعة بقدر متساوى. علينا أن نزيد من عدد الشيوعيين الذين يتحملون تلك المسئوليات، وعلينا أن نوفر ظروف القيام باعبائها. ليس هناك أى «نماذج» يتطلب من الكل الامتثال إليها. لا مناص من أن نشجع بجرأة، اتخاذ الشباب لمسئولياتهم على كافة المستويات. إننا نساند انتخاب عدد أكبر من النساء على أساس المساواة فى القيادات، وفى كافة الانتخابات، وهو ما يشكل أحد المقتضيات لإعطاء أكبر مكانة لحزب من نوع جديد نعمل على

بنائه. وهذا يقتضى تعديل أشكال القيادة، طبقًا للمساهمة المتفردة للنساء فى السياسة، وطبقا لظروفهن فى العمل والحياة. إن الحزب الشيوعى على يصيغ قياداته وأشكال تسيير عمله، آخذاً فى الأعتبار ما يشكل حياة أعضائه ليس باعتبارها عقبات، ولكن كأحد أبعاد الثراء الذى يحمله كل فرد، رجل أوْ إمرأة، إلى الحياة الجماعية مزوداً بنظرته الخاصة للواقع.

أبعاد المؤتمر الـ ٢٩

هناك من لحظات – وهى ليست كثيرة – تشكل تواريخ هامة للبلاد. لقد شهد تاريخ حزبنا لحظات كثيرة من هذا الطراز، واستطعنا إثبات تواجدنا فى بعض منها، وأسهمنا فى جعل القوى الشعبية والتقدمية تطبعها بطابعها. إن العديد من الإنجازات يعود الفضل فيها إلى الشعب: التأمين الاجتماعى – الخدمات العامة – المؤسسات القومية – الحقوق الاجتماعية – التضامن – معاداة العنصرية – العلاقة بين عالم العمل والإبداع وكذلك التنمية على الطريقة الفرنسية. إلا أننا تخلفنا عن الوجود فى بعض الحظات الأخرى، مما حملنا ثمنًا غاليًا لمدة طويلة. يبدو اليوم أننا نعيش إحدى تلك اللحظات، حيث تصحيح مسئوليات حزبنا كبيرة للغاية، لأن الجميع ينظر إلينا. إنهم ينتظروننا لأن العقبات التى كانت تعرقل التبادل والتفاهم بين الحزب الشيوعى وقطاع كبير من المواطنين من الرجال والنساء، أخذت تزول رويداً رويداً. إن فرنسيًا من كل ثلاثة فرنسيين، يرى من جديد أننا حزب سياسى له أهميته ويستمع اليه ويقوم فى الوقت ذاته بتجميع الجماهير. نحن هكذا أيضًا، لأن خطورة القضايا المطروحة والأخطار المحدقة، تجعل الانطلاقة الشعبية والتقدمية أمراً ضرورياً كما ينظر إلينا لما نمثله من إمكانيات بشرية ونضالية. وإذا كان لابد ألا تستمر تلك الأوضاع على الدوام، فالحاجة ماسة للرد عليها بقدر الضربات التى توجه إلى الشعب، مما يتيح البحث عن الإفكار والحلول والمشروع الجديد، التى من شأنها فتح الآفاق لمستقبل آخر. هل يستطيع حزبنا أن يكون على مستوى تلك المقتضيات؟.

نحن عازمون على القيام بما يجب لنكون على مستوى تلك المقتضيات، مما يجعلنا نقدر ما يلزم من جهود ديناميكية، ومن إبداعات ومبادرات جديدة. نحن على أهبة الاستعداد للقيام بكل ذلك.

حديث مسئول العلاقات الخارجية
بالحزب الشيوعى الفرنسى

- أنعقد مؤتمر الحزب الشيوعى الفرنسى فى نوفمبر ٩٦ تحت شعار (**التغيير فى اطار الأستمرار**).

- قرر المؤتمر الحفاظ على اسم الحزب.

- اليوم حتى يصبح الشخص شيوعيا فرنسيا، فإن الأمر يحتاج منه إلى مجهود عميق جدا للتغيير. فنحن نريد أن نكون شيوعيين أى قوة فاعلة فى إحداث التغيير الأجتماعى. قوه مضادة للرأسمالية لكن فى جوهر حركتها الديمقراطية.

- فكرنا فى إعادة تعريف المفاهيم، وانطلقنا من فكرة ثلاثية:

أولا - هناك ضرورة ملحة لتحقيق تغير عميق فى بلادنا. فالحالة بالغة الخطورة بالنسبة لشعبنا وبلدنا وأمتنا، البطالة يعانى منها ٥ مليون فرد فى بلد عدد سكانه ٦٠ مليون، التفاوت الطبقى يتفاقم... وهذا كله يتلف النسيج الاجتماعى. والأزمة ليست أزمة سياسية/ أجتماعية فحسب بل وأخلاقية أيضًا. أحد المظاهر الواضحة للأزمة تلك النجاحات الكبيرة التى يحرزها الفاشيون، اليمين المتسلط العنصرى المعادى للديمقراطية والذى فاز بـ ١٤٪ من أصوات الناخبين. هؤلاء هم الأصوليون الفرنسيون. ونحن نطرح فكرة التغيير بعد فشل تجربتين سابقتين. الفشل الأول الذى منى به الاتحاد السوفييتى ويمثل تجربة مضادة للرأسمالية. الفشل الثانى منى به اليسار الفرنسى، الذى وصل إلى الحكم ١٩٨١، واستمر حتى ١٩٩٣، وانتهى الأمر بفشل ساحق للحزب الاشتراكى ونجاح واضح لليمين فى ١٩٩٣ و١٩٩٥. وانتصار اليمين لم يكن قائما على تأييد الناخبين لأفكاره، وإنما انطلاقا من رفضه لسياسات الاشتراكيين .

ثانيًا – التغيير السياسى فى فرنسا يقع فى مناخ دولى وتاريخى جديد فى ظل العولمة والثورة التكنولوجية وتفشى سياسات ليبرالية متطرفة تعطى حرية أكبر وأكبر لسوق المال.

ثالثًا – الأمر الذى نواجهه هو كيف نخلق علاقات قوى تسمح بوضع سياستنا موضع التطبيق، وهى تعارض منطق السوق (الخصخصة – الهجمة على الخدمات العامة ... الخ). والمشكلة ليست مجرد تطبيق سياسة جديدة لكن المطلوب هو أن نشرع فى قلب المنطق السائد إلى العكس.

لقد خرجنا بدرس من فشل اليسار، هو أننا إذا أحجمنا عن مهاجمة سياسة سوق المال وكيفية استخدام المال لن ننجح فى تحقيق تغيير. وسليتنا لمواجهة الوضع الراهن هى أن نحقق خطوات ديمقراطية تكفل التحكم فى استخدام المال. العمال يجب أن يعرفوا كيف يتم استخدام الأموال، وبأى هدف. هل تستخدم رؤوس الأموال لتحقيق البطالة؟، أو لانتاج فرص عمل جديدة وتطوير التعاونيات؟. الحكومة حصلت على ٢٥٠ مليار فرنك لأنشاء وظائف جديدة، لكن الذى حصل هو ألغاء وظائف. قد تبدو الفكرة التى نطرحها اصلاحية. لكن هذه الفكرة تطرح بشكل جديد.

٢– يجب أن يتدخل المواطنون رجالا ونساء لمواجهة المشاكل السياسية والاقتصادية. فى السنوات الأخيرة نشأت حركة اجتماعية هامة تنتقد السياسات لكن هذه الحركة الجماهيرية لم تجد التعبير السياسى عنها. الشعب والمواطنون لا يجب أن يعطوا تفويضا للقوى السياسية، بل عليهم أن يفرضوا على هذه القوى متطلباتهم. ليست مهمة قوى اليسار أن تتوجه إلى الناس لتقول لهم ساندونا وأنما عليهم أن يقولوا للناس ماذا يجب أن يفعلوه.

– تجرى مناقشات مع الاتجاهات السياسية الأخرى (يسار – أنصار البيئة) حول كيفية ألحاق الهزيمة باليمين فى انتخابات ١٩٩٨. نحن مطالبون بالوصول إلى السلطة لتحقيق أهدافنا.

فى أول مارس ١٩٩٧ أطلقنا حملة واسعة لأجراء مناقشة عامة على النطاق القومى. حتى لا يظل الحوار بين أحزاب اليسار مجرد دردشة صالونات وإنما يجب أن يجرى الحوار تحت أشراف وبأنصات المواطنين.

– هذه الاستراتيجية تتطلب نمطًا معينًا من الأحزاب.

– توصلنا إلى أنه لا يجب أن يكون حزبنا حزب قادة يحدد ما الذى يجب أن يفعله الشعب،

وإنما قوة سياسية تساعد الشعب على امتلاك مقدراته.

– لاحل للأزمة فى بلادنا إذا لم نهاجم منطق الرأسمالية. لكن حزبنا لا يريد أن يطرح ذلك كافتراض أيديولوجى، وإنما كتحليل مستمد من تجربة عملية. نحن لا نحتاج إلى حزب يعزل نفسه عن المجتمع، يقول للشعب «تعالى إلى»، بل نحتاج إلى حزب من داخل الشعب، ويسير بمعدلات للتغيير يتقلبها الشعب.

هناك مناظرة تجرى حول فكرة تجاوز الرأسمالية. وهى فكرة يمكن النظر إليها من منطق أصلاحى. لكن فى تقديرنا أن الكفاح يمكن أن يتحدى المنطق الرأسمالى. من غير المتصور أن يتحقق التحول الاجتماعى بين يوم وليلة. الأستيلاء على السلطة يحتاج إلى حوار طويل وعمل طويل.

سؤال: (١) ما المضمون المحدد لتجاوز الرأسمالية؟.

(٢) هلى تخلى الحزب عن مفهوم حزب الطبقة العاملة؟ وهل له هوية جديدة؟.

(٣) ما الاستراتجية السياسية للحزب فى مواجهة العولمة الرأسمالية؟.

(٤) هل للحزب تصور حول أممية جديدة؟.

الأجابة: مضمون تجاوز الرأسمالية: هى عملية قطعية مع الرأسمالية، تعتمد أمكانية أقامة أبنية ومؤسسات تبدأ فى الهجوم على منطق رأس المال. لكن يستحيل التنبؤ مسبقا بمسار هذه العملية ولا بحدودها. القسوة الشديدة الواضحة للنظام الرأسمالى تتفاقم. هناك محاولة لتلطيف صورة هذه الوحشية. لا يمكن تجاوز الرأسمالية بمعزل عن الحركة الشعبية، لو كنا مقتنعين حقا أن الشعب هو الذى يصنع التاريخ.

بالنسبة للدفاع عن القطاع العام، وهو فى فرنسا من أهم القطاعات، ولا يمكن وصفه بأنه طفيلى، يتعرض الآن للخصخصة وتصفية التأمين الأجتماعى. حركة أضرابات ١٩٩٥ كان لها سببان: هجوم الحكومة على نظام التأمين الصحى، وضد خدمة السكك الحديدية الحكومية. الجديد فى الظاهرة لم يكن الأضراب، وإنما توحد الشعب حول هذا الأضراب. لرفضة ألغاء التأمين. هذه معارضة لمنطق الرأسمالية. يجب طرح التساؤل حول هدف الاقتصاد فى المجتمع وجدوى المال. فرنسا بلد متطور – رابع دولة فى العالم – تشارك فى إدارة صندوق النقد الدولى.

- إذا كنا نريد التفكير فى التغيير الاجتماعى فمن منطلق امكانات شعبنا، الأمر يحتاج لعملية طويلة. ويمكن اليوم تجاوز المنطق الرأسمالى من خلال متطلبات الشعب. النظام الرأسمالى الحالى يحمل فى طياته مادة تحوله. هناك تناقضات داخل الرأسمالية.

مرحلة الكينزية انتهت سياسيًا وأقتصاديًا، لابد من مزيد من تدخل الشعب. يجب أن يكون هناك دور للدولة، لكن الدولة وحدها غير قادرة على مواجهة قوى السوق. لذلك تصبح الديمقراطية أداة ضد الرأسمالية، بشرط توحيد قوى سياسية تطرح افكار للنضال ويجب على كل مواطن التدخل فى الحياة السياسية.

شركة رينو قررت أغلاق مصنع فى بلچيكا فيه ٣٠٠ عامل، ارسل الحزب مسئولا إلى بلجيكا ذهب لمناقشة العمال، لأن رينو شركة فرنسية تملك الحكومة ٤٦٪ من أسهمها. قال لهم المسئول إننا نطالب مثلكم بسحب قرار الأغلاق ونطالب أيضا بأن يعرف العمال كيف تستخدم الشركة أموالها. كان هناك أرباح تتحقق حتى العام الماضى، ثم فجأة يغلق المصنع، لماذا؟ يجب عليكم أن تعرفوا استراتيجية الشركة. الشركة حققت أرباحـ بالملايين. استثمرت ٤ مليار فرنك فى التحديث، مما أدى إلى إلغاء عشرات الألوف من الوظائف، والعمال يقدمون تضحيات منذ سنوات بحجة ضمان الحفاظ على الوظائف، فماذا كانت النتيجة؟ إغلاق المصنع. إذا أعطينا للعمال والسياسيين الحق فى النظر فى الخيارات الاقتصادية، سوف يتغير الموقف لكن المشكلة من فى النهاية هو صاحب القرار؟.

حركة تضامن واسعة مع المضربين ١٠ ألاف عامل ساروا فى مظاهرة فى باريس من عمال بلجيكا وفرنسا وأسبانيا، ومظاهرة أخرى فى بروكسل سيحضرها سكرتير عام الحزب، الذى توجه من قبل إلى بروكسل واجتمع بالمضربين. سوف يتم تنظيم اجتماع فى منتصف أبريل لأحزاب اليسار لبحث المشكلة. تجرى فى فرنسا ودول أخرى نضلات تبدأ بالهجوم على منطق رأس المال وتصطدم بالخيار الرأسمالى وتتطلب ردودًا جذرية. حق الشعب فى اختيار وتقرير مصيره. عندما يفرض صندوق النقد على الحكومات ختيارتها فهذه قضية ديمقراطية. حتى الحكومات نفسها أخذت تتململ من موقف الصندوق، السياسة البديلة أن تكون مضادة للرأسمالية. نضالات النساء وأنصار البيئة تتضمن نضالات سياسة.

مشكلة الملكية: يجب أن تكرس فكرة الملكية الاجتماعية، وليس مجرد التأميم، فالتأميم

يمكن أن يكون تأميماً.

الملكية الاجتماعية قسم من ملكية الدولة والملكية التعاونية.

– وجود قطاع عام كبير وقوى مسألة جوهرية. نحن مع وجود اقتصاد مختلط، التأميم لا يكفى وليس هو الحل السليم. يجب أن تحدد الخيارات بطريقة ديمقراطية.

العولمة: يجب محاربة الفكرة التى تقول إن الرأسمالية مطلقة القوة. هناك ردود أفعال شعبية قوية. القيادات والحكومات الرأسمالية لن تدرك أن وضع الرأسمالية غير مستقر، حتى كبار المسئولين فى الدول لا يتحدثون عن المستقبل. إنهم يعرفون ماذا يريدون، لكن يدركون أن هناك مشاكل تواجههم. النضال ضد العولمة على نطاق وطنى، نضال مهم فالنضال المحلى يخلق صعوبات على طريق سياسات العولمة. وهذا يتوقف على علاقات القوى داخل كل بلد. فرنسا تمتلك أمكانيات المقاومة. لا توجد قوانين أقتصادية طبيعية، الجات لم ينزل من السماء بل هى أتفاقية وقعتها الحكومات والبرلمانات. القوى المسيطرة محتاجة لمؤسسات. ما يجرى لسياسات العولمة من مقاومة فى الهند وغيرها دليل على أمكانية وجود خيارات أخرى. ماذا تفعل الحكومة الفرنسية؟ إنها ترسل مندوبين إلى مجلس إدارة الصندوق لاتخاذ قرارات مع الآخرين. هم تتذرع بأن الصندوق قرر، والسؤال هو ما دور ممثل فرنسا فى الصندوق؟. هناك معاهدة منذ ١٩٨٥ تنص على الحرية الكاملة لتداول رأس المال فى أوروبا. السؤال المهم الذى يطرح نفسه هو : هل فى الأمكان الاستمرار فيما نحن فيه؟ حتى تقارير البنك الدولى والصندوق تعبر عن القلق من تفاقم الفقر والبطالة.

– يوجد نمطان من المؤسسات: مؤسسات تحرر تداول رؤوس الأموال وتلغى الضمانات الاجتماعية مثل صندوق النقد. ومؤسسات تمارس رقابة على استخدام الأموال مثل الأمم المتحدة. لماذا تريد الولايات المتحدة هدم الأمم المتحدة؟ لكسر أدوات تعدد السلطة، لأنها فرملة تحد من حرية التداول لرأس المال. لاتوجد حلول معجزة، أنما الأمر يتوقف على (١) الاختيار (٢) أقامة مؤسسات أخرى. لن يهبط ذلك من السماء بل سيكون ثمرة كفاح من أسفل. المهمة صعبة، لن نستطيع التوصل وحدنا إلى هذه النتيجة. ولا يمكن أن ننتظر حتى تشارك معنا كل الناس. أذن فليبدأ كل منا انطلاقا من موقعه.

الأممية: هناك جانب لاغنى عنه هو التنسيق بين الأحزاب وهناك خطوات على الطريق.

سيعقد اجتماع فى ٥/١١ فى باريس لممثلى ١٥ حزب لن يكون قاصرا على الشيوعيين، مدعو إلية حزب العمال البريطانى.

حول مفهوم الماركسية اللينينية: حذفناه من أدبياتنا منذ مؤتمرات سابقة لأننا نعتقد أن للشيوعية الفرنسية جذورها الأقدم من ١٩١٧. لدينا تحليلنا الطبقى لكن كقوة سياسية علينا أن نتلقى الأفكار من مصادر اخرى.

بالنسبة للطبقة العاملة: لازالت موجودة لكن لنا ملاحظتين :- لها إطارات غير محددة. فالمهندس فى مركز نووى يصعب القول هل هو ينتج فائض قيمة أم لا. فى مجتمع معقد مثل مجتمعنا انتاج فائض القيمة معقد، ويتحقق من خلال سنوات عديدة. العامل اليدوى فى مصنع للسيارات كنا نعتبر أنه ينتج فائض قيمة، الآن هو يعمل على كمبيوتر. فهل لازال جزءًا من الطبقة العاملة؟ الطبقة العاملة موجودة لكن الشكل قابل للتطوير. هو مفهوم مفتوح. الرأسمال لم يقلل من استغلال العمال، لكن وسع الاستغلال وجعله أكثر خفاء. هؤلاء يصعب اعتبارهم عمال، لكن هم بالقطع من مصادر أرباح الرأسمالية، نحن ماركسيون أكثر، دون جمود. التحول للرأسمالية لن يتحقق حول الطبقة العاملة وحدها لكن من مجموع الطبقات فى المجتمع التى لها مصلحة فى التعبير.

بالنسبة للتحالف مع الحزب الأشتراكى: نحن حزب سياسى هدفنا الإسهام فى تحويل الحكومة من خلال المشاركة فيها ولكن لا نريد الفشل السابق.

ولكى ندخل الحكومة ونحقق التغيير، يجب أن ننشئ تحالفًا سياسيًا دون أن نكرر أخطاء الماضى، وهذا يتطلب تحقيق ٣ عناصر.

١ - الاتفاق مع الاشتراكيين وأنصار البيئة على برنامج يهاجم قانون رأس المال ويعطى حقوقًا جديدة للمواطنين.

٢ - الاتفاق السياسى لن ينعقد حول ما نريده نحن. بل سنناقش الأمر مع الآخرين وللحزب الاشتراكى بالطبع أفكاره الخاصة ونحن نحاول أن نجعلها أقرب ما تكون لما تتطلبه الحركة الاجتماعية. ونحن ندفع الحركة الشعبية إلى الأمام وننقد الحزب الاشتراكى ونستمع إلى النقد الموجه إلينا ونجرى حوارات مع الآخرين.

ترى ما الحل الوسط الذى سنتفق عليه ١٩٩٨؟ لا أحد فى مقدوره التكهن مسبقًا .. ممكن

أن نحقق فى هذا الشأن تقدما أو تراجعا. لكن يظل التحالف هو الوسيلة الوحيدة أمامنا.

مبادرة المواطنة: لو لم يمتلك الأفراد الأطروحات السياسية لن يتحقق تغيير. كل مرة يحدث فيها تغيير تقدمى فانما يرجع هذا إلى أن هناك آلافًا بل وملايين من الأفراد لديهم الإرادة فى التغيير. اليوم، نتيجة الأزمة السياسية، هناك تشكك فى الأجهزة السياسية عمومًا، ا لناس لا تطيع الأحزاب وهى على حق. يجب أن يعمل الناس بالسياسة، يجب أن تكون هناك قوة سياسية داخل صفوف الشعب تناقش وتدفع الأمور فى الاتجاه الصحيح.

الحزب: حزبنا فقد الكثير من عضويته، أصبحت العضوية ٣٠٠٠٠٠ ونحن فى حاجة إلى جهد كبير لتقوية الحزب، لأن المطلوب حزب منفتح على المجتمع، حزب حاضر جداً فى المجتمع.

قررنا أن يظل الحزب حزبًا شيوعيًا، لأن جذور إمكانية التحويل الاجتماعى أسبق من ١٩١٧، منذ كومونة باريس، والثورة الفرنسية. كنا فى الماضى نعتبر ازدهار المجتمع هو السبيل لازدهار كل فرد، الآن ينص مانفستو الحزب على أن ازدهار كل مواطن شرط لازدهار المجتمع.

مارس ١٩٩٧.

وثيقة تيار «التنسيق»

داخل الحزب الشيوعى الفرنسى

التى أصدرها بمناسبة انعقاد المؤتمر الـ ٢٩

من أجل بديل شعبى لـ« ماسترخت »

لنعد إلى الكفاح الطبقى

من أجل انجاز الجديد

فى خضم الإعداد للمؤتمر الـ ٢٩، يتساءل الشيوعيون عن مستقبل حزبهم وجدواه، فالعديد من الرفاق يشعرون بالقلق إزاء التوجهات الراهنة والمستقبلية، خاصه أن التخلى عما يشكل هوية الحزب الشيوعى لا يتوقف، علاوة على أن تلك «التحولات» تترافق مع استمرار هبوط نفوذنا وتنظيمنا، ونؤدى إلى تفاقمه.

وهكذا تتخلى «اللجنة الوطنية» عن الهدف الأساسى فى إسقاط الرأسماليه ثوريًا، لإقامة مجتمع أشتراكى يفتح الطريق للشيوعية، وتُحِل محله مفهوم «تخطى الرأسمالية»، الذى لا يّستهدف بانكاره حقيقه الصراع الطبقى سوى تصحيح إفراط هذا النظام. لقد استطعنا قبلا بالتأكيد الواضح على حريتنا الثورية أن نفرض إصلاحات تقدمية لصالح ضحايا الرأسمالية»، واليوم يصبح من الضرورى أكثر من أى وقت مضى، ومع أزمة النظام الرأسمالى أن نضع موضع التنفيذ أستراتجية ثورية لمجابهة الهجمة الرجعية للرأسمالية. ومن أجل تبيرير توجهات «اللجنه الوطنية»، يجرى بكل شراسة، التهجم على تاريخ الحركة الشيوعية العالمية، وحركة شعبنا التى تستدعى إجراء تحليل نقدى. فى غياب المعالم السياسية والأيدولوچية الواضحة، تضمحل النضاليه بشكل مقلق، فبالأضافة إلى الصعوبات العامة التى تواجه الصحافه الشيوعية، هناك صعوبات أخرى ناجمة عن العزم الواعى بتحويل صحافتنا إلى مجال لإبراز تخلينا عن الأستراتيچية الثورية.

إن تأثيرنا فى الأنتخابات يستمر فى الركود. إن الحزب الشيوعى الفرنسى، الذى كان

حتى فتره أخيرة يتمتع بالنفوذ الأكبر فى العالم العمالى، اصبح اليوم متخلفًا كثيراً عن «لوبن».
وحتى فى اليسار ذاته، تبين الانتخابات واستقصاءات الرأى أن الهوة تزداد من جديد لصالح الحزب الأشتراكى الذى كان قد منى بهزيمة نكراء فى العام ١٩٩٣، فى الوقت الذى تتجه فيه كافة أعمالنا لأعطائه شهادة جديدة بأنه «قوة تقدمية». تلك هى القضايا التى تواجهنا، والتى يجب أن تكون فى قلب مؤتمرنا الـ ٢٩. إن القضية ليست محصورة فى المضمون فقط، بل تمتد إلى النهج ذاته، فلا يمكن للصفات التقريظية التى يقدم بها هذا المنهج، أن تحجب واقع أنه سوف يكون للمناضلين شهراً، فى أحسن الأحوال، لمناقشة النص النهائى وممارسة حقهم السيادى فى تحديد توجهات الحزب. إن «الأنفتاح» الذى طالما جرى التأكيد عليه، يعطى القدر الأكيد من الأهتمام لرأى الخبراء والمفكرين من كافة الأتجاهات، ولكنه يمنع فى ذات الوقت أن ينشر فى جريدة «الاومانيتيه» النداء الموجه من مئات المناضلين الذين يقولون «نريد أن نبقى شيوعيين».

ونحن نحكم على التوجهات المقترحة بأنها غير شيوعيه. نريد أن نتحرك لأننا نرغب فى أن نرى حزبنا يسترجع المصداقية، والدور، والمكانة، التى كانت له فى المجتمع الفرنسى ولأننا قلقون من النفوذ المتزايد لأفكار اليمين واليمين المتطرف، ولأننا ندين إجراء تجربة جديدة سوف تكون أنتحارية هذه المرة بالمشاركة فى بديل أشتراكى – ديمقراطى. لا نزعم أنه بإمكاننا إعطاء وصفات جاهزة، ولكن نحن على يقين بوجود مكان لحزب ثورى، فى الوقت الذى يتأكد أكثر من قبل، رفض العاملين أن يكونوا ضحايا النظام الرأسمالى وما سترخت، وهو ما يستبين من درس معارك نوفمبر – ديسمبر ١٩٩٥.

١- المؤتمر الـ ٢٩: الاتجاهات التى يجب رفضها:

بعيداً عن نقاط الأتفاق الجزئية، فإن الاتجاه الكلى للنصوص الخمسة التى عرضت للمناقشة الاولية، والذى يرسم الاتجاه العام للنص النهائى، يتسم بالتخلى عن المبادئ الشيوعية وتشويش المرجعيات السياسية الأساسية.

أ – نص خاص بالأتجاه السياسى للحزب:

إن طابع هذا النص يشكل عدولاً سياسيًا خطيراً، فلقد اقترحت غالبية «اللجنه الوطنية» التخلى عن أعتبار إدانة معاهدة ما سترخت إحدى نقاط الخلاف الأساسية بين الحزب الأشتراكى والحزب الشيوعى، لاحتمال أشتراك الشيوعين فى حكومة جوسبان فى العام ١٩٩٨، علما بأن

معاهدة ما سترخت مصممة بكاملها لإهدار سيادة الأمم، وسحق المكتسبات الاجتماعية، وهو ما يبدو غير قابل للتعديل. إن حكومة تحدد عملها فى هذا الأطار وفى أطار العملة الموحدة المصاحبه له، لا تستطيع سوى مضاعفة التقشف، والإكثار من «خطط چوبى» باللجوء إلى حشو «يسارى» فى الكلام، وهو ما يجعلنا نقول إن معاهدة ماسترخت، ووضع أحكامها موضع التنفيذ، تضع خطًا فاصلا بين سياسة رجعية، وأخرى تقدمية. الجميع على علم بالتزام الحزب الأشتراكى بماسترخت، وهو الذى لم يتراجع، أو ينقد سياستة الحكومية، مما يجعلنا نلاحظ أن الظروف السياسية لإقامة حكومة «الوحدة الشعبيه» غير محققه الآن، وبالتالى فإن المعايير التى يقترحها الذين صاغوا النص عن مثل تلك المشاركة، ليست إلا مظاهر كاذبة تنحى جانبا اى التزام محدد. (ماسترخت، المطالب الأجتماعية، إجراءات محاربة الفاشية....). إن قبول هذا الاتجاه يعنى السير بلا تردد نحو إعادة تجربة ١٩٨١. التعسة فى ظروف اكثر خطورة. سوف يترتب فى تلك الظروف أن الإحباط الشعبى الذى يأتى نتجه إقامة تقشف «من اليسار»، سيكون عنصراً يساعد الفاشية والقوى الأكثر رجعية. وعلى الشيوعيين فى المؤتمر الـ ٢٩ أن يردوا على السؤال التالى: هل يقتضى على الحزب الشيوعى مساندة أو الأشتراك فى حكومة من اليسار لم تلتزم بوضوح بالغاء معاهدة ما سترخت؟.

ب – النص الخاص بـ «المجتمع الفرنسى»:

اذا كان هذا النص يدين، بقوة، الانحراف المالى و«اختيارات الأدارة» الرأسمالية، فهو يتفادى مهاجمه نمط الانتاج الرأسمالى مباشرة، على الرغم أن «المال المسيطر» و«السرطان المالى» ليسا سوى أثار لذلك النظام. ولتخطى الرأسمالية لا يكفى «عكس اختيارات» أرباب الأعمال، بل يجب مهاجمة جذور الأستغلال الرأسمالى والملكية الخاصة لوسائل الأنتاج والتبادل الكبرى، وكذلك مهاجمة السلطة السياسية للبرجوازية المالية الكبيرة وجهاز الدولة. يتوجب علينا أكثر من أى وقت مضى، الكفاح فى ظروف بلادنا وعصرنا من أجل السلطة للعاملين، ومن أجل أضفاء الطابع الاشتراكى على وسائل الأنتاج والتبادل، ومن أجل مجتمع اشتراكى.

جـ – النص عن «الشيوعية»:

إن هذا النص الذى يقتضى فيه التأكيد على الهوية الشيوعية، يتجاهل الاشتراكية التى لا تزال تمثل هدفا استراتيجيًا بموجب قانون الحزب. يتخلى النص عن الأسس المادية للشيوعية،

ويعظم فى «شيوعية جديدة»، معرفة على أنها «الإنسانية والديمقراطية» دون مضمون طبقى. إن مثل هذا «التعريف» للشيوعية يغطى مساحة أيديولوجية هائلة «دون ضفاف». يتوجب فى عصرنا، عكسا لذلك وأكثر من أى وقت مضى، ربط الأشتراكية بالشيوعية وليس وضعهما فى تعارض. إن الاشتراكية يجب أن تستهدف على الدوام، لكى لا يعتريها الركود والتخلف، مرحلة الشيوعية العليا تاريخيا (أى المجتمع دون طبقات ودون هيمنة الدولة كما يقول ماركس). وبالعكس تصبحُ الشيوعية خداعًا دون ثورة أشتراكية مسبقة، تنظم الاقتصاد والحياة الأجتماعيه تحت سلطة العاملين. إن النص، علاوة على ذلك، يحاول شيطنة وتسويد التجربة التاريخية الأولى فى بناء الأشتراكية فى الأتحاد السوفيتى وفى الديمقراطيات الشعبية. إنه يتوجب، بدلاً من التلذذ، بجلد النفس ومضاعفة الإنحدار الأيديولوجى، مع إجراء نقد دون تنازل عن الماضى، وأن نبرز بقوة تكلفة تدمير الاتحاد السوفييتى والبلاد الاشتراكية، وهو الأمر الذى قد ترتب عليه البطالة، وبؤس الجماهير الشعبية، والحروب بين الاخوة، والفاشية الجديدة، وعودة هيمنة الأمبريالية دون منازع. إن دور الشيوعيين هو إجراء تحليل علمى للظروف الداخلية والخارجية لكفاح الطبقات التى سمحت بإعادة الرأسمالية فى ظل الأنحرافات السياسية والأيديولوجية للأحزاب المسئولة على سلطة الدولة فى شرق أوروبا. ولابد أن يرافق ذلك تضامن دون استبعاد النقد، مع الشيوعيين الذين يدافعون بشجاعة على الرغم من الرقابة والقمع عن مكتسبات شعوبهم، وعن المثل العليا التحرريه لثورة اكتوبر.

د – النص عن «البرنامج»:

إن النص يتفادى بعناية صياغة مطالب محددة، وهو ما يبدو مع ذلك ضرورى لتفادى هذا النوع من الاتفاق مع تنازلات بثمن بخس لعام ١٩٨٢ فى عام ١٩٩٨، ولأعطاء نقاط مرجعية واضحة للعمال فى كفتحهم اليوم. لا يمكن أن نقبل بأى حال أن يكون تبنى البرنامج حكرا على «اللجنه الوطنية» وحدها، فعلى الشيوعيين أن يتقدموا باقتراحات محددة للتأميمات، والأجور، والمعاشات، والتأمين الاجتماعى، وفترة العمل، والاسكان، والأسواق الزراعية، والتعليم، والمرافق العامة، والتحرك ضد العمل المؤقت ومن أجل التوظيف كامل الوقت، وأيضا للدفاع عن القدرات الانتاجية، والسيادة الوطنيه، والاجراءات ضد الفاشية وضد العنصرية، والتجديد الديمقراطى فى الثقافة والمطالب النسائيه... الخ!. ليس كل هذا من أجل تقديم «صورة» مطمئنة عن الحزب، بل من أجل الاحتياجات الحقيقية للعاملين، ومن هم دون عمل، ولأصحاب المعاشات، أى من أجل

مصلحة الحركة الشعبية والمعركة الطبقية.

هـ – النص عن «الحزب»:

أهمل النص الواقع الحقيقى لحزبنا وعلاقاته بالحركة الاجتماعية. يتوجب علينا أن يجرى البحث والدراسة «الميدانية» عن عضوية الحزب وتنظيمه وماليته وصحافته، وعن تأثيره الإنتخابى وأن نقول الحقيقه للحزب. نحن نرى أن تجديد الحزب لابد أن يكون عبر التزامه الحاسم بالكفاح الطبقى. فلقد أظهرت المعارك فى نوفمبر – ديسمبر ١٩٩٥ أن هذا هو طريق المستقبل فى مجتمع رأسمالى مغلق الآفاق، ويحمل فى طياته انفجاراً اجتماعياً. وسوف نكون حقًا «الحزب المجدى» الذى يحتاجه العاملون وكل شعبنا إذا عدنا فى الممارسة حزباً طليعياً، حزباً للطبقة العاملة، قادراً على إجراء تحليل علمى للواقع، حزباً منظمًا تنظيمًا صلباً فى خلايا المنشآت، والاحياء الشعبية، والمؤسسات الدراسية، وفى المدن والقرى، حزباً يرحب بالعاملين المهاجرين.

٢- أقتراحات لتعبئة الحزب

ومقاومة الهجوم الرجعى وفتح الطريق لتغيير حقيقى:

فى الظروف الراهنة من اشتداد المجابهة الطبقية بين رأس المال والعمل، بين القوى الرجعية والقوى الديمقراطية، يكون التحول الاصلاحى المقترح على المؤتمر الـ ٢٩ هو اتجاه تاريخى مضاد بصورة فادحة، ذلك أن الحداثة الحقيقية تتطلب بالعكس التأكيد على الهوية الاممية والثورية للحزب الشيوعى الفرنسى، الذى يجب أن يكون فى قلب المعارضة لليمين ولماسترخت»، ويجب أن يكون منبر الكفاح عن المكتسبات الاجتماعية والحريات الديمقراطية والسيادة الوطنية، وأن يكون القطب لتجمع عريض من أجل سياسية جديدة للقطيعة مع الرأسمالية.

أ – من اجل الأمية البروليتارية:

فى زمن العولمة الرأسمالية، من الملح العمل فى إطار الاشكال التى تحترم المساواة بين كل الأحزاب، على نهضة الحركة الشيوعية والثورية العالمية. وكيف يمكننا، دون هذا، أن نجابه بفاعلية «النظام العالمى» الجديد للأمبريالية الامريكية؟، وكيف يمكن دون هذا مقاومة الشركات المتعددة الجنسيات، وما سترخت، ومجموعة الدول السبع، وصندوق النقد الدولى؟. كيف يمكن معارضة صعود الشوفينية فى المعمورة بأسرها، وكذلك الأصولية والعنصرية دون استعادة تضامن طبقة

العاملين العالمية؟. علينا بهذه الروح، الكفاح ضد الأمبريالية الفرنسية وتدخلاتها الأجرامية فى إفريقيا، ومقاومة جيشها المحترف، وقوتها الضاربة فى خدمة الماليين فى أوربا، ومقاومة أشتراكها فى حلف الاطلنطى وخضوعها لهيمنه جمهورية المانيا الأتحادية، وانخراطها فى أوربا ما سترخت. علينا فى وجه التيار السائد أن نشجب الحروب، وأعمال الحصار والمقاطعةوغيرها و«التدخلات الإنسانية» الأخرى من الأمبرياليه وحلفائها.. علينا دون هوادة أن ندفع حملة التضامن المادية والسياسية مع شعب كوبا ليستطيع الحفاظ على مكتسبات ثورته وتحسينها.

ب – مواجهه الأنزلاق السلطوى وعناصر أنتشار الفاشية

إن صعود اليمين المتطرف الفاشى الذى أصبح أكثر تمسكًا بالعنصرية والتمرد، يلقى بتهديدات شديدة الوطأة على الحركة العمالية، وعلى الحريات الديمقراطية، ويصطحب ذلك اجراءات رجعية وقمعية تتخذها الحكومات المتتالية لوقف هذه العملية الخطيرة. يتوجب على حزبنا تفادى كمين «الجبهة الديمقراطية» المزعومة، بل يتوجب، عكسا لذلك، أن نشجب دون وهن مسئوليات اليمين والقادة الأشتراكيين فى أرتفاع شأن «لوبن»، ويجب اضفاء كامل المحتوى الطبقى على الكفاح من أجل الدفاع عن الجمهورية والسيادة الوطنية، التى يهددها رأس المال الكبير، ولا يهددها العامل أو المهاجر الصغير. يتوجب علينا أن نقوم بالعمل اللازم لتنظيم الحملة من أجل حق التصويت للمهاجرين، ولحل كافة الحركات الفاشية والعنصرية. يجب علينا دعم التضامن الكفاحى مع الشيوعيين والتقدميين الجزائريين لإنزال الهزيمة معا بالأعداء المشتركين لشعبينا، سواء الفاشيين من أمثال «لوبن» والأصوليين من «الجبهة الإسلامية للانقاذ»، أو صندوق النقد الدولى. يجب أن نقود حزبا مناضلا معبراً دون لف أو دوران، عن غضب الشعب والعاملين، الحزب الذى يقترح دون خوف من الأنفجارات الأجتماعية، وبصورة مستقلة عن الحزب الاشتراكى وعن الأتفاقات الأنتخابية، التغيير الثورى للمجتمع.

جـ – تشكيل ودعم أتحاد شعبى جدير بالعمل

من أجل سحب خطط «چوبى» وإلغاء معاهدة ما سترخت

يجب علينا بصورة ملحة – لوضع حد لتداول السلطة الخالى من المضمون – أن نوضح على عجل حصيلة الحزب الأشتراكى فى الحكم وحقيقة خططه المستقبلية، ذلك أنه يجب، إنطلاقا من المعارك، تجميع ضحايا الرأسمالية وبناء إتحاد جديد، وعلى الحزب أن يأخذ المبادرة إنطلاقا

من معارضة خطط «چوبى» للقيام بحملة وطنية كبرى لإلغاء معاهدة ماسترخت، على أن تكون تلك الحملة مفتوحة لكل التقدميين، تصاحبها التظاهرات والإضرابات، واللجان الشعبية القاعدية. سوف تتيح تلك الحملة توحيد الطبقة العاملة، والاجراء، وتجمع حولهم مئات الآلاف من الفلاحين والحرفيين المسحوقين من أوروبا التى يشكلها الرأسمال المالى.

× سوف تضع تلك الحملة الحزب الأشتراكى، فى مواجهة تناقضاته، وأزدواجيه خطابه، وسوف تعيد للحزب الشيوعى بعده التاريخى كمدافع أممى عن الأمه ضد الأوليجاركية المالية.

إن تلك الحملة لن تعزل العاملين فى فرنسا، بل تؤدى إلى دفعة حاسمة للوحدة فى معارك العاملين فى المانيا وايطاليا وبلاد أخرى من الأتحاد الأوربى وخارجه، ضحايا ذات خطط التقشف الناتجة عن ماسترخت. سوف تتيح تلك الحملة أن تنظم الحركة الشعبيه نفسها فى القاعدة وان تصبح أكثر قوة. إنطلاقا من الكفاح الطبقى، سوف يكون من الممكن بشكل ملموس طرح قضية، حكومة الاتحاد الشعبى المدافعة عن السيادة الوطنية، وتفتح الباب للعمالة والأنتاج عبر تأميم القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية، وبالتخطيط الديمقراطى، وبالتعاون الدولى. على تلك الحكومة التى تساندها وتراقبها الحركة الشعبية أن تضع مهمتها الأولى استعادة وتوسيع المكتسبات الأجتماعية، والحريات الديمقراطية. فى هذا الإطار تقرر الطبقة العاملة والحركة الشعبية القطيعة مع الرأسمالية. للأسف ليس هذا ما تعمل من أجله الأقتراحات المطروحة على المؤتمر. وفى الحقيقة إن ما يعرض علينا، تحت غطاء التحول، هو ارتداد غير مسبوق يخاطر بتجريد الحركة الشعبية من سلاحها السياسى فى تلك الفترة من المواجهة الاجتماعية العصبية. إنه لخطأ كبير السكوت على هذا اعتقاداً بأن ذلك سوف يحافظ على وحدة الحزب. والحقيقة على العكس من ذلك، فإن مهاجمه الخطر سوف تتيح تجميع الشيوعيين على أحسن وجه، وإعادة القوة والتماسك للحزب فى المعارك الحالية والمستقبلية. إن المستقبل للكفاح الطبقى وللأشتراكيه وللشيوعية.

اعلان مبادئ التنسيق الشيوعى

باريس ١٥ مايو ١٩٩٤

إزاء عملية تحول الحزب الشيوعى إلى الأشتراكية الديمقراطية، الذى تأكد وأقر فى المؤتمر الـ٢٨ ومنذ (الميثاق الوحدوى للتقدم) تستمر سياسة التصفية التى تؤدى إلى هزيمة قادمة للحركة العمالية.

ونحن الشيوعيين الأوفياء لالتزامنا بخدمة كفاح الطبقة العاملة، قضية الشيوعية، الواثقين بانعدام أى مخرج لأزمة الرأسمالية، دون القطيعة مع هذا النظام، ودون الثورة الأشتراكية، وهى والتى تتضمن أستيلاء الطبقة العاملة وحلفائها على سلطة الدولة، وتتضمن التملك الجماعى لوسائل الأنتاج والتبادل الكبرى:

١ - دون الحكم مسبقا على ما سيكون عليه الكفاح من أجل مواصلة الحزب الشيوعى نوصى بالبقاء فية، مطالبين بتراثه البروليتارى واللينينى، بجذوره العمالية والشعبية، وبتاريخه المجيد فى خدمة الشغيلة، والأمة العاملة، كذلك بالاخوة الكفاحية التى تميز بها. إن انضمامنا للحزب الشيوعى الفرنسى، يأتى على أساس واضح من المعارضة الشيوعية للاتجاهات الأصلاحية، عاملين على توحيد رفاقنا من أجل تدخل شيوعى حقيقى فى الكفاح الطبقى. إن تلك المعركة لبعث اللينينية ولأستمرارية الطريق الثورى لا تمنع بل تقتضى أن يكون التنسيق مفتوحاً للرفاق الذين استبعدوا أو انسحبوا من صفوف الحزب، أو بسبب مواقفهم المعادية للأنتهازية، علما بأن الأنتماء لحزب غير الحزب الشيوعى يتعارض والاشتراك فى مداولات التنسيق الشيوعى. ومع أعتبارنا أن الأولوية للنشاط السياسى تكون نحو الحزب الشيوعى، نتوجه - سداً لقصور الحزب فى الكفاح الطبقى وعند اقتضاء الظروف المحددة - مباشرة إلى العاملين الذين يكافحون، وللشرائح الأجتماعية الأشد معاناه، علماً بأن تلك التوجهات تتم طبقا لأشكال مسئولة ومتفق

عليها. سوف يبحث التنسيق الشيوعى عن سبل توجه ونشاط بنائين مع كافة الشيوعيين، سواء الحاملين منهم البطاقات أو المقتنعين بالشيوعية، والذين يرفضون تصفية الحزب وقضيته الثورية.

٢ - فيما يلى أسس مبدأ تدخلنا الشيوعى ومعارضتنا للتصفية! أ) دراسة الوضع الراهن للماركسية اللينينية وللأممية البروليتارية والدفاع من أجل وضعها موضع التنفيذ، مما يعنى قبل كل شئ العمل ضد الأنتهازية وضد المراجعة يمينًا أو يسارًا، ولاسيما التروتسكية، ونقيها للاشتراكية الواقعية بما فى ذلك مزاعمها عن الثورة السياسية المعادية للبيروقراطيه، وكذلك الأطروحات ذات الاستلهام الماوى عن «الاشتراكية الأمبريالية السوفيتية» والدفاع عن وجهه نظر الكفاح الطبقى والجدلية المادية والتاريخيه فى قضايا الدولة، والديمقراطية، والتضامن الأممى والسلام وأوربا وعن قيم الحداثة وعن الوحدة وعن الاتحاد الخ.

ندافع عن المساهمة السياسية الجوهرية لكومونة باريس، ولثورة أكتوبر وللجبهة الشعبية، ولمقاومة الفاشية، ولستالنجراد، والكفاح ضد الاستعمار، وكفاح الحزب الشيوعى الفرنسى ضد الفاشية فى خضم ولادة الجمهورية الخامسة، كما ندافع عن الحقوق الديمقراطية الاجتماعية، وعن الاستقلال والسلام، ونكافح العدمية التاريخيه فى تقييم حصيلة بناء الاشتراكية.

نحن ضد المساومات المجردة من أى مبدأ مع الاشتراكية الديمقراطية. يجب أن نكون واضحين بشأن الطبيعة الطبقية للاشتراكية الديمقراطية، والتى هى القتال ضد الثورة، وحصر الاحتجاج الاجتماعى فى حدود الرأسمالية. إن هذا الوضوح يستبعد أى نوع من الحلقية إزاء العاملين الذين يجدون أنفسهم داخل الحزب الاشتراكى أو فى أية تشكيلات أخرى من نفس النوع. لا شك أن تنظيم العمل والتدخل كى يتزود الحوار السياسى من هذا العمل ويساهم فى لفظ الأوهام الأصلاحية، هو الأسلوب الوحيد لخلق ظروف وحدة الطبقة العاملة وحلفائها. إنه الطريق الذى يتيح البحث عن أسس نشاط مشتركة، ومن أجل جبهة واحدة مع المنظمات الأصلاحية حول أهداف محددة.

٣ - الدفاع عن البلاد الأشتراكية وعن المكتسبات الأشتراكية ضد الأمبريالية، وضد الثورة المضادة والانتهازية التصفوية، مما يقتضى التضامن السياسى مع الثورة الكوبية ومع كوريا الشعبية، والتضامن الطبقى مع كافة، الشعوب ضحايا الأمبريالية و«نظامها العالمى الجديد». وبشأن البلاد الأشتراكية والشيوعين فى البلاد الأخرى نناضل من أجل التضامن الأممى الذى لا

يجب خلطه بالتبعية السياسية. نحن نبحث عن الأتصال بالشيوعيين فى البلاد الأخرى الذين يدافعون عن مواقف قريبة لمواقفنا. نحن نساند كل ما من شأنه إعادة بناء الحركة الشيوعية، والجبهة العالمية المعادية للأمبريالية. نساند فى هذا الصدد كل حركات التحرر الوطنى التى تعارض الأمبريالية حقا، وتعارض سياستها الأستغلالية البشعة وهيمنتها، ونخص بالمساندة الحركات الديمقراطية الثورية للشعوب ضحايا الأمبريالية الفرنسية.

٤ - ولما كنا من أنصار مبدأ المركزية الديمقراطية، فنحن ملزمون بتنسيق عملنا لمواجهة عملية التصفية، وانقسام الحزب، التى تقع كلها على مسئولية المراجعين. نكافح من أجل حزب شيوعى موحد على أساس النظرية الثورية، ومواقف كفاح الطبقات. لا يشكل التنسيق الشيوعى انقساماً بل هو جبهة ضد التصفية، وهو ما يتضمن إضفاء القيمة على الحوار وتداول الأفكار ومجابهتها وامكانية الاختلاف فى مسألة أو أخرى، كل ذلك تحقيقياً للهدف المشترك فى المساهمة فى نهضة شيوعية حقيقية. ونحن نستند أساسا على النصوص المرجعية التالية: «الخطاب إلى اللجنه المركزية الموقع من مؤسسى التنسيق» (يونيه ١٩٩١) و«الخطاب الموجه إلى الرفاق عن خطر التصفية» (فبراير ١٩٩٣) و«النداء ضد تحول الحزب الشيوعى إلى الاشتراكية الديمقراطية» (يوليو ١٩٩٣) وأخيراً إلى «البيان من اجل تجديد الحزب الشيوعى الفرنسى وثوريته» (اكتوبر ١٩٩٣).

إلى كافة الشيوعيين

لا لتحويل الحزب الشيوعى الفرنسى إلى الاشتراكية الديمقراطية

باريس ١٠ يوليو ١٩٩٣. مجموعة من التوقيعات

إننا واثقون من التعبير عن قلق العديد من المناضلين الشيوعيين والناخبين الشيوعيين، ونتحمل مسئوليه التأكيد أمام الحزب والطبقة العاملة معارضتنا الجذرية للتوجه الذى ينوى «چورچ مارشيه» أن يسلكه المؤتمر الـ ٢٨. نبين أولاً الأسلوب الذى اتبع، ذلك أن «چورچ مارشيه»، على الرغم من إدانته قولاً عبادة الفرد، كان قد حّرف قرارات المؤتمر الـ ٢٧ بقيامه بحملة، بصفته الشخصية، أثناء وجوده فى الولايات المتحدة الأمريكية لرفض المركزية الديمقراطية. إن السكرتير العام متجنبا اليوم التصويت فى المكتب السياسى واللجنه المركزية (اللذان لم يخلوا مع ذلك من مظاهر الإخلاص) أنتحل واقعيًا الأمتياز بأن يضع شخصيًا إطار الأعداد للمؤتمر الـ٢٨ بتقرير موضوع تحت مسئوليته دون سواها. إن رفض المركزية الديمقراطية لا يشكل فقط فى الأساس تخليًا آخر عن مبادئ الشيوعية وقضية حاسمة من التراث الثورى لمؤتمر «تور»، إن هذا التخلى (الذى مورس بقدر كبير فى الواقع) قد ترجم فعلا بالموافقة التى اعطيت للهيئة البرلمانيه بأن لا تخضع لقرارات الحزب، مما يعنى بذلك إفلات النواب من رقابة العاملين المنظمة، مقلدين فى ذلك ما يجرى فى أحزاب الاشتراكية الديمقراطية. إن التخلى عن مبدأ المركزية الديمقراطية يعنى أيضًا اللامبالاة المعلنة بقادة الحزب إزاء صعوبات الحركة النقابية الطبقية والكفاحية، وهو فى النهاية تشجيع «دعاة إعادة البناء» الذين يخططون فى وضح النهار لتقسيم الحزب. إن الغاء المركزية الديمقراطية رسميًا لا يمكن سوى أن يضاعف ويزيد من

المشاجرات بين القادة، ومن تصرف علية القوم، ومن المواقف الانتخابية الضيقة، أى باختصار كل ما يجرد المناضلين من سيادتهم على الحزب.

يعرف لينين المركزية الديمقراطية، وهو المبدأ الذى لا ينفصم عن النظرية الثورية وعن الطابع الطبقى للحزب الشيوعى، بأنها «شكل التنظيم الذى يوفق بين الحرية التامة فى النقاشٍ والنقد داخل الحزب بما فى ذلك الأطروحات المختلفة عندما تبدو الأختلافات الهامة، وبين وحدة الشيوعيين دون صدع فى الأعمال العامة التى قرروا بأنفسهم القيام بها». وخلافا لما يدعيه خصوم هذا المبدأ فإن الوضع «لم يتخطاه»، وإن القضية الحقيقية اليوم فى الحزب، هى تطبيقه بتجريده من الممارسات التى ليست سوى صورة كاركاتوريه له. وفى مواجهة التحالف المركزى لأصحاب الأعمال والسلطة ولقادة بروكسل، يصبح العدول عن المركزية الديمقراطية هو القبول بتشتيت المعارك، وعزلة الخلايا، وأنقسام الحزب. إن هذا يعنى العدول عن الهدف الرئيسى الذى بُنى من أجله الحزب الشيوعى الفرنسى وهو استيلاء العاملين على السلطة السياسية. لقد مثل التخلى عن المركزية الديمقراطية فى كل من الحزب الشيوعى السوفيتى والحزب الشيوعى الأيطالى، المرحلة النهائية قبل تصفيه الحزب الشيوعى. إنه الطريق الذى سلكه قبلا «كاريللو» و«جورباتشوف» و«لوكتو»، والذى يتخذه موضوعيا تقرير «مارشيه» الذى يبلغ به الأمر بأن يقترح إخلاء لائحة النظام الأساسى للحزب من الأهداف الثورية الأساسية، وخلق «العمل التأسيسى للائحة جديد من أجل حزب جديد». من الواضح أن أطروحات «فيترمان» التى كانت قد رفضت فى المؤتمر الأخير تقبل الآن فى النهاية. إن هذا التخريب فى الهوية الثورية للحزب الشيوعى الفرنسى، تناقض المقتضيات الحقيقية للكفاح الطبقى، إن فصل العمال جماعيًا، والانماء السلبى، وإفقار العاملين، والبطالة، والعمل المؤقت، والاستفزازات العنصرية، والحروب التى تشنها الأمبرياليه.... كل هذا يدل على العكس من ذلك، أنه ليس للعاملين مخرج رأسمالى من أزمة الرأسمالية. إن العاملين ليسوا فى حاجه إلى حزب أشتراكى موحد يدخله كل من دب وهب، مجرد من الأسس النظرية، وخال من الطابع الطبقى، ليشغل المكان الذى تركه الحزب الاشتراكى بعد أنهياره. إنهم فى حاجة إلى حزب شيوعى قوى التنظيم مقاوم للايديولوچيه السائدة، وقادر على قيادتهم للمعركة والنصر أنطلاقًا من تحليل برنامج معادٍ للرأسمالية بوضوح. إن تجارب السنوات الماضية، بينت كيف أن القادة الأنتهازيين يقومون «بتحديث» الدول والأحزاب العمالية، كما يقوم أرباب الأعمال بـ«تحديث» المصانع. إن العاملين ليسوا فى حاجة، بعد فقدان الثقة فى

الأصلاحيين من ميتران إلى جورباتشوف، إلى «إعادة بناء» أشتراكية ديمقراطية، بل إنهم فى حاجة إلى تجديد ثورى للحزب الشيوعى الفرنسى وإلى مركزية حقًا ديمقراطية فى سياق الاختبارات الأساسية للحزب الشيوعى، الذى تأسس فى «تور» بدعوة من لينين و«فايان كوتورييه».

لقد حان الوقت أن نقول «لا» لصالح الحزب، ومن أجل وحدته النضالية، ومن أجل المعارك القادمة. أن مصير الحزب الشيوعى الذى تكون وصمد بفضل تضحيات أجيال من الشيوعيين متعلق الآن بالشجاعة السياسية لكل مناضل، وروحة فى المقاومة.

التحدى: إطلاق القوة من أجل الأمل

إن السؤال الرئيسى الذى تطرحه الأنتخابات التشريعية المبكرة، هو ما اذا كانت ستسمح باجراء أى تغيير أم لا.

إن الأعلان المشترك من الحزب الشيوعى الفرنسى والحزب الأشتراكى، وضح عدداً من الأهداف الأجتماعية الهامة:

تحديد فترة العمل بـ٣٥ ساعة فى الأسبوع دون تخفيض الأجر - توفير ٧٠٠,٠٠٠ فرصة عمل للشباب

- توقف الخصخصات...

وهى حملة من الشعاراً لا يمكن إلا أن نوافق عليها. ويدل الاهتمام بتلك الشعارات أنه لا يمكن لأحد أن يتجاهل المقتضيات المتصاعدة للحركة الأجتماعية. على أن العديد من المناضلين الشيوعيين، ومن العاملين، ومن الناخبين، يظلون فى حالة شك من الأمر، ولابد من فهم أحساسهم لأن الخبرة تذكر كل منا أنه لا يمكن الأكتفاء بتصريحات النوايا، وأنه لا يمكن الحكم على رجال السياسة أعتماداً على أقوالهم فقط التى يطلقونها عندما يخوضون المعركة الأنتخابية. يتوجب على الناس جميعا أن يأخذوا فى الأعتبار رفض معاهدة ما سترخت، ومعايير التقارب المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ من تلك المعاهدة، فلا يوجد أحد الآن على وجه التقريب يقوم بالدفاع علنا عنها. يتحدث الأعلان المشترك بين الحزبين الأن، عن «تجاوز» معاهدة ما سترخت، ولا شك أن هذا يعد تطوراً بشأن الحزب الأشتراكى، ولكن يأتى التساؤل عندما نعلم أن مسئولة العلاقات الأوروبية فى الحزب الأشتراكى، تؤكد فى ذات الوقت أن هذا الحزب لن يتحرك فى تلك المسأله. ونتساءل أيضا عن قيمه الالتزامات المشتركة بين الحزبين عندما نعلم أن برنامج الحزب الأشتراكى (الذى جرى نشره بعد الأعلان المشترك) لا يقول كلمه واحدة عن وسائل التغيير. هل

ستكون هناك حملتان انتخابياتان؟ إحداهما إزاء الناخبين الفرنسيين، والأخرى فى اتجاه صندوق النقد الدولى، لطمأنته على قدرة حكومة أشراكية فى أن تضع موضع التنفيذ بشكل فعال «البرنامج المشترك» للبنوك، وهو معاهدة ماسترخت. إن الحزب الشيوعى هو، فى الواقع، الذى قدم تنازلا خطيراً عندما لم يشترط الاستفتاء لاتمام الاتفاق.

ونحن كمناضلين شيوعيين نشارك بكل طاقتنا فى حملة الأنتخابات التشريعية حتى يخوض الشيوعيون حملة مستقلة وفعالة، ومن أجل جعل التصويت الشيوعى الوحيد الخالى من أى لبس ضد معاهدة ما سترخت، ونحن نتدرج فى هذا الشأن فى أطار الكفاح من أجل «يسار يكون حقيقه يساراً». ولكن ما الذى يتطلبه ذلك؟ إذا أردنا أن نوفر القوة والأنطلاق للحملة، وحمل الشيوعيين على الألتزام الفعال فيها، فلابد من الحديث عن الغموض الذى يجب تداركه، وعن بعض المسائل الأخرى.

١- عن الوزراء الشيوعيين:

لقد طلب مناضلون من يسار الحزب، عند أنعقاد المؤتمر (الـ٢٩)، أن يجرى استشارة أعضاء الحزب فى حالة انتصار أحزاب اليسار فى الانتخابات، وهو الطلب الذى أخذه آنذاك فى الأعتبار السكرتير الوطنى فى التقرير التمهيدى. وأكدت قيادة الحزب مؤخراً أنها سوف تحترم هذا الالتزام، ولكن لابد أن لا تقتصر الاستشارة على لجان المناطق والقيادات، بل تمتد إلى كافة الشيوعيين بما فى ذلك إصدار القرار فى هذا الشأن، على أن يتم بصورة مباشرة بالتصويت الداخلى فى الحزب. إن عدم القيام بتلك الاستشاره على هذا الوجه، يعد عدولا عن الالتزام السابق اتخاذه. أما إذا جرى تطبيق الالتزام فسوف يعد ذلك إثباتاً مقنعا فى العزم على مقرطة الحياة الحزبية. أما نحن فموقفنا واضح، وهو أن لا يكفى للشيوعيين أن يشتركوا فى حكومة «يسار» تندرج فى وضع معاهدة ما سترخت موضع التنفيذ. ولا شك أن االضلوع فى هذه التجربة، يعنى أنتحار الحزب، ويعنى فتح الطريق لـ «لوبن» (الجبهه الوطنيه) اليمين المتطرف.

٢- من أجل تغيير جذرى:

لا يكفى لتغيير الأشياء التصريح بالنوايا الحسنة، فعلى خلاف ما تم فى ٨١-٨٣ (تجربة اشتراك الحزب الشيوعى مع الحزب الاشتراكى فى الحكومة) يجب أن تكون هناك قدرة على التصدى للرأسمال المالى ومتطلباته. يقولون لنا من جانب الحزب الأشتراكى إن التغيير يقتضى

سياسة انطلاق على مستوى أوروبا بأسرها تبدأ بها حكومة أوروبية. نحن مع البحث عن أوجه التقارب الكفاحية الحقيقية من عمال وشعوب أوروبا وما عداها. لقد طرحنا بالفعل، بمناسبة انعقاد المؤتمر، فكرة أممية جديدة ثورية وتقدمية وعصرية، ولكننا لا نقبل أن نربط التغيير هنا والآن، بتعديل علاقات القوى الدولية. إن العولمة الرأسمالية لم تفز بعد، والدليل على ذلك الصعوبات التى تواجهها الأوساط المالية لفرض معاهدة ماسترخت. وإذا كان اليسار فى فرنسا قادر على التسلح بالشجاعة السياسية الحقيقية، فهو يستطيع عندئذ أن يقاوم قانون المال، غير أن هذا يستلزم يساراً أكثر نضالية وجذرية، ونحن لا نزال فى بداية التغيير، لنحدد معا الظروف الحقيقية للتغيير الاقتصادى وأيضا السياسى. ومن وجهه نظرنا عندما نقرأ الأعلان المشترك بين الحزبين فى مواجهة خطورة الوضع الاقتصادى والاجتماعى، لا نجد فيه مايشفى الغليل. كيف يمكن، على سبيل المثال، أجراء التغيير إذا قبلت الأمة التخلى عن سيادتها، وإذا لم يعاد إليها الرقابة على «بنك فرنسا» (المركزى)، وإذا لم تستعد الشركات الكبرى، وإذا لم يحصل العاملون فى المنشآت على السلطة الحقيقية للرقابة العمالية على الاستثمارات والأختيارات المالية، وإذا لم يعاد النظر فى علاقات السلطة على كل المستويات.... كيف يمكن بث روح جديدة فى الديمقراطية إذا ما أجلت المساواة إلى أجل غير محدد. وكيف يمكن مكافحة العنصرية وعزل «لوبن» (الجبهه الوطنيه) إذا ما جرى تفادى قضية حق التصويت للمهاجرين وليس فقط فى الانتخابات المحلية. إن اليسار الشيوعى عازم على المساهمة فى التفكير المشترك مع الذين لا يرون فى الرأسمالية التى تتسمى «اقتصاد السوق»، أنها الأفق الوحيد الذى لا يمكن تجاوزه. وللخروج من منطق الحرب الاقتصادية، ومن الحرب التى يجرنا إليها القائمون على الرأسمالية، يتوجب القيام بالثورة التى البلاد تحتاجها البلاد.

٣- من أجل حركة جماهيرية مستقلة

إن تحديد أهداف ووسائل تلك الثورة، التى سوف تتيح مقرطه الاقتصاد جذريًا، وكذلك المجتمع والسياسة، لا يمكن أن يكون حكراً على قيادات بعض تشكيلات اليسار. إن ما يتوجب العمل به هو الانطلاق من القاعدة لإجراء الحوار، والقيام بالنشاط الذى سيمكن من بناء أرضية بديل حقيقى قادر على ضمان احترام الالتزامات. هكذا يمكن التغلب على الريبة المنتشرة الآن بصدد السياسة. هكذا يمكن التغلب على الاختلافات. هكذا يمكن للحركة الاجتماعية أن تنتقل من المطالبة إلى التأكيد على سياسة أخرى. وعندما نستخلص دروس الجبهة الشعبية والمقاومة ومايو

٦٨ والبرنامج المشترك وأيضا دروس التجارب الثورية فى البلاد الأخرى، فإننا نعتقد أن هذا يمر بالتنظيم الذاتى لحركة جماهيرية مستقلة قادرة على تجميع واسع من العاملين والمواطنين على مختلف أرائهم، من أجل أهداف تتيح التقدم إلى الأمام. إن التجربة التى نخوضها من خلال اللجان المعادية لماسترخت، تؤكد على الرغم من محدوديتها حتى الآن، على الأمكانات الكبيرة القائمة. فلنعمل أثناء الحملة الانتخابية وبعدها، على تعبئة وتشكيل اللجان الشعبية التعددية لالغاء معاهدة ماسترخت، وضد الفاشية ومن أجل بديل تقدمى حقيقى.

هكذا يمكن اطلاق القوة للأمل دون اشاعة الاوهام من جديد

اليسار الشيوعى

اول مايو ١٩٩٧

بناء تشكيل شيوعى من طراز جديد

أنا من هؤلاء الذين يرون ، كما هو واضح فى الوثيقة المطروحة للنقاش - الشيوعى - أن التحول ما زال واجب التحقيق وأنه يفترض تخطى شكل الحزب الموروث من الأممية التالية. يقول البعض إن هذا التحول يعنى التوقيع على شهادة «وفاة الشيوعية»، ولكنى مقتنع عكسًا لذلك بأنه سوف يبدأ صفحة جديدة فى تراثنا شئ قد عفى عليه الزمن ولكن ما هو؟ هل هو نقد الرأسمالية وأبعد من ذلك كافة مجتمعات الاستغلال والهيمنة والاستبلاب.

ليس هذا بالتأكيد، فهذا النقد سليم أكثر من أى وقت مضى. وهل هو استهداف الشيوعية، ليس هذا أيضًا، فالعالم الذى نعيش فيه يفرض محاولة التفكير فى أشكال تنظيمية أخرى للمجتمعات البشرية، وهو يحملنا على أن ندعم على أسس أشد صلابة الحلم الشيوعى الأولى للتحرير الكامل للجنس البشرى. وهذا هو هدف قديم قدم معارك البشر والتى لم تولد مع الاتحاد السوفيتى ولم تمت معه. إذن ما الذى جرى تخطيطه؟ إنه شكل حزب شيوعى ولد مع هذا القرن وشاخ معه. لقد نشأت فكرة الحزب الشيوعى فى أواسط القرن التاسع عشر وهى بالذات فى قلب «بيان الحزب الشيوعى» الذى سطره كل من ماركس و انجلر عام ١٨٤٨، ولكن منذ تلك السنة حتى يومنا هذا لم يكن هناك شكل واحد «لحزب شيوعى» فكان الحديث، فى عصر ماركس وانجلر عن «عصبة الشيوعيين»، ثم عن «حزب العمال الديمقراطى الاجتماعى». إن الحزب الشيوعى الذى عرفناه جاء مولده بعد عام ١٩١٧ فى خضم ثورة أكتوبر. وعندما تأسست الحركة الشيوعية استعارت شكلاً متأثرًا إلى حد بعيد بالمثل الروسى، وملائمًا لما كان هدفًا مركزيًا، أى تشكيل منظمة منطبطة ومتماسكة بمعنى إقامة مركز تحيط به طليعة قادرة على قيادة الشعب نحو الثورة المسلحة و السلمية. وللأسف انطبع هذا المفهوم بعد العام ١٩٢٤ بالمفهوم الستالينى، حيث أصبحت «الوحدانية» فضيلة و«الانضباط» مبدأ أساسى. و«النقاش» لا شئ تقريبًا. يجب علينا أن نعترف بحق أننا انطبعنا لمدة طويلة جدًا بطابع الثقافة الستالينية، ولم نستطع أن ندرك كيف حدث ذلك، ودون أن نقدر الأضرار التى نجمت عنه.

لا شك أن هذا الجهد الضرورى لا يكفى، فلا يمكن العودة إلى ما قبل ستالين للعثور على حزب لينين، إذ كان مفهوم هذا الحزب مرتبطًا بالفكرة التى كانت سائدة فى ذاك العصر من الكفاح الثورى، وهو ما لم يعد قائمًا. فنحن بعيدون عن ظروف عام ١٩١٧، بقدر المسافة بين عصر لينين وعصر ماركس. ما الذى يجب أن نستنتجه من كل هذا؟ لا شك أن مفهومنا عن التغيير الاجتماعى يجب أن يتبلور فى روح الشيوعية، ويجب أن يتخطى ما كانت تشكله الثورة سابقًا . ويجب علينا على نفس النمط أن نبنى حزبًا ذا هدف شيوعى، يتخطى الشكل الذى توارثناه، ويكفى لهذا الحزب أن ينسج فى اطار من موروث غنى بلا حدود، ويجب أن يواجه مهام راديكالية غير مسبوقة، وهى التى لم يستطع أى تنظيم سياسى إنجازها حتى الآن. ومن هنا يتضح ما نريده ببساطة، ذلك أنه إذا أردنا أن ننشر شيوعية تليق بزماننا ، يجب إن نقيم تشكيلا شيوعيًا مختلفًا تمامًا، وإذا نحن لن نفعل ذلك، ولم نستخلص كافة المعطيات السياسية، سوف نتعرض لخطر كبير، وهو الحديث عن التحول والإبقاء فى الأساس على الأوضا ع القائمة. لقد عانت الشيوعية كثيراً منذ عشرات السنوات وعانت من الندم على الإصلاح الذى لم يكن لديه القوة لتحقيق تلك الرغبة، وهو الأمر الذى يؤدى إلى التخلى عن الأحلام أو تجميد الأمور على ما هى عليه. إن هذين الاحتماليين يعتمد كل منهما على الآخر فلنحذر من الوقوع فى شرك جديد، تقع أعباؤه على الشيوعية بأكملها تنظيمًا ومثالا.

إن مسئوليتنا محدددة تمامًا، إذ علينا أن نبنى حزبًا لا يقوم بمهمة القيادة، ولكن ينظم فى شبكة واحدة كل الذين – أفراد ومجموعات – يريدون العمل من أجل منظور شيوعى، أى حزب لا يفكر ولا يعمل بصوت واحد، ولكنه يبنى وحدته الضرورية بالتعبير الدائم والعلنى عن تنوعه، حزب لا يثبت الانقسام بين القيادة والقاعدة، حزب يتولى فى كل وقت توصيل المعلومات والقيام بالمشاورات، وإقرار وتحديد آثار العمل، حزب يعنى بشكل ملموس بالقضاء على كل العقبات التى تحد من مشاركة النساء بصورة واسعة فى العمل السياسى. إنه باختصار حزب يبنى تضامنه وتماسكه على الحرية المطلقة لأعضائه. أليس هذا ما يحاول الحزب الشيوعى أن يقوم به؟. نعم، فمن ناحية ثمة جهود تبذل منذ فترة من الزمن أقدر تمامًا معناها، على أنها تبقى محدودة طالما لم نتخلص بعد من تشكيلات الماضى الثقيلة.

أما التنوع الشيوعى فهو أمر مقبول أكثر من غيره، ولكن هذا التنوع لم يندرج بعد سواء فى التعبير العلنى للحزب أو فى إدارته. وإذا تحدثنا عن سيادة الأعضاء فهى بلا شك مؤكد

عليـها. ويشكل إعداد المؤتمر خطوة إلى الأمام، على أن روح «السلم الإدارى» لا يزال قائمًا من أعلى إلى أسفل ولا يحارب فى الممارسة العملية. وبشأن المركزية الديمقراطية لا تزال القواعد تنتظر تحديد الأمور من أعلى، بما فى ذلك مبادرة القيادة بدءًا بمبادرة السكرتير الوطنى. وبشأن إعادة تقييم الجماعات فلا شئ وارد عن ضرورة تعاقب الكوادر، ولا شىء عن دور ونظام المحترفين، لا شئ فى الواقع عن قضية السلطات الحقيقية للحزب. لابد من السير إلى الأمام. ولكن هل يقتصر الأمر عندنا على مجرد الاستمرارية التى نحن فى حاجة إليها؟. إن هدفنا يتضمن طموحًا ضروريًا وكبيرًا، على أن يكون ضخمًا والذى يتمثل فى بناء الحزب الشيوعى للقرن العشرين، والذى يتطلب – للوصول إليه – تركيزًا أكثر لما يجرى اليوم، كما أنه يتطلب تغييرًا راديكاليًا فى إدراكنا، نمتلك نحن أعضاء الحزب الشيوعى إمكانيات قوية، على أننا فى أعماقنا وفى عاداتنا الراسخة لا تزال هناك صدمات مانعة، وحتى يمكننا إعطاء قيمة لبعض تلك العادات والتخلى عن البعض الآخر، لا يمكن أن نستند إلى جهودنا فقط. فلنمعن التفكير، يوجد فى هذا البلد عشرات الآلاف من الأفراد الذين يرون أن لهم شأن ما بالشيوعية. الكثير منهم (٣٠٠,٠٠٠) هم اليوم أعضاء فى الحزب الشيوعى الفرنسى، على أن عددًا كبيرًا آخر ليس لهم علاقة بالحزب، سواء لأنهم ليسوا أعضاء فيه أو لأنهم ينتمون إلى تشكيلات أخرى أو لأنهم لم يكونوا يومًا من الأيام أعضاء فى أى تنظيم. ما الذى يمكن أن نقوله لكل هؤلاء؟ أنطلب منهم أن ينضموا إلينا؟. ومن حسن الحظ أن هناك كثير من النساء والرجال على استعداد للانضمام للحزب الشيوعى الفرنسى ويقومون بذلك بالفعل.

ولكن هناك أيضًا من لم يقوموا بذلك ولن يقومون به، لأن لهم موقفًا مختلفًا من الشيوعية، ولأن الحزب الشيوعى الفرنسى يذكرهم بتنظيم من الماضى. هل معنى ذلك أنهم أقل شيوعية عنا؟. لقد توقفنا عن القول بذلك. وأملى أننا تغاضينا عن هذا التفكير. وعليه ينبغى أن نستخلص كل النتائج المترتبة على ذلك. فلنطلب منهم ليس المجئ إلى الدار أو العودة إليه، ولكن أن نرسم معًا البيت الذى يمكن لكل منا أن يعيش فيه. حقًا، أجد أن هذا هو الموقف الأكثر عقلانية. فلنقترح على كل من يشعرون أنهم شيوعيون بالسليقة أو بالاقتناع أن نعمل معًا على بناء البيت الشيوعى المشترك. من الطبيعى ألا تكون كل الأمور واضحة بشأن ما يجب أن يكون عليه حقًا هذا التشكيل وقواعد تسييره. ليس هناك ما يدهش فى ذلك، فليس الجميع يمتلكون نفس الخبرة ونفس المخاوف ونفس الطموحات. لنا نحن بعض الآراء المشتركة بيننا وهناك آراء أخرى محل حوار ونقاش

وهناك أيضاً أراء التى يغذيها تاريخ مختلف تماماً، وهذا حسن فى حد ذاته.

كل تلك الأمور ليست بسيطة، ولكن الحياة هى التغير والتنوع. أى لا تساورنا أى رهبة أن نقوم مع الآلاف من الشيوعيين الآخرين ببناء الحزب الشيوعى الحديث، فليس هناك ما نفقده، بل بالعكس من مصلحتنا أن نكون واضحين منذ اللحظة الأولى. إن التشكيل الذى سنقوم ببنائه سوف يثرى بما يأتى به كل منا. وسوف ينتج عن ذلك قيام حزب شيوعى آخر، أى تشكل شيوعى من طراز جديد يستوعب الأشكال القائمة بما فيه نحن. لا شك أنه لا يجب الهرولة فى هذا الميدان وخاصة لا يجب عن أشكال التاريخ الذى نقوم بنقده، ولكن ليس هناك ما هو أسوأ من التردد. أقترح إذن أن يطلب الحزب الشيوعى الفرنسى من كل الشيوعيين من أعضائه ومن غير أعضائه أن يخوضوا معاً عملية بناء واسعة تصب بعد فترة فى تجمعات عامة للتشكيل الشيوعى الجديد. إن العملية حقًا طموحة وهى صعبة أيضاً، ولا أحد يمكن أن يتنبأ بنتائجها ولكن لابد من اتمامها دون تأخير. إنى أرى أن مستقبل الشيوعية ومثلها ومعاركها فى هذا الطريق..

روجيه مارتللى

عضو اللجنة الوطنية للحزب الشيوعى الفرنسى

جريدة «الأومانتيه» ١٩٩٦/١٠/٧

التحول غير المحقق

لن يقتصر المؤتمر الـ ٢٩ للحزب الشيوعى الفرنسى على إقامة قداس كبير خال من المجازفات، بقدر ما يكون قد تم مسبقًا تحديد التوازنات السياسية فى سرية الحزب كما هو المعتاد. لأن على هذا المؤتمر أولاً أن يخرج الحزب من الركود الذى أنطبع بأنه منذ قطيعته مع الحزب الاشتراكى، ومنذ انسحابه من حكومة «وحدة اليسار» فى العام ١٩٨٤، وأيضًا لأن هذا الحزب عليه أن يعبأ آليته فى معركة الأنتخابات التشريعية القادمة والتى تؤكد كافة التحديات على أنها سوف تؤكد نجاح اليسار، وأخيراً لأن «روبرت هيو» السكرتير الوطنى الجديد، سوف يراهن على مصداقيته نظراً لأن هذا هو المؤتمر الأول الذى يحضره بعد أن نصبه «جورج مارشيه» السكرتير السابق، فى وظيفته فى المؤتمر الـ ٢٨.

xxx

بقلم كريستيان بيكيه

٢٣ نوفمبر ١٩٩٦

مجلة «انبركور» ديسمبر ١٩٩٦

التى تصدر عن «عصبة الشيوعيين الثوريين»

عزم فريق القيادة الجديد على وضع أجتماعات المؤتمر تحت شعار «التحول»، ومن المفروض فى «هذا التحول» أن يعبر عن نفسه فى إعادة تعريف «الهوية الشيوعية»، وكذلك فى إنفتاح الحزب على الخارج، أو بانفصاله عن الوحدانية الفكرية الصلدة الداخلية.

الحقيقة إن العديد من الأمور قد تغيرت منذ المؤتمر الأخير للحزب الشيوعى الفرنسى. لم يعد «التروتسكيون» بدءًا «بعصبة الشيوعيين الثوريين» يعتبرون من «الموبوئين»، فقلد عمدت

قيادة الحزب الشيوعى على دعوتهم لحضور منتديات النقاش والحوار التى نظمتها مع مجمل مكونات اليسار. إن لغة نمطية جديدة أخذت تحل محل اللغة المختزلة السابقة، ويفضل اليوم الكلام عن «مملكة المال» وليس عن «الأستغلال الرأسمالى»، وكذلك عن «تخطى الرأسمالية» وليس «الانتقال إلى الاشتراكية»، و«الوظيفة الشيوعية الجديدة» وليس «حزب الطبقة العاملة». إن الأختلافات الداخلية لا تنكر وأصبحت نصوص تيارات الأقليات داخل «اللجنة الوطنية» تنشر فى جريدة «الأمانيتيه»، ومعها مقالات لأغلب القادة الأساسيين لتلك التيارات. بل نرى أن الحزب الشيوعى الفرنسى يحاول فى بعض المجالات الشائكة ممارسة النقد الذاتى. وهو الشئ الذى نراه فى موضوع الهجرة التى قلبت مرة أخرى اللعبة السياسية التقليدية، بانطلاق معركة الذين بدون أوراق رسمية والتى يتخلى الحزب الشيوعى الفرنسى بشأنها عن خطه الذى يعود إلى العام ١٩٨٩ بوقف تدفقات المهاجرين.

حدود التغيير

لكن سرعان ما يعثر «التحول» على حدوده. فعلى سبيل المثال وعلى صعيد المستجدات النظرية، تتفادى الوثيقة المعروضة على المناضلين من «اللجنة الوطنية» حصيلة الستالينية بكلمات موجزة قائلة : «إن تخطى الرأسمالية يقتضى تخطى كل ما تكونها، ولا سيما كافة أشكال الهيمنة على المجتمع وعلى الأفراد. لقد أثبتت الدولة أنها لا تستطيع إنجاز تلك المهمة، فتاريخيًا كانت السياسة التوجيهية هى حجر الزاوية للدولنة كما كان يقابلها تسطيح شخصية الأفراد وإخضاعهم. إن الدولة لم تلغ نقل الملكية بشأن وسائل الإنتاج والسلطات والمعارف، بل أبقت عليها بشكل آخر. إن الدولة جعلت الستالينية ممكنة أيضًا، وهى التشويه السيئ للآمال المعقودة على أكتوبر ١٩١٧. ذلك هو إذن أنحطاط الأكتوبر الروسى الذى يفسره المفهوم الدولانى، الذى سيكون قد ساد الحزب البلشفى والحركة العمالية العالمية. إنه لتفسير مختزل حقًا. وفى خضم كل ذلك يبقى الإعلان عن تبنى التيسير الذاتى أ مرًا مجرداً، قد يؤدى إلى قراءات متناقضة عن «تخطى الرأسمالية» التى قد تجمد الخطاب الشيوعى الجديد. إن «تخطى» يشرحه قادة الحزب الشيوعى الفرنسى على أنه يتعارض مع «الإلغاء العنيف»، ومع مجرد التكيف، فليفهم من يريد أن يفهم تلك الألغاز.

إن الشك والتردد وتفادى القضايا الأشكالية، تفسر دون ريب أن التغيير فى مجال الديمقراطية الداخلية لا يزال فى حاجة إلى أن يكون ملموسًا. حقًا إن مواقف الأقليات متضمنة

فى مشروع نص «اللجنة الوطنية» فى فقرات بحروف طباعة مائلة، ولكن القيادة رفضت أن يتاح للمناضلين حسم موقفهم إزاء نصوص أو تعديلات بديلة بوضوح من وجهة نظر الأغلبية. من هنا هذا الوضع الشاذ الذى يشهد اليوم أقسام حقيقية داخل الحزب الشيوعى فهى تعبر عن نفسها فى صحافة الحزب ومنشوراته، ولكن الحزب لا يستطيع أن يعرض مواقفها على تصويت المناضلين. إن العودة إلى قاعدة النص الوحيد لا تثير الأستغراب نظراً للصعوبة التى تلاقيها قيادة الحزب الشيوعى لتبنى اتجاه واضح، من أجل خوض الانتخابات التشريعية. وقولاً للحق، فإنه لابد لتلك القيادة من جعل الدائرة مربعة الجوانب. ألم تخرج تلك القيادة من أنهيار الدول البيروقراطية فى شرق أوروبا، ومن إفلاس تجربة انتقال اليسار للسلطة فى فرنسا، مفتقدة إلى المرجعيات الأممية التى ساهمت فى استقرار مركزها فى الحركة العمالية، وهى المجردة أيضاً من أ ية ستراتيجية صادقة يمكن أن تحل محل «وحدة اليسار» كما كانت تدركها وتقبلها.

إن كافة الطرق التى يمكن أن تفكر فى سلوكها فى تلك الظروف، تؤدى بها حتماً لمضاعفة أزمتها. إن الوحدة فى العام ١٩٩٨ مع حزب اشتراكى تظل اتجاهاته الأساسية مطبوعة بالتكيف مع الليبرالية ومع أوروبا ماسترخت، قد تؤدى إلى خلق ظروف انفجار داخلى حقيقى فى حزب لا تزال تعانى قاعدته من مشاركة الشيوعيين فى حكومات ميتران فيما بين ١٩٨١ و ١٩٨٤. وعلى العكس من ذلك فإن العودة إلى الأنقسام والحلقية، التى كان نشاط الحزب الشيوعى الفرنسى يتسم بها فى نهاية السبعينات عندما تيقن أن مفهومه عن «وحدة اليسار» لم يعد بالفائدة سوى على الاشتراكية الديمقراطية، من شأنه أن يعجل بانهيار الحزب. أما الجمود الذى يلجأ إليه فريق «مارشيه» خلال غالبية حكم ميتران، فإن «الأنفتاحات الراهنة» لروبير هيو تؤكد بما يكفى أنها ليست مقبولة الآن.

توازن غير مستقر

ينتج عن هذا توازن غير مستقر داخل جهاز الحزب. من الواضح أن فريق القيادة المكون حول «روبرت هيو»، يميل للتحالف مع الحزب الأشتراكى بهدف الأحتفاظ للحزب بوضعه فى التشكيل الحكومى، ومن أجل تأمين مواقفه الأنتخابية.. إن تلك القيادة، فى علاقات القوى السائدة فى اليسار، ولعدم تمكنها فهم وسائل تغيير الوضع داخل الحركة العمالية، لا تستطيع أن تبلغ هذا الهدف سوى بعقد اتفاق تنازلى مع «ليونيل جوسبان» السكرتير الأول للحزب الأشتراكى . ولكن تلك القيادة ليست فى وضع يتيح لها فرض قبول هذا الخيار على المناضلين. من هنا يتبين

تأرجح الاتجاه المقترح على المؤتمر القادم، بل طابعه الفج. وعلى صعيد البرنامج الذى يتوجب على حكومة يسار وضعه موضع التنفيذ، وعلاوة على سلسلة من الاقتراحات التى كثيراً ما نراها لدى «الخضر» من جانب اليسار البديل، أو فى عصبة الشيوعيين الثوريين، فإن الحزب الشيوعى يبقى بشكل عام فى اطار الصياغات العامة، وهو يقول «إنه من الضرورى هكذا توقع إعادة التأميمات، واتساع مجال القطاع العام، وذلك بإنشاء قطاع عام حقيقى للأئتمان الذى يفترض إعادة تأميم القطاع المصرفى، وكذلك تأميم «الليونيز» و«الشركة العامة للمياه»، وأن يشكل حول «هيئة فرنسا للاتصالات» قطباً عاماً لصناعات وخدمات الاتصالات والصوتيات والمرئيات». إذا كان هذا يعنى الحد الأدنى من الأجراءات الضرورية لقطيعة حقيقية مع منطق الليبرالية السائد، فهى تبقى مع ذلك دون ما يبدو ضرورياً لوضع الاقتصاد فى خدمة الاحتياجات الاجتماعية. وحين فرضت حكومة جوبى، منذ عام، خطتها فى تفكيك التأمين الاجتماعى، فإن القيادة الشيوعية لا تقدمُ على سبيل المثال، أقتراحاً بتشكيل هيئة كبرى للمرفق العام للصحة، وتأميم شركات الأدوية الأحتكارية. أليس هذا لعدم إفساد الطريق على الحزب الأشتراكى، الذى يرفض، فى التوجهات الاقتصادية التى أعلنها مؤخراً، التعهد بإلغاء خطة «جوبى». كذلك بشأن أوروبا، فإن «روبير هيو» يعلن موقفه بحزم إنه «مع البناء الأوروبى» و«يقترح إعادة النظر بعمق فى الالتزامات الأوروبية لفرنسا». إنه يوصى «بأداة للتعاون النقدى أى عملة جديدة مبنية على العملات الوطنية»، كما يوصى بفرض «ضريبة مشتركة على حركات الأموال وتعاوناً بين المرافق العامة». وكذلك الحد من سلطات الهيئات غير المنتجة، إنه يطالب فى النهاية بإجراء «أستفتاء عن الانتقال من عدمه للعملة الموحدة». لا شك أن كل هذا يستحق المناقشة والتناول الإيجابى، إذا كان فى ذات الوقت لا يمنع من رفض ماسترخت والانتقال إلى العملة الموحدة بالشروط المحددة فى معاهدة الوحدة الأوروبية أن يكون شرطاً لتشكيل حكومة وحدة اليسار. نشهد نفس الاتجاه المثقل فى الأستراتيجية الواجب أتباعها، فالعبارات المستخدمة تظل دون تماسك كبير. يجرى الحديث عن «وحدة جديدة مبنية على تدخل المواطنة» من أجل «تجمع أغلبية شعبنا». ولكن عندما يتطلب الأمر تحديد الاطار، بمعنى منظور السياسة اللازمة وتناول قضية الوجود المحتمل لوزراء شيوعيين فى الحكومة، فإن الأستدلال يصبح إيجازياً بصورة كاملة، إذ يقول «نحن لا نشترط للمشاركة أن توضع أقتراحاتنا موضع التنفيذ دون شروط، بل يجب أن تعمل السياسة التى تطبق على القطيعة مع سياسة اليمين، أن تكون سياسة يسار تتضمن وجوباً إجراءات ملموسة للتقدم الاجتماعى، والتقليل من

عدم المساواة، وتتضمن إعادة التأميمات الضرورية، وحصول الأجراء والمواطنين على حقوق جديدة، وكذلك إعادة النظر جذريًا فى ألتزاماتنا الأوروبية لإعادة النظر فى كل تدابير تضر بالسيادة الوطنية».

شبح مدينة «جاردان»

إن القلق الذى تشعر به قاعدة الحزب يزداد حدة، خاصة وأن الحزب الشيوعى الفرنسى يتأرجح بصورة منتظمة مع تطورات الوضع السياسى الأقتصادى المتسم بالفوضى. إن الراديكالية الاجتماعية الجلية منذ أنفجار نوفمبر وديسمبر ١٩٩٥، تبحث عن أشكال للتعبير السياسى. وفى صناديق الانتخابات تعود بالفائدة على «الجبهة الوطنية» بافتقاد بديل حقيقى فى اليسار، ولكنها تفضى فى ذات الوقت وفى بعض الظروف، إلى بداية استقطاب على يسار الأشتراكية الديمقراطية. كان هذا هو الحال، لا سيما شهر أكتوبر ١٩٩٦، بمناسبة إجراء أنتخابات تشريعية جزئية فى مدينة «جاردان»، فلقد قدم كل من الحزب الراديكالى والحزب الأشتراكى وجهًا آخر من صالونات باريس هو «برنارد كوشنر»، فى مواجهة «برنارتابى» هذا المليادرير رمز اليسار الفاسد خلال حكم ميتران، والمحكوم عليه من القضاء، والمجرد من كل مناصبة الأنتخابية، على أن قوسًا كبيرًا من القوى ومنها عصبة الشيوعيين الثوريين» تشكل فى مواجهة هذا الأخير، وساندت المرشح الشيوعى «روجية ماى» عمدة تلك المدينة. لقد لقت حملة «ماى فى مواجهة «كوشنر» الداعية الأكبر لأوروبا ماسترخت صدى ضخمًا، لا سيما بين عمال تلك المنطقة المليئة بالمناجم والتى عانت كثيرًا من البطالة. لقد جاء «ماى » فى قمة الدور الأنتخابى الأول تاركًا «كوتشنر» يحتل المركز الرابع، بل وأذاق فى الدور الثانى مرشح «لوبن» هزيمة نكراء. إنه لعمل باهر حقًا ويعنى كثيرًا، خاصة وأن منطقة ساحل البحر الأبيض المتوسط تشكل أرض الميعاد لليمين المتطرف، وأيضًا لأنها المرة الأولى التى يفقد أحد أعلامه الأصوات فى أنتخابات جزئية.

لقد استخلص رفيقنا «آلان كريفين»، الذى خصصت جريدة «الموند» مقالاً رئيسيًا بتوقيعه فى ١٨/١٠/١٩٩٦، الدرس من تجربة «جاردان» حيث قال «نحن فى حاجة فى المعارك والانتخابات ضد اليمين واليمين المتطرف، إلى نوع جديد من الوحدة، ليس لتكرار جمود التجربة الميترانية، وليس لتطبيق سياسة يمينية نوعا ما، ولكن من أجل أن نضع موضع التنفيذ سياسة يسار حقيقية، أى أن تكون ١٠٠٪ يساراً. أن نتوخى فى الحزب الشيوعى أن يستطيع إضفاء

الأهمية الوطنية على تجربة «جاردان» نرجو أن يستطيع الحزب الاشتراكى استخلاص الدرس القاسى، ذلك أنه إزاء التفاقم الأجتماعى المتصاعد، فإن اقتراح إدارة «وفية» و«مسئولة» لأوروبا المالية ليس مجزيًا على صعيد الانتخابات التشريعية. ولكن السياسات هى قضية علاقات القوى، فبدل الأعتماد على وضوح الرؤية المفاجئة لدى القادة الأشتراكيين، يتوجب تحريك الأوضاع داخل اليسار ذاته وتعديل علاقات القوى. لقد استطاع المناضلون الشيوعيون وأنصار البيئة والاشتراكيون النقديون واليسار المتطرف، أن يفتحوا الطريق أمام تقبل وحدتهم على الساحة حول بعض المبادئ الأساسية وراء التزامات كل منا وباحترام هوية الجميع. على هذا الطريق يمكن ويجب السير فيه إلى الأمام. لابد من القول إن قيادة الحزب الشيوعى الفرنسى تعانى من بعض الصعوبات لتفادى شبح «قطب الراديكالية» والذى أشارت الصحافة إلى إمكانية ولادته. وعلى غرار ما جاء على لسان السكرتير الوطنى فى «الأومانيتيه ديمانش» فى ٢٤ أكتوبر، فإن قيادة الحزب الشيوعى تعترف بوجود «ديناميكية بديلة حاملة لفكرة معينة لليسار، وعزم على التشبث باليسار بشأن قضايا ملموسة»، ومع ذلك فإن تلك القيادة ترفض فكرة قيام «قطب للراديكالية من شأنه توحيد جزء من قوى ان للضغط على الحزب الأشتراكى» و«يجمد اليسار فى إطار من علاقات القوى». كما ليس تغيير علاقات القوى فى اليسار ليس هو القضية المطروحة على القوى التى تريد إخراج الحركة العمالية من الأخدود الذى أوصلها إليه أنضمام الاشتراكية الديمقراطية لليبرالية ولمقتضيات الأسواق المالية.

معارضتان

فى مواجهة هذا الخط الذى يؤدى بالحزب الشيوعى الفرنسى إلى كل الشبهات، بل إلى تحويل زاحف إلى الاشتراكية الديمقراطية هناك تياران معارضان يضم التيار الأول «الداعين إلى إعادة بناء الشيوعية» والذى يصدر مجلة «فوتور» (المستقبل) ويتزعمه «هرمييه» عضو «المكتب الوطنى» ونائب مارسيليا فى البرلمان، وهو يقول فى جريدة «الأومانيتيه» فى ٢٥ أكتوبر إنه يجب على الحزب الشيوعى، بادئ ذى بدء، ألا يتصدى للحركة الأنتخابية لعام ١٩٩٨ متقهقرًا. إن ما كان خاطئًا فى مسيرة «البرنامج المشترك»، ليس أن أحزاب اليسار تقول ما تريد أن تفعله فى السلطة، ولكن أساسًا لأنها كانت تتولى هذا الإعداد وحدها. إن ما يتوجب عمله الآن هو عودة السياسة للمواطنين. يتطلب ذلك حوارًا مستفيضًا لا يتوقف بتلاقى أحزاب اليسار التقليدية. أقترح إذن على الحزب الشيوعى أن يتوجه دون هوادة إلى كافة قوى اليسار، وقوى المواطنة،

وأنصار البيئة، والقوى السياسية والنقابية والمجتمعية، وأن يعرض عليها اللقاء جميعًا للبحث عن تحديد الأسس السياسية لتقارب هجومي، وتحديد الخطوط العامة لإدارة من اليسار مختلفة».
هذا يجعل «هرمييه» يقترح، لبلوغ هذا الهدف، «تقارب القوى المتمسكة بتحول أجتماعى فاعل، إن وجود تيار للراديكالية الاجتماعية والسياسية داخل التقدمية الفرنسية، هو حقيقة يصعب نفيها. القضية أن الحركات التى تعبر هذه الحقيقة عن نفسها من خلالها مبعثرة سياسيًا الآن، إن ذلك لعقبة لكل اليسار. على الحزب الشيوعى أن يكون حاضرًا هنا أيضًا لمبادرة البحث عن سبيل تقارب تلك القوى». ومع ذلك فإن هذا التيار الذى يضم عددًا من نواب وعمد «الحزام الأحمر» الباريسى، لم يستطع أن تكون له بنية داخل الحزب الشيوعى الفرنسى، وإذا كانت أقتراحات هذا التيار تبدو ملائمة، فإن موقف «روبير هيو» الجديد و«انفتاحاته» قد قللت كثيرًا من مجاله بقدر ما يكون «دعاة إعادة البناء الشيوعى» قد أختصروا نقدهم على التسيير البيروقراطى والمتصلب للحزب. إنهم خاصة لا يختلفون إطلاقًا عن التماسك البرناجمى للسكرتير الوطنى. وهو الشئ الذى لا يحمى هذا التيار الذى يسوده النواب من الأنزلاقات الأنتهازية، إذا ما عرض الحزب الاشتراكى على الحزب الشيوعى الأشتراك فى الحكومة.

التيار الآخر هو تيار الستالينية الجديدة الذى يصف تيار «دعاة إعادة بناء الشيوعية» بأنه تصفوى ويتزعمه «ريمى أوشيدى» عضو «المكتب الوطنى» ونائب مدينة «كاليه» وقائد منطقة الحزب فيها، وقد أنضم إليه «هنرى الليج» هذا الوجه التاريخى للشيوعية الفرنسية منذ أن جرى تعذيبه من رجال الصاعقة إبان حرب الجزائر، كما أنضم إليه أعضاء سابقون فى قسم السياسة الخارجية للحزب. لقد استطاع هذا التيار أن يجمع عدة مئات من التوقيعات على نص سابق. وقد أقام بنيته حول العديد من المطبوعات، وعلى الرغم من تأكيده عدم تشكيل تيار، بأعتبار ذلك رمزًا لتحويل الأحزاب الشيوعية إلى الاشتراكية الديمقراطية، فإنه يتصرف بأعتباره قسم علنى أصيل له امتداداته فى الاتحاد العام للعمل. إن قادة هذا التيار يستخدمون حقًا لغة راديكالية يمكن أن يكون لها صدى عند المناضلين الذين يبحثون عن منعطف على يسار حزبهم. إنهم يرفضون، بشكل خاص، أى اتفاق مع الحزب الأشتراكى إذ يقولون «إن كل منا يعلم التزام الحزب الاشتراكى بماسترخت»، ولما كان هذا الحزب لم يلفظ أو ينتقد سياسته الحكومية، فنحن لا نستطيع سوى ملاحظة أن الظروف السياسية لإقامة حكومة وحدة شعبية غير متوفرة الآن». إن أصحاب هذا التيار يواجهون التزامات السكرتير الوطنى بخط وحدوى فى القاعدة بالدعوة إلى

بسط «الهوية الأممية والثورية للحزب الشيوعى الفرنسى». وينادون لتجميع «ضحايا الرأسمالية» انطلاقًا من المعارك، ويقترحون القيام بحملة وطنية كبرى لإلغاء معاهدة ماسترخت، على أن تكون تلك الحملة مفتوحة لكل القوى التقدمية مع القيام بالتظاهرات والأضرابات وتكوين اللجان الشعبية فى القاعدة. ومع ذلك يتضح تماسك هذا الجناح من الحزب الشيوعى الفرنسى، حين يدعو مسئوليه إلى «نهضة الحركة الشيوعية والثورية العالمية»، وعندما يذكرون فضائل الوجوه التاريخية للستالينية فى فرنسا مثل «موريس» توريز و«جاك ديكلو». وعندما يشرحون أيضًا فى نص سابق بأن «الهزائم التى منيت بها الأحزاب الشيوعية لا يجب أن تؤدى إلى رمى مولود ثورة أكتوبر مع الماء القذر للتشوهات، وحالات التحجر، وأوجه التخلى. نحن نحتاج إلى نقد ذاتى شيوعى وليس بجلد الذات الإجماعى الذى يغرق الجماهير الشعبية فى حالة من الأضطراب».

لا شك أن الحزب الشيوعى الفرنسى يتصدى، من خلال الحوار المفتوح من المؤتمر الـ ٢٩، لمرحلة جديدة وهامة فى أزمته، ولا يعرف أحد ماذا سيكون مصيرها، على أن هناك شيئًا واضحًا لكل الذين، من الرجال والنساء يريدون بناء بديل حقيقى فى اليسار، ولا يمكن للحزب الشيوعى الفرنسى أن يهمل ذلك نظراً لموقعه من الحركة العمالية الفرنسية وللعلاقات التى أبقى عليها مع جزء ليس صغيراً من قطاعات راديكالية الأجراء.

المؤتمر الـ ٢٩ للحزب الشيوعى الفرنسى

أى حزب للشيوعيين

بقلم «دانيال بن سعيد»

جريدة «روج» ٥ ديسمبر ١٩٩٦

قضية شكل الحزب ووظيفته هى إحدى القضايا التى نوقشت فى الإعداد لهذا المؤتمر. يدعو «روجيه مارتللى» فى مقال رئيسى فى «الأومانيتيه» لبناء «بيت الشيوعيين المشترك». تمثل تلك القضية موضوع الجزء الثالث من وثيقة الاتجاه العام المقترحة من القيادة. وقد تناولها أيضاً «روجيه مارتللى» فى إحدى المقالات الأساسية بعنوان «بناء تشكيل شيوعى من طراز جديد» (أنظر جريدة الأومانيتيه فى ٧ أكتوبر١٩٩٦)، كما تناولها النص الجماعى بعنوان «التحول ما زال واجب التحقيق»، وهو النص الموقع عليه من مجموعة من أعضاء الحزب منهم «روجيه مارتللى» (أنظر جريدة الأومانيتيه فى ٧ نوفمبر ١٩٩٦). بينما تظل وثيقة «اللجنة الوطنية» شديدة العمومية وقليلة التجديد، فإن المساهمتين تنطلقان من فكرة أن فى التراث الشيوعى «شئ قد عفى عليه الزمن» أو أصبح «متخطيًا»، هو ليس «نقد الرأسمالية»، ولا «الهدف الشيوعى»، ولكن هو شكل من حزب شيوعى ولد مع هذا القرن وشاخ معه، بمعنى تكوين منظمة منضبطة ومتماسكة، أى حزب مركزى يكون طليعة قادرة على قيادة الشعب نحو الثورة المسلحة أو السلمية. يتوجب بالتالى أن يقطع الحزب الصلة بشكل وممارسات وتربية تنظيمية لم تعد من هذا الزمن.

الحزب موضوع التساؤل

لابد من إبداء الملاحظات الثلاث التالية:

١ - تؤكد المقالة الرئيسية لروجيه مارتكلى أن مفهوم الحزب «بعد ١٩٤٢» كان مطبوعًا «بالقراءة الستالينية»، بينما أصبحت الوحدانية الصلدة فضيلة، والانضباط مبدأ رئيسيًا، والمناقشة دون أهمية»، على أن الأنطباع الذى يخرج به الإنسان هو أن الاستمرارية فى نظام الحزب لها الغلبة على القطيعة التى تشكلت بالثورة المضادة البيروقراطية، أنطلاقًا من تقنين «اللينينية» بتقرير «زينوفييف» للمؤتمر الخامس للأممية الشيوعية، ومن بلشفة الأحزاب الشيوعية، وإخماد الديمقراطية الداخلية، والتصفيات بوتيرة الصراعات من أجل السلطة فى الاتحاد السوفييتى. نحن هنا بعيدون جداً عن العصر الذى كانت مختلف المواقف فى الصفوف البلشفية تعبر عن نفسها علنًا، وحيث كان «لينين» نفسه ساخطًا فى خريف ١٩١٧ من تردد «اللجنة المركزية»، وفكر مليًا بالاستقالة منها لأستعادة حريته فى التحريض داخل الحزب لصالح الثورة المسلحة.

٢ - يرى «روجيه مارتللى» دون إنكار الفرق بين الأثنين، أنه لا يمكن «العودة إلى ما قبل ستالين لتلاقى حزب لينين». إذا كان الموضوع هو القول بأن هذا الحزب هو نتاج عصر ومجتمع كانت تتعلثم فيهما التربية التعددية والتمثيل الديمقراطى فهذا صحيح. ولكن لابد من التمييز بين ما هو أصبح متجاوزًا وما هو باق من تراث لينين فى موضوع التنظيم ، ولابد أيضًا من الفصل بكل عناية بين أسطورة اللينينية وحقيقتها والتفكير بطريقة منهجية، كما حاول «مارسيل ليمان» أن يفعل ذلك فى كتابه عن «اللنينية فى عهد لينين».. من هنا يمكن أن ندرك، على ضوء فظاعات البيروقراطية، أن فكرة الحزب الطليعى تثير الرفض والريبة، بقدر ما تكون مطابقة لفكرة حزب قائد، وللهيمنة على حركات الجماهير الشعبية، ولعلاقة رأسية انضباطية بين القيادة والمناضلين. هل يمكن مع ذلك أن ننسى أن تلك الفكرة عن حزب طليعى كما هى موضحة فى كتاب «ما العمل» كانت قدمت فى وقتها تجديداً لا يزال جوهريًا حتى اليوم. إن تلك الفكرة، خلافًا لتقليد الدولية الثانية، تؤكد على التمييز بين الحزب والطبقة وبين السياسى والأجتماعى، وهى بالتالى تفتح الباب لقضية التمثيل وآلياته التفويضية والرقابية. إن تلك الفكرة تتيح أيضًا تناول قضية التعددية، ذلك أنه طالما ليس هناك خلط بين الحزب والطبقة، وطالما الحزب ليس سوى طليعتها ، فإنه يمكن إدراك تعدد التمثيل السياسى. وعلى العكس من ذلك، فإن التقليد الذى كان سائدًا فى الأشتراكية الديمقراطية فى هذا العصر، كان يعد الحزب على أنه تجسيد سياسى للطبقة، وأن طابعه الجماهيرى لا يمنع بأى شكل أن يكون بيروقراطيًا. يجب على المناقشة، أكثر من أهتمامها

بإشارة غامضة حقًا عن النموذج اللنينى (المفقود فى الحزب البلشفى من ١٩٠٣ و ١٩٢٤)، أن تنطلق من دراسة أشد عمقًا فى جذور البقرطة فى الحركة العمالية والنقابية والسياسية أيضًا، أى فى تقسيم العمل، وتحكم الشيوخ والمسنين، والنزعة المهنية، وتفويض السلطة، وحديثًا الضجيج الاعلامى.

٣ - تثير كل من مساهمة «روجيه مارتللى» والوثيقة الجماعية قضية العلاقة بين أشكال التنظيم والمشروع الاستراتيجى. كان حزب لينين «مدرك فى ذلك الوقت، فى أرتباط بالفكرة التى كانت سائدة آنذاك عن المعركة الثورية»، بيد «أنه ليس لدينا نفس أسلوب التفكير فى الثورة». هذا صحيح إذ يقال إن العسكريين هم دائمًا مختلفون بقدر حرب لأنهم درسوا الاستراتيجية انطلاقًا من حروب سابقة.

ونحن الثوريين نخشى أن نكون متخلفين بقدر ثورة بتصورنا أن الثورات القادمة على نفس سمات الثورات السابقة. فلنكن مستعدين ومتنبهين لكل ما هو غير مسبوق ومفاجئ، إلا أنه مع إقرارنا بنصيب المجهول فى الأفق الاستراتيجى للقرن القادم، فلا يجب أن نلقى فى سلة المهملات بعض الدروس الهامة للقرن المنتهى. لا تغيير اجتماعى جذرى دون تغيير جذرى فى علاقات الملكية ودون قلب علاقات السلطة بين المجتمع والدولة. إن تلك التغييرات تظل محتدمة بين الطبقات بكفاح دون هوادة فى الأوقات الحرجة.

التحدى الديمقراطى

إن حزبًا يبنى نفسه فى إطار النظام القائم بالعزم على تخطيه لابد وأن يواجه تناقضًا، فهو لا يستطيع أن يتخلص بصورة كاملة من محيطه السلعى والبيروقراطى، على أنه يمكنه مع ذلك العمل ببعض المبادئ التى وإن لم توفر أى ضمان مطلق إزاء الأخطار الكامنة فى منطق التنظيم إلا أنها تحاول كبحه ورقابته.

١ - يجدر بادئ ذى بدء العودة إلى روح ونص «البيان الشيوعى»، فليس للشيوعين «مصالح تفصلهم عن مجموع البروليتاريا» وهم «لا يتميزون سوى فى نقطتين» الدفاع عن المصالح الدولية والعامة للبروليتاريا إلى أبعد من المصالح الوطنية، أو الفئوية. من هنا وعلى ضوء التجارب السلبية فى القيادة والتحرك، فلابد من الاحترام الوثيق للحركات الاجتماعية (النقابات، الجمعيات) واستقلالها وسيادتها، وباختصار احترام ديمقراطيتها الداخلية. إن المناضلين

يتعلمون من مثل تلك الحركات، ويقدموا لها أقتراحاتهم، وليس لهم أى ادعاء فى إخضاعها أو التحكم فيها.

٢ - إن حياة الحزب يحكمها قانونه الأساسى الذى يضع نظامًا لحقوق وواجبات المناضلين. بشكل عام ينصب على الاهتمام فقط بالجانب الانضباطى لمثل هذا النظام، وإهمال الجانب الآخر من وظيفة هذا النظام. يتوجب أيضًا تخلى الحياة الديمقراطية للتنظيم، على قدر الإمكان، من الضغوط المشتركة للدولة والسوق، والعمل على توفير أقصى حد من المساواة فى إمكانية التعبير فى المناقشات والحوار وتولى المسئوليات، على الرغم من عدم المساواة الأجتماعية بين الأعضاء النابعة لا سيما من تقسيم العمل. إن مثل هذا الاهتمام سوف يكون له العديد من النتائج العملية. إن الهدف من التشدد فى سداد الأشتراكات هو تأمين الأستقلال بالنسبة لأية أشكال تمويلية (من المنتمين، من الدولة، من وسائل الإعلام...) والهدف من المناقشة الحرة وأنتخاب القيادات هو أن تحافظ الجماعة على رقابة ممثليها الذين يمكن إنهاء مأموريتهم، وعدم ترك وسائل الإعلام تختار المتحدثين الذين لا يقدمون أى حساب لأحد. وأخيراً، فإن القاعدة العامة لأكبر قدر من الحرية فى المناقشة والوحدة فى العمل جاء التعبير عنهما بانضباط دقيق فى العمل والمناقشة. وإذا كانت درجة الوحدة يمكن أن تتغير كثيرً نظراً للظروف، فإن القاعدة فى عمومها تشكل مبدأ ديمقراطيًا، ذلك أنه إذا لم يكن للمناقشة أى هدف فلن تكون سوى مجرد ثرثرة، وإذا كان قرار الأقلية ليس له قوة القانون داخل جمعية تطوعية، فإن حرية المناقشة تصبح ممارسة شكلية، وأخيراً إذا قام كل فرد بعمل ما كان ينوى أن يعمله بعيداً عن نتائج المناقشة، فلن يكون من الممكن جماعياً أختبار وتصحيح أى توجيه مهما كان.

٣ - يشير الموقعون على المساهمة بعنوان «التحول ما زال واجب التحقيق» القضية المحرمة عن حق الاتجاهات مع البقاء بحذر بعيداً عن «الروح الاتجاهية»، لا شك إذا كان هذا الحق دون صعوبات وتناقضات، فهو يشكل مع ذلك ضمانًا للتعددية لصالح الأقليات وإذا كان الحق يعاش أحيانًا على أنه يغلب حقوق المجموعات المكونة قبل حق أى مناضل فلقد اتضح أن إلغاؤه يسبب كثيراً من الأضرار.

٤ - نعم هناك العديد من الطرق لإدارك السياسة (كممارسة المواطنة، المشاركة الديمقراطية، أسلوب العمل معًا)، ولكن السياسة تبقى فى مجتمع الاستغلال والقهر قضية علاقات القوى، حيث يتطلب الأمر تحريك الخطوط والعمل فى اللحظة الحرجة بأكبر قدر من الفاعلية.

إن كفاح الأحزاب ليس بهذا المعنى مجرد صدام الأفكار، ولكنه مظهر للكفاح الاجتماعي. ويبدو من وجهة النظر تلك أنه من البساطة والغموض حل محل الحزب القائد (ذو السمعة السيئة) بمجرد «وضع شبكة»، حتى وإن كانت الفكرة مطابقة لذوق العصر. إن استحواذ كافة التقنيات الحديثة للمعلوماتية السريعة وللاتصال التى تتيح مستوى أعلى لتداول الأفكار وحواراً مستمراً بين الناخبين والمنتخبين، وشفافية تنظيمية أكبر، هذا شىء، ولكن الشىء الآخر هو إذابة أقل قدر من المركزية الضرورية فى الدوائر غير الملموسة من الشبكة.

إن ذلك لا يمثل أى ضمان ضد البيروقراطية ذلك أن الأشكال التنظيمية المرتخية هى عكسًا لذلك أرضية صالحة جداً للبيروقراطيات الأعلامية وللأفراد أصحاب الصوت العالى والمتحدثين الذين ينصبون انفسهم.

البيت المشترك

ينتهى مقال «روجيه مارتللى» الرئيسى بالدعوة لبناء «بيت الشيوعيين المشترك» وترسم المساهمة الجماعية منظور «تشكيل شيوعى جديد جذرى متخطيًا الأشكال القائمة حتى الآن». إن القضية ذات أهمية والنية إيجابية، نحن الذين ندين بالشيوعية والذين كافحنا دون هوادة ضد الخلط بين الشيوعية والستالينية مذكرين على الدوام وأثبتنا بالأدلة - رغم أنف فرنسوا فوريه - إنه يمكن أن يكون الإنسان شيوعياً دون أن يكون ستالينيًا، ونحن دون شك معنيين تمامًا بمثل تلك الدعوة، على أننا لانعتقد مع ذلك أن مجرد التوصيف يعبر اليوم عن خطوط فاصلة واضحة، فنحن على سبيل المثال لا نشعر بأننا أكثر اقترابًا «بشيوعية» فيليب هرتزوج أو ريمى أو شيدى من المناضلين النقابيين والجمعياتيين والاشتراكيين المنشقين وأنصار البيئة الجذريين الذين لم يكونوا يومًا شيوعيين. إن ما هو فعلاً على جدول الأعمال وعلى قدر التحديات التى تنتظرنا هو حزب جديد يجمع كافة تلك النقابات والتقاليد ليتخطاها فى خضم العمل المشترك والذى لابد وأن يكون للتيار الشيوعى موقعه فيه.

المؤتمر الأربعون
للقسم الفرنسى للأممية الرابعة
المؤتمر التداولى القومى
للتيار الشيوعى الأممى لحزب العاملين

٢١ الى ٢٣ ديسمبر ١٩٩٦

قرار

أنهى المؤتمر الدولى لأقسام الأممية الرابعه أعماله فى ٢٨ أكتوبر (١٩٩٦). فى ذات الوقت فإن التطورات السياسية للكفاح الطبقى فى فرنسا، التى أدت للدعوة التى وجهها المركزين، النقابيين. «القوة العمالية» و«الأتحاد العام للعمل» ليوم ١٦ نوفمبر، أظهرت بشكل واضح المكان الذى يمكن أن يحتله، ويجب أن يحتله، القسم الفرنسى للاممية الرابعة، وهو ما بدأ منذئذ من تبوءه جزئيا فى احترام متبادل بين الأحزاب والنقابات، والتى يتوجب بمقتضاه احترام الهيئات القائمة، وبالتالى احترام الصلاحيات النقابية. إن مناضلى حزب العاملين، أيًا كان الاتجاه الذى ينتمون إليه من يتولون مسئوليات فى النقابات، يقومون بتلك المسئولية ليس لحساب إنتمائهم السياسى، بل لحساب النقابيين، أيًا كانت «إنتماءاتهم السياسية والفلسفية والدينية». ومن هنا فإن احترام الاستقلال المتبادل، يساوى احترام التفويض، أى الممارسة الحقيقية للديمقراطية النقابية، وهى جزء لا يتجزأ من الديمقراطية دون الخلط بينهما.

إن يوم ١٦ نوفمبر يمثل تاريخا ذا أهمية كبرى، بالقدر الذى أتاح قهقرة الخط الوحداى للجهاز الستالينى، وحملة مضطراً على العمل المشترك. لا شك أن تلك الحركة لم تكن متناسقة

ففى العديد من المواقع، كان النداء على أساس الوحداية أو اللبس والغموض، ولكن ما كان سائداً هو ما تم فى منطقه باريس، وفى العديد من المواقع الأخرى، مما يعنى تحقيق وحدة العمل بين الاتحادات العمالية على أساس المطالب، التى هى بالتحديد مطالب الطبقة العاملة وفى مقدمتها وجوب سحب خطه چوبى (رئيس الوزراء) ووجوب اكتساب الرعاية الاجتماعية الجماعية من جديد فى أرتباط بشعارات خاصة بوقف عمليات فصل العمال، ورفض عمليات الخصخصة، وكذلك مجمل الهجوم الذى يشن على الطبقة العاملة والشباب.

إن السيادة فى الواقع كانت فى وحدة العمل التى حققتها الاتحادات النقابية على أساس المطالب العمالية الموجهه والمحددة، فالقرار بالدعوة إلى يوم ١٦ نوفمبر، يشكل عنصر قطيعة مع «نوتا» رئيسة الاتحاد الفرنسى للعمل ومع هذا الاتحاد و«الأتحاد الفرنسى للعمل»، والحكومة فى خدمة صندوق النقد الدولى والأتحاد الأوروبى، وكذلك القطيعة مع الكتلة المكونة فى ضهشد فيما بين «الأتحاد الفرنسى للعمل» و«الأتحاد الفرنسى لأصحاب الأعمال» خلال الأنتخابات الرئاسية. ومن الجدير، نظرا لاهمية تلك المسألة، العودة إلى الظروف التى أدت اليها، لأنها تؤكد فيما يخصنا شروط تنفيذ التوجه الاستراتيچى للكفاح من أجل الجبهة الواحدة (والتى تشكل وحدة العمل النقابى أحد مكوناتها) وهو ستراتيچية الأممية الرابعة.

أ - إن الاتجاه العام المرتبط بتعفن الامبريالية الشائخة، هو على نفس المسيرة التى تقول بإيجاد مؤسسات حرفية نقابية تخول سلطات أقتصادية وأجتماعية وسياسية (وهو ما يعرف بعبارة الطائفية). تحاول الجماهير فى فرنسا وفى سائر أنحاء العالم مقاومة ذلك. لقد قدم جهاز الكنيسه الكاثوليكية فى فرنسا العناصر النظرية والعملية لتلك الطائفية، سواء على المستوى النقابى أو السياسى وذلك ضد استقلال الطبقة العاملة. إن «الاتحاد الفرنسى للعمل» يعد أحد رماح ذلك الهجوم فى مسيرة الطائفية للإجبار، أيًا كان الثمن، على دمج المنظمات النقابية.

ب - إن طبيعة جهاز الستالينية المتعفن، تؤدى بقيادته الى سلوك هذا الطريق، أى سلوك الطائفية. إن كل من جهاز الحزب الشيوعى الفرنسى و«الاتحاد العام للعمل» اللذين كانا يعملان كمرتزقين لحساب الجهاز العالمى للستالينية، يبحثان اليوم عن أسياد جدد. لن يكون هؤلاء الأسياد سوى واشنطن، وخطط صندوق النقد الدولى، والمنظمات غير الحكومية. ومع ذلك، فإن أقساما من هذا الجهاز تعترض على أن يسلك «الأتحاد العام للعمل»، الذى يضم نقابات باقية على أستقلاليتها فى إطار الكفاح الطبقى، بطريق الوحداية الطائفية. إن تلك العملية تسير مع

انهيار الأتحاد السوفيتى الذى كان «وطن الأشتراكية» فى نظر العديد من الأعضاء والكوادر.

جـ - إن جهاز «القوة العاملة» هو جهاز إصلاحى، والذى ليس من طبيعتة إسقاط الدولة البرجوازية، على أن الجهاز الإصلاحى الذى تكون فى إطار الديمقراطية البرجوازية يقود مركزاً ونقابات، لا يمكن لها أن تستمر فى الحياة سوى كنقابات مكونة فى الكفاح الطبقى، أى كنقابات مستقلة. إن الوحداية والطائفية تعنى، فى ذات الوقت، غيابهم كنقابات وغياب الجهاز الإصلاحى كما هو عليه، وعلى سبيل المثال القريب زمنيا فإن جهاز الاتحاد النقابى الإيطالى الذى شارك فى مسيرة الإندماج الطائفى والتى قامت بها القيادة الستالينيه للاتحاد العام للعمل، قد دفع ثمن تلك السياسة بتفكك منظمته.

د - لا شك أن تلك المقاومة ليست منفصلة عن حركة الجماهير العامة، وهى فى ذات الوقت تدعمها. إن الجماهير تعمل على تحقيق تحركها على أرضية الكفاح الطبقى، ولقد أظهرت ذلك بشكل كبير فى نوفمبر وديسمبر ١٩٩٥. إن الجماهير وهى تقوم بعملها تبحث عن طريق الكفاح الطبقى بتخطيطها ظروف وحدة عمل العاملين والنقابات على أساس مطالب محددة. إنه الدرس الذى نستخلصه من كافه الحركات الطبقية التى اندلعت فى يوليو واغسطس وسبتمبر وبين عمال السكك الحديد فى مارسيليا وعمال مطار نيس وفى مواقع عديده أخرى.

هـ - إن هذا الضغط الذى تمارسه الجماهير الشعبية الباحثة عن طرق المقاومة، يمارس أيضا على المنظمات. إن هذا الضغط يتم بصورة متناقضة، فهو من ناحية يدعم ويقوى الاتجاهات التى تبحث على ذات مستوى الأجهزة مقاومة الاندماج الطائفى، وهو من جهه أخرى يضع على جدول الأعمال تشكيل الوحداية الطائفية التى تشكل قيادة «الأتحاد العام للعمل» من جانب وجناح التجديد فى «الأتحاد العام للعمل - القوة العمالية» من جانب آخر باعتبارهم المصيرين المنظمين لهذا الأندماج الطائفى، لصد اندفاع الجماهير الشعبية.

و - وحتى نفهم ما جرى فى الانتخابات ذات التمثيل التعادلى، يجب أن نعيدها إلى إطارها السياسى الذى حدده شيراك بنفسه بضعة أيام قبل ذلك، حين قال إنه يتوجب تهدئة الشأن الأجتماعى، موضحا أنه يتوجب على الدولة أن تفرض أيا كان الثمن «نقابية مسئولة» تجسدها السيدة نوتا (رئيسةالاتحاد الفرنسى للعمل).

فى حساب مصالح رأس المال يضع تطبيق اوامر صندوق النقد الدولى على جدول الأعمال تسريع الهجوم لتخريب نظام التعليم العام، فى اتصال مع السياسية الرجعية المعادية للعلمانية

وللجمهورية الخامسة، وهو الهجوم الذى يهدف أيضا تخريب الاتحادات العمالية والنقابية المستقلة. يتعرض لذلك الهجوم ضغط الجماهير الشعبية ومجمل الطبقة العاملة فى العمل على الدفاع عن نظام التعليم العام والعلمانى، باعتباره أحد المكتسبات الأساسية، ويندرج فى المقاومة التى تبديها الطبقة العاملة تطلع رجال التعليم الذين يعملون على استعادة مدرسة «چول فيرى»، وعن طريق الكفاح حول مطالبهم الأصيلة.

فى إطار تلك الظروف، وبعد انفجار كل من «الاتحاد الوطنى للتعليم» و«النقابه الوطنية المستقلة» يوضع على مستوى آخر قضيه إعادة النقابية الموحدة والمستقلة فى التعليم، فإن من الحيوى للجمهورية الخامسة ولحكومة «شيراك - جوبية»، الإبقاء ضد رجال التعليم على إطار الوحداية الطائفية، والتى يعبر عنها بالنقابية الرسمية التى لها فى ظروف أزمة المؤسسات فرعان يكمل أحدهما الآخر وهما «الاتحاد النقابى الموحد» بقيادة الجهاز الستالينى الذى فى حالة إنهيار (والذى يستأثر بالمسئولية الرئيسية فى التعليم) وإتحاد التعليم الوطنى توظف تلك النقابية الرسمية للقيام بدور سياسى ضد النقابية العمالية الموحدة، وحتى ضد وجود الاتحادات العمالية المستقلة.

إن مواقف «الأتحاد العام للعمل - القوة العاملة» وبقيادته التى تتسم بالدفاع عن استقلال التنظيم النقابى، تبنى إرادة الاتحاد فى الكفاح من أجل إعادة النقابية الاتحادية فى التعليم. إن تلك المواقف تتعرض لهجوم جهاز الدولة وكافة الأجهزة المشتركة فى وضع الوحداية الطائفية موضع التنفيذ ولقد جرت الأنتخابات ذات التمثيل التعادلى فى هذا السياق، وهذا ما يفسر موقف «بايرو» (وزير التعليم فى حكومة جوبيه) تصويت جرى تنظيمه فى ظروف غير معقولة مؤدية إلى التغطية على عدد كبير من حالات التزوير وجعلها مشروعة، والذى يستهدف مضمونها السياسى فرض النقابية الوحداية على رجال التعليم ضد النقابية الاتحادية. إن الموضوع هو حرف تطلع رجال التعليم المعبر عنه فى نوفمبر - ديسمبر ١٩٩٥وخلال بدء السنة الدراسية، فى الكفاح من اجل مطالبهم على أساس طبقى. ويتعلق الأمر بتزويد كل المدافعين عن الوحدانية الطائفية بوسائل الهجوم المتصاعد على «الأتحاد العام للعمل - القوة العمالية» وعلى قيادته. إن الموضوع هو الحذر من مجرد وجود أنتخابات مهنية أصيلة فى نظام التعليم الوطنى ثم فى الوظيفة العامة ليحل محلها ضروب من جس النبض والتلاعب. إن الموضوع هو العمل على ترك التعادلية وحق النقابة فى المطالبة، وأن يحل محلها التسيير المشترك بطابعه المؤسسى (وهو جماعة التعليميين)

على محور يصفى كافة الأسس ويطبق إصلاح الدولة ويخرب التعليم العام والعلمانى ويعمل على خصخصته.

إن التزوير ومقاضاه الأمين العام للنقابة الوطنية - القوة العاملة لمدارس الأعدادى والثانوى لهما هذا المضمون لأنه طلب، وهو أمر غير مسبوق أن يحضر أحد المحضرين ليتحقق من الظروف المنافية للديمقراطية التى جرى فيها تنظيم تلك الانتخابات. وفى هذا الاتجاه فإن نتيجة النتخابات التعادلية التى تطالب النقابة بإلغائها، تشكل بالنسبة لنا نقطه إنطلاق لبناء قوة سياسية فى التعليم ضد الطائفية ومن أجل الجبهة الواحدة. إن الدفاع عن النقابية الاتحادية فى التعليم وفى غير التعليم، يتطلب معركة سياسية ضد الطائفية، ويستلزم على الدوام وبالتنسيق تعبيراً سياسياً مستقلا يرتكز على بناء حزب عمالى مستقل.

لاشك أن معالجة الصعوبات الحقيقية التى نواجهها يتطلب الأنطلاق من هذا التقويم السياسى الشامل. علينا أن نفهم أن سياسة حكومة شيراك - جوبى - بايرو تهدف، فى سياق الانتخابات المقاولية التى تتسم بالتزوير إلى تمكين «الاتحاد» النقابى الموحد ان يصبح نقابة رسمية تتعارض مع النقابة العمالية الاتحادية، ليكون من شأن هذا الاتحاد الرسمى، تشجيع سياسة تخريب التعليم وكافة النظم. علينا أن نفهم أن الدولة إذا كانت قد سارت فى الطريق المؤدى إلى فرض النقابية الرسمية فإنه لأمر هش للغاية، ذلك أن رجال التعليم الذين هم جزء لا يتجزأ من الطبقة العاملة، يقاومون خطط تفكيك التعليم العام والنظام. يجب أن نتفهم أن بناء النقابية المستقلة المتحدة فى التعليم العام والدفاع عنها ليس امرا ايدولوچيا. وأيا كان تقييمنا لموقع الدولة فى عملية التزوير فى الانتخابات التعادلية، لابد أن نتفهم أن مقاومة رجال التعليم لا يمكن أن تقوم سوى على أساس مطالبهم ومطالب النقابة. لن يتم ذلك سوى بالكفاح لتعريف تلك المطالب وتحديدها على المستوى المحلى ومستوى المحافظات وعلى مستوى المناطق التعليمية والمستوى الوطنى، وذلك ببناء النقابة وتكوين الهيئات، وتسيير الديمقراطية النقابية ضد الهجمة الطوائفية، وهى التى مضمونها هو فى النهاية القضاء على أى تنظيم نقابى مستقل. إن ضخامة الهجوم ذاته يشكل الأرضية التى يمكن أن تتدعم النقابة على أساسها طالما توجه نشاطها لتحقيق تلك المطالب التى تتركز فى الدفاع عن مكانة رجال التعليم والذين تحددت رسالتهم فى نقل المعارف فى إطار علمانية المدرسة.

ز - فى تلك المسيرة لدى الجماهير الشعبيه ولدى المنظمات، لا يمكن إنكار الدور الذى

يتولاه، بالتدخل المباشر، القسم الفرنسى للاممية الرابعة، مما يتضح من اعتماد التقدير المعنوى الذى قدم فى العام ١٩٥٩، حيث رفض «بوترو» بشكل قاطع شراكة رأس المال – العمل التى أقترحتها «ديجول»، وكذلك الرفض المزدوج فى العام ١٩٦٩ يحدد بشكل واضح موقفنا. نحن باعتبارنا مناضلين نقابيين نكافح من أجل وحدة العمل النقابى على أساس مطالب محددة وموجهه ضد دمج النقابات، ونحن كمناضلين سياسين نرى أن هذا الكفاح الذى يقع فى إطار الاستقلال المتبادل بين الأحزاب والنقابات، يندمج فى الكفاح السياسى من أجل الجبهة الواحدة.

نعنى بالجبهه الواحدة العمل على تعبئة الجماهير كوسيلة لتحقيق وحدة الطبقة العاملة بإدماج تنظيماتها، وهى الوحدة التى لا تنفصم عن استقلالها، تلك الوحدة وذلك الأستقلال الطبقى الوثيقى الارتباط من أجل تحقيق معركة التحرير ومن ثم فإن الجبهة الواحدة لا تنحصر فى وحدة العمل النقابى. إن نقطة أنطلاق توجه الجبهة الواحدة وشروطه، تكمن فى الاستقلال السياسى والتنظيمى للتيار التروتسكى الذى يحدد المطالب المرحلية عن طريق البرنامج، والتى لا تجعل منها شرطًا للكفاح من أجل وحدة العمل النقابى، مما يؤدى إلى مهام التدخل السياسى المباشر فى الكفاح الطبقى.

إن الجبهه الواحدة تعبر عن فهم القسم الفرنسى للأممية الرابعة للطابع الرجعى على طول خط الأمبريالية الشائخة وعلى كافة مكونات الطبقه الرأسمالية أيا كانت تناقضاتها ونزاعاتها. إنها تعبر عن فهم الضرورة المطلقة لأنقاذ الإنسانية والحضارة من البربرية، أن نلغى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ليحل محلها جمهورية المجالس العمالية. إنه فهم لحقيقة أنه ليس للبورجوازية الفرنسية هامش للمناورة على الساحة الدولية فيما عدا هامش المناورة الذى يمكن للكفاح الطبقى المستقل وحده توفيره. إن شرط الجبهة الواحدة هو إدراك أن كافة الأجهزه المعادية للثورة، من الأممية الثانية ومن الستالينية المتهالكة، تسير فى طريق الوحدة المقدسة. إن شرط الجبهة الواحدة هو التدخل السياسى المستقل فى الكفاح الطبقى، الذى هو المادة الحية لنشاط كل الذين عزموا على العون فى تحرير الطبقه العاملة. إن التعبير عن ستقلال الاممية الرابعة يعبر عنه فى التدخل السياسى المستقل فى الكفاح الطبقى، وفى هذا التدخل يجرى، التعبير عن وحدة النظرية والممارسة فى التنظيم. فى هذا التوجه يتبين عمليًا أنه قد حلت ساعة نظام الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، واضعا على بساط العمل الكفاح من أجل التملك الجماعى لوسائل الانتاج. هذا هو معنى التدخل السياسى فى الكفاح الطبقى كما وضعناه موضع التنفيذ

فى الفترة الاخيرة باحترام صلاحيات النقّابه بصورة جزئية حقًا ولكنها ذات معانى كبيرة، وكذلك فى المساعدة على التعبئة التى قدمنها مع بداية العام الدراسى، وفى العون على تشكيل لجنة وحدة العمل النقابى التى انتزعت كثيرا من المطالب فى العديد من القطاعات. إن وضع توجه الجبهة الواحدة موضع التنفيذ، يعبر عن الأدراك «بأن الإزمة العالمية ليست سوى أزمة القيادة الثورية للبروليتاريا». وهذا التوجه متصل اتصالا وثيقًا بالتوجه الذى يهدف إلى حل أزمة القيادة.. ان هذا التوجه يمر، بالضرورة وكما سبق أن أوضحنا منذ المؤتمر الـ ١٧ والمؤتمر الـ ١٨ عبر التحول فى بناء الحزب. إن الكفاح من أجل الجبهة الواحدة لا ينفصم إذن عن الكفاح السياسى من أجل بناء الحزب العمالى المستقل على أرضيه العمل السياسى لحزب العاملين، والذى لا يمثل برنامج الأممية الرابعة بكامله. إن الكفاح من أجل الجبهة الواحدة لا ينفصم عن إقامة الوفاق (العالمى)، وهو المؤتمر العالمى المفتوح والقرارات السياسية التى أتخذت. إن وضع توجه الجبهه الواحدة موضع التنفيذ يربط الكفاح لبناء حزب بالمساعدة العملية لتحقيق الجبهه الواحدة على أرضية الكفاح الطبقى. فى هذا الاطار نخوض الكفاح السياسى تحت مظله «التجمع ضد الخصخصة والخلل ومن أجل الديمقراطية» لتكوين اللجان للأعداد لليوم العالمى فى ٣٠و٣١ مايو. إنهم المندوبون، واحداً على كل خمسين، الذين يمثلون اللجان السياسية التى تعد لليوم العالمى ضد الخصخصة والأخلال، وكذلك للأعداد للتجمع العام فى لندن.

إن تلك اللجان السياسية تساعد الجماهير، كما قال تروتسكى، على «كسر شوكة مقاومة الأجهزة المعادية للثورة»، وهى المقاومة التى تتركز أساسا فى محاولة الجهاز الستالينى العفن الإبقاء على الروابط مع التمثيل الطائفى (الاتحاد الفرنسى للعمل)، وهى تلك المحاولة التى ساعدنا للآن الجماهير على قهقرتها. وتشكل تلك اللجان، أيضا على حد تعبير تروتسكى، «المحفز العظيم» لبناء حزب عمالى مستقل. إن نتائج العمل الذى قام به سائقو اللوريات الأجراء فى نوفمبر ١٩٩٦، والذى كان امتداداً للانفجار الاجتماعى فى نوفمبر - ديسمبر ١٩٩٦، تضع على عاتقنا القيام بأعمال جماهيرية مستقبلية من أجل إعادة الحصول على القواعد العامة باعتبارها من المقتضيات الرئيسية لوجود الطبقة العاملة ذاته وللمكتسبات الحضارية.

سوف يكون هذا ملموسًا خاصة فى القطاع الخاص حيث الإخلال متواصل، وحيث أتضح للأجراء فى هذا القطاع أن هذا الإخلال يقضى على الرعايات الجماعية المكتسبة (قانون العمل، عقد العمل المشترك) ويؤدى إلى تخريب الوظيفة.

إن قانون «روبيان» الذى كان امتداداً للقانون الخمسى لعام ١٩٩٣، والذى كرس التجديد السنوى، قد امكن إصداره اثناء تم إقرار خطه «جوبى» ضد التأمين الأجتماعى. إن هذا القانون الصادر لصالح العمل «غير النظامى» والعارض:

– يكرس على أساس الأبتزاز فى العمل محاولة الاندماج التخريبى للمنظمات النقابية فى تركيبة أدارات المنشآت الخاصة بشئون العاملين وبتنظيم العمل.

– يسهم فى دفع النقابية الطائفية إلى الأمام التى يطالب بها «الاتحاد الفرنسى للعمل»، لاسيما بعقد الآف الأتفاقات.

– يشكل رافعة لفرض عملية الإخلال.

– يفتح الباب واسعا لنهب الرعايه الاجتماعية.

إنها عمليه نصب حقيقية إذ يتوجب على الأتفاق الخاص بالمنشأة، ان يحدد بشكل واضح أنه فى استطاعته «الحفاظ» ام «خلق» هذا النوع او ذاك من الوظائف.

إن إلغاء هذا القانون، والقانون الخمسى وقوانين «أورو»، هو مطلب عمالى أساسى فى الكفاح المشترك ضد عمليه الخلخلة، ومن أجل إعادة التنظيم والعودة إلى المرجعية الأسبوعية لفتره العمل. لقد أثبتنا ذلك عند انعقاد المؤتمر العالمى لأقسام الإممية الرابعة وهو ما كان يقدم عند تأسيس تلك الأممية على أنه «إمكانيه نظرية»، أى أنه تحت تأثير أستثنائى للغاية لثمة ظروف (حروب، هزائم، أنهيار مالى، هجمات ثورية من الجماهير...) يمكن لأقسام «أن تذهب أبعد مما تريد هى على طريق القطيعة» وهو ما يميل أن يكون إمكانية واردة فى الوقت الحالى. وهذا لسبب بسيط لأن «توارد استثنائى للغايه للظروف» يفقد أكثر فأكثر طابعه الأستثنائى، اى أنهيار الامبريالية الشائخة، وتفكك الدولة، وكذلك المؤسسات والامم، وأيضا الأزمة النقدية الدائمة، ومقاومة الجماهير التى تسعى للحفاظ على منظماتها ومؤسساتها العمالية، مما يخلق مناسبات أكبر ومتكررة تشهد فيها منظمات للطبقة العاملة رفض المخططات المدمرة المفروضة من صندوق النقد الدولى والاتحاد الأوروبى. عندئذٍ تطرح قضية الجبهة الواحدة. لقد قدنا التدخل فى الكفاح الطبقى فى نوفمبر ١٩٩٥ أنطلاقا من خط الجبهة الواحدة، مع الحفاظ على أستقلالنا، فلقد أظهرنا بوضوح أستقلالنا فى ٣٠ أكتوبر، على سبيل المثال، عندما قمنا بادانة الشروع نحو الوحداية النقابية. واستناداً على خط الجبهة الواحدة بشأن قضيه رئاسة اللجنة الوطنية ضد

ماستريخت التى كانت تقوم بتركيز المعركة ضد خطة «چوبى». عملنا على الحفاظ على الاستقلال النقابى فى قيامنا بالمساعدة لإعداد يوم ٢١سبتمبر، كما كان ذلك أيضا فى كافة العمليات والمراحل إلى يوم ١٦ نوفمبر. قمنا بذلك مع احترامنا الجبهة الواحدة، مع إقرارنا من ناحية أخرى بأن قطاع الجهاز الأصلاحى الذى كان يمارس جبهة واحده من هذا ألطراز، لم يفعل ذلك إلا لأسبابه الخاصة كما هو طبيعى لأن الجبهة الواحدة لا تعنى الذوبان التنظيمى.

كانت نتيجه كل ذلك أن تلك الأنجازات على طريق الجبهة الواحدة تشكل نقطة ارتكاز حاسمة لمناضلى الحزب الشيوعى الفرنسى، و«الاتحاد العام للعمل» وفى العاملين الذين يجدون ذاتهم فى هذا الاتحاد، والذى وجد هنا رافعة للعمل على انحراف سياسة قادة الحزب الشيوعى. إن الجبهة الواحدة تتدخل كعامل أساسى يتيح للجماهير أن تخرق عقبة الأجهزة. كان «فيانيه» قد قال إنه المركز بالنسبة له هو تجمع اقليم الجبل المركزى فى بلدة «أورياك» أى على أرضية الطائفية. واستناداً إلى توجه الجبهة الواحدة ساعدنا حركة المناضلين والكوادر للأجبار على القطيعه، ذلك أن النداء ليوم ١٦ نوفمبر يتناقض مع النداء لتجمع «أورياك» والذى يتمسك به «فيانيه» مع ذلك، ومما يبين أن الجهاز لم يغير من طبيعته عندما يكون مجبراً على وحدة العمل النقابى المستقل. ولكن على أيه حال فأنه لفشل للجهاز الستالينى، وهو فى ذات الوقت نقطة ارتكاز للجبهه الواحدة. إن ذلك ليمثل ضربة لسياسة الوحداية الطائفية برعايه «الاتحاد الفرنسى للعمل». ونحن باعتبارنا القسم الفرنسى للأممية الرابعة، كان لنا موقعنا فى تلك العملية انطلاقا من سياسة مستقلة.

د – هل يمكنا، أنطلاقا من كل هذا ودون إنكار الصعوبات التى يتوجب علينا التغلب عليها فى نشاطنا، أن نعمل على تعميم ذلك التوجه؟. هل يمكن بشكل خاص تحقيق خطوة إلى الأمام فى بناء الحزب العمالى المستقل؟. إن هذا السؤال لن يكون الرد عليه سوى على أرضية الديمقراطيه العمالية.

إن الديمقراطية العمالية تفترض أن تحترم المكانة الخاصة لكل المؤسسات التى شيدتها الطبقة العاملة والمكونة لها كطبقة. إن الديمقراطية العمالية تفترض محاربة أى لبس أو غموض بين النقابة والحزب، وبين الحزب والتيار، وبين النقابة والتيار. إن الديمقراطية العمالية تفترض أن يقوم كل مناضل فى التنظيم والمشيد لحزب عمالى مستقل، بأنجاز الرسالة الموكلة إليه فى النقاش والتحاور مع واحد أو أثنين من أعضاء حزب العاملين للإعداد معًا يوم بعد يوم الأشكال

الملائمه لوضع موضع التنفيذ سياسة حزب العاملين والإعداد السياسى العام لكل أعضائه. إن الديمقراطية العمالية تفترض أنه على كل مناضل وان يكون منظماً وبانياً لحزب العمال المستقبل ويحقق حواراً مع عضو او اثنين من حزب العاملين من اجل ان يبلورا سوياً بمرور الزمن الاشكال الملائمة لتنفيذ سياسة الحزب وتعلميها على كل الاعضاء. إن الديمقراطية العمالية تفترض أنه على كل مناضل ان يقوم بنشر وتوزيع لسان حال حزب العاملين باعتباره منظمة سياسية عمالية مستقلة أن يجعل من الجريدة وهى لسان حال الحزب أرضية لتنظيم الحوار السياسى للقيام بالتنظيم على أساس سياسة مستقلة.

يتوجب علينا ان نبين بوضوح جذور الصعوبات التى تعترض حزب العاملين، وفى هذا الصدد فإن صحيفة اقليمية أفادت بمناسبة اجتماع عام عقد فى ٢٤ اكتوبر «أن حزب العاملين حزب صغير، ومع ذلك فإن التحاور حوله فى المؤتمر العالمى المفتوح وفى الاجتماعات العامة، يلتقى بالاهتمامات الرئيسية للأغلبيه الكبرى». إنه لتناقض حقيقى. إن تأثير حملاتنا واقتراحاتنا يتصاعد دون شك. ولكن لا يرتبط هذا التوجه السياسى بالنسبة لنا وباتجاه بناء قائم بصورة منهجية على ممارسة الديمقراطية فى حزب العاملين. يترتب على ذلك أن سياسة موجهة وجهة صحيحة للجبهة الواحدة لا تستطيع – ما لم تكن مرتبطة فعلياً ببناء حزب عمالى مستقل (وهو ما لا يمكن تقييمه سوى بسداد طوابع الأشتراك بانتظام وزيادة عدد بطاقات العضوية وبيع الجريدة)، نقول لا تستطيع سوى تغذيه سياسة ضاغطة أكثر منها سياسة مستقلة.

لا يكفى تحديد جذور الوضع، بل يجب الرد على السؤال التالى: هل يمكننا فى سياق أوضاع لا شك ملائمه لبناء حزب عمالى مستقل، أن نتغلب على الضغط الواقع علينا ونتجه نحو ممارسة الديمقراطية العمالية على أتم وأكمل وجه، والتى تكون الخطوة الاولى فيه هى الحوار السياسى مع اعضاء الحزب؟. هل نستطيع القيام بذلك على الفور للوصول ثورية إلى نتائج؟.

٢ – لا أحد يستطيع التنبوء بالشكل الذى سوف تسير عليه الأحداث فى الشهور القادمة، غير أنه من الواضح أن مقومات الوضع الثورى تتجمع، فليست الطبقة العاملة وحدها بل كافة فئات المجتمع تعمل للبحث عن أساليب العمل ضد سياسة ترهقهم وتهددهم فى حياتهم. من الملاحظ أن مؤسسات الدولة تهزها نوبات من التصدع فى ذات قلب كل من جهاز العدالة والبوليس والجيش. إن مختلف أقسام النيابات السياسية التقليدية للطبقة الرأسمالية تتناحر فى تمزق دون إن تزعم واحدة منها أنه بمقدورها اتباع سياسة أخرى، مع كونها جميعا خلافًا لما

تقوله خاضعة لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى والاتحاد الأوروبى.

إن استمرار النظام ناتج فى الأساس من دور الدرع الذى يؤديه بجواره قادة الحزب الأشتراكى والحزب الشيوعى الفرنسى (مع الدور المكمل الضرورى الذى تلعبه كل من منظمة الكفاح العمالى والعصبة الشيوعية الثورية)، لكن تلك الأجهزه ذاتها، لا تستطيع أستمالة حركة الطبقه لتوجيهها نحو «مخرج» من نوع وحدة اليسار. يكفى فى هذا الشأن أن نلاحظ حركة الأمتناع عن التصويت بما فى ذلك الأنتخابات التى تمت فى «جاردان» والتى كانت رغم كل شئ تعد مثالية لمن يستخدمون «الجبهة الوطنية» كوسيلة لقيام الوحدة المقدسة. ليس من شك أن ذلك الضغط الذى تمارسه واشنطن وأدواتها وهى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية لتطبق الخطط التخريبية تطبيقًا دقيقًا وكاملا، يثير فى كافه البلاد، داخل الطبقات الحاكمه وحكوماتها وكذلك فى الأجهزه متناقضات وأزمات. لا شك أنه يتوجب علينا أخذ ذلك فى الاعتبار. إلا أنه من الخطورة بمكان ألا نتيقن لجوهر العلاقات الراهنة والمفروضة من المقتضيات المخربة تماما لابقاء النظام الرأسمالى على قيد الحياة وهو أنه ليس لأية حكومة ولا لأى قسم داخلها أى هامش للمناورة. إن كافة الحكومات، أيًا كانت حالتها النفسية، مضطرة للتنفيذ أيًا كان الثمن. إن وضع شيراك مثال واضح على هذا، فهو مضطر لأجراء اللازم على مستوى السياسية العالميه وفى الشرق الأوسط وفى إفريقيا وغيرها، ومهما كانت أوضاعه السياسية الداخليه فإن «ما سترخت» هى التى تملى إرادتها وعليه التطبيق، ومنها خطه «چوبى» وصندوق المعاشات والخلخله المعممة وتفكيك المرافق العامة. إنه من الوهم الاعتقاد أن أحداً مثل «باسكوا» و«سيجان» أو «چسبان» أو «هيو» يستطيع مهما قال وضع سياسة أخرى موضع التنفيذ، وهم جميعًا منخرطون بشكل كامل فى إطار معايير التقارب لمعاهدة ما سترخت ولصندوق النقد الدولى. من المهم أن نكون فى هذا المجال، وأيضًا فى المجالات الأخرى، على وعى تام بالعلاقات الحقيقية. ومن هنا فى هذه الظروف فإن شكل الأزمة الثورية ذاتها سوف يختلف اختلافًا جذريًا عن «الأزمات الثورية التقليدية» التى طبعت القرن العشرين من سنه ١٩١٧ حتى ثورة البرتغال. لا شك أنه من واقع التفكك الذى تم برعاية الامبريالية الأمريكية بما فى ذلك انقلاب مؤسسات الدولة والامم، سوف نواجة أشكالاً من المواجهات بين الطبقات أكثر تفككًا وتشنجًا. إن تلك الظروف الناتجة من الأستمرارية المتحلله للملكية الخاصة لوسائل الانتاج فى ظروف الامبريالية الشائخة سوف تكون صعبة للغاية. ويترتب على ذلك أنه ملقى قبل أى وقت مضى على الأممية الرابعة وعلى قسمها

الفرنسى الإضطلاع عبر عملها المستقبل بمسئولية مساعدة الجماهير الشعبية لبلوغ المخرج.

٤- تشكل قرارات المؤتمر العالمى المفتوح ونقلها فى مؤتمر مندوبى يوم ٩ نوفمبر إطار نشاطنا للستة شهور القادمة، من الضرورى إدراج سياستنا فى إطار التطورات التى تهز اليوم القارة الأوروبية بشكل خاص.

ما الذى تم التعبير عنه فى قمه «دبلن» إنه ولاريب تشكك الجميع فى مستقبل سياستهم ومستقبل العملة الموحدة والاتحاد الأوروبى.... وفى ذات الوقت غياب أى بديل للبورجوازيات الأوربية الخاضعة للقصف من الرأسمال الأمريكى، وبالتالى الاضطرار للسير لآخر المطاف. وشيئا فشيئا مع تنفيذ الجدول الزمنى الذى حدده الأتحاد الأوروبى للأذعان لمعاهدة ما سترخت بصرامة فى كافة بلاد أوروبا، فإننا نشهد موجة من الانفجارات الاجتماعية ومن الاضرابات والمظاهرات التى تمتد لكافة البلاد واحد بعد الآخر، والتى تؤدى إلى توحيد الكفاح الطبقى حول الضروره الجماعيه للتخلى عن تلك السياسية المفروضة من ما سترخت. إن تلك المقاومة التى تظهر بقوه متزايدة وبدفعة متقاربة على صعيد القارة بأكملها، هى فى الواقع أصل الصعوبات فى التوقيع على الوثيقة وفى «المساومة» النهائية. إن الحركات الاحتجاجيه كثيرة وعديدة، ومنها اضرابات عمال البريد فى بريطانيا، وإضراب سائقى اللوريات فى الطرق السريعة المرتبط فى فرنسا بكافه الحركات المعادية للخلخلة، وأيضا «أسبوع قمة - دبلن »، والاضراب العام لموظفى الحكومة الأسبانيه ضد تجميد الأجور والمفروض من معايير التقارب، وهو الاضراب الذى تلاه اضراب عمال المناجم فى منطقة استوريا ضد غلق الآبار الذى تقرر فى بروكسل. لقد اندلع تمرد فلاحى فى اليونان محاصراً كافة الطرق، لاسيما المؤدية فى الشمال إلى يوغوسلافيا السابقة فى إلحاح لطلب إعادة هيكلة مديونياتهم، ومن أجل سداد المعونات التى الغتها بروكسل، وقد تبع ذلك هنا ايضا أضراب عام من الموظفين ضد تجميد أجورهم. سارت تلك التطورات وفى ألمانيا بعيداً جداً، ولقد اضطر «كول»، بمجرد عودته للبلاد، أن يستسلم أمام هجمة الطبقة العاملة الألمانية المنظمة فى نقاباتها لأسيترداد ١٠٠ ٪ للتعويض عن الأمراض. وقد استطاعت نقابة لعمال التعدين ان تجبر أرباب العمل على التراجع أمام التهديد بالاضراب فى يناير من كافة عمال التعدين، ونشاهد نفس الوضع فى صناعة الكيماويات وفى البنوك والتجارة. لقد فرضت النقابات، رغما عن القانون، هزيمة الحكومة وأرباب الأعمال، وأجبروهم للعودة إلى الـ ١٠٠٪ لهذا التعويض مما أدى إلى وقوع أزمة كبيرة بين أرباب الأعمال وفى التحالف الحاكم. لقد سجلت النقابات

أزدياداً جديداً في عضويتها ومما لاشك فيه أن سكرتير عام نقابات الاتحاد الاوروبي في محاولة منه لإخماد حركة المقاومة التي قد تمتد إلى أوروبا بأسرها، حدد يوم ٢٨ مايو كتاريخ للتعبئة العامة للمنظمات المنضمه للاتحاد لإنجاح في «إصلاح» معاهده ما سترخت.

في هذا السياق يجب أن نتفهم الأهمية الحاسمة للتجمع في لندن يوم أول فبراير، وللاجتماعات العامة يوم ١٥مارس ولليوم العالمي في ٣١مايو. عندما قرر المندوبون الذين يمثلون منظمات عمالية لسبعين بلداً، القيام بيوم عالمي والاحتجاج ضد الخصخصة والخلخلة، فإن هذا يعد نداءً للمقاومة العالمية، وبالتالي نداءً ليجري التجمع في كل بلد لكل الذين يبحثون عن طريق المقاومة. وعندما يشارك ٣٥نائبًا من حزب العمل البريطاني في قرارات المؤتمر العالمي المفتوح لينظموا معا يوم الأول من فبراير والمؤتمر العالمي والاجتماع العالمي في لندن، فإن ذلك هو في الواقع نداء لتجميع كل الذين يريدون الكفاح من اجل القطيعة مع ما سترخت، في الوقت الذي تعمل كافة المؤسسات السياسية في فرنسا في اليمين وفي اليسار للحفاظ على ما سترخت بادخال بعض التعديلات عليها. وعندما يأخذ المندوبون على عاتقهم في نوفمبر تنظيم الحملات من أجل المؤتمر العالمي ويقرروا تكوين، لجنه قومية ولجان محافظات ولجان محلية على كل المستويات، من أجل اليوم العالمي والأجتماع العام في لندن، وأن يتم ذلك بتطبيق منهج المندوب لكل خمسين، كل ذلك يشكل الجهاز السياسي للكفاح الذي يستطيع من اليوم وحتى ٣٠و٣١ مايو، تنظيم ٢٠,٠٠٠، ٢٥,٠٠٠، ٣٠,٠٠٠ من العاملين والشباب المنضوين تحت راية اليوم العالمي.

تلك هي الطموحات المترتبة على هذا الوضع، والتي أدت بالقيادة الوطنية يومي ٨و٩نوفمبر. إلى تعريف الأهداف المحددة للبناء وفق جدول زمني شامل، والتي كانت موضوع حصيلة أولى عند انعقاد المؤتمر الأربعين للقسم الفرنسي للأممية الرابعة.

٥ – لقد استخلص المؤتمر الأربعين أيضا حصيلة المرحلة الأولى التي تستكمل بإعادة بناء تدخلنا في الميدان الشبابي، فلقد تكون كادر سياسي، وكما التزم بذلك بعض القادة الذين أكتسبوا خبرة التدخل السياسي بالمساعدة على تعبئة الشباب، المساعدة على بناء نقابات طلابية مستقلة.

لا شك أن الحركة الشبابية سوف تستعيد، في الفتره القادمة، موقعها على أكمل وجه، بعد أن عرقلت بوعي أجهزة «الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا» وغيره من المنظات الطلابية، ارتباطها بحركة الطبقة العاملة. ماهي مسئولية الكوادر التروتسكية بين الشباب، وهي تلك الكوادر التي

تمتلك الرافعة السياسية لمنظمة سياسية شبابية مستقلة، وخبرة لا تزال محدودة فى بناء نقابات الطلبة المستقله؟. الواقع أن الاجابة على هذا السؤال قد بدأ إعدادها فى المؤتمر الـ٤٠.

٦ – انعقد المؤتمر العالمى لأقسام الأممية الرابعة بصورة مميزة تماماً، ليس فقط بالنسبة للتوقيت وتشكيل وفد المندوبين، ولكن أيضاً وعلى وجه خاص بالمضمون السياسى للمؤتمر العالمى المفتوح للوفاق الدولى. إن احترام هذا التميز على كل المستويات، هو شرط نجاح تنمية حملات الوفاق العالمى ودعم الأممية الرابعة أيضاً.

إن «الوفاق» هو الإطار العالمى المرن والقابل بوعى للتكيف والذى تنتظم انطلاقاً منه وعلى أرضية الاستقلال الطبقى للمنظمات العمالية الحملات العالمية التى يتم الاتفاق عليها بين العناصر المكونة له. لذلك لا توجد «قيادة للوفاق»، بل لجنة واسعة للمتابعة تجتمع فى شهر يونية. هذا وقد عهد إلى حزب العاملين وسكرتيره العام من قبل المؤتمر العالمى المفتوح بالقيام فقط بتنسيق مجمل نشاطات «الوفاق». إن موقع الأممية الرابعة مختلف تماماً، وهى التى أكدت عند انقضاء مؤتمر إعادة إعلانها، على ضرورة إعادة المركزية الديمقراطية التى تفككت على الصعيد العالمى ابتداء من أزمة ١٩٥٠ – ١٩٥٣ كنمط لفتح الطريق لمخرج ظافر للجماهير الشعبية. معنى هذا القرار أن الكفاح بالنسبة لنا لبناء حزب عالمى للثورة الأشتراكية، هو الرد أكثر من أى وقت مضى على الأزمة التى تعانيها الإنسانية، وذلك اساس أن بناء مثل هذا الحزب يقتضى بالضرورة عملية التجمعات الواسعة، كما يتم ذلك فى «الوفاق»، ولكننا نحن كتيار تروتسكى، نعتبر أن الحزب العالمى للثورة الأشتراكية لا يمكن أن يسير سوى على أساس البرنامج الماركسى، وهو برنامج الأممية الرابعة، دون أن يكون إعدادنا لهذا البرنامج عبارة عن إنذار أو شرط نهائى. ولما كنا قد أعددنا خطوة بعد خطوة منذ ١٩٤٧، خطة التحول فى بناء حزب ثورى غير منفصل عن الأممية الرابعة، فلقد أتحنا «للوفاق العالمى» فى خضم الأزمة الطاحنة للحركة العمالية العالمية، أن يحقق بنجاح المؤتمر العالمى المفتوح للأممية العالمية. إنطلاقًا من هذا المفهوم للعلاقة بين الأممية الرابعة و«الوفاق الدولى»، وكذلك المؤتمر العالمى للأقسام والمؤتمر العالمى المفتوح، وأيضاً حزب العاملين والتيار الشيوعى الأممى فى ممارسته الخاصة. فإنه يتوجب على المناضلين التروتسكين أن يكونوا بالمشاركة، على أرضية الديمقراطية العمالية، فى بناء حزب العاملين كحزب عمالى مستقل حيث يجد كل عضو مكانه فيه. دعم صفوف الأممية الرابعة على أساس البرنامج. إن هذا الجانب الأخير يتطلب تحديد سياسة موحدة لتجنيد العضوية وتدريبها. ولقد

حزب العاملين (فرنسا)

لائحة النظام الأساسى

نظرا لاتضاح الضرورة الراهنة نتيجة أزمة الحركة العمالية الرسمية لتحقيق وحدة مواجهة العاملين ومنظماتهم الضرورة، ضد المخططات المعادية للعمال، والمفروضة من الرأسمالية القومية والعالمية، ومن الحكومات التى تعمل فى خدمتها، فلقد قرر المندوبون تنظيم حزب طبقى يكافح من أجل الاشتراكية، ومن اجل مساعدة العاملين على تحرير انفسهم بانفسهم، فى خضم الكفاح الأبدى للحركة العمالية. يعلن مندوبو اللجان المحلية للعمل السياسى فى المؤتمر الذى عقدوه قيام «حزب العاملين» المستقل الذى جرى على أساس لائحة النظام الاساسى التالية.

اولا:

١ - تكونت من مندوبى اللجان المحلية للعمل السياسى، رابطة حرة وطوعية على أساس ارضية العمل السياسى المقررة منهم.

٢ - قررت تلك الرابطة الحرة أن تتشكل فى حزب باسم «حزب العاملين» المنضم إلى «الوفاق العالمى للعاملين»، والذى تكون فى برشلونه فى ٥ يناير ١٩٩١، من مندوبى ٥٣ بلداً فى اجتماع مؤتمر تدوالى عالمى، منفتح على الأممية العمالية والمنضم أيضا إلى «الحلف الأوروبى للعاملين» الذى تكون فى اكتوبر ١٩٨٩.

٣ - يعد عضوا فى «حزب العاملين» كل من يوافق على أرضية العمل السياسى المقرة من المؤتمر التأسيسى، وعلى القرارات التى تصدرها مؤتمرات الحزب، ويسدد اشتراكة الشهرى، ويشترى جريدة الحزب، ويناضل وفق أمكانياته ووسائله فى أحد الأقسام القاعدية.

٤ - يحق لكل عضو فى الحزب أن يدلى بصوته، وأن ينتخب فى أى منصب من مناصب

المسئولية... لكل عضو فى الحزب حق الترشيح كمندوب فى المؤتمر القومى وفى مؤتمر المنطقة.

٥ - يسلم لكل عضو بطاقة الحزب السنوية. يحدد المؤتمر جزءًا من الأشتراك الشهرى لصالح الخزينة المركزية (بما فى ذلك الجزء المخصص للأممية).

٦ - لا يجوز لأعضاء حزب العاملين أن يكونوا أعضاء فى حزب آخر. لكل عضو فى حزب، منظمة تابعة «للوفاق العالمى للعاملين»، أن يكون عضوا، بحكم الواقع، فى «حزب العاملين»، إذا رغب فى ذلك، وفى حالة إقامته فى فرنسا، لأسباب سياسية أو اقتصادية، ودون أن يضطر لترك حزبه الأصلى.

ثانيا:

لما كان الحزب قد أعلن موافقته على أرضية العمل السياسى، التى تحدد الأطار السياسى المشترك، فلقد اعتمد بنية الهيكل الاتحادى. ويفرض الطابع الاتحادى للحزب، قيام مجلس قومى مكون من مندوب عن كل اتحاد، ويجتمع كل سته شهور مع اللجنة القيادية.

١ - يكون الأعضاء المقيمين فى أحدى الجهات، قسمًا يضمهم جميعا. كل عضو، أيا كانت مسئولياته، يعتبر، بالضرورة، عضواً فى القسم القاعدى، وكل مسئول فى الحزب يخضع مثل باقى الأعضاء، لكافة الوجبات.

٢ - يجوز للقسم المحلى أن يشكل مجموعات من الأعضاء فى المنشآت الموجودة فى الجهة المعنية، مع احترام الاستقلال المتبادل لكل من الحزب والنقابات.

يجوز للأعضاء الذين يعملون فى منشأه، أو مكتب، أو فى موقع عمل، أو ورشه، أن ينضموا إلى قسم الجهة التى توجد فيها تلك المؤسسات، أو فى قسم الجهة التى يقيمون فيها. وعلى إية حال يتوجب على هؤلاء الأعضاء أقامة علاقة بقسم الجهة التى بها المؤسسة.

يدعو «حزب العاملين» أعضاءة، لدعم المنظمات النقابية فى أطار احترام استقلاليتها.

٣ - تشكل أقسام الجهات فى كل محافظة منطقة تضمهم.

٤ - يجوز للأقسام المحلية، التى ليست فى محافظتها منطقة، الانضمام لمنطقة المحافظة المجاورة.

٥ - للقسم المحلى قبول العضوية الجديدة، علما بأنه يمكن لكل شخص يتبنى المبادئ

الواردة فى أرضية العمل السياسى، أن يكون عضوا فى القسم.

٦ - يعين القسم المحلى مكتبًا له مكونًا على الأقل من أمين عام، وأمين صندوق، وأمين مكلف بالدعاية ونشر المطبوعات، وأساسا جريدة الحزب «أخبار عمالية».

٧ - يجرى تعيين المسئولين على قاعده الانتخاب، وتعتمد النتيجة بأصوات أغلبية أعضاء الجمعية العمومية للقسم.

٨ - يجتمع القسم فى جمعية عمومية مره كل شهر على الأقل. ويجوز لمكتب القسم، وفقا للظروف، أن يدعو الجمعية العمومية للقسم للانعقاد فيما بين اجتماعاتها الشهرية.

٩ - تتكون لجنة المنظمة من مكاتب الأقسام المحلية على مستوى المحافظة، وتحدد اللائحة الداخلية دورية اجتماعاتها.

١٠ - تعين لجنه المنظمة من بين أعضائها، وعلى أساس قاعدة الانتخابات مكتبا مكونا - على الأقل - من أمين عام، وأمين صندوق، وأمين مكلف بالدعاية ونشر المطبوعات، وأساسا توزيع جريدة الحزب «أخبار عمالية».

١١ - لكل منطقة حرية تنظيم آلية عملها، وفقا لنظامها الخاص، والذى لا يجب أن يتضمن أى تناقض مع لائحة النظام الأساسى للحزب، ولا مع لوائح نظام العمل التى تعتمدها المؤتمرات القومية لمجموع الحزب.

لكل قسم حرية تنظيم آلية عمله، بموجب نظامة الخاص، والذى يجب أن لا يتضمن أى تناقض مع النظام الأساسى للحزب، أو مع لوائح العمل التى تعتمدها المؤتمرات القومية لمجموع الحزب، أو مع لائحة النظام المعتمده من المنطقة.

ثالثًا:

يقود الحزب بقيادة أعضاءه المجتمعين فى المؤتمر

١- ينتخب المندبون للمؤتمر، من مؤتمرات المناطق (أو مباشرة من الأقسام) بناء على إجراء يتم تحديده.

٢ - يجرى التصديق، فى المؤتمر، بناءً على التفويضات وعلى أساس متوسط الطوابع المدفوعة من مؤتمر إلى آخر.

٣ - لا تدخل بطاقات عضوية الحزب فى حساب التفويضات إلا بالقدر الذى تكون فيه الطوابع المدفوعة عن كل تفويض، تتفق على الأقل، وثلثاى الشهور التى تلت أخر مؤتمر وطنى، أو منذ تكوين المنطقة، أو الأقسام، إن كان هذا التكوين تشكل بعد أخر مؤتمر.

٤ - يحق، فى مداولات المؤتمر الوطنى، التصويت بالتفويض إذا ما طالب بذلك عُشر المندوبين.

٥ - توجه الدعوة للمؤتمر الوطنى، وجوبا، قبل إنعقاده بثلاثة شهور على الأقل.

٦ - توجه اللجنة القيادية الدعوة للمؤتمر (انظر البند الخاص بآلية اللجنة القيادية فى هذا النظام الأساسى). كما يتوجب عليها دعوته للانعقاد، إذا ما أجمع مجلس الحزب على ذلك.

٧ - يشكل المؤتمر القومى اللجان التى يراها مناسبة، والمكونة من مندوبين يرغبون فى عضويتها وعلى كل لجنة من تلك اللجان إعداد تقرير موجز، يعرض على المؤتمر، أو يدمج فى تقرير واحد.

٨ - يحدد المؤتم الاتجاه السياسى للحزب، (وكذلك المهام السياسية الأكثر أهمية) حتى المؤتمر القادم، بأصدار قرار أو أكثر.

٩ - على المناطق أن ترسل، قبل انعقاد المؤتمر الوطنى بشهر على الأكثر، تقريراً مفصلاٍ عن سير العمل فيها، وعن تطورها خلال السنة، وعن كل القضايا التى اثيرت فى مجال نشاطها.

وسوف تتيح تقارير المناطق، الفرصة أمام اللجنة القيادية لتقديم تقرير النشاط، الذى يعرض على المؤتمر للموافقة عليه.

١٠ - تعد اللجنة القيادية جدول أعمال المؤتمر الوطنى، ويبلغ قبل ثلاثة شهور من انعقاد المؤتمر. وعلى أى قسم أو منطقة، ترغب فى إثارة قضية للمناقشة فى المؤتمر ليست مدرجة فى جدول الأعمال المقترح، إبلاغ اللجنه القيادية بذلك، قبل شهرين على الأكثر، من انعقاد المؤتمر، ليتسى نشرها فى صحيفة الحوار.

للمؤتمر صلاحية اقتراح جدول أعمال المؤتمر التالى. ويحق للجنة القيادية أن تدخل ايضاً على هذا الجدول القضايا التى ترى وجوب مناقشتها. وللمؤتمر صلاحية تعديل جدول الأعمال بأغلبية أصوات المندوبين.

١١ - من حق اللجنة القيادية، بالأغلبية العادية، الدعوة لعقد مؤتمر فوق العادة. ومن حق كل قسم أو منطقة المطالبة بعقد مثل هذا المؤتمر، ويتوجب على اللجنة القيادية نشر هذا الطلب فى بحر خمسة عشرة يومًا فى نشرة موجهة للأعضاء.

ويتوجب عقد المؤتمر غير العادى، بموافقة ثلث أقسام الحزب.

١٢ - اللجنة القيادية ملزمة بدعوة المؤتمر كل سنة. على أنه يجوز للجنة القيادية فى حالة الضرورة التى تقتضيها الظروف تأجيل موعد المؤتمر العادى، دون أن تزيد تلك الفترة عن ١٨ شهراً بين انعقاد مؤتمرين.

١٣ - تعتبر اللجنة القيادية محلولة فور انعقاد المؤتمر.

ولا ينطبق ذلك على لجنة الرقابة، التى تحتفظ بكل صلاحيتها حتى انتخاب لجنة رقابة جديدة من المؤتمر.

١٤ - عند افتتاح المؤتمر يتم انتخاب الرئاسة (المكونة من رئيس واثنين مساعدين) وكذلك انتخاب لجنة صلاحية التفويضات (مكونة من ٤ مندوبين بالإضافة إلى أمين الصندوق) والتى يتوجب عليها تقديم نتيجة أعمالها، فى نهاية اليوم الأول للمؤتمر، على الأكثر.

ولما كانت اللجنة القيادية تعتبر محلولة عند بدء أعمال المؤتمر، تقترح الرئاسة الأحكام اللازمة لتأمين وضمان حرية المناقشة فى المؤتمر، والتى يحق للمؤتمر، بما له من سيادة، قبولها أو رفضها.

رابعا:

ينتخب المؤتمر الوطنى فى نهاية أعاله اللجنة القيادية

١ - يجرى انتخاب اللجنة القيادية، على أساس المقرارات السياسية، وبالتناسب مع الأصوات التى تم الإدلاء بها.

٢ - اللجنة القيادية مكلفة بأن تضع موضع التنفيذ، المقرارات التى تم اعتمادها من المؤتمر بالأغلبية.

٣ - يتوجب على اللجنة القيادية، المعهود إليها دعوة المؤتمر وفقًا لأحكام النظام الأساسى السابق الإشارة إليها، أن تقدم لكل مؤتمر، قبل ثلاثة شهور من انعقاده، تقريراً بالنشاط وكذلك

الوثائق السياسية المعروضة للمناقشة.

٤ – تنتخب اللجنة القيادية، من بين أعضائها، مكتبًا مركزيًا يقوم بتوزيع المسئوليات بين أعضائه (وهى أمين عام مركزى، أمين الصندوق، مسئول عن الجريدة أمينًا على الدعاية، وأمين أدرايًا). تعين اللجنة القيادية الأعضاء المناوبين، الدائمين وتراقب نشاطهم.

٥ – اللجنة القيادية مكلفة بالدعاية العامة، على أساس المقرارات المعتمدة من المؤتمر. ولها صلاحية اتخاذ كافة الاجراءات الاستثنائية، التى تقتضيها الظروف، على أن تعرضها على اللجنة المركزية (إذا تم أنشاء الجهاز) وعلى المؤتمر.

٦ – حرية المناقشة مكفولة بالكامل فى كافة القضايا السياسية، وكذلك مناقشة أوضاع الكفاح الطبقى.

٧ – تعرض الترشيحات على اللجنة القيادية مسبقاً لموافقتها المسببة لترشيح الأقسام لمختلف الانتخابات السياسية، أو قرارها بمساندة مرشح غير عضو فى (حزب العاملين).

٨ – كافة المطبوعات والمجلات التى تنشر، أو قد تنشر، تخضع حاليًا ومستقبلاً للرقابة السياسية، من قبل اللجنة القيادية، وتتولى اللجنة القيادية تعيين مسئول عن التحرير، كما تعين المحررين المكونين للجنة التحرير.

أما المطبوعات التى قد تصدرها المناطق أو الأقسام، فهى تخضع حاليًا ومستقبلاً لرقابة تلك المناطق والأقسام المعنية.

٩– لسان حال الحزب جريدة (أخبار عمالية) وعنوانها «أخبار عمالية، لسان حال الحزب– منبر حر للكفاح الطبقى» وفى العنوان الفرعى: (تحرير العاملين – بهم أنفسهم).

خامسا:

ينتخب المؤتمر لجنة الرقابة تطبيقاً لمبدأ لفصل بين السلطات

١ – لايجوز الجمع بين عضوية لجنة الرقابة وعضوية اللجنة القيادية.

٢ – تتولى لجنة الرقابة ضمان التطبيق الصحيح للنظام الأساسى من كافة الأجهزة، بما فى ذلك اللجنة القيادية.

ولما كانت لجنة الرقابة منتخبة من المؤتمر فهى تعرض أعمالها على المؤتمر التالى.

٣ - يجوز لكل عضو فى الحزب التوجة للجنة الرقابة، سواء لمطالبتها بالتدخل - فى حالة عدم تطبيق مبادئ الديمقراطية كما هى محددة فى النظام الأساسى - أو لاستئناف أى قرار جزائى.

٤ - تصدر لجنة الرقابة قرارها، بالنسبة للحالات المعروضة عليها، بعد استماعها إلى ملاحظات الأطراف المعنية عن الوقائع الملموسة. وعن احترام مبادئ الديمقراطية كما حددها النظام الأساسى.

٥ - لجنة الرقابة ليست هيئة قضائية تصدر أحكامًا، لكن يتوجب على كل مناضل الاستجابة إلى دعوتها بالحضور، على أنه ليس لها صلاحية إصدار القرار.

٦ - تعرض لجنة الرقابة النتائج التى توصلت إليها على اللجنة القيادية. ولا يجوز أن توقف تلك النتائج، فى أية حال، تطبيق الجزاء أو تعليق قرار صادر من اللجنة القيادية.

٧ - كل قرار صادر من اللجنة القيادية، يمكن أن يستأنف أمام المؤتمر، الذى يفصل فيه بصورة نهائية.

٨ - إذا جاءت نتائج لجنة الرقابة، متناقضة مع النتائج التى توصلت إليها اللجنة القيادية، تعرض القضية على المؤتمر لحسمها، على أساس التقريرين، من لجنة الرقابة، ومن اللجنة القيادية.

٩ - تشارك لجنة الرقابة، استشاريًا، فى اجتماعات اللجنة القيادية.

١٠ - يعرض تقرير لجنة الرقابة، المقدم للمؤتمر، على المندوبين للتصويت.

سادسا: الموارد المالية

١ - تتكون موارد الحزب المالية من:

- الطوابع المدفوعة من الأعضاء.
- ناتج بيع الجرائد والمطبوعات، التى يصدرها الحزب.
- نتائج المبالغ التى تم جمعها من الحملات المالية.

– ناتج مختلف النشاطات، مثل مهرجانات الأعياد وحلقات الدراسة..... إلخ.

٢ – يحدد المؤتمر القومى جزءًا من قيمة الطوابع شهرياً فى الخزينة المركزية، وتحدد المناطق جزءاً من قيمة الطوابع يودع شهرياً فى خزينة المنطقة.

٣ – الحملات المالية يصدر بها وجوبا قرارات من اللجنة القيادية.

٤ – ينتخب المؤتمر لجنة الرقابة المالية التى يتوجب عليها تقديم تقرير للمؤتمر التالى.

٥ – تكوين صندوق التضامن.

سابعا: أحكام عامة

يعترف (حزب العاملين) بكل تيار أو اتجاه يعلن عن نفسه، على أساس، وفى أطار أرضية النشاط السياسى التى تحدد الأتفاق على التوجة المشترك.

المؤتمر الوطنى لحزب العاملين له صلاحية الاعتراف بالاتجاهات، والتيارات، المكونة له، على أساس، وفى أطار، أرضية العمل السياسى.

١ – لكل تيار أو اتجاه، معترف به من المؤتمر على هذا الأساس، حق تنظيم جمعيات عامة، بالشروط التى يتوجب تحديدها فى اللائحة الداخلية.

٢ – فى حالة ما يقرر أى تيار، يتبنى الدفاع عن مصالح العاملين، الانضمام إلى حزب العاملين، معلنًا تبنيه أرضية العمل السياسى، يكون للجنة القيادية صلاحية اتخاذ الاجراءات اللازمة لضمه فى إطار النظام الأساسى، بشرط عرض القرار، فيما بعد، على المؤتمر التالى.

٣ – يتشكل مجلس الحزب بالتساوى من ممثلى كل تيار أو اتجاه.

٤ – لمجلس الحزب حق عرض أى اقتراح على اللجنة القيادية، التى يتوجب عليها إبلاغ مناضلى الحزب، بتبليغهم بمحضر جلسة اجتماعات مجلس الحزب.

٥ – ضمانًا لتلاحم الحزب، يحق لممثلى القيادات، والاتجاهات الأخرى، فى مجلس الحزب (أو لمندوبيهم) وكذلك لأعضاء اللجنة القيادية، الاشتراك – بناء على طلبهم – فى الجمعيات العامة للتيارات والاتجاهات.

٦ – الهيئة القيادية هى اللجنة القيادية المنتخبة من المؤتمر، وتشكيل مجلس الحزب،

باعتباره هيئة تساعد على تحقيق الاتفاق الصادق، فيما بين التيارات، والاتجاهات، والأعضاء، القادمين من مواقع مختلفة، سواء ناضلوا أو لم يناضلوا فى أطار منظمات عمالية تنتمى للحركة العمالية، والذين قرروا السير معًا فى العمل المشترك، لتكوين (حزب العاملين).

٧ – يشارك مجلس الحزب فى اجتماعات اللجنة القيادية بصوت استشارى.

ثامنا:

١ – تحدد اللوائح الداخلية، كل ما لم يرد فى هذا النظام الأساسى.

٢ – اقتراحات إعادة النظر فى اللائحة، تبلغ للأقسام، قبل أنعقاد المؤتمر، بثلاثة شهور.

٣ – للمؤتمر الوطنى وحده، حق تعديل النظام الأساسى.

ما هو «الوفاق العالمى للعاملين»؟

تكون «الوفاق العالمى للعاملين» فى يناير ١٩٩١ فى برشلونة (أسبانيا)، حيث انعقد أول مؤتمر عالمى مفتوح ضم مندوبين من كافة القارات.

إن «الوفاق» هو التحام مجموعات وأحزاب ومنظمات ومناضلين عمالا، من مختلف الأصول والاتجاهات، والمتحمسين جميعا للدفاع عن الطبقة العاملة، وعن مطالبها، وعن الاستقلال الطبقى لمنظماتها.

لقد انعقد مؤتمر آخر فى باريس فى يونية ١٩٩٣، كما عقد فى سلوفاكيا مؤتمر عالمى، قرر توجية الدعوة لعقد مؤتمر عالمى ثالث مفتوح، فى باريس فى اكتوبر ١٩٩٦.

يناضل «الوفاق» ضد خطط إعادة الهيكلة، التى يفرضها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، وهى التى تدفع إلى تصفية القطاع العام وإلى تطبيق الخصخصة. وهو يكافح من أجل الاستقلال السياسى للحركة العمالية، وضد إدماجها فى الدولة، أو فى المنشآت الرأسمالية، كما يكافح للدفاع عن تقنين ظروف العمل وشروطه، وعن عقود العمل المشتركة على المستوى القومى وذلك ضد لمحاولات التشويه والميوعة المعمول بها اليوم باسم «العولمة» و «الاقتصاد العالمى». ليس فى نية «الوفاق العالمى للعاملين» أن يحل محل أى من المنظمات العالمية للعاملين، ولا الدخول فى تنافس معها. إن «الوفاق العالمى للعاملين» يريد أن يكون، انطلاقا من موقعه، نقطة التقاء كافة المناضلين العمال الذين ينشطون فى العالم للدفاع عن مصالح العاملين الخاصة والدفاع عن الحريات الديمقراطية.

قــرار

يهم «الوفاق العالمى للعاملين» الذى دعى لعقد اجتماع فى جنيف يوم ٩ يونية ١٩٩٦، بمناسبة انعقاد الدوره الـ ٨٣ لمنظمة العمل الدولى أن يحدد أهداف وموقعه:

يعمل «الوفاق العالمى للعاملين»، فى البحث عن الأشكال التى تتيح إعداد المشاريع المشتركة. ولما كان «الوفاق» رابطة حرة موجودة فى ٧١ بلداً ، فهو يهتم بتجميع المناضلين والمجموعات والاتجاهات، على أرضية استقلال الحركة العمالية إزاء الحكومات والدول والمؤسسات الدولية. ولما كانت تلك هى أهداف «الوفاق» وموقعه فإنه لايدعى الحلول، تحت أية صورة كانت، محل المنظمات العمالية، القومية أو الدولية المشاركة فى منظمة العمل الدولى، ولايمكن بالأحرى اعتباره هيئة تابعة لتلك المنظمة. لقد أقيم «الوفاق العالمى للعاملين»، كمركز دولى للاتصال والتعاون بين المناضلين والمنظمات والاتجاهات التى تحدد، بنفسها وبحرية تامة، مبادرة كل منها والهدف من إقامة «الوفاق» هو تأكيد الدفاع عن حقوق وضمانات العاملين فى مواجهة سياسة التشويه، التى يتم تعميمها على مستوى العالم، والتى تزج بالأهالى والشعوب نحو الاستغلال والحرب والبؤس والجوع. ويقدر المشاركون، الموقعون على هذا فى اجتماعهم بچنيف أنهم يكونون من أنفسهم، دون ارتباط منظماتهم بأية مسئولية، لجنه اتصال للسير معا فى الناطات الدولية وتصعيدها:

- من أجل الدفاع عن مطالب العامليين والعاملات وضد تشغيل الاطفال.
- من أجل الدفاع عن قوانيين العمل وضد التشوه والفوضى.
- من أجل الدفاع عن استقلالية النقابات.

وافق على هذا القرار مسئولون عمال من البلدان التالية:

جمهورية موريشيوس – جنوب إفريقيا – الكاميرون – توجو – بنين – السنجال – ساحل العاج – بوركينا فاسو – النيجر – بيرو – البرازيل – أسبانيا – فرنسا – إيطاليا – سويسرا – بلجيكا – المانيا.

عصبة الشيوعيين الثوريين

المؤتمر الثانى والعشرين

٨ - ١١ نوفمبر ١٩٩٦

انعقد المؤتمر الـ ٢٢ لعصبة الشيوعيين الثوريين، فى الفترة من ٨ إلى ١١ نوفمبر (١٩٩٦) بإحدى ضواحى باريس، شارك فى أعماله ١٥٠ مندوبًا و٥٠ مراقبًا وقد جرى النقاش حول الوضع السياسى، ومهام عصبة الشيوعيين الثوريين، وكذلك التطورات الجديدة فى الحركة النقابية، واقتراحات تغيير طريقة عمل العصبة. وعلاوة على الوثيقة المعروضة من الأغلبية، تقدم اتجاهان بنصوص بديلة. ولقد ناقش مناضلو عصبة الشيوعيين الثوريين تلك المشاريع، لمدة شهرين قبل المؤتمرات الإقليمية السابقة على المؤتمر الوطنى. ولقد استفاد كل اتجاه من تلك الاتجاهات، بنفس القدر من المساحة فى صحيفة العصبة «روج» (أحمر)، وكذلك فى النشرات الداخلية. وتسلم أيضًا كل من تلك الاتجاهات مبلغًا متساويًا من المال للقيام بالسفريات للدفاع عن مواقفهم، وكان لهم نفس الوقت من الزمن للتحدث فى الجمعيات الإقليمية. والحق يقال، إن هذا المؤتمر جاء فى موعده، حيث كانت قد بدأت حقبة جديدة من المعارك، حيث قام مناضلو عصبة الشيوعيين الثوريين، بنشاط ملحوظ مما يتيح للتوصيات أن تلقى بعد بضعة شهور صدى أكبر فى الرأى العام.. إن هذا الوضع الجديد وراء تواجد العديد من المنظمات المدعوة، كما يفسر اهتمام الصحافة بأعمالنا. ولقد أستُقبِلَ صديقنا «طورو»، مندوب المجردين من أية أوراق رسمية،، استقبالاً حارًا، وكذلك رفقينا «أمادو جيرو» من حزب لشطإ السنغالى، وأيضًا مندوبة الحزب الاشتراكى للعمل من الجزائر، و«فرنسوا فركانى» الذى كان يحتل السكرتارية الموحدة للأممية الرابعة.

وفى نهاية انعقاد المؤتمر حصلت وثيقة الموقف، وهى تعبر عن الأغلبية الخارجة، على ٩٢ صوتًا.

أما بشأن أحتمال تغيير الاسم، وعن الإصلاحات التنظيمية، فلقد تقرر عقد مؤتمر فوق العادة فى بحر سنة، لمناقشة تلك المواضيع وأتخاذ القرارات المناسبة. ولقد أنتخب المندوبون فى نهاية أعمال المؤتمر، لجنة مركزية جديدة من ٦٠ عضواً بالتمثيل النسبى لكل الاتجاهات، هذا وقد بدأ تجديد هام تناول ٣٠٪ من أعضاء اللجنة المركزية، وبمشاركة ١٥ شاباً.

مشروع الاطروحات السياسية لأغلبية اللجنة المركزية والذى أصبح الوثيقة المعتمدة من المؤتمر

١ - حركة ديسمبر ١٩٩٥: منعطف جسيم فى الوضع الفرنسى

أولاً – ١: لقد حفرت موجة تحتية المجتمع الفرنسى، فلقد اقتحمت الحركة الأجتماعية، مرة أخرى، الساحة الأجتماعية والسياسية. إنه وضع جديد ينفتح للصراع الطبقى.

فلأول مرة منذ مايو ٦٨، غمرت البلاد المعارك والأضرابات التى تناولت كل القطاع العام، ولقت تعاطفاً من كافة الفئات الشعبية.

إن الهدف الشامل لسحب «خطة جوبى»، مكن من توحيد الحركة حول أهداف كانت تغطى – بشكل ما – الدفاع عن المرفق العام، لا سيما فى قطاع المواصلات، برفض «عقد – الخطة» بين الدولة و«الشركة الوطنية للسكك الحديدية الفرنسية»، أو خطط الخصخصة المرتقبة، عن «هيئة فرنسا للاتصالات»، وعن «هيئة كهرباء فرنسا». إن تلك الحركة قد أمتدت من متطلبات ومطالب المضربين عن العمل، إلى التعبير أيضاً عن قلق أعمق على مجمل المجتمع، وهو الشعور بأن رهاناً تاريخياً يتشكل حول الرعاية الاجتماعية.

١ – ٢: وعلى عكس تعقيبات بعض وسائل الإعلام، لم تكن تلك الحركة مجرد حصيلة جمع مطالب فئوية أو حتى قطاعية، بل كانت تمثل فى ذات الوقت جملة الاضرابات الموازية لقطاعات بشأن مطالبها «عقود الخطة، الخصخصة..»، وحركة كفاح عام للوظائف العامة ضد إعادة النظر فى نظام المعاشات، وكذلك إضراب يسير بديناميكية الإضراب العام، مع تظاهرات مهنية مختلفة ضخمة ضد خطة «جوبى» وضد «جوبى» ذاته. إن أبعاد تلك المعارك كانت أهم من أبعاد

إضرابات ١٩٨٦ و١٩٨٨. إنها حركة جماعية، تقضتى بإلحاح من خلال الكفاح بشأن التأمين الاجتماعى، وقف السياسة الليبرالية الرأسمالية القائمة منذ عشرين سنة.

١ - ٣: إن تلك الموجة الأجتماعية، أثبتت من وجهة النظر تلك، أن الاستمرار فى السياسات الليبرالية الجديدة، وتوسيع مداها والذى يمثل اقتضاء مطلق للحكومات الرأسمالية، تؤدى إلى مجابهات طبقية واسعة جداً. وفى نفس الوقت، فإن مقتضيات بناء أوربا وفق نموذج «ماسترخت»، أصبح متنازع عليه. منذ الثمانينات طرحت أوربا «على نموذج ماسترخت»، من الحكومات على أنها الأفق السياسى اللازم، وكبديل لسياسة التقدم الاجتماعى، التى ألقى بها فى سلة المهملات، على أن هذا البناء أعتبر مطابقًا منذ الوثيقة الواحدة ملح خنخز وفضشروزوبصورة خاصة من «ماسترخت» لنموذج الليبرالية الجديدة. إن العملة الموحدة قد صورت كمشد نقدى، يلزم العاملين والأمم الأوربية بالخضوع لمتطلبات الإخلال المعمم، يعبر عنه بأعمال من القمع الأجتماعى الخطيرة، وسلب حقوق المواطنين السياسية. فى هذه الظروف، صار مجمل المشروع الأوربى للبرجوازية فى وضع أزمة. وقد جرت منازعة هذا المشروع بصورة متصاعدة، من جهات مختلفة فى داخل معسكره، وأصبح محل رفض، لأول مرة، بالتعبئة الاجتماعية الواسعة المدى.

١ - ٤: لقد نشطت تلك الحركة سلسلة من القطاعات النضالية للحركة العمالية، التى فقدت الاتجاه بسبب من تجربة اليسار المزدوجة فى الحكومة، ومن إفلاس بلاد «الاشتراكية الحقيقية» فى التعبئة ومن خلال الدور الذى لعبته النقابات، بدأ جيل مناضل فى استذكار ما جرى قبلاً، واستعادة العمل بالتقاليد الكفاحية والتنظيمية، وأن يشحذ فكره الخاص لتحديد التعبيرات السياسية التى تسدعيها تلك الحركة. ولكن لا يزال التفاوت قائمًا بين القطاع العام والقطاع الخاص، هذا الأخير مازال بعيداً عن أن يميز بخبرة متشابهة للعملية التى وصلت بمعارك ديسمبر فى الوظائف العامة. إن إعادة تكوين الحركة العمالية، يمكن أن يتطور فى ظروف جديدة، حتى وإن لزم أن تسد تلك الفجوة. إن القوة الاجتماعية لتلك الحركة، قد أفضت إلى تغيير وجه الحركة النقابية، فمن ناحية ساندت تيارات «الاتحاد الفرنسى الديمقراطى للعمل» و«الأتحاد الفرنسى للعاملين الكاثوليك» و«الاتحاد العام للكوادر»، الإصلاح المعروض من حكومة «جوبى»، إن الأمر الهام للغاية فى هذا الشأن هو الموقع الذى تحتله إدارة اتحادية فى «الاتحاد الفرنسى الديمقراطى للعاملين» والتى عارضت الحركة الاجتماعية. ومن الناحية الأخرى، كان كل من «الاتحاد العام للعمل» و«اتحاد القوة العمالية» و«الاتحاد النقابى الموحد» والاتحاد النقابى

«الديمقراطى»، وكذلك قطاعات من «الاتحاد الفرنسى الديمقراطى للعمل» كانوا، بصورة غير متساوية، مع التعبئة. لا شك أن هذا الانقسام سوف يكون له إنعكاساته فى عملية إعادة التنظيم النقابى. ولكن إذا كان القادة الاتحاديون الذين ساندوا الحركة، قد إستعادوا شأنهم، فإن الجدير بالملاحظة أنهم ركبوا موجة الاضرابات، فقد كانوا بجانب المعارك ولكن لم يقودوها، ولم يشكلوا على الإطلاق حركة نقابية موحدة، ولم يرفعوابشكل واضح شعار الأضراب العام الموجه أساساً نحو المنشآت الخاصة، مما يقتضى امتلاك الوسائل لتنظيمه بصورة ملموسة، ولم يتقدموا بمطلب أن يكون عدد سنوات العمل للحصول على معاش كامل هو ٣٧,٥ للجميع. وقد استبعدوا إمكانية مظاهرة وطنية وحدوية، بمقدورها تجميع كافة قطاعات الأهالى ضد خطة «جوبى»، كما رفضوا المطالبة باستقالة حكومة «جوبى»، بينما كان رئيس الوزراء يربط مصيره بالإصلاح الذى ينشده، وكان مئات الآلاف من المتظاهرين يطالبون بذهابه، وأخيراً كانوا بمساندتهم قمة اجتماعية كاذبة وعدم طرحهم قضية «جوبى»، قد قادها الحركة إلى طريق مسدود. وعلى الرغم من تلك السياسة لم يقم منشطى المعركة بنقد القيادات النقابية، وأعتبرت النقابات خلال الإضراب، على أنها أدوات التعبئة. ولقد شكلت الوحدة النقابية فى الفروع والقطاعات والمؤسسات سنداً هاماً للغاية للتعبئة، رغم أنف سياسة القيادة الاتحادية للاتحاد الفرنسى الديمقراطى للعمل. وتمثل أساساً التنظيم الذاتى للعمال المضربين فى الجمعيات العامة، وكان ممثلو الجمعية العموميةغالبًا من المسئولين النقابيين، ولا سيما فى القطاعات التى دخلت اضرابات متواصلة.

١- ٥: تعودحدود الحركة لسببين رئيسيين، أولهما متصل بالآثار الاجتماعية المفتتة للأزمة الاقتصادية، التى تنال العالم الرأسمالى منذ عشرين سنة. إذا كانت التعبئة قوية جداً فى القطاع العام، وإذا هى لاقت عطف البلاد بأسرها على الرغم من المضايقات التى سببها إضراب المواصلات، وإذا كانت التظاهرات فى الشوارع هى الأكثر ضخامة منذ ١٩٦٨، بل أشد منها، فإن الإضراب لم يتحول إلى إضراب عام. وعلى خلاف أحداث مايو ٦٨، لم ينتشر الكفاح فى اتجاه الاضراب العام خاصة فى القطاع الخاص. لقد عبر الأجراء الذين يعملون فى ا لقطاع الخاص، عن تعاطفهم مع الاضراب دون أن يقوموا هم بالأضراب عن العمل، سواء «بالانابة» أو «التفويض».. وكان لعبء الهزائم العمالية والخوف من البطالة وضعف قوة العمل، أثرها السلبى على معارك القطاع الخاص، حتى إذا وجب التأكيد، خلال الستة شهور السابقة على انتخاب «شيراك»، على تعدد الاضرابات فى الصناعة، فإن ذلك لم يكن ضد حركة فصل العمال، وإنما

كان فى الغالب لزيادة الأجور.

إن مسئولية الاتحادات النقابية كبيرة للغاية، ورفض القيادات النقابية إضفاء هدفًا توحيديًا لصالح الإضراب العام، كان يشكل عقبات يصعب تجاوزها عنه فى مجال الوظائف العامة. إن دور «الاتحاد الفرنسى الديمقراطى العمالى»، الذى يقوم بنفس الشئ مع «الاتحاد العام للعمل» فى القطاع الخاص، كان له أثر تسريحى أكثر مما كان فى الوظائف العامة. وبعيداً عن العنصر «الذاتى»، يعود سبب قوة الأحزاب للتشكيلة التى أرادت الحكومة أن تفرضها مرة واحدة بشأن المعاشات وخطة «جوبى» وخطة الخصخصة. إن الحافز على إضراب عمال السكك الحديدية الفرنسية، وعمال البريد، ومؤسسة «كهرباء وغاز فرنسا»، ثم فى باقى الوظائف العامة لم يلعب نفس الدور فى القطاع الصناعى. إن الذى حدث بالفعل، هو عدم التزامن بين القطاع العام والقطاع الخاص، رغم إنه كان هناك عمال عدد من المنشآت الخاصة قد تركوا موقع العمل، للانضمام المتظاهرين، وإنهم عقدوا – بعد فترة غياب طويلة – اجتماعات من أجل الحصول على المعلومات، أو عقدوا جمعياتهم العامة. أما العامل الثانى الذى ارتهنت به نهاية مخرج الحركة، فهو يعود إلى أنه كان مجرداً من أى مخرج سياسى. ذلك أنه بينما كانت تعبر التعبئة عن ديناميكية سياسية، طارحة قضية البديل السياسى لليبرالية الرأسمالية، فإن كل من الحزب الاشتراكى والحزب الشيوعى الفرنسى ألتقيا، أنطلاقًا من مواقف مختلفة، لرفض فكرة قلب حكومة «جوبى» من الشارع، لأن ذلك يفترض ديناميكية الاضراب العام، ومطالب راديكالية، وبديل سياسى تحت رقابة الشارع، لا يكون تحت رقابة أجهزة هذين الحزبين. وكان رفضهما بالعمل على اندلاع أزمة سياسية، يشكل أحد الأسباب الرئيسية للانحسار فى أواخر ديسمبر ١٩٩٥، فربما لم تكن الحركة قوية بما يكفى للتحول إلى إضراب عام، إلا أنها كانت كافية للتعجيل بذهاب حكومة «جوبى».

١ – ٦: إن ذلك الكبح المخنع، والذى يتمثل فى آثار الأزمة على وعى الأجراء ووحدتهم وفى الإدرة الكارثيةعند نهاية النزاع من قبل القيادات النقابية، وهروب اليسار التقليدى، كل هذا لا يفسر فقط الانحسار الذى حصل فى آخر ديسمبر، ولكن أيضاً حالة الجذر فى الشهور التالية. لقد أبرزت الحركة ضرورة قيام سياسة جديدة دون أن تمتلك وسائل الوصول إلى هذا المستوى، ولا حتى وسائل التخلص من الحكومة القائمة ولهذا فإنها لم تجد دفعة جديدة، أو هدفًا مركزيًا يمكن، انطلاقًا منه، إعادة ا لمطالبة بسحب خطة «جوبى». إن العودة إلى تنشيط الانقسامات

النقابية، ثم استعدادات اليسار لحقبة من الحوار تستهدف فقط الإعداد للانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٨، قد ساهم بدوره فى أنتشار الشعور بالعجز. لقد وعت الحكومة بالبعد السياسى لأحداث نوفمبر وديسمبر، وبتهديداتها المستقبلية على انتشار التوجهات الليبرالية، وقد استطاعت أن تنتهز فرصة هذا الهدوء للتعجيل فى هجومها لإعادة تشكيل المجتمع الفرنسى. لقد طبقت الحكومة، دون رد فعل كبير، جوهر خطتها بشأن تفكيك «التأمين الأجتماعى»، وزادت من عملية خلخلة المرافق العامة، واستطاعت أن تفرض وضعًا جديداً «لهيئة فرنسا للأتصالات»، وتابعت مشروعها فى مطابقة الحسابات العامة للدولة بمقتضيات معاهدة «ماسترخت». وفى ذات الوقت ضاعفت كل من الحكومة وأرباب الأعمال من سيولة العمالة، وتخلصت من عدد كبير من العمال فى القطاع العام والقطاع الخاص تحت مبدأ المنافسة. إن هذا التناقض فى الوضع السياسى الجديد، لا يعنى أن الزلزال الاجتماعى الأخير، كان أنفجاراً عابراً لن تشرق عليه شمس أو أنه رجفة أخيرة لحركة عمالية قد هزمت سلفًا بالعكس من ذلك تظل الطاقة الكامنة للمقاومة الأجتماعية على درجة تمنح الملاك، اللجوء إلى السياسة التاتشيرية، أى التى تهدف إلى إنزال الهزيمة بعالم العمل، من خلال سلسة من المحن للقوى المركزية، بل يمكن للراديكالية التى جرى التعبير عنها فى خريف ١٩٩٨، أن يعبر عنها مجدداً بمعارك محلية قوية، وانفجارات قطاعية، بل وفى مجابهات وطنية جديدة. ولكن للعثور على مخرج يتيح تغيير معطيات الكفاح الطبقى، لابد أن تستفيد تلك المجابهات ببداية التوافق بين عمليات إعادة التكوين الاجتماعى وبإمكانيات واضحة للتعبئة والتأكيد على إجابات سياسية تحمل الأمل للعاملين.

٢ - أزمة الهيمنة البرجوزاية

إن الانفجار الاجتماعى الذى الدفع فى نوفمبر وديسمبر ١٩٩٥ يبرز .الأزمة التى تضعف نهج هيمنة البرجوازية فى جميع جوانبة.

ثانيًا - ١: أزمة الهيمنة وأزمة الدولة -الأمة

بلغت أزمة الرأسمالية الفرنسية الآن منعطفًا، بقدر ما تكون الطبقة الحاكمة اليوم فى مجابهة مع تحول أسلوب إدارة النظام، بتأثير عملية العولمة المتوحشة الجارية..

تقيم الآن الشركات عابرات القارات أدواتها الانتاجية فى كافة القارات، وتفرض حرية تداول سلعها وأموالها، ولقد بلغت عملية تحويل الرأسمال إلى رأسمال مالى آفاقًا جديدة. إن

الهيئات السياسية العالمية تتنازل عن دورها للبنك الدولى ولصندوق النقد الدولى وللمنظمة العالمية للتجارة، وتأتى فى نطاق هذا الأتجاه التاريخى، المرحلة الجديدة للبناء الأوربى ألتى انطلقت من معاهدة ماسترخت. ينتج عن ذلك أضطرابات خطيرة فى فرنسا، حيث تجرى تحولات عميقة فى نظام هيمنة المجموعات الفرنسية، مثل: ظهور غوامض تربط بين البنوك، والتأمينات، والصناعات، والقطاعين العام والخاص، والجماعات الفرنسية والاجنبية، وكذلك اتساع سلطات البنوك، والتقارب بين المجموعات والصناعات والخدمات، لتحفيز نشاطات جديدة مرتبطة بالثورة المعلوماتية، وكذلك والعولمة المتصاعدة للمجموعات الفرنسية الكبيرة. إن نتيجة هذا هو بروز أزمة حقيقية للهيمنة داخل البرجوازية الفرنسية، وفى ذات الوقت تؤدى عن الخلخلة الليبرالية للاقتصاد إلى بطالة بنيوية، واستبعاد الجماهير، والافقار، وتحويل قطاعات جديدة للمجتمع إلى البروليتاريا. من هنا فإن النموذج الاقتصادى المهيمن يفضى إلى طرق مسدودة، إلى خلل وظيفى، بحيث إن حوارًا يجرى بين المالكين حول طريقة إدارة مجتمع ذات سرعات متفاوتة، وصبح هذا الحوار الأستراتيچى أشد حدة عندما تتشكل بتأثير التحولات البنيوية الجارية، الكتلة الاجتماعية التى كانت البرجوازية لمدة طويلة تمارس هيمنتها، ذلك أن الطبقات المتوسطة التقليدية التى كانت تستفيد قبلاً من آليات إعادة التوزيع، التى كانت وتقوم بها الدولة الراعية، تأثرت الآن سلبًا بشكل مباشر بالسياسات الليبرالية. وأخيرًا فإن العلاقات بين الدولة ورأس المال عميقة التغيير، مجبرة الدول القومية السابقة على تفويض جزء من وظائفها السيادية لهيئات عابرة القارات، بينما تتغير مواقعهم فى عملية الإنتاج، مما يؤدى إلى إعادة النظر فى نموذج الدولة النابع من التقاليد الفرنسية، ومن هنا فإن «الأجماع الجمهورى» الذى يجعل الدولة تقوم بموجبه بإدراج بعض الاحتياجات الاجتماعية فى هدفها النهائى، أصبح يتحلل تدريجيًا.

٢: من أزمة التمثيل السياسى إلى أزمة النظام

إن الصعوبات البنيوية للرأسمالية الفرنسية، تنعكس على فهم الهيمنة السياسية للبرجوازية، إذ نشاهد أولاً أزمة شاملة للتمثيل السياسى، فالأحزاب التقليدية بدءًا من الأحزاب التى تستهدف الدخول فى نظام تبادل السلطة، قد فقدت كلها وظائفها كممثلين لمصالح أشرائح طبقية خاصة ودورها فى تأطير المجتمع. إن «الديمقراطية البرلمانية»، منذ قيام الدولة الديجولية القوية، قد فرغت من مضمونها بالقدر الذى تحرمها المرحلة التاريخية الحالية من سلطة حقيقية.

لقد أظهر نظام الاقتراع عدم ملاءمته، ما دام قد أعقب منطق القطب الثنائى فى أوائل

الجمهورية الخامسة تفتيت المجال السياسى. إن الجمهورية الخامسة تظل ضماناً لاستقرار المالكين، حيث تحافظ آلية الدولة على دورها بشكل كامل كمتراس للنظام الاجتماعى، ولأن آليات السلطة الخاصة بهذا النموذج من النظام، تساهم فى أن تحمى، نسبيًا، مؤسسة الرئاسة من هزات سياسية وأجتماعية، إلا أنه اتضح أن توازناته الأساسية مليئة بالألغام. ويجرى تحت التأثير الحاسم لهذا الوضع، وللأسلوب المختار لبناء أوربا، تحول متصاعد فى تبعية المؤسسات لمؤسسة الرئاسة. وفى ذات الوقت تشهد رئاسة الجمهورية اتلافًا لمشروعيتها، وسلطانها لأنها أصبحت مضطرة، منذئذ، للوقوف فى الخط الأول للمجابهات السياسية والاجتماعية، للتستر على فقدان البرلمان والحكومة للثقة فيها بشكل متزايد. ومن ثم فإن الدولة ببنياتها الحالية أصبحت عاجزة عن القيام بوظائفها فى توحيد مختلف أقسام رأس المال وحكم بين الطبقات. لقد أتت انتخابات الرئاسة فى مايو ١٩٩٥ تعبيراً عن ذلك، ولقد أنهارت تمامًا مزاعم شيراك البونابرتية، نتيجة الانقسامات التى تخللت اليمين والحيز الضيق لقاعدته الأجتماعية. لم يحدث أن رئيساً للجمهورية يتم أنتخابه بكل النتيجة الضعيفة التى نالها فى الدورة الأولى. لقد كان من شأن دفن ذكرى الحملة الديماجوجية المبنية على شجب «التشقق الاجتماعى»، أن افتقد رئيس الدولة أية مصداقية بعد أن عمل على إعادة مركزه الاقتصاد فى أكتوبر ١٩٩٥، والعودة للعقيدة الليبرالية النقديةالأرثوذوكية. لقد أدت الإخفاقات التى منيت بها حكومة «جوبى» وامتزاجها باحتدام البطالة والإنفجار الاجتماعى فى شتاء ١٩٩٥، إلى تعميق الانقسامات داخل الأحزاب البرجوازية. وتحاول العديد من الإجابات المختلفة التعبير عن نفسها بشأن البناء الأوربى، وأيضًا بشأن الإجراءات الواجب إتخاذها لمواجهة الركود الاقتصادى. لقد ظهرت خطوط الانقسام داخل البرجوازية منذ حملة الانتخابات الرئاسية، إن يمينًا ملهمًا بالليبرالية، عاملاً على تناوب أختيارات القطاعات المهيمنة فى الرأسمالية، لاسيما الرأسمال المالى، يعارضه يمين آخر ملهم بالشعبوية والسلطوية، ورافض أن يمول بأكبر كلفة اجتماعية التغييرات البنيوية التى تفرضها العولمة على فهم نمط الادارة الرأسمالية. ولقد عبر «فيليب سيجان» عن بديل لهذا الاختيار، بل وهناك أيضًا بدائل أخرى قد تظهر، لاسيما داخل «حزب التجمع من أجل الجمهورى». إن تلك المجابهة متوقفة الآن، نظراً لضعف الهامش الذى فى حوزة البرجوازية الفرنسية على المستوى العالمى، وأيضًا لتردد االشرائح الموجودة فى المخاطرة بتفجير الأغلبية، قبل سنتين من إجراء الأنتخابات التشريعية، على أنه من الواضح تمامًا صعوبات إبقاء الوضع على ما هو عليه.

إن الأزمة السياسية سوف تهيمن، فى تلك الظروف، على الساحة الفرنسية، فسواء تغير رئيس الوزراء أو لم يتغير، فإنها سوف تأخذ شكل أزمات حكومية متجددة، والتى تمثل الصعوبات التى تلقاها حكومة «جوبى» منذ قيامها صورة لها. ولكن طالما أن الآليات المؤسساتية غير قادرة، على الإطلاق، على القيام بوظيفتها - وأن حواراً حاسماً بشأن المستقبل تختلف البرجوازية عليه، وأننا نشاهد فقدان مشروعية رئيس الجمهورية باعتباره صاحب الكلمة الجوهرية، فإن ذلك كله يعنى أن أزمة النظام تبدو أيضاً واضحة فى الأفق السياسى.

٢ - ٣: تحذير «الجبهة الوطنية» وإغواء قيام نظام متشدد

فى تلك الظروف، وفى سياق تهيمن عليه بشكل كامل أزمة اجتماعية وصلت إلى نقطة الإنفجار فإن إغراء اللجوء لسلطة قوية ممكن أن يفرض نفسه على قسم من البرجوازية الحاكمة، وهو الاتجاه الذى نشاهده فى العديد من البلدان الأوربية. يجب انطلاقاً من تلك الأرضية، إجراء تحليل لتجذير «الجبهة الوطنية» فى الساحة السياسية الفرنسية، لأن انطلاق هذا الحزب يبدو، فى ذات الوقت، كاشفاً لأزمة القيادة البرجوازية ومعجل بها. إن اليمين المتطرف يتغذى، منذ العام ١٩٨٣، من الضجر الاجتماعى، بل من عنف اجتماعى كامن متروك دون أى أفق. وتشكل الهجرة الواجهة الحساسة لهذا «التشقق الاجتماعى». إن الاشكالية التى تطرحها «الجبهة الوطنية» تتجاوب، من وجهة النظر تلك، مع السياسات البرجوازية عن إدارة قوة العمل، وعن تهميش اليد العاملة المهاجرة. إن قوانين باسكوا لا تحتل فى الواقع سوى بداية منظومة كاملة من القوانين والقواعد، التى يجب أن تفضى إلى تجريد الأجنبى من القلة القليلة من الحقوق التى يمن عليه بها حتى الآن. لقد كان من شأن حملة الاعتداءات، التى وقعت فى النصف الثانى من عام ١٩٩٥، أن تعوّد السكان على الرقابة المتكررة، وعلى التواجد المتزايد للبوليس والجيش فى الشوارع وفى النقل العام. لقد سهلت تلك الأعتداءات أتخاذ اجراءات تؤدى إلى التضييق على الحرية الشخصية للجميع. هذا هو شأن ما يسمى بقوانين ضد الإرهاب، ولكن هو أيضاً شأن مشروعات «توبون»، إضافة إلى ذلك يطبق فى كافة الإدارات والمصالح الحكومية، إجراءات للتحقير من الأجانب، ولمضاعفة المعوقات لنقلهم من وضع شرعى، إلى حالة قانونية قد تتيح طردهم من البلاد على الفور.

يبين ذلك، إلى أية درجة تؤدى الحلول الذى يقدمها اليمين المتطرف، من وقت طويل؛ إلى إعادة التشكل الايدولوجى الذى يضع، أكثر فأكثر، اليمين البرلمانى على طريق الاقتراب من

مركزية العنصرية للقضايا المرتبطة بالهجرة. ومع ذلك يجب أن نلاحظ، أنه إذا ما ركزت «الجبهة الوطنية» خطابها على القضايا العنصرية والتأمينية، فإن النمو الذى تسجل يكشف أساسًا عن فداحة الأزمة الأجتماعية، وإفلاس الأحزاب التقليدية إزاء إدارة الأزمة، وغياب مشروع صادق تقدمه الحركة العمالية، وكذلك أهتزاز الدولة – القومية. إن «الجبهة الوطنية»، باقتراحها تحميل أعباء الأزمة على المهاجرين، فهى تجسد فى الواقع حلاً سياسيًا شاملاً، يبدو أنه قد يمس بعض القطاعات الشعبية. أنطلاقًا من هذا الواقع، تستطيع «الجبهة الوطنية» تحقيق «التحام» قطاعات خاصة ومتباينة من الناخبيين ونهش الطبقة العاملة فى الصميم بحيث أصبحت الجبهة الوطنية القوة الانتخابية الأولى داخل تلك الطبقة. فلم يعد الوضع أننا فقط أمام تيار اجتماعى خالص، بل نحن أمام حزب يعمل للوصول إلى السلطة، ويرسم فى الفراغ، الذى تركته الأحزاب التقليدية، بديلاً ممكنًا للأزمة وللحياة الشاقة. إن استيلاء الجبهة فى يونية ١٩٩٥ على ثلاث بلديات كبيرة، يؤكد مدى الخطورة، لا يمكننا فى هذا الصدد أن نستبعد استعادة حزب «لوبن» بكثافة من غياب أى بديل سياسى، ينطلق من الحركة العمالية . ومع تصاعد آثار العولمة الليبرالية، ورفض الخلخلة، ورفض أوربا «ماسترخت» إن تلك الجبهة بتجديد خطابها منذ حركة ديسمبر ١٩٩٥ومضاعفتها عدد التشكيلات المهنية، تضع نفسها فى حالة أستجابة للقلق الاجتماعى وتؤكدة علنًا عزمها على تنازع منظمات الحركة العمالية. ويكشف مشروعها، بهذا المعنى، عن مفهوم شامل لإعادة تشكيل المجتمع، ويمكن أنطلاقًا من وجهة النظر تلك، التكلم عن الفاشية الحديثة التى لا تستعين بالأشكال والأساليب التى كانت تتبعها الفاشية. وعندما يبلغ هذا المشروع هذا المستوى من التطور، فهو يجد نفسه فى حالة مجابهة، بين رهان ذو حدين، فيما بين المجابهة المباشرة «للإجماع الجمهورى» وللدولة، وبين الانخراط فى إعادة التشكيلات المستقبلية لليمين. ومن اللحظة التى تحفز فيه تلك القوة جزءًا هامًا من الناخبين، وتصبح قوة سلطة محل مصداقية، فهى تجد نفسها فى قلب الحوارات التى تدور فى البرجوازية، وهى التى يتوجب عليها، للخروج من هذا المأزق، إيجاد الوسائل الكفيلة بالتقليل من نفوذها وبتفجيرها، أو بإدماج جزء منها من أجل حل للخروج من الأزمة.

لا يوجد، فى المرحلة الراهنة، أى قسم هام من البرجوازية يدخل اليمين المتطرف فى مثل هذا الحل، على أنه يمكن أن يؤدى تفاقم الأزمة السياسية والاجتماعية، ووقوع هزات خطيرة فى عملية التوحيد الأوربى، إلى تغيير كيفى فى الوضع، وحمل قطاعات من الرأسمال لتبنى مخرج

وطنيًا سلطوياً. وإذا كان من المستحيل تحديد معالم إعادة توزيع أوراق اللعبة التى يفترض أن تتم داخل اليمين، فإنه من الجدير التأكيد على أن العديد من المدعين على استعداد لمثل هذا المنظور، سواء من الشعبوية الديجولية التى ينادى بها «باسكوا»، ومن الليبرالية المتطرفة التى يدعى إليها «مادلين»، مروراً بالتقليدية الأصولية التى يطالب بها «فيلبيه».

٣ - أوربا فى قلب الأزمة الفرنسية

٣ – ١: أثار أندماج الاقتصاد الفرنسى فى أوربا ماسترخت، موجة من الصدمات لم تنته بعد الآثار الناجمة عنها، خاصة وأن الأمر لا يتعلق سوى بالعنصر الأول للاندماج فى الأقتصاد الرأسمالى العالمى. إن الاندماج الاقتصادى الأوربى سائر إلى الأمام، إلا أن بقاء دولة أوربية مزودة بعملة موحدة، ويبوليس، وجيش، وسياسة خارجية مشتركة، يبدو فى حالة توقف أو يسلك طريق الفوضى. إنه أول عنصر للأزمة، ذلك إن آليات الهيمنة السابقة نفذت فعاليتها، دون أن تحل محلها آليات مماثلة على صعيد أوربا. ذلك هو أحد رهائن مؤتمر الحكومات الأوربية لعام ١٩٩٦، بما أن تطبيق معاهدة ماسترخت فى حالة توقف الآن.

إن أوربا البرجوازية فى حالة مجابهة مع العديد من التحديات، التى قد تفضى إلى أزمة عامة، فأولاً: إن التكلفة الاجتماعية لبناء «الأتحاد الاقتصادى والنقدى»، هى بالقدر الذى يجعل العديد من البلدان الرئيسية فى مصداقية هذا المشروع، وقد تكون فرنسا منها، لن تكون مستعدة فى الميعاد المحدد من معاهدة ماسترخت. ثم إن بناء أوربا السياسى فى مأزق، ولا يبدو أن هناك حلاً لتسيير هذا البناء. وأخيراً فإن الطبقة العاملة لم تعد العنصر الصامت فى البناء الأوربى، كما كانت عليه منذ إقامة «السوق الكبرى».

إن الحركة الفرنسية، فى نوفمبر وديسمبر، وصداها فى صفوف الأجراء فى القارة بأسرها، والأضرابات فى الوظائف العامة فى بلجيكا.. كل هذا يوضح عودة الطبقة العاملة على الساحة. تتطور تلك المتناقضات فى سباق اقتصادى شديد الكآبة. إعادة النظر بالهبوط فى تكهنات الاتحاد فى كل من ألمانيا وفرنسا، بينما تسير منحنيات البطالة إلى أعلى، ذلك هو منطق السياسة الموضوع موضع التنفيذ، ففى الوقت الذى انتشرت فى «الاتحاد الأوربى» سياسات متسقة متآلفة لعدم تشغيل أجراء جدد، وهو ما أدى حتمًا إلى كبح التشغيل على مستوى الاتحاد الأوربى، فلقد أصبحت الأزمة أمراً مؤكداً. ومنذ أن أعفى رأس المال من الضرائب، اتسمت

الميزانيات بعجز كبير، نظراً لأنه لم يكن مستطاعًا تخفيض متزامن فى الأنفاق العام، مما يجعل الأهداف التى حددتها «معايير التقارب» عباره عن رهانات غير مضمونة. إن الأزمة العامة الناتجة عن ذلك فى أوربا تتخذ أشكالاً معينة فى فرنسا، حيث كانت التقاليد اليعقوبية قد شكلت نموذجًا خاصًا للدولة البرجوازية، فلقد قامت الجمهورية لمدة طويلة بحماية قطاعات الاقتصاد الرئيسية، وكذلك التعليم والتأمين الاجتماعى. وكانت المرافق العامة ضامنة لقدر من الاستقرار الاجتماعى، ولميثاق ضمنى بين البرجوازية والحركة العمالية الإصلاحية. إن الأزمة الاقتصادية والبناء الأوربى، بقضم ما لديها من «شبكات التأمين» تدريجياً، قد دمرت وفجرت هذا «الوفاق الجمهورى». إن البطالة الهائلة التى تلحق الجماهير الشعبية، (٢٢٪ من الشعب)، وتنامى الإفقار الشديد، وسوء الأوضاع العامة فى الحياة والتعليم، التى تتعرض لها فئات الشعب، تثير شعوراً عامًا بالإيلام وبنمو عنصرية جماهيرية.

٣ – ٢: إن الأقسام الحاكمة للبرجوازية الفرنسية، جعلت – منذ عشرين سنة – من البناء الأوربى، النقطة المركزية للسياسة الفرنسية، وقد كان ذلك أساس الوفاق بين اليسار الاشتراكى الديموقراطى، واليمين الليبرالى، اللذين توليا – دون توقف – واحداً بعد الآخر مهام حكم البلاد.

لقد عرض اليسار الاشتراكى الديمقراطى واليمين الليبرالى، هذا البناء الأوربى على أنه من المقتضيات الاقتصادية التى لا يمكن تجاوزها، وإنه مشروع حضارى من شأنه أن يوفر للأمة وللشباب، أفاق مستقبلية تثير الحماس، فى الوقت الذى يبدو فيه المجتمع الفرنسى محاصراً. إن اليسار الاشتراكى الديمقراطى، واليمين الليبرالى، قد صبغا بألوان كاذبة أختيارات أقل وميضاً، وأشد ارتباكًا:

– تبرير الانفتاح والعولمة وسياسة طبقية عنيفة، باسم الحداثة.

– إخفاء الصعوبات الكبيرة، التى تواجه البرجوازية فى الإبقاء على موقعها فى عالم ملئ بالتقلبات، ومن هنا فإن الاستناد إلى حجة قيام أوربا، يخدم إخفاء عملية الانضمام المتزايد للقيادة الأمريكية، مستهدفًا السيطرة على طموحات ألمانيا فى أوربا الجديدة المنبثقة من انهيار شرق أوربا.

إن تلك المعطيات الاستراتيجية والدبلوماسية والعسكرية قد أخفيت بطريقة منهجية، من أجل التأكيد على أيديولوجيات، كثيراً ما تكون حاسمة وجوفاء فى ذات الوقت، وبالنزول لأهداف

اقتصادية بحتة بل وأيضًا نقدية، فلقد طرحت العملة الموحدة على أنها نقطة أنطلاق السياسة الفرنسية. وفى الوقت الذى تبدو فيه تلك العملة الموحدة، غير مؤكدة التحقيق فى المواعيد وبالشروط المفروضة على معاهدة ماسترخت، وبينما تشتد المؤثرات الاجتماعية والوطنية بفعل معايير التقارب، فإن البرجوازية الفرنسية تقع فى المصيدة، وهى باحتقارها كافة التحذيرات التى وجهت إليها، قد ارتبطت بما يبدو اليوم طريق مسدود.

٣- ٣: إن أزمة الرأى العام الأوربى، فى حالة تجعلها تولد التشققات التى تخترق التعارض التقليدى وحتى أحزاب مختلفة. ففى اليمين، وعلاوة على «الجبهة الوطنية» التى تركز على أرضية الدفاع عن الأمة، فإن جناح «سجين - باسكوا» فى حزب «التجمع من أجل الجمهوريه»، يؤكد على أختلافه مع منطق ماسترخت، مع تفادى القطيعة االصريحة. إن هذا اليمين يستمر فى لعبة الأستغماية مع «شيراك - جوبى»، اللذين يتسمان بتردد فى التأكيد بوضوح على أنحيازهم لليبرالية المعلنة من «بالادور» ومن حزب «الأتحاد الديمقراطى الفرنسى».

أما اليسار فهو يتمزق بين الانحياز لمنطق ماسترخت الواضح فى الحزب الاشتراكى، وبين الرغبة فى التأكيد على الوطنية بل وعلى الوطنية المتعصبة، وهو ما يتضح من مواقف حركة المواطنين والحزب الشيوعى الفرنسى. إن تلك المواقف التى تتقاطع فى ترددها وغموضها، تشير إلى إمكانية وقوع انفجار سياسى قد يعود بالفائدة الكبيرة على من يظهرون أنهم واضحون فى معارضتهم للبناء الأوربى على أسس من الوطنية المتعصبة.

٣ - ٤: فى مواجهة هذا الشطط والتهديدات الخطيرة، التى يلقونها على مستقبل المجتمع الفرنسى ومستقبل أوربا، يجدر التأكيد أكثر من أى وقت مضى على التوجه الواضح، أى الدفاع عن مشروع للتحولات الاجتماعية بآفاق أوربية.

إن حركة ديسمبر والتناقضات التى تصطدم بها عملية ماسترخت، تتيح التقدم شوطًا على هذا الطريق، ذلك أن الأضرار التى تخلفها الليبرالية تدعو لأقتراح بديل على أساس الدفاع عن المطالب والحريات، أى مشروع مجتمع. إن مثل ذلك البديل يجب أن يحدد على الفور بأنه أوربى، ذلك أن تلك الرؤية، دون سواها، قادرة على إعطاء معنى للبناء الأوربى المهدد اليوم تهديداً كبيراً. إن الأولية النقدية، وغياب أية إمكانية للتقدم الاجتماعى، واحتقار الديمقراطية، كل هذا لا يمكن أن يؤدى سوى إلى الكوارث. إن أوربا لا يمكن أن يتم بناؤها ضد شعوبها. إن الحوار اللازم

اليوم من أجل تحديد مشروع سياسي، ينبغي أن يتم باعتباره حواراً أوربيًا تجريه كل القوى التقدمية على صعيد القارة، وفى فرنسا نفسها، طارحاً اقتراحات ذات أبعاد أوربية.

٣ – ٥: إن الصياغة النهائية لتلك الاطروحة، التى تتناول المحاور البرنامجية التى نتقدم بها بشأن القضية الأوربية، سوف تكون محل نقاش فى اللجنة المركزية يومى ٥، ٦ أكتوبر، وسوف تبلغ للمناضلين فور الأنتهاء من هذا النقاش.

٤- وضع جديد للحركة العمالية

٤ – ١: إن انتخابات الرئاسة لعام ١٩٩٥، والانفجار الاجتماعى الذى حدث فى نفس السنة، سوف يفتحان دورة جديدة فى الحركة العمالية، وتبقى تلك الحقبة مطبوعة بعملية تفكيك وإعادة تشكيل اليسار، وفى إطار تلك الحقبة، كما سبق تحديدها من «عصبة الشيوعيين الثوريين» فى مؤتمراتها السابقة، تكمن التحولات الكبرى التى تواجهة العصبة وهى على الدوام مهام بناء حزب جديد تكون حدوده الستراتيجية، التى لم تستكمل بعد على رأس جدول الأعمال.

٤ – ٢: ومع اقتراب الأنتخابات التشريعية، التى قد تعجل بها الأزمة السياسية سوف يشهد اليسار حواراً عن الأفق المطلوب بناؤه فى مواجهة اليمين واليمين المتطرف.

٤–٢– ١: فى الحزب الاشتراكى

أستطاع «ليونيل جوسبان» أن يفرض ترشيحه للانتخابات الرئاسية، مع ابتعاده علنًا عن الممارسة الميرانية للسلطة، مستفيداً من وجه النزاهة، ومستنداً إلى انعدام ثقة المناضلين إزاء قيادة فقدت مصداقيتها بما قامت به من ممارسات ومن اخفاقاتها السابقة، وقد أستطاع بتأييد ٤٧,٥٪ من الناخبين فى الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية، أن يحفز لصالحه التصويت المعادى لليمين، وإعادة وضع الحزب الاشتراكى كقوة بديلة ممكنة. على أن نتيجة التصويت فى الانتخابات الرئاسية لم تزيل من الوعى تجربة الفترتين الرئاسيتين السابقتين. وهذا ما تبين من تقهقر الاشتراكيين فى الانتخابات الرئاسية فى قلب جماعة الناخبين التقليدية لليسار (العمال، الموظفين، الشباب...)، والتصويت بعدم الثقة ضدهم فى الدورة الأولى (١٧٪ لأعضاء الحزب الشيوعى الفرنسى وأنصاره وآخرين). إن سياسة «جوسبان»، حتى وإن كانت تتجه قليلاً لليسار، مدفوعة بضرورة معارضة «شيراك»، فهى تظل على اتجاه أشتراكى – ليبرالى. لقد اتضح ذلك بشكل خاص برفضها الارتباط باضرابات وتظاهرات شتاء ١٩٩٥، ورفضها نقد خطة «جوبى»،

ليس فقط فى أسسها بل وأيضًا فى أساليبها. إذا كان الطريق المسدود الذى يوصل إليه «الاتحاد الأوربى»، يجعله يبتعد بعض الابتعاد عن «معايير التقارب» لماسترخت، فهو غير عازم مع ذلك على القطيعة مع عقيدة العملة الموحدة ومع احترام «التوازنات الكبرى». فى الأساس تميل معطيات أزمة الحزب الاشتراكى إلى الدوام، ويظل هذا الحزب سجين إفلاس النموذج الاشتراكى الديمقراطى الأوربى، وبتحول علاقته بالحركة الاجتماعية، وذلك نتيجة إنتقاله للإهتمام بالمشروعات التجارية والذى لا يتيح له أن يحتل ساحة التغيير الحقيقى فى المجتمع، حتى عندما يعود إلى المعارضة، ولهذه الأسباب يبدو هذا الحزب دون سياسة متماسكة، وهو لا يستطيع أن يعود إلى حلف ذو امتياز مع الحزب الشيوعى الفرنسى على نهج السبعينات، مخاطرًا بفقدان وضعه كحزب إزاء الطبقة الحاكمة، كحزب له وظيفة، على أنه لا يستطيع أيضًا رسم ملامح أغلبية من الوسط واليسار، نظرًا لعدم إمكانه أن يستعيد بحق الحركة العمالية الفرنسية، والقطاعات الرئيسية للحركة النقابية، ولغياب تشققات هامة داخل اليمين توفر له شركاء صالحين. إن الاختيارات المتاحة لقيادة الحزب الأشتراكى، تكشف عن الصعوبات فى طرح استراتيجية متماسكة، ويتضح أن تحوله إلى حزب ديمقراطى على الطريقة الأمريكية أصبح اليوم مغلقًا. وتبنى أحد أجنحة هذا الحزب التأكيد على انفراديته، يتيح له، بفضل نظام التصويت المعمول به الآن، الحصول على عدد كاف من المقاعد فى الانتخابات التشريعية القادمة للحكم بمفرده، وليعيد رسم التشكيل السياسى على اليسار. وعلى العكس فإن جزءًا آخر من القيادة يميل إلى ضرورة الاستفادة من النتائج الانتخابية للأزمة الاجتماعية، والاحتفاظ من أجل ذلك بإمكانية استقطاب جوهر مكونات اليسار حول الحزب الأشتراكى.

تلك هى حدود طموحات «جوسبان»، وفى الوضع الراهن فإن انفتاحاته الخارجية، ومنها («التجمع من أجل التغيير الاجتماعى»، واقتراح «عقد تشريعى» على الحزب الشيوعى الفرنسى وعلى المكونات الأخرى لليسار، ولحركة البيئة) تظل فى الإطار الدقيق للعزم على جعل كل القيادات المعنية تتحرك فى مداره. وإضافة إلى ذلك فهو مضطر – وقد تسلم قيادة الحزب بعد التفاوض على ذلك مع مختلف تياراته – أن يدير شئونه واضعًا فى الاعتبار توازناته الداخلية، مما يعنى محدودية هامة فى هوامش تحركاته. إن نجاح التعديل الذى قدمه اليسار الاشتراكى عن أوربا، يوضح أثر التذمر ضد ماسترخت على المناضلين الاشتراكيين. يبقى أن تيارات اليسار سوف تجد صعوبات جمة للتأثير باستمرار على حزب اقتصر هيكله، بشكل واسع خلال أربعة

عشر سنة، على الناخبين وكبار الموظفين منه، والذى أصبحت علاقته بالحركة العمالية والجمعياتية ضعيفة للغاية.

على أن هناك حيزًا لا يزال مفتوحًا على يسار الحزب الاشتراكى من الجدير محاولة احتلاله.

٤- ٢ - ٢: أما الحزب الشيوعى فقد أكد ضعف ديناميكية ترشيحه روبيرهيو لرئاسة الجمهورية، كما أكد الفشل الذريع الذى منى الحزب به فى انتخابات البلديات الأخيرة، على أن أفوله التاريخى لا رجعة فيه. ولقد أثبتت أيضًا التعبئة فى حركة ديسمبر، التى شارك فيها مناضليه بنشاط كبير، أنه ليس قادراً على تقديم آفاق ذات مصداقية لتعبئة الأجراء. هذا ومع التاكل المتصل لقاعدته الانتخابية دون التوصل إلى فئات جديدة من الأجراء والشباب، فإن هذا الحزب يجد كل الطرق مغلقة أمامه للخروج من أزمته. ولا شك أن تطوره إلى الاشتراكية الديمقراطية، على مثال التطور الذى انطبع به الحزب الشيوعى الإيطالى السابق، سوف يفقده أية هوية إزاء الحزب الاشتراكى، الذى لا يزال المكون الأهم فى اليسار. وفى ذات الوقت فإن جهازه أثبت حتى الآن عجزه الكامل فى خوض عملية إعادة البناء، لمشروع يهدف إلى الخروج من إفلاس نموذج الاشتراكية الديمقراطية، ومن الستالينية. وفى تلك الظروف، وأيًا كانت قدرات مقاومته للآثار الفككه للأفول، فإن قيادة ذلك الحزب تتقدم باتجاه جديدة من أزمته.

إن أحد شروط استمرار هذا الحزب فى الحياة، يكمن فى الاحتفاظ بهويته عن طريق احتلال مجال سياسى خاص به، ويميزه بوضوح عن الاشتراكية الديمقراطية. وهذا هو الدافع تحديداً لحملاته ضد ماسترخت، وأيضًا تذبذبه نحو اليمين فى السلطة كما تعبر عنها السياسة التى يطلق عليها «المعارضة البناءة»، وفى ذات الوقت فإن الوضع الذى يزداد ضعفًا يجبر القيادة الجديدة على القطيعة مع الجمودية التى كانت سائدة، إن الهدف الذى يدعو إليه «روبرت هيو» هو بوضوح الحفاظ على الساحة الانتخابية والمؤسساتية للحزب الشيوعى الفرنسى، وإيجاد الطريق للاتفاق مع الأشتراكية الديمقراطية، من أجل الأنتخابات الإقليمية القادمة، على أنه يتوجب للوصول إلى هذا الاتفاق إقناع قاعدة الحزب التى تربت، منذ أكثر من عشر سنوات، على أساس تأكيد الحلقية، كما يتوجب تفادى النزول إلى علاقات قوى تكون كثيراً فى غير صالحه، والتى ستتمخض من لقاء القمة مع الحزب الأشتراكى. من هنا كانت المبادرة لعملية «حوار فى اليسار» من خلال «المنتديات لابتداع مستقبل جديد»، التى تدعو إليها القوى البديلة والبيئية وكذلك «عصبة

الشيوعيين الثوريين». إن قيادة الحزب الشيوعي، بانطلاقها في حوار علني وباستعادتها المناقشات مع الحزب الاشتراكي من أجل «نوع جديد من الاتحاد»، إنما تضخم كثيراً من التناقضات التي تمسك بألبابها وبذلك تخاطر تلك القيادة بشكل خاص في إطلاق، بشكل كامل، أزمة جهاز الحزب وهو الذي استطاع حتى الآن أن يقاوم، نسبيًا، موجة الصدمة من انهيار الأتحاد السوفييتي، وبلاد «الاشتراكية الحقيقية»، في الوقت الذي كان فريق هذا الجهاز في البلديات، وفي الاتحاد العام للعمل، قد هتز اهتزازًا شديداً. ولا شك أن مبادرة السكرتير الوطني الجديد، سوف تؤدي إلى فقدان استقراره بعمق، بل يؤدي إلى معارك حقيقية للاشراف على هيئات مناطق الحزب، على أنه ليس من المحتمل كثيرًا أن تؤدي تلك الديناميكية في آجال معينة، إلى ظهور تيار يساري بهوية واضحة وبنية محددة. إن السيناريو الاكثر احتمالاً هو اسيشارة متعددة الأشكال قد يكون لها آثار هامة على الحركة الشيوعية.

إن مثل هذا التغيير يفتح، بالنسبة للثوريين، إمكانيات جديدة للحوار وللمجابهة مع المناضلين الشيوعيين، الأمر الذي قد يغير بدوره في معطيات أزمة اليسار، نظرًا للنفوذ الذي لا يزال الحزب الشيوعي الفرنسي يحتفظ به في قطاعات راديكالية للحركة العمالية، وللعقبة التي مثلها جهازه على الدوام من أجل إعادة تشكيل فعال لسياسة اليسار.

٤ – ٢ – ٣: إن القوى التي تمخضت من أزمة الأحزاب التقليدية، ابتداء من ١٩٨٨ ثم من حرب الخليج أو من التصديق على معاهدة ماسترخت، قد اصطدمت بعراقيل منعتها من تغيير الوضع في اليسار تغييرًا جوهرياً. إن المعطيات الخاصة بالحزبين الكبيرين قد حالت دون انقطاع الجماهير، وحالت دون وقوع انشقاقات في الأجهزة كتلك التي وقعت في بلاد أوربية أخرى وقد أثر هذا على المصداقية، وعلى الثبات الاجتماعي، وعلى الوزن الانتخابي لتلك القطاعات، مما عرقل ديناميكية التجميع، ذلك أن المعارضة الآتية من الحزب الشيوعي قد انهارت ولم تستطع المساس بالوحدانية الفكرية الجامدة لجهازه، بينما كانت النزعة الميترانية (نسبة إلى الرئيس ميتران) تمارس آثارها التفكيكية على عملية التنقية في باقي اليسار. إن غياب المجابهات الاجتماعية الكبيرة، وانعدام الارتباط بين إعادة التشكيل الاجتماعي، ومحاولات إعادة التشكيل السياسي، قد كان لها هي أيضًا دوراً سلبيًا، بينما لم تتم اللقاءات بقطاعات الشباب الأشد راديكالية.

من هنا كان فشل محاولات التجمعات الانتخابية مع القوى الراديكالية والبيئية، ومن هنا

أيضًا كانت محدودية التوضيحات التى تمت داخل تلك القوى. إن التيارات التى خرجت من الحزب الشيوعى نتيجة أزمته كثيراً ما كانت لها ميول يمينية مصحوبة أحيانًا بإعادة الحياة للممارسات البيروقراطية.

لقد شهدت «حركة المواطنين» تأرجحًا مستمراً، بين التأكيد على نقد يسارى للاشتراكية الديمقراطية، والرغبة فى الانخراط باسم الكفاح ضد الليبرالية فى أفق يتجاوز تعارض اليمين – اليسار. إن «الخضر» على الرغم من اعتبار أنفسهم من اليسار، وعلى الرغم من تأكيدهم على مواقف راديكالية أومحاولتهم الارتباط بالحركة الاجتماعية، لم يستطيعوا التخلص من أساطير النموذج البيئى. إن فشل التجميع الجزئى بين الاتحادات النقابية، قد جاء يبين حدود تيارات عبرت عن نقضها لسياسة الأجهزة البيروقراطية، فهى لا تمتلك بذاتها القدرة الدافعة لتكون هى البديل اليسارى، كما ليس لديها وسائل تعديل علاقات القوى داخل هذا اليسار، ويمكن لقسم من تلك التيارات، بالاستناد إلى إعادة التنشيط الاجتماعى وإلى الأزمة السياسية المفتوحة وبتحملها ثقل الإخفاق فى بناء قوة بديلة، يمكن لتلك القوى إعادة تمركزها، بهدف إيجاد موقع لها فى قلب الحزب الاشتراكى. وعلى أية حال فإن تلك القيادات تظل حاملة لخبرة سياسية لا يستهان بها، وهى تمتلك رصيداً انتخابيًا صغيراً، وتؤثر على سلسلة من شبكات المناضلين، مما يجعلها شريكًا مُستحبًا لأية مبادرة تبذل الجهد لرفع الحصار عن اليسار.

٤ – ٣: بالتأثير الحاسم للسياسات الليبرالية المتطرفة، ومع عودة النضالية العمالية المرافقة لهذا التأثير، تتجذر فى الحركة العمالية أساسًا مظاهر إعادة التنظيم التى تحمل الآمال فى طياتها. إن بذور وعى جديد لدى الإجراء تمهد لنفسها الطريق تدريجيًا، فلقد عبرت غالبية الصراعات الأجتماعية فى السنوات الماضية عن طموح عميق للديمقراطية، التملك الجماعى للعمل سواء تجلى ذلك بواسطة تكوين بنية تنظيم ذاتى أم لا. فلقد شهدت التعبئة الأخيرة مضاعفة المبادرات، والارتباط الأفقى بين قطاعات فى حالة إضراب والمنشآت العامة والخاصة والعاملين والشباب، ومن خلال تلك المساعى المجزأة فلقد حصلت المقتضيات والمطالب الموضوعة فى الصدارة على أهمية بين مختلف المهن وعلى ديناميكية سياسية فى الاتجاه الذى طرحت على أساسه قضايا العمالة، وعدم ثبات العمل، والتدريب، وتوزيع الثروات فى المجتمع، والبناء الأوربى. إن نهضة حركة النساء والنزعة النسوية اللتين جرى التعبير عنهما بكل وضوح فى تظاهرات ٢٥ نوفمبر ١٩٩٥، تنبثق من إعادة ظهور الجماعية، ومن ذلك الإبداع الجديد، ومن طموح إدارة

الحركة الاجتماعية ذاتيًا، تمامًا كما هو الواضح من حصول جزء من الشباب على الوعى بكلية القضايا الاجتماعية، والذى تؤكد عليه معارك طلبة المدارس والجامعات منذ المعركة ضد ضقآعند الادماج المهنى.

كل هذا يضئ الحوار الذى تمر به اليوم الحركة النقابية، فلن يكون أى مشروع له مصداقيته داخل تلك الحركة، ما لم يأت بجواب على أزمته الستراتيجية، وعلى قضايا استعادة مكانتها وتواجدها بين الأجراء الذين يريدون حركة نقابية تتخلص من الممارسات البيروقراطية السابقة، وتطلب مبادراتهم. إن النساء يرفضن نقابية قصيرة النظر تنظر بدورها بنزعة أقتصادية ضيقة، وهن يطمعن فى منظمة تشمل الاستجابة لكل قضاياهن، سواء فى العمل أو خارجه. إن تصاعد هذه الطموحات يفسر لنا بشكل خاص نجاح منظمات مثل «الاتحاد النقابى الموحد»، كما يفسر بصورة أدق، وأن على مستوى أقل، أتحاد نقابات «التضامن والوحدة الديمقراطية» للعاملين فى البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، والتى كانت فرقها ضحايا أجهزة تدير ظهرها لما يطالب به عالم العمل.

إن تصاعد هذا الطموح يضئ لنا أيضًا العملية التى أدت بيسار الأتحاد الفرنسى لديمقراطية العمل، إلى أن يتشكل فى تيار علنى بديل عن الانحياز للسياسة الليبرالية التى تتبناها الحكومة، وكان ذلك أختيار القيادات القائمة، وهو التشكيل الذى يدافع عن أحسن التقاليد والتى تنازلت عنها تلك القيادة، إن تصاعد هذا الطموح يفسر لنا أيضًا قيام الحوارات التى بدأت تتخلل صفوف «الاتحاد العام للعمل»، تتساءل عن جدوى الممارسات التفويضية التقليدية لتلك المنظمة. وعلى نفس المنوال فإن أزمة التمثيل السياسى، وعجز أحزاب اليسار التقليدية فى تجسيد بديل سياسى حقيقى، وتفجر عملية إعادة تشكيل الحركة العمالية.. كل هذا من شأنه التجيع على ظهور بنيات جديدة هجينة، تمثل فى ذات الوقت كوادر لجبهة موحدة حول قضايا بعينها، وتعبيرًا عن بحث سياسى لا يجد مستجيبًا له، ومن هنا فإن حركات مثل الشيوعى و«حقوق إلى الأمام» أو «التجمع»، تعبر بهذا الشكل عن تمنيات عميقة للتغيير الجذرى. إن تلك الحركات تتيح لأقسام هجينة من المناضلين، لها أهميتها الخاصة، وكثيرًا ما تكون جديدة، العثور على طريق الألتزام المشترك، وأن تستعيد امتلاك مجموعة من القيم والأهداف الأساسية للحركة العمالية، وأن تساهم فى إعادة الحيوية لحركة اجتماعية متعددة الأشكال، وكذلك تشجيع تحركات حول قضايا سياسية ساخنة فى الوقت الحاضر مثل تخفيض ساعات العمل، وإعادة توزيع الثروات، والكفاح من أجل

الحقوق الأساسية للحياة، ومقاومة إنهاك النسيج الاجتماعى من قبل «الجبهة الوطنية» التى تزدهر عبر تنازلات اليسار التقليدى.

٤ – ٤: إن المرحلة الجديدة المنفتحة فى الحركة العمالية، لا تجد حاليًا أى تعبير سياسى معاش، وبالتالى فإن القضية المطروحة مع قرب إجراء الانتخابات التشريعية، هى عما إذا كان إنعدام التوافق الزمنى سوف يستمر لمدة طويلة بين الراديكالية الاجتماعية الصاعدة، ومجال سياسى يجد نفسه من جديد فى اليسار مستقطبًا بأتجاه أفق تغيير السلطة لصالح الاشتراكية الديمقراطية.

إن التخلص من تلك الأوضاع الكارثية، التى قد تفضى فى النهاية أن يصبح اليمين المتطرف هو المستفيد، يفرض العمل على تقديم إجابة للحاجة إلى مشروع يسارى بديل. من هنا يجدر الاستناد إلى الظاهرات الجديدة، التى قد ينبثق منها تغيير فى التشكل السياسى للحركة العمالية. إن هذا يعنى أساسًا ما ينبع من الحركة الاجتماعية، ولكن أيضًا بصورة أقل من الاضطرابات الموضحة فى صفوف الحزب الشيوعى الفرنسى، والتناقضات التى يعيشها الناخبون، وكذلك المساحة النافذة للحزب الاشتراكى.

٥ - ما العمل

٥ – ١: فى مواجهة يمين تخفف الأزمة من عجرفته، وردًا على شلل أحزاب اليسار التقليدية فى التعامل مع إمهال ومماطلة القيادات الأتحادية للنقابات، فإن «عصبة الشيوعيين الثوريين» تؤكد على شكل من التنظيم عازم على الدفاع عن سياسة الجبهة الموحدة ضد اليمين واليمين المتطرف، وتشجيع المعارك فى كل مكان ومركزتها، ومساعدتها على إيجاد مخرج سياسى. وتطور «العصبة» من أجل ذلك، الفكرة التى تدعو إلى الانتفاع من الانتصارات الجزئية فى ديسمبر ١٩٩٥، ومن حالة الضعف التى عليها اليمين، حتى تستطيع إعادة بناء علاقات القوى وتنمية الحركة الاجتماعية، من أجل إفشال مجموع خطط أرباب الأعمال والحكومات. فى هذا الإطار تذكر «العصبة» المهام المتوقفة على ذلك، وهى اعداد كراسات المطالب، ومركزة المعارك، والوحدة النقابية، والتنظيم الذاتى. إنها تدافع، على أساس دروس الحركة الأخيرة، عن الهدف الضرورى لإطلاق هجوم مضاد حقيقى من العاملين، بمعنى «الجميع معًا» ومن أجل الإضراب العام.

٥ – ٢: ليس هناك أى تعارض بين بناء قوة جديدة والجبهة الموحدة. إن بناء قوة جديدة يتم من خلال سياسة الجبهة الموحدة، التى سوف تتحقق بيسر أكيد عندما تنبثق قوة كبيرة للتغيير الاجتماعى قادرة على فرض الجبهة الموحدة. ولذلك تتوجه «جبهة الشيوعيين الثوريين» إلى مجمل قوى اليسار، ولا سيما للحزب الاشتراكى والحزب الشيوعى، حتى تتحقق الوحدة دون استبعاد، وذلك فى كل المجالات التى تظهر هجمات الرجعية والملاكين واليمين المتطرف.

٥ – ٢ – ١ الكفاح من أجل الحقوق الاجتماعية

إن الحق فى العمل، الذى يعترف به الدستور، يجب أن يطبق بإجراء تشريعى عاجل، بهدف التخطيط لخفض البطالة حتى تزول تماماً. يتوجب فى هذا الصدد إصدار قانون أساسى بهدف تخفيض فترة العمل فى المهن المختلفة إلى ٣٢ ساعة فى الأسبوع، بل وأقل من ذلك حتى تمتص البطالة تماماً عن طريق إلزام أجتماعى لخلق وظائف تتناسب وتخفيض ساعات العمل. إن هذا القانون سوف يحدد الانتقال الفورى إلى أسبوع الـ ٣٥ ساعة دون تخفيض فى الأجور، ويخطط سنة بعد أخرى تخصيص أرباح الانتاجية لصالح العمالة ولوقت الفراغ، لبلوغ بسرعة الـ ٣٢ ساعة أو أقل سريعاً. يجب أن تخضع العملية بأكملها فى تطبيقاتها الملموسة، للحوار الديمقراطى فى فروع الاقتصاد وفى المنشآت وذلك: من أجل التفاوض على مواعيد العمل، مع الإبقاء على قاعدة احتساب العمل الأسبوعى، (أسبوع من أربعة أيام، تخفيض ساعات العمل يومياً وشهرياً..):

– من أجل إحصاء الوظائف التى لها أولوية البدء فى المرافق العامة (الاحتياجات الاجتماعية – تدخل المستهلكين)، وفى المنشآت (تخفيف أعباء العمل – الأختيارات التكنولوجية)

– من أجل بدء العمل بالحق فى إعادة التأهيل المهنى باستمرار (فترات التدريب المدفوعة الأجر دون فقدان عقد العمل).

– من أجل التقدم فى نماذج الوظائف، وانفتاح بموجب القانون للجميع دون التمييز على أساس الجنس أو الجنسية.

الحق فى الصحة والرعاية الاجتماعية الجيدة

إن مستوى الرعاية الاجتماعيه، مرهون بعلاقات القوى فى تقسيم الثروات التى ولدها العمل المأجور، وينشط كل من مناضلى ومناضلات «عصبة الشيوعيين الثوريين» ليرتفع، على قدر

الإمكان، نصيب الأجور من القيمة المضافة، وفى ذات الوقت نصيب الأجر الاشتراكى الذى يعود فى شكل الخدمات الصحية والمعاشات والتعويضات. إن هؤلاء المناضلين يشجبون النصيب المنخفض باستمرار من الدخول الموظفة فى الاستقطاعات الواجبة (الضرائب، الاشتراكات)، ويخوض هؤلاء المناضلون حملة من أجل فرض ضريبة أكبر على تلك الدخول والثروات، بما فى ذلك تمويل المرافق العامة.إنهم يناضلون لمقرطة إدارة الرعاية الاجتماعية، مما يعنى العودة إلى الأنتخابات الحرة فى مجالس إدارة الصناديق، وإلغاء سلطات التأطير الجديدة التى أعلنها البرلمان، وإلغاء التعليمات والمراسيم. وعوضًا عن ذلك تعلن «عصبة الشيوعيين الثورية»، عن تأييدها لقيام البرلمان، فى علاقة مع المتمتعين بالتأمينات الاجتماعية ومع المهنيين، بتحديد الأهداف الأساسية للصحة العامة. إن «العصبة» تعلن موافقتها على إقامة مرفق عام يشتمل العيادات الطبية الخاصة الحالية، ومن أجل وضع صناعة الأدوية تحت إشراف عام، ومن أجل وقف أى ربح من مرفق الصحة، وإعادة النظر فى سداد أحقية الأطباء. وتحاول «العصبة» أن تشجع، بجانب المستشفيات، القيام بالوقاية من الأمراض من مراكز طبية قريبة تابعة للمنشآت التى يديرها أصحاب المهنة مع جمعيات المستفيدين.

إن الوباء العام الذى يتمثل فى إنعدام المناعة (الأيدز)، يفرض حلولاً سياسية، وأعمالاً ذات خصوصية من وجهة نظر سياسة الرعاية الصحية، «الحصول مجانًا على العازل الوقائى»، ومن وجهة نظر انتاجية الشركات الاحتكارية للأدوية، وكذلك بالنظر إلى الوضع الأخلاقى، ومن هنا فإن «العصبة» سوف تساند مع «الشباب الشيوعى الثورى»، التعبئة الوحدوية حول تلك المسألة، وسوف نعمل على تنميتها فى اتصال بالجمعيات التى تنشط فى هذا الميدان.

الحق فى المرافق العامة

يعمل مناضلو «عصبة الشيوعيين الثوريين»، رجالاً ونساء، لإعادة تقييم المرافق العامة للنقل والأتصالات السلكية واللاسلكية والبريد وتوزيع الطاقة. يتوجب الإبقاء على الاحتكارات العامة للدولة. وتوزيع الأعباء الضريبية وجمعيات المستهلكين بعد إجراء مناقشات عامة عن الأولويات، ولابد أن تجرى بشأن الاختيارات التكنولوجية الثقيلة مناقشات واسعة على الصعيد الداخلى والأوربى.

– تداخل وترابط المراكز المختلفة وبلوغ ديمقراطيا الوسائل الحديثة للاتصالات السلكية

واللاسلكية، وكذلك الرقابة الاجتماعية على استخدامها.

- استبدال الطاقة النووية

- تحديد مرفق عام متكامل للطيران والسكك الحديدية والطرق البرية، بإعادة تنظيم الفوضى الحالية التى تقول بأن «كل شئ للطريق»، وإعادة تنظيم النقل الجوى على صعيد أوربا.,

الحق فى السكن

يتطلب هذا الحق تطبيق قانون المصادرة بإعداد خطة شاملة لإعادة الإسكان فى ضواحى المدن وفى الأحياء الشعبية، متضمنة حق شاغلى الأماكن السكانية الرقابة على الحياة المحلية وعلى اختيار النماذج المعمارية المتميزة.

حقوق المرأة

لقد حصلت النساء، بالمعارك التى خاضوها، على حرية أكبر فى التحكم فى أجسادهن، وعلى وسائل منع الحمل، وعلى حقهن فى الإجهاض، ويكافح مناضلو «عصبة الشيوعيين الثوريين»، رجالاً ونساءً، ضد كل المعوقات التى تقف فى وجه تلك الحقوق، لا سيما بشأن المهاجرين والقُصَّر. إنهم يناضلون من أجل المجانية، ولتزويد المستشفيات بالأجهزة اللازمة لتوفير خدمة الإجهاض الطوعى، ومراكز جيدة لرقابة المواليد. إن هؤلاء المناضلين يؤكدون على واجب مساواة المرأة والرجل فى الحصول على كافة الوظائف، ويؤكدون أيضًا على قاعدة الأجر المتساوى للعمل المتساوى، مع تنمية كل وسائل التدريب المهنى. إن هؤلاء المناضلين ينشطون من أجل دعم كل الوسائل المشروعة والمادية، التى تتيح للنساء التبليغ عن كافة أنواع العنف التى يقعن ضحية لها، سواء فى نطاق العائلة أو فى العمل، ويتوجب على النقابات بشكل خاص إدراج هذا الاهتمام فى توجهاتها، مما يعنى إدخال العنصر النسائى فى عملها.

تشجب «عصبة الشيوعيين الثوريين»، الحواجز الاجتماعية، التى تمنع تبوأ النساء المسئوليات السياسية فى المجتمع، وفى المؤسسات السياسية، والأحزاب والجمعيات والنقابات. لا شك أن تسيير أكثر ديمقراطية للحياة الاجتماعية والسياسية، يمر فى المقام الأول بدعم قوى لتبوأ النساء مناصب المسئولية. لا يمكن أن نكرس تلك الضرورة بالأوامر الإدارية، أو على سبيل المثال من خلال قوانين تفرض المساواة فى تسير الأعمال، بل تعتمد بشكل أكبر على معركة سياسية مستمرة. وبنفس طويل، مصحوبة باجراءات خاصة لتيسير تحمل أعباء الأطفال اجتماعيًا،

والحصول على التدريب، والحق فى أجتماعات لهن فقط، وكذلك احتمال تحديد نسب مؤقتة حمائية فى الحالات القصوى..

٥ - ٢ - ٢: الكفاح لبناء حركة شبابية

تأثر وضع الشباب منذ خمس عشرة سنة، نتيجة تطور مزدوج، فلقد شاهدنا أولاً الاستمرار فى اتجاه بدأ منذ عشرات السنوات، حيث أصبح التردد على المدارس ضخم للغاية فى التعليم الثانوى والتعليم العالى (حوالى ٢١٠٠٠٠٠ طالب فى السنة الدراسية ١٩٩٤ - ١٩٩٥). لا شك أن تلك الانطلاقة السريعة للغاية تلبى الحاجة المتزايدة من اليد العاملة المؤهلة، ولكنها قد فاضت كثيراً عن تنبؤات الحكومة وجزء من أرباب العمل. يعود السبب الأساسى لهذا التسريع، إلى إحساس جزء هام من الشباب بأثر الارتفاع المستمر فى البطالة المكثفة،على القدرة على إيجاد عمل بعد الانتهاء من المدرسة. أو من الجامعة، إذ أن الشهادات والدراسات تعد ضماناً أشد فاعلية كلما ارتفع مستوى تلك الشهادة. ومع ذلك يميل نمو البطالة إلى تضييق منافذ سوق العمل، وهو الأمر الذى يتضح من الارتفاع الملحوظ فى ارتفاع عدد أصحاب شهادة البكالوريا ٤ سنوات أو ٥ سنوات دون عمل، ويضطرون للتقدم فى مسابقات للوظيفة العامة التى تتطلب من التكوين والتدريب مستوى أقل. إن إطالة فترة الدراسة تتسق مع ظاهرة سوء الأحوال الأخرى. التى تتصاعد دون هوادة، والتى يطال الشباب بها أيضاً، بدءاً بتلك الشريحة الهامة التى تكون قد انهت الدراسة، ودون أية إمكانية للحصول على عمل ثابت، أو حتى أى عمل.. ولكن تلك الحياة السيئة يطال بها أيضاً الشباب الذى لا يزال يتردد على المدارس والجامعات، وذلك مع إهدار ظروف الدراسة نتيجة القيود المالية، والأوضاع المعيشية السيئة.

وهكذا فإن أرتفاع متوسط عمر الشباب الذى يترك منزل العائلة، يتسم بتصاعد مستمر، ويعنى فى ذات الوقت الطلبة والشباب الذين أنهوا مبكراً نظام التدريب، ويستحيل عليهم الوفاء بحاجياتهم الخاصة. هكذا ينتج عن التأخير فى الحصول على وضع اجتماعى مستقل، انتكاسة استقلالية الشباب، مما يكون له أثره على مختلف مجالات حياتهم الاجتماعية والخاصة. يضاف إلى تلك المعاناة، ما يصيب شباب المهاجرين أو الذين ولدوا من أجانب، تصاعد العنصرية وحالات التميز بالممارسة أو القوانين الناتجة عنها. أما وضع النساء من الشباب فقد تطور تطوراً عميقاً، وفقاً لملامح القوى للعملية المزدوجة السابق الإشارة إليها والخاصة بتزايد حجم البطالة والعمل المؤقت وإذا كانت حالة عدم المساواة بين الرجل والمرأة مستمرة فى نظام التعليم وفى أختيار

التخصص، فهى تتقهقر مع ذلك كعلامة لتأثير مكتسبات الحركة النسائية، ولكن أيضًا نوع من التغيير لدى جزء من شباب النساء بشأن التمثيل التقليدى للادوار الاجتماعية، فعدد الطالبات يفوق عدد الطلبة،ومن ناحية أخرى العديد من المناصب التى كانت للرجال فقط، أصبحت ملك للنساء، ويصبح التميز بين الجنسين أشد فى سوق العمل حيث تكون النساء فى وضع أسوأ للغاية من وضع الرجال. إن وعى الشباب أنفسهم بالتناقض المتصاعد بين الارتفاع الشامل لمستواهم التأهيلى، وبين مستوى المنافذ المهنية الذى يضيق دون هوادة، يتجسد ليس فقط على المسارات التعليمية القائمة أو المتبعة على المستوى الشخصى، ولكن أيضًا على أشكال التعبئة فى السنوات الماضية ومطالبها وأهدافها.

لا تهتم السياسة الحكومية، بشأن التعليم والعمالة (دون ذكر الهجرة)، بعلاج هذا الوضع، بل تسعى باستمرار لمضاعفة جوانب عدم المساواة. واليمين بعد فشله فى عام ١٩٨٦ فى إقامة نظام الاختيار فى الجامعة، يعمل الآن على صعيد التعليم المدرسى والجامعى، على تجذير السياسة التى بدأها كل من «جوسبان» و«لانج»، بجعل النظام التربوى يتلاءم واحتياجات نظام الانتاج.

تصطدم تلك السياسة بتناقض سبق الإشارة إليه، وهو اتساع المسافة بين الأعداد المتزايدة من حاملى الشهادات على كافة المستويات، وتقلص الاحتياجات إلى اليد العاملة المؤهلة. إن عدم ملاءمة العرض مع الطلب لقوة العمل، ليس فقط تفاوت كمى، بل هو أيضًا تباين بين الوتيرة السريعة فى تجديد الاحتياجات إلى اليد العاملة نتيجه إعادة بنية الرأسمالية المعاصرة، وبين التوزيع البطئ لحاملى الدبلومات على مختلف التخصصات. إن هذا التناقض يجذب باستمرار السياسات التربوية للحكومة، خاصة وأن مستوى الإنماء الأقتصادى ضعيف بنيويًا ويؤثر قليلاً على معدل توفير وظائف جديدة. إن سياسة العمالة ذاتها لا تقف عثرة فى وجه هذا التطور، بل تستفيد منها لتنمية مختلف أشكال العمل العابر وإفساد ظروف العمل لكافة الأجراء. ومما يكشف عن تلك التناقضات، المستوى الضعيف لتنظيم الشباب فى مجمله، وأيًا كان الإطار المعنى (الحياة الجماعية أو النقابية أو السياسية) فهو لم يستفد من التحركات القوية الحديثة. لا شك أن الوسط الطلابى الأحسن تنظيمًا، يعانى من تخلف بنيته النسبية، فعلى سبيل المثال توقف عدد الشاب النقابى فى الوقت الذى نرى فيه زيادة كبيرة للغاية فى عدد طلاب الجامعات. إن هذا الوضع حاسم فى إدراك الصعوبات التى يلقاها النمو الديمقراطى للتحركات، ولوحدتهم المطلبية أو لقدرتهم على بلوغ ما إمكانيات مشتركة.

تعبئة الشباب

إن التعبئة الطلابية فى نوفمبر - ديسمبر ١٩٩٥، تؤكد قدرة الشباب الكبيرة على التحرك. إن تلك المعركة تندرج، من وجهة نظر المطالب المطروحة وقوى التحرك، فى إطار استمرار الحركة المعادية لعقد الإدماج المهنى (وكذلك تحركات طلبة المدارس الثانوية ضد مشروع «جوسبان» فى عام ١٩٩٢) . إن المعارك التى خاضها الشباب منذ بداية التسعينات، تناولت فى ذات الوقت قضايا التعليم، وظروف الحياة، والمستقبل، والبطالة، والأوضاع الرديئة. ولقد كان التحرك الذى جرى عام ١٩٨٦ ضد مشروع «دوفاكيه»، يتركز أساسًا على المطالب الديمقراطية لولوج التعليم التعالى، لأنه كان ينظر للحصول على التعليم كوسيلة للهروب من البطالة، اليوم على الرغم من أن إمكانية البطالة أقل بالنسبة لحاملى الشهادات العليا، فإن الخوف من ترك المؤسسات التعليمية دون العثور على عمل يشمل كافة الشباب، ومنهم من يندرجون فى التعليم العالى . ومن هنا نشاهد تحركات شبابية (بين طلاب المدارس الثانوية، وطلاب الجامعات مع دخول قطاعات جديدة مثل المعاهد الفنية العليا فى المعركة) تطرح بشكل واضح مجموعة من قضايا المجتمع فى مجابهة مع السياسات الحكومية. إن تلك المعارك، ولا سيما معركة الخريف الماضى، تواجه صعوبة التعبير بمطالب محددة وملموسة من الوسط الشبابى بأكمله، عن مسائل مثل البطالة التى تطرح قضايا سياسية جامعة، والتى لا تستطيع التحركات الشبابية الإجابة عليها بمفردها. من هنا فمن الضرورى إيجاد علاقة مع الحركة العمالية. وإذا كانت تلك العلاقة قد وجدت خلال التحرك الأخير (وهو الشئ الجديد فى التحركات الحديثة للشباب) فهو لا يزال غير كافٍ، وقد كان هذا التحرك أساسًا للتضامن مع حركة الأجراء الذين كانوا يكافحون ضد نفس الخصم، أى الحكومة وسياستها. يتضح من ذلك أن المعارك الشبابية الراهنة تهاجم بكثافة السياسات الحكومية، بل والمجتمع ذاته فى سيرورته، ولكن تلك المعارك تظل عاجزة عن العثور على منفذ سياسى واضح يتناسب مع القضايا والمطالب التى تطرحها تلك الحركات، ذلك أن أزمة الحركة العمالية تعيق كثيرًا وبشكلا خاص تسييس الشباب.

وحتى إذا لم يكن للشباب نفس العلاقة بالحركة العمالية، وبفقدان الثقة فى تجارب الاشتراكية الديمقراطية، والتجارب الستالينية، فلا وجود حتى الآن لمشروع ضد الرأسمالية يكون محل ثقة لجزء هام من هذا الشباب.

العلاقات بين «عصبة الشيوعيين الثوريين»

و«منظمة الشباب الثوري»

لقد كان توحيد منظمات الشباب في تضامن سياسى مع «منظمة الشباب الشيوعى - الثورى» نجاحًا لا شك فيه، فلقد أستطاعت المنظمة الموحدة فى تسيير أعمالها، وفى إتمام بنائها، وأكد المؤتمر الأول الذى انعقد من «منظمة الشباب الشيوعى الثورى» و«أتحاد الطلاب الديمقراطى»، على تلك الوحدة ودعمها، وتظهر اليوم منظمة الشباب وقد تخلصت من الأزمة المرتبطة بالانقسام الذى وقع عام ١٩٩٠، إذ تضم هاتان المنظمتان أكثر من ٢٠ فرعًا يدخل فيها أساسًا طلبة الجامعات والمدارس القانونية، وتتدخل فى القضايا المتعلقة بالتعليم وبمعاداة الفاشية، ومعاداة العنصرية وقضية النساء.

إن وجود «منظمة الشباب الشيوعى الثورى» - اتحاد الطلاب الديمقراطى يتيح للتيار الذى تمثله أن يؤثر على الشباب، مثلما حدث فى الحركة الطلابية الأخيرة.. إن المهم إذن بناء منظمة شبابية مستقلة تستجيب للطريقة التى يريد الشباب بها الوصول إلى السياسة، ومن هنا فإن العلاقات بين «عصبة الشيوعيين الثوريين» ومنظمتها الشبابية، يجب أن تكون على أساس احترام استقلال «منظمة الشباب الشيوعى الثورى» - اتحاد الطلاب الديمقراطى فى اتجاهها وتسيير عملها، التى لابد أن تكون على أساس حوار منظم وتبادل سياسى دائم بين المنظمتين، على جملة من القضايا السياسية. ولابد علاوة على ذلك أن تبذل «العصبة» جهدًا خاصًا فى اتجاه هاتين المنظمتين. ومن الضرورى إيجاد تنسيق متميز بين المنظمتين، عندما تتدخل فى نفس المجال وفى نفس الحملة، وبما يقتضى إجراء لقاءات منتظمة، وباهتمام «العصبة» المتواصل لدمج منظماتها الشبابية فى نشاطاتها.

٥ - ٢ - ٣: الكفاح ضد الفاشية والعنصرية

تعمل «عصبة الشيوعيين الثوريين» فى المعارك الجزئية والقطاعية والمهنية، على تسييس المواجهات، وأن توضح الأفق السياسى الذى ترفض اقتراحه الأحزاب الحاكمة، وهى بذلك تبذل كل الجهد لتجميع المعارك ضد اليمين وضد الحكومة. إن «العصبة» باسنادها إلى ديناميكية النزاعات الأجتماعية، تدافع عن الفكرة التى تقول إن الأغلبية التى أنتخبت فى عام ١٩٩٣ أصبحت لا تتمتع بأية مشروعية لاستمرارها فى إصدار القوانين الرجعية، وإن يسارًا حقيقيًا لن

يتهرب إزاء وجوب حل الجمعية الوطنية (البرلمان).

إن العصبة تدعو من أجل المعارك القادمة بشأن الأنتخابات، إلى وحدة اليسار دون استبعاد أى فريق، وإلى تجمع ديمقراطى لكل قوى الحركة العمالية.

٥- ٤: إن هزيمة معسكر الرجعية هى شرط لابد منه لانبثاق بديل يسارى حقيقى، وعلى أن هذا الشرط غير كافٍ على الإطلاق. إن المهم، فى هذا الشأن، معارضة الحلول الكاذبة التى قد تقدم من جانب الأحزاب التقليدية، لن يؤدى تعاقب السلطة لصالح الاشتراكية الديمقراطية التى ترفض تنمية سياسية متميزة حقيقة من سياسات «بالادور» و«جوبى» أو «شيراك»، كما أن عقد اتفاق جديد بين الحزب الأشتراكى والحزب الشيوعى الفرنسى الذى قد يؤدى إلى طريق مسدود، لن يؤدى كل هذا لفتح آفاق تحمل الآمال.

تؤكد «عصبة الشيوعيين الثوريين»، قبل كل شئ، فى الحوار الذى بدأ فى الانطلاق حول آفاق المستقبل، على الحاجة لمجابهة برنامجية واسعة، وإلى قطيعة واضحة مع المنطق الليبرالى - الرأسمالى السائد اليوم. «العصبة» بناء على ذلك تؤكد، على ضرورة نوع جديد من الوحدة فى اليسار، وهى مع ملاحظتها التباين الهائل بين حركة اجتماعية تزيد ثراء وخيالا، وبين يسار متجمد فى تأملاته وعلاقاته بالمجتمع، تطالب بإشراك على الفور المنظمات السياسية للحركة العمالية مع النقابيين وأعضاء الجمعيات، أو من ليسوا منتمين لأى حزب، المستعدين للعمل من أجل بديل يسارى حقًا. إن «العصبة»، تحقيقًا لهذا الهدف، تعمل على نشر وإشاعة فكرة «وفاق الأمل». تتمثل المحاور الثلاثة لهذا التجمع الجديد لليسار، فى المضمون والوحدة والرقابة الشعبية: المضمون لأنه يجب إنزال الهزيمة باليمين دون إتاحة الفرصة لتلهم نفس السياسة عمل الحكومة ذات الطابع اليسارى، مما يفترض من أجل ذلك الانطلاق من المقتضيات التى رفعتها الحركة العمالية، لا سيما فى نوفمبر وديسمبر ١٩٩٥، الوحدة لأنه لا يمكن إعادة «اتحاد اليسار» السابق، مما يعنى إقامة شبكة من التجمعات الوحدوية القادرة على أن تعد - بمناسبة انعقاد الاجتماعات الوطنية المعدة ديمقراطيًا على كل المستويات - ميثاقًا يمكن أن يجد نفسه فيه جميع الذين - من الرجال والنساء- يريدون بناء يسار جديد بهذا الاسم، ويكون راديكاليًا شديد الرقابة، لأن بناءه سياسيًا جديدًا يجب أن يوفر كافة الوسائل لكل المنضمين إلى هذا الميثاق، ويمكنهم من العناية بأن يدافع عن هذا البرنامج بطريقة سليمة، سواء فى المعارك أو فى الانتخابات البرلمانية، كما فى حكومة تكون وفية لأكبر عدد من المواطنين، كما كان شيراك وأعوانه

بالنسبة للمالكين.

.. ليس المقصود أن يظل ذلك الاقتراح محصوراً في مجال الدعاية بل المطلوب أن يصبح ملموساً في معركة سياسية لكل المنظمة: بهدف إثارة أوسع مجابهة ممكنة، ولأجل أن ينبثق عنها أكبر عدد من المواقف الوحدوية، وأن نعمل من أجل كل أنواع التقارب والتجمع على أرضية كل القوى الراغبة في السير في نفس الاتجاه. إن «عصبة الشيوعيين الثوريين» لا تخفى بدفاعها عن تلك الرؤية، اهتمامها بتحريك خطوط الفصل داخل اليسار، وللعمل على تغيير علاقات القوى، حتى يمكن فرض بديل سياسي حقيقي والدفاع عنه، وهي تؤكد على أنها تحبذ في إطار المعركة الدائرة أن يجرى تقارب بين كافة القوى التي ترفض الأستسلام لشعارات الليبرالية الجديدة، والتي تحافظ على عزيمة القطيعة مع الرأسمالية وقانون السوق.

«مع قانون السوق»:

«سوف تخوض العصبة بوجه خاص معركة من أجل أن يكون الحزب الشيوعي الفرنسي طرفًا أساسيًا في هذا التجمع منتهزة كل الفرص في المواجهة والتقدم نحو تحركات مشتركة مع هذا الحزب وخصوصاً مع أولئك الذين يؤكدون داخلة تجنيد هذا الأفق مثل المستقبل وغيرها».

إن «عصبة الشيوعيين الثوريين» تؤكد باقتراحها على كافة قوى اليسار إقامة «وفاق جديد»، إنها مستعدة منذ الآن في الاشتراك في تجميع لكل المناضلين، وكافة المنظمات التي تكون على استعداد لدفع التعبئة الموحدة لتحقيق المطالب الشعبية. إن مثل هذا التجمع المعادي للرأسمالية سوف يكون من شأنه، إذا ما ظهر في الوجود، ألا يترك الساحة مفتوحة لاستراتيجية بديلة لإثارة أزمة الحزب الاشتراكي، أو للتعرجات البيروقراطية للحزب الشيوعي. إن هذا التجمع سوف يفتح الباب لإمكانية وضع شكل من المساهمة المشتركة في الانتخابات التشريعية وفي المحافظات والبلديات. وإذا كانت تلك الإمكانية ربما تلقى من الصعوبات التي تحول دون أن تصبح حقيقة ملموسة في الانتخابات التشريعية بالنظر إلى طريقة الإقتراع التي تترك مجالاً ضيقًا للمنظمات التي لا تمتلك تمثيلاً برلمانياً، فلا يكن مع ذلك أن نستبعد افتراض إمكانية أن تساعد على انتخاب عدد هام من أعضاء مجالس المحافظات الذين يجرى انتخابهم بالاقتراع النسبي وعلى قوائم.

٥ – ٥ – ١: إن «عصبة الشيوعيين الثوريين» تكرس كل جهودها من أجل إنجاز هذا المشروع.

٥ – ٥: تظل استراتيجية «العصبة» تهتدى بهدف قيام تمثيل سياسى جديد للأجراء، حزب جديد متسع للتغير الأجتماعى، مستقل عن الحزب الاشتراكى، وعن الحزب الشيوعى، وفى قطيعة مع سياساتهما.

إن التربة الأساسية التى يمكن أن يتم عليها بناء تلك القوة الجديدة، تتكون اليوم من كتلة المناضلين النقابيين، وأعضاء الجمعيات الذين يجدون أنفسهم فى سياسة المنظمات التقليدية، والذين يرفضون أن يضعوا آمالهم على فرضية تجديد هذين الحزبين، وأختيار سياسة الضغط على الأجهزة الشيوعية والاشتراكية. لا يوجد مع ذلك فى هذا السبيل أى مسلك لطريق مختصر. إن إعادة تشكيل سياسى فعلى فى اليسار على أساس الاستقلال الطبقى، تقتضى تلاحم «الجديد» و«القديم»، بمعنى تلاقى التقاليد السياسية والثقافية القديمة بمقتضيات التجديد التى ترغب فيها الحركات الأجتماعية الجديدة. من هنا يجب الأهتمام المتزايد بما يجرى الآن من مناقشات وحوار داخل الحزب الشيوعى و«الحزب الاشتراكى»، وملاحظة التباينات والانقطاعات التى قد تحدث. ولابد أيضًا، لإعادة تشكيل فعلى، من تجارب جماهيرية جديدة والتى لن تغذيها سوى مجابهات أجتماعية شاملة. وينبغى وجوبًا على هذا التشكيل الجديد، أن يكون مبنيًا على اقتدائه بالأجيال المناضلة الجديدة.

٥ – ٥ – ٢: ومن أجل التقدم فى هذا الاتجاه، فإن «عصبة الشيوعيين الثوريين» عازمة على اقتحام الأستحقاقات القادمة للمعارك الطبقية، أنطلاقًا من مضامين برنامجية قادرة – دون سواها – على استخلاص أول تعبير سياسى لحركة اجتماعية لا تزال متنوعة ومتعددة، وهى لذلك تطرح على أوسع حوار «برنامج قطيعة الفوضى الليبرالية»:

– ضد التهديدات الواقعة على نظام التأمين الاجتماعى، ومن أجل إصلاح مالى بفرض الضرائب على الدخول المالية، وإقامة مرفق عام للصحة، ومراقبة شركات الأدوية الأحتكارية.

– ضد الخصخصة والخلخلة، ومن أجل الدفاع عن المرافق، العامة ومقرطتها بالتسيير الذاتى.

– ضد البطالة والركود الاقتصادى التى ولدتها الليبرالية، ومن أجل انطلاقة لتنمية مقبولة اجتماعيًا وبيئيًا، أى زيادة الأجور، وزيادة الحد الأدنى لها، وخفض ساعات العمل دون مساس بالأجور (بموجب قانون يتيح تقليل فترة العمل إلى ٣٢ ساعة ثم إلى ٣٠ ساعة).

- ضد الظلم وضد عدم المساواة، ومن أجل إشباع الحقوق الأساسية للمعيشة، أى الحق فى السكن، وحق الشباب للتدريب التأهيلى، والحصول على عمل، وحق النساء فى المساواة.

- ضد الطريق المسدود التى تؤدى ماسترخت إليه، ومن أجل بناء أوربى ومعاهدة جديدة جاعلة الأولويات لصالح الشعوب.

- ضد الآليات الرئاسية والسلطوية للجمهورية الخامسة، ومن أجل علاقة ديموقراطية أخرى وجمهورية جديدة على أساس المواطنة والتسيير الذاتى.

٥ - ٥ - ٣: سوف تتوجه «عصبة الشيوعيين الثوريين»، على هذا الأساس، إلى اليسار بأكمله، أى إلى المناضلين والغاضبين من الحزب الاشتراكى والحزب الشيوعى الفرنسى، ومن التيارات البديلة، وكذلك إلى المناضلين فى النقابات والجمعيات، وإلى الشباب والنساء. ومن أجل ذلك سوف تشارك «العصبية» فى كل مبادرات الحوار والنقاش، سواء تعلق ذلك بـ «تجمع التغيير الاجتماعى»، أو منتديات الحزب الشيوعى الفرنسى، أو أى تشكيل آخر مدافعة عن مسعاها الانتقالى، وعن اقتراحها قيام حزب جديد على أساس برنامج جديد.

وبالنظر إلى ضعف الأحزاب الحاكمة وانعكاسات الحركة الاجتماعية، فإن «عصبة الشيوعيين الثوريين» تشارك، لأول مرة منذ تأسيسها، فى الحوار الذى يدور فى اليسار عن المستقبل. قد لا تستمر تلك الحالة طويلاً، ولكنها ستوفر «للعصيبة» إمكانية غير مسبوقة بأن يسمع رأيها على صعيد كبير، ولذلك عليها أن تتقدم بخطاب يمكن أن يستمع إليه أكبر عدد ممكن.

٥ - ٥ - ٤: وفى هذا الإطار، تلجأ «عصبة الشيوعيين الثوريين» إلى إمكانية قيام «الجمعيات العامة للحركة الاجتماعية»، التى بدأها القادة النقابين ومن الجمعيات، وأيضًا من شخصيات عالم الثقافة، ولا يمكن لتلك المبادرة أن تتخذ أداة لصالح معركة التمثيل السياسى الجديد للعاملين، على أنه يمكن للنقابة الموحدة والاتحادية وللجمعيات والهيئات النسائية، أن تصبح موجهة وناقلة فى السياق الراهن لمنظور اجتماعى وسياسى، وذلك بعرضها نقاط الحوار الجماهيرى من أجل تغيير المجتمع جذريًا. إن أقل ما يجب عمله هو الاندماج من خلال تلك الديناميكية، حتى وإن بدت العقبات عديدة، وإذا تبين أن الآجال طويلة، وإذا وافقت تلك المسيرة مشاركة موازية لمجمل المناقشات بين مختلف مكونات اليسار. يتوجب بالتالى معرفة كيف يمكن،

فى كل مرحلة من مراحل تلك العمليات، صياغة الاقتراحات الملائمة حتى تحقق خطوات إلى الأمام.

٥ – ٥ – ٥: يجب بشأن التقلبات المحتملة فى تشكيل الحركة النقابية، الاهتمام – بشكل خاص – بأزمة الحزب الشيوعى. ليس وارداً فى المرحلة الراهنة الاقتراح على هذا الحزب بناء قوة جديدة ومشتركة، ولا حتى تكوين تشكيل على غرار «اليسار الموحد لدولة إسبانيا»، ذلك أن قيادة الحزب الشيوعى الفرنسى، غير عازمة بالفعل على السير فى هذا الاتجاه، ولا يضع جهازه بحالته مثل تلك الإمكانيات على جدول الأعمال، غير أنه تظل الانعكاسات الممكنة قائمة فى خلخلة هذا الحزب مما يعد رهان هام للغاية.

يواجه الحزب الشيوعى الفرنسى ومناضلوه، بديلاً مرعبًا، أى بالانحياز الانتهازى للحزب الاشتراكى بالشروط التى يمليها، بالنظر إلى حقيقة علاقات القوى الانتخابية، أو بالانكفاء حلقيًا وأنقساميًا. أما «عصبة الشيوعيين الثوريين» فإنها تواجه هذا الوضع بإمكانية قيام سياسة تستند، بشكل حازم ووحدوى، على حركة الجماهير، وعلى مطالبها، وتطلعاتها للديمقراطية، ولرقابة معاركها ومنظماتها، وهى تعمل لتقارب القوى المستعدة للعمل من أجل تنمية قصوى فى ديناميكية التعبئات الاجتماعية وقوتها الكامنة. إن تلك الديناميكية هى الوحيدة التى تستطيع تغيير علاقات القوى داخل اليسار وإقامة أسس وحدته. من المهم بالتالى التوجه لمناضلى الحزب الشيوعى الفرنسى، بشكل خاص، والحديث معهم حول الإمكانيات البرنامجية الكفيلة بإضفاء المصداقية على البديل، وكذلك عن نوع العلاقة، فى قطيعة مع الممارسات القديمة، والاهتمام بالحركة الاجتماعية، وأيضًا كيفية العمل لتجميع اليسار بأسره، وعموم عالم العمل، دون الوقوع فى تبعية جديدة للحزب الاشتراكى. كيف يمكن تفادى الانتهازية، وكذلك الأنطواء الحلقى. ويجب التساؤل عن السبب الذى يجعل «عصبة الشيوعيين الثوريين»، ترى أن الحزب الشيوعى الفرنسى عاجز عن الرد على ذلك الرهان، وأيضًا لماذا تناضل «العصبة» من أجل قوة سياسية جديدة. يقتضى ذلك أن نقوم، إزاء الحزب الشيوعى، بحملات توحيدية مناسبة، ومناقشة مناضليه على مستوى كافة التشكيلات واللقاءات الممكنة فى الحوارات التى ينظموها، بل وفى الحوارات المنظمة معًا من القاعدة إلى القمة، وذلك من أجل سياسة أخرى.

٥ – ٥– ٦: إن التقلبات المنتظر حدوثها فى الحركة العمالية، لن يكون الحزب الاشتراكى معفى عنها، ولذلك سوف تتوجه «عصبة الشيوعيين الثوريين» لمناضلى هذا الحزب، بشكل خاص، وسوف توضح الطرق المسدودة التى شهدتها الأربعة عشر عامًا من حكم «ميتران» والتنازلات

المتكررة لليبرالية. وسوف نشرح ضرورة قيام بديل حقيقى انطلاقًا من هموم المجتمع. سوف نقترح إعداد مضامين برنامجية جديدة، فى قطيعة مع عقيدة مؤتمر «ارش»، وهى «أن الرأسمالية تحد أفقنا التاريخى».

سوف نوضح ضرورة تجميع كل اليسار وعالم العمل بأسره على تلك الأسس. سوف نقول لماذا نعقد، بأن الحزب الاشتراكى غير قادر للرد على ذلك الهجوم، وأن قيادته تميل باستمرار إلى جانب الاختيارات الليبيرالية، وسوف تشرح «العصبة» لماذا تدافع عن أفق قوة جديدة. وهذا يتضمن صياغة حملات موحدة خاصة تجاه الحزب الاشتراكى وتياراته النقدية، واثار انتباه مناضليه فى جميع البنى التى تكون فيها اللقاءات ممكنه وفى الندوات التى يقيمونها والتى يشتركون فيها مع آخرين، من القاعدة إلى القمة، من أجل سياسة جديدة.

٥ - ٥ - ٧: إن الهيئة السياسية الجديدة، التى قمنا بتوصيفها، تتطلب من «عصبة الشيوعيين الثوريين» أن تبذل كل الجهد فى المجابهات السياسية، وفى المعارك التى ترمى إلى تغيير علاقات القوى داخل الحركة العمالية، أن تدخل فى تحالفات مع مجمل التيارات التى تأخذ على عاتقها بناء بديل سياسى. ولهذا فإن «عصبة الشيوعيين الثوريين»، سوف تستمر فى الحوار مع التيارات الشيوعية الناقدة (ضشا - المستقبل..) والـ نطضد وشؤظب و«الخضر». سوف تقترح عليهم خوض الحملات معًا، وتوحيد جهودنا لبناء الهجوم المضاد فى مواجهة اليمين، سوف تعمل «العصبة» مع تلك التيارات والتشكيلات فى كل فرصة مواتية، على إقامة التجمعات، وإمكانية التقارب، حيث يحتفظ كل منها باستقلاله التنظيمى وبحريته فى التحرك.

إن «العصبة» سوف يكون لها نفس التصرف إزاء مختلف مكونات اليسار المتطرف، وسوف تعمل جاهدة من أجل مشاركة منهجية مع البديل الفوضوى الذى يكون بجانب تلك المكونات فى غالبية المناسبات السياسية والاجتماعية، سوف تخاطب حزب «الكفاح العمالى» فى نفس الاتجاه، حتى وإن كانت حلقية هذا التنظيم تجعل من الصعب جدًا العمل المشترك فى ظروف غير منتظمة.

إن «عصبة الشيوعيين الثوريين»، بدفاعها دون هوادة عن مشروع بناء منظمة جديدة لعالم العمل، فى قطعية مع السياسات التى يسير عليها كل من الحزب الاشتراكى والحزب الشيوعى الفرنسى، سواء على صعيد الاقتراحات البرنامجية، أو بشأن العلاقات مع الحركة الأجتماعية، فإن «العصبة» تؤكد بذلك على توجه من أجل الحركة العمالية بأسرها وكل اليسار.

الوثائق الثلاث التى جرت مناقشتها واعتمادها من آخر مؤتمر

لـ «حزب الكفاح العمالى» الفرنسى المنضم إلى «الاتحاد الشيوعى الأممى» (تروتسكى)

أولا: الاتحاد الأوربى، العملة الأوربية، السوق العالمى

بعد فترة ١٩٩٤ – ١٩٩٥ التى اتسمت بسلسلة من الأزمات المالية والنقدية وخطر إفلاس العديد من البنوك الكبرى، بفعل المضاربات العقارية وبـ «التخفيضات التنافسية على القيمة» التى أربكت التجارة العالمية، فإن العام ١٩٩٦ يقدم على أنه العام الجيد للاقتصاد العالمى.

لا شك أن العام ١٩٩٦ كان، دون شك، عامًا جيداً من ناحية أرباح المؤسسات، على الرغم من خشية الوقوع فى أزمة مالية خطيرة (كانت الفترة السابقة جيدة أيضًا). كان هذا العام جيد أيضًا لدخول رؤوس أموال البرجوازية الكبيرة، مع تصاعدها بنسب هائلة لمن هم على قمة الثروات الكبرى فى كل فرنسا وعلى الصعيد العالمى. لقد زادت رؤوس أموال الثروات الخاصة ٢٠٪ و ٣٠٪، بل تضاعفت بفضل أرباح السنة الجارية، وأيضًا بفضل المعجل من الأرباح القادمة التى عبرت عنها أسعار البورصة المتصاعدة على الدوام. لقد كان التطور متباينًا بالنسبة للإنتاج. إن أقتصاد الولايات المتحدة دون غيره، وهى التى خرجت من أنكماش عام ١٩٩١، قد سجل إنماء منذئذ (دون أن يبلغ مع ذلك معدلات ما قبل بداية الأزمة). أما اليابان التى أجتازت أطول فترة انكماش منذ الحرب، قد تخرج منها الآن فقط، ومع ذلك فإن اقتصاديات معظم بلدان أوربا تظل فى ركود، بما فى ذلك ألمانيا التى شهدت فى بداية السنة فترة واضحة لتقهقر الانتاج.

إن البطالة المأساوية فى أوربا بأسرها مستمرة فى التضخم، حتى فى انجلترا ذاتها التى صفت البرجوازية، بعنف أشد مما حصل فى أوربا الغربية، الأنظمة التى كانت تحمى العاملين نوعا ما، فيما يتعلق بـ الحد الأدنى للأجور، وبشأن العمل غير المستقر، والتخفيض الشديد لتكلفة

اليد العاملة وهو الأمر الذى يحث، مع ذلك، أرباب العمل على توفير وظائف جديدة، فلا تزال البطالة متفاقمة على حالها. لم يكن للإنماء الاقتصادى النسبى فى الولايات المتحدة أى أثر على الإطلاق فى تحسين أوضاع الجماهير الشعبية، بل استند هذا الإنماء، عكسًا لذلك، على إفساد ذلك الوضع. والملاحظ أن المقال الذى نُشر مؤخرًا فى جريدة «لوموند» تحت عنوان «العمالة الأمريكية على أقصى سرعة»، والذى يشيد فى عنوانه الفرعى بـ الـ ١٠,٥ مليون فرصة عمل التى وجدت منذ ١٩٩٣، يضطر أن يوضح فى صلبه أن الوظائف الجديدة لم توجد فى المؤسسات الكبرى التى تستمر فى تخفيض عمالتها (ولا حتى عن طريق الدولة التى تلغى الوظائف). إن غالبية الوظائف التى توفرت غير مستقرة فى مؤسسات صغيرة تقوم بأعمال ثانوية ومؤقتة أيضًا والتى تتوجه المؤسسات الكبرى إليها لتقوم محلها بنشاطاتها الأقل إنتاجية. لم تطرأ منذ عشرين سنة أية زيارة على الحد الأدنى للأجور، حتى لتلك الفئة من الطبقة العاملة التى احتفظت بعمل مستقر. من المشاهد أن الأجور بالنسبة للفئات الدنيا فى حالة تدنى يقدر بـ ٣٠٪ لفترة عشرين سنة. يقدر بعض الكتاب عدد الأمريكيين الذين يعيشون تحت خط الفقر بـ ٣٨ مليون نسمة تمثل ١٤,٢٪ من الأهالى (مقابل ١١,٦٪ فى الستينات). والأمر الذى يستدعى النظر أن ازدياد الفقر جاء بقدر كبير نتيجة إفقار هؤلاء الذين لهم عمل مستقر وأجر. يقدر جامعيون أمريكيون، جاء ذكرهم فى مجلة «الموند دبلوماتيك»، بأن عدد الأجراء الذين يعيشون تحت خط الفقر قد تضاعف ثلاث مرات فيما بين ١٩٦٩و١٩٩٤ حيث انتقلت نسبتهم من ٨,٤٪ إلى ٢٣,٢٪ لمجموع الأجراء. ويقدر آخر لجريدة «لوموند» أن «١٨٪ من العمال المستقرين تحت خط الفقر الرسمى، إن الناس يعملون ومع ذلك ليس لديهم من المال ما يكفى لإيجاد محل إقامة ثابت، ويعيشون تحت الكبارى» ينهى هذا الصحفى بوضوح مقاله بالقول: «أليس هو حال بومباى». إن انخفاض نصيب الأجور فى الدخل العام والتصفية المتدرجة أو العنيفة للرعاية الاجتماعية ضد المرض، والشيخوخة، والتدهور الشامل للمرافق العامة، إنما كلها أمور تؤكد فى الواقع على أن أرباح البرجوازية جاءت نتيجة مضاعفة الاستغلال، وليس إنماء الإنتاج حتى فى أكثر البلدان ثراء. إن الاحتفاظ بالإنماء فترة طويلة نسبيًا للانتاج والاستثمارات فى الولايات المتحدة، يؤدى إلى القول منذ عدة سنوات باحتمال أن يؤدى الإنماء الأمريكى إلى أن يشد إلى الأمام مجمل الاقتصاد العالمى، ولا سيما الاقتصاديات الأوربية. على أن ليس هذا الذى يحصل الآن. إن الإمبريالية الأمريكية لا تحصل على كفاءاتها النسبية بدفع الاقتصاد العالمى إلى الأمام، بل تحصل عليها عكسًا لذلك على حساب

منافسيها الأساسيين.

إن إدارة كلينتون تتبع سياسة تجارية عدوانية نحو الخارج، وهى تضع كل إمكانيات الدولة للحصول على العقود (الأسلحة، الطائرات، التجهيزات الهامة) لصالح الاحتكارات الأمريكية ضد منافسيها من الأمبرياليات الأضعف.

إن القوى الامبريالية الأخرى من الدرجة الثانية، لا تعمل شيئًا مختلفًا عن ذلك، ولكنها لا تمتلك القوة الاقتصادية والسياسية بل والعسكرية، التى للولايات المتحدة، والتى تستند بوضوح على قواعد حرية التبادل التى توصى بها أو تفرضها. إن الولايات المتحدة تتبع سياسة حمائية فى المجالات التى تقتضيها مصالح مجموعاتها الرأسمالية الكبيرة، ولكن عندما تتطلب تلك المصالح ذاتها غير ذلك فإن هذا البلد لا يجد حرجًا لإزالة العقبات للدفع إلى السوق الأمريكية: منتجات تم صنعها حتى فى «الأدغال» المكسيكية. وأخيرًا، فإن السياسة التجارية العدوانية، تستند منذ سنوات عدة، على ضعف قيمة الدولار مما يسهل التصدير ويجعل الواردات أعلى ثمنًا.

يستفيد بلا شك، عدد من الاحتكارات اليابانية والبريطانية والألمانية والفرنسية، من حسن سير الاقتصاد الأمريكى نسبيًا، على أن هذا يخص فقط أقوى الاحتكارات وهى التى تتمتع بقدرة مالية كافية لتضع تحت إشرافها مؤسسات مستقرة مباشرة فى السوق الأمريكية، فمن الملاحظ أن جوهر استثمارات الرأسمال الفرنسى الكبير فى الخارج لا تذهب لبلاد أوربا المجاورة بل تذهب للولايات المتحدة، على أن رءوس الأموال الأمريكية التى استقرت فى أوربا لشراء المؤسسات الإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية.. تتزايد منذ عدة سنوات على الأقل بنفس الوتيرة، إضافة إلى أنها تنطلق باستمرار مستوى أعلى.

إن الازدياد المتواصل، منذ الثمانينات، لتصدير رؤوس الأموال، لا يعنى إطلاقًا قوة اقتصادية جديدة، ذلك أن انتقال رؤوس الأموال من قطر إلى آخر يستهدف الحصول على أرباح جشعة بأجل قصير، يستهدف امتلاك مؤسسات قائمة بالفعل. إن اشتعال عمليات شراء المؤسسات المختلفة، التى تطبع التنافس بين المجموعات المالية الكبرى، تؤدى إلى حركة مستمرة فى مركزة رؤوس الأموال. إن تلك المنافسة تصبح ميسرة وشديدة الوطأة فى ذات الوقت، بالإلغاء شبه الكامل للمعوقات السابقة لحرية تداول رؤوس الأموال. إن ساحة القتال التى تتم فيها المواجهة بين بضع مئات من المجموعات المالية الكبرى تتسع منذ عدة عقود، وخاصة فى العقد

الأخير، وذلك نتيجة العديد من العوامل: تصفية مناطق النفوذ المحمية من الدول الكولونيالية القديمة ثم حديثًا الضغط الذى يمارس على البلدان الفقيرة للتخلى عن مفهوم الدولة الراعية.

ولاتباع سياسة الخصخصة فى البلاد الامبريالية ذاتها بل الإنفتاح الذى تتمتع به رؤوس الأموال الغربية حتى وإن كان محدوداً فى بلاد كانت فى نفوذ الأتحاد السوفييتى أو الصين. وفى خشية مما أطلق عليه «أزمة مديونية» البلدان الفقيرة، اقتصرت رؤوس الأموال الخاصة لمدة عشر سنوات، على توظيف أموالها أساسًا فى المثلث المكون من الولايات المتحدة وكندا، أوربا الغربية، اليابان، على أنه منذ بداية العقد الحالى اتسعت حركة تصدير رؤوس الأموال، من ناحية نحو البلدان الأقوى صناعيًا التى كانت تشكل الديموقراطيات الشعبية (من واقع ولصالح الأمبريالية الألمانية أساسًا) ومن ناحية أخرى نحو بعض بلدان آسيا (من واقع ولصالح خاصة اليابان والولايات المتحدة).

إن الأرقام التى يلوح بها للتدليل على سرعة إنماء إندونيسيا وماليزيا وتايلاند أو الصين، دون أن ننسى حالات قديمة مثل كوريا ومن نوع خاص جداً مثل تايوان وهونج كونج وسنغافورة، لا يجب أن تجعلنا ننسى نقطة انطلاق تلك البلدان التى كانت متدنية ولا أن ننسى أن تلك البلدان تمثل حالات خاصة ضمن الـ ١٥٠ بلداً متخلفًا أقتصاديًا من المعمورة. ومما له دلالته أن أرقام الإنماء الأكثر انهياراً لبعض جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية تتعلق بنشاطات فى البورصة، وهو ما يعنى أن تلك البلدان تجلب رؤوس الأموال المالية التى تبحث عن التوظيف الذى يجلب لها أرباحًا باهظة، أكثر من استثمارها فى الإنتاج. لقد دفع المكسيك الثمن منذ سنتين بوقوعه فى انهيار عنيف، كما عانت طبقاته الفقيرة من سياسة التقشف الناشئة، وتم انسحاب كامل ومباغت لرؤوس الأموال الأجنبية التى كانت موظفة فى هذا البلد. لا تعمل الامبرالية على تنمية الجزء المتخلف من المعمورة، ولا حتى بعض البلدان التى «تستفيد» من رؤوس الأموال الأجنبية المصدرة إليها. إن وضع تلك البلدان على ما كان عليه فى الفترة السابقة عندما كانت رؤرس الأموال تقدم على أساس «قروض». إن مجمل البلدان الفقيرة مستمرة فى الافتقار بالنسبة إلى البلدان الامبريالية. إن هذا الافتقار يمثل كارثة لغالبية إفريقيا ولجزء من أمريكا اللاتينية ولجزر الكاريبى ولجزء كبير من القارة الآسيوية. وعلى الرغم من الهدوء النسبى الذى أعقب موجات المضاربة المخربة التى شهدتها الفترة السابقة، فإن القطاع المالى يظل متضخمًا مقارنة بقطاع الأنتاج. إن عدد الوسائل المالية ومجموعة رؤوس الأموال الموظفة، مستمر فى الأزدياد لاسيما بالقروض

المعقودة من الدول، وهى التى تبحث دون هوادة عن أموال لسد عجز ميزانياتها نتيجة المعونات التى تقدمها لأرباب الأعمال، ونتيجة أيضًا لتمويل خدمة ديونها السابقة. لقد كان التضخم، أى اصدار عملة دون مقابل، الوسيلة الممتازة لمدة طويلة لتسد الدول العجز فى ميزانياتها، وهى الوسيلة التى يمكن أن تتكرر مرة ثانية ولكن منذ عدة سنوات التزمت أغلبية الحكومات والبنوك المركزية بسياسة تستهدف وقفا التضخم. هذه السياسة ليس دافعها بالطبع هو حماية القوة الشرائية للطبقات الفقيرة ضد تآكل قيمة النقد. ولكن خفض ثمن العملة بمعدلات مختلفة فى مختلف البلاد هو فرملة للتجارة العالمية، بالإضافة إلى أن هذا يترك المجال مفتوحًا «لتخفيضات تنافسية للعملة»، هذه التلاعبات التقليدية فى العمالة الرأسماليين فيها على إمكانية جعل سلعهم مؤقتًا تستطيع المنافسة فى الأسواق العالمية. لقد وضع «نظام النقد الأوربى»، فى حينه، لتثبيت سعر الصرف بين مختلف العملات الأوربية، على أنه عجز عن مقاومة عاصفة المضاربات فى العام ١٩٩٢ - ١٩٩٣، حيث استرد كل من الجنيه الإنجليزى والليرة الإيطالية حريتهما. ومن هنا فرضت الضرورة نفسها لعملة موحدة على البرجوازيين من البلدان الأوربية، والتى تتداخل اقتصادياتها ومنها أساسًا اقتصاديات ألمانيا وفرنسا.

ليس هذا الوضع وليد اليوم، فلقد اتضحت تلك الضرورة منذ قرن مضى، على أن معيار الذهب كان فى العالم بأسره محل احترام الدول الأمبريالية، باعتباره العملة العالمية، وعلاوة على ذلك كانت الدول الكولونيالية الأوربية غير راغبة، قبل الحرب العالمية الثانية، فى تقسيم أمبراطورياتها مع منافسيها عن طريق العملة الموحدة، فقد كانت تفرض عملاتها على مستعمراتها، وهو ما كان كافيًا. وبعد الحرب العالمية الثانية كانت أوربا المنقسمة والمخربة والمستنزفة، فى حاجة إلى المساعدة الأمريكية والدولار المسيطر. على أن الأمور تغيرت بعدئذ، حيث انتهى العهد الكولونيالى، وتحررت السوق الرأسمالية العالمية من تلك المعوقات، وأصبح الدولار غير مكفول بغطاء الذهب وسار يتموج. إن الدول الامبريالية الأوربية لا تريد أن تكون تابعة للدولار، وقد تستطيع بوحدتها امتلاك الوسائل اللازمة. وإذا كانت ضرورة الوحدة ليست شيئًا جديدًا، وإذا كانت أسباب تلك الوحدة قد تفوقت على أسباب الإستمرار فى الأستقلال، فإن الأشياء لم تكن يومًا وليست هى اليوم بتلك البساطة. إن إمكانية حرية تداول الأشخاص والسلع، تتطلب تناغم التشريعات الوطنية، سواء على صعيد القواعد والقوانين التجارية، أو على الصعيد الاجتماعى على الأقل بمستوى يماثل المستوى الذى بلغته الولايات المتحدة فيما بين ولاياتها

المختلفة. يتوجب فى هذا الشأن أن أى منتج، أو أسلوب تقنى للتصنيع، أو أية إضافة غذائية متداولة فى دولة ما أن يسمح بها أيضًا فى الدول الأخرى، مما يجعل المعوقات الإدارية أو القانونية تحل محل الحواجز الجمركية الملغاة. ويتوجب بشأن حرية انتقال الأفراد، أن يسمح لكل شخص له الحق فى العيش والعمل فى بلد بعينه، أن يكون له نفس الحق فى البلاد الأخرى. وحتى يكون هناك عملة واحدة تتمتع بالضمان المطلق، لابد من هيئة واحدة لإصدار العملة، وهذا ما لم تتفق عليه الدول الكبرى بعد مع غياب الدولة الاتحادية الأوربية. إن كل ما توصلت إليه تلك الدول هو التزامها بجعل عجز ميزانياتها فى أقل الحدود، حتى لا يستهويها اللجوء لإصدار عملة إضافية. إن المشكلة الكبرى تكمن فى امتناع الدول عن تقديم العون لصناعاتها مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة عبر طلبيات متميزة من الدولة، وأن تلعب الدولة لعبة: منافسة عن طريق طلب عروض على الصعيد الأوربى، وهو الشئ الذى لم يتحقق بعد حقًا. وهناك أيضًا صعوبات فى المجال الزراعى، حيث توضع زراعات الدول الأوربية الأكثر تصنيعًا فى منافسة مع زراعات الدول الامبريالية الأوربية الأخرى، وبالأخص تلك الدول التى تكون زراعاتها فى مركز الصدارة. لقد اضطرت أشد الدول ثراء أن تستبدل بالعون المباشر لزراعاتها عونًا عن طريق صناديق الدعم الأوربية التى أنشأت خصيصًا لهذا الغرض.

إن القضية الكبرى التى تواجه فرنسا، بل وخاصة بريطانيا، هى أن الصناعات الغذائية، وأيضًا منتجات أخرى مثل منتجات المناجم والمعتمدة على هذه الدول، لا تقع فى أراضيها الوطنية. إن فرنسا مرتبطة بمحافظات ما وراء البحار، وبأراضى ما وراء البحار، وببلدان إفريقية لمنطقة الفرنك، حيث تقيم معها شراكات متميزة. أما بريطانيا فهى مرتبطة، بدرجة ما، بالواحد وخمسين بلدًا التى تكون الكومنولث، والتى تعتبر ملكة بريطانيا صاحبة سيادة عليها أو قائدة لها. إن بلاد أوربا الأخرى، وخاصة ألمانيا، لا ترى مع ذلك أن تدفع ثمن العرقى والسكر والموز، أو أى سلعة زراعية أخرى، بأعلى من السعر العالمى بسبب العلاقات الكولونيالية السابقة لفرنسا وأنجلترا. وإذا كانت المصالح الأساسية، وخاصة المستقبلية، للرأسمال الكبير الإنجليزى الصناعى والتجارى والمالى، تميل بشكل واضح نحو أوربا، فإن مصالحها الآنية تختلف عن ذلك، إضافة إلى أن تلك المصالح متواضعة على المستوى المالى، وأخيراً فإن البرجوازية الانجليزية مرتبطة تمامًا برأس المال المالى للولايات المتحدة أكثر من ارتباطها بشركائها الأوربيين، وهذا ما يجعل بريطانيا الدولة الأقل أوروبية من بين الدول الثلاث الامبريالية الأخرى فى أوربا.

لقد أصبحت أوربا، والسوق الأوربية المشتركة، والعملة الأوربية الموحدة، ضرورة حيوية بدرجات متفاوتة للدول الأمبريالية الأساسية فى أوربا، أى ألمانيا وبريطانيا وفرنسا، وأيضًا بعض الدول الأخرى مثل البرتغال وهولندا وأسبانيا وإيطاليا، إن الكل سوف يكسب وسوف يخسر، حيث يكون مكسب الدول الأكثر ضعفًا منها أقل من مكسب الأشد قوة.

أما البلاد الأخرى كاليونان وبلاد شرق أوربا وتركيا، فهى بالفعل ليس لها حق الاختيار، فإما أن تلفظ تلك الدول من المجمع الأوربى ويفرض عليها التبادل غير المتساوى بكل قوة، أو أن يقبلوا الاندماج فى السوق الأوربية. وسوف يخضعون للسعر الموحد للعملة الأوربية التى يفتقدون لأى إشراف عليها، لأن ذلك الإشراف سوف يكون من الدول الكبرى. إن تلك الدول، التى أشرنا إليها، سوف تفقد قسطًا كبيرًا من حريتها السياسية والاقتصادية، ولكن لن يُلفظوا لمستوى البلاد المتخلفة التى تقع خارج الكتلة الأوربية، تلك البلاد التى تتحمل سطوة رأس المال بالقسوة الكاملة للسوق الرأسمالى المالى. إن أوربا الموحدة، والعملة الواحدة، هى قبل كل شئ الكعب الحديدى لرأسمال أقوى الدول الأوربية على أشدها ضعفًا. ثم أن ما يجرى بين الدول الكبيرة ليس إلا سلامًا مسلحًا حيث لم يلتق المتنافسون المتناقضون أبدًا إلا بحكم الضرورة، أى ضرورة مواجهة العدوان الاقتصادى الخارجى على مجالهم الجغرافى، وضرورة وضع أصغر بلاد أوربا تحت سيطرة نفس القبضة المشتركة، بدل أن تتناحر فيما بينها وتقضى على نفسها، وضرورة التوحد للاشتراك مواجهة منافسيهم لاستغلال إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. إن أوربا والعملة الموحدة تشكل على الصعيد العالمى مقتضيات امبريالية فى مواجهة الولايات المتحدة وكذلك اليابان بالتبعية. فلا يوجد بلد أوروبى أيًا كانت قوته يستطيع أن ينافس الولايات المتحدة منذ بداية القرن ولا يوجد بلد أوروبى يستطيع اليوم وحده منافسة اليابان. إذا لم تتحد الامبرياليات الفرنسية والانجليزية والألمانية فى سوق داخلية مماثلة للسوق الداخلية للقارة الأمريكية، أو مماثلة لمنطقة النفوذ اليابانية فى آسيا، فإن قوانين السوق الرأسمالية العالمية سوف تلعب أكثر فأكثر ضدهم.

يتوجب على الاحتكارات الأوربية أن توسع انتاجها على مستوى السوق الداخلية لمئات الملايين من السكان، حتى إن كانوا بدرجة أو أخرى غير قادرين على الوفاء بالدين (نفس الشئ بالنسبة للولايات المتحدة واليابان). يتوجب ذلك للتمكن من منافسة أكبر المؤسسات فى السوق العالمية، وذلك بالانتاج والتنظيم العلمى، وبأنتاجية تتخطى حدود عشرات الملايين من المستهلكين. يتوجب أيضًا إيجاد عملة تستند إلى ثروات وقوى الانتاج على صعيد القارة، حتى لا تتعرض

لطعنات المضاربات المتوحشة، وخاصة لتصبح تلك العملة صالحة للعالم بأسره ومستندة إلى قدر كاف من انتاج الأموال والسلع.

لقد أصبح الدولار، منذ عشرات السنوات بل منذ نصف قرن، العملة العالمية التى حلت محل الذهب فى مخازن بنوك إصدار العملة لكل بلاد العالم، مما أتاح للولايات المتحدة العيش سنوات طويلة بتصدير عجزها وتضخمها. على أن الولايات المتحدة أقل قدرة اليوم على ذلك، وهى مضطرة إلى الالتجاء للقروض المكلفة لتمويل نفقات الدولة الموجهة لمساندة اقتصادها، ومع ذلك فإنها تصدر تضخمها والعالم بأسره يتحمل الدولار. إن هذا الوضع يجعل الامبرياليات الأوربية فى حالة تبعية، ويتضح عندئذ أن إقامة سوق على الصعيد الأوربى وعملة تستند إلى تلك السوق، هو الوسيلة الوحيدة لتصبح تلك الامبرياليات مستقلة بل وتستطيع بدورها أن تصدر عجزها إلى البلاد الأكثر ضعفًا. إن اندلاع الأزمة فى منطقة أو أخرى من أوربا، لن يؤدى تلقائيًا إلى اضطراب نقدى وإلى كارثة تجارية، لأن العملة الأوربية ابتداء من مساحة معينة، تصبح على غرار الدولار، مستندة على اقتصاد شامل قوى يعوض التقلبات على الصعيد المحلى بالثبات على صعيد القارة. من المفهوم أن هذا الشئ لا يدخل السرور كثيرًا على الدول الامبريالية الأوربية الكبيرة، التى تضطر إلى المساومة مع جيرانها والذين هم بالدقة أقرب منافسين لها، ولكن تلك هى بالنسبة لها الفرصة الوحيدة لفترة زمنية ألا تنزال إلى صف امبرياليات من الدرجة الثانية أو الدرجة الثالثة. إن الاختيار بالنسبة لأسبانيا أو البرتغال أشد مأساة عما هو لألمانيا وفرنسا وانجلترا. وبعبارة أخرى، فإن أوربا هى آلة حرب ضد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، آلة حرب اقتصادية حتى تستمر إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية ضحية الشراهة الامبريالية، وحتى تستبدل بحروب التقسيم فى العالم، التى أسيلت الدماء فيها خلال النصف الأول من القرن، حرب أقتصادية تسيل الدماء فى القارات الفقيرة، تحت مسمى الحروب الأهلية التلقائية أو المدبرة. وعلى غرار ما يجرى فى الجيش، فلابد أن تكون أوربا متدرجة فى التوجيه والإدارة، مع عدم السماح داخلها بمحاولات استقلالية باهتة، بل على أوربا أن تجعل جميع دولها منضبطة ابتداء بالطبع من أشدها ضعفًا. ليس على العاملين الثوريين والمناضلين الشيوعيين الثوريين أن يكافحوا من أجل أوربا الامبريالية تلك، ولا الاعتراض عليها باسم الاستقلال الوطنى، الذى ليس له مكان هنا، تمامًا كما لم يكن استقلال فرنسا فوضع خلاف خلال الحرب العالمية الثانية بعد أحتلال الأراضى الفرنسية بجيش الامبريالية الألمانية، ولقد ظلت فرنسا بلدًا امبرياليًا، وكل بلد

من البلاد التى تشارك فى أوربا من أكبرها إلى اصغرها وحتى لوكسمبورج الصغيرة، تظل بلداً امبريالياً يشارك فى استغلال العالم، على أن ذلك لا ينطبق على بعض دول شرق أوربا فلقد ظلت تلك الدول على الدوام أشباه مستعمرات للرأسمال الغربى.

ليس على العاملين والشيوعيين الثوريين الاعتراض على أوربا، ولا النضال من أجلها بل عليهم معارضة طابعها الامبريالى. ولكن الامبريالية موجودة هنا فى بلادنا، ذلك أن الذين يقولون لنا بمعارضة هيمنة الرأسمالية الألمانية (أو الإنجليزية أو الكورية..) على الرأسمالية الفرنسية، إنما يدخلون الغش على العاملين. لا شك أن أقامة مجمع اقتصادى على صعيد أوروبا، واقامة عملة موحدة، قد يعد تقدما موضوعياً، فتلك الحالة هى التى أتاحت للولايات المتحدة لأن تصبح الدولة الأولى فى العالم بفضل عملة واحدة، ولغه واحدة، ودولة واحدة تمتد من طرف إلى آخر على قارة حقيقيه. لم يتم ذلك سلميا، بل تم من خلال حربين سالت الدماء فيهما، أولا حرب الشمال ضد الجنوب التى شهدت انتصار مصانع شمال أمريكا ضد جنوب كبار الملاك العقاريين، ثم جاء ما أطلق عليه بحياء «غزو الغرب» أى الحرب ضد الهنود وهى حرب الابادة الجماعية التى جعلت الولايات المتحدة تمتد من محيط، لآخر شاهرة البندقية والسيف بيد سلاح الفرسان. لم تتحقق اوروبا الكبرى على يد هتلر الذى بدا مع ذلك أنه قد نجح فى لحظه ما. واليوم يبدو أن أوروبا يمكن أن تتحقق بطرق أكثر سلمية فى مظهرها، ولكن ليس صحيحاً أن أوروبا تتحقق دون كوارث وفواجع ودون أموات. لدينا أولا مثال الحرب الأهليه فى يوغسلافيا السابقة ثم البؤس المتصاعد فى أوروبا بأسرها، والتى قد تجتازها مستقبلا الحشود الجائعة أو البؤساء تقتلهم فرق من الجيش كما كان الحال فى أسوأ ظروف القرون الماضية. ليس أمامنا الاختيار. إن أوروبا، والعملة الموحدة، واللغه الموحدة، يمكن أن تكون تقدما هائلاً لمن يعيشون فى تلك القارة، ولكن ليس بقيادة ورقابة الامبريالية، وكما هو الحال فى أشياء أخرى، بما فى ذلك التقدم التقنى الذى عندما يكون فى يد الرأسماليين يرافقه بؤس متزايد، ولذلك لا يجب أن نرفض إلغاء الحدود، وحرية انتقال البشر، والعملة الموحدة، لأنها ليست السبب فى بؤسنا. إن السوق المشتركة والعمله الموحدة هما آخر الذرائع التى تستخدمها اليوم حكومتنا.

إن السبب الوحيد لبؤسنا هو الاستغلال الرأسمالى، أى الاستغلال الذى يتم من قبل مستغلينا، حيث يتوجب باستمرار أن نبدأ بأن نكنس بابنا وأن نكافاح قبل كل شئ ضد الرأسماليين عندنا. سواء كانت أوروبا أو لا.

٤ نوفمبر ١٩٩٦

ثانيا: الاتحاد السوفييتى سابقًا وتطوره

على الرغم من القفزات العديدة فى أزمة خلافة يلتسين الذى فى حالة سيئة، وعلى الرغم من مخاطر مؤامرات القصر الفاسدة، فلم تكن التغيرات هى التى رسمت روسيا فى السنة الماضية، ولكن كانت السمة هى استمرار الفوضى السياسية والعسكرية والاقتصادية.

لم يخرج ما كان عليه الاتحاد السوفييتى سابقًا من عملية فساد الواقع السياسى والاجتماعى الناتج عن الثورة البروليتارية لعام ١٩١٧، التى أفسدها أنحطاط البيروقراطية التى وصفها تروتسكى بعبارة الدولة العمالية المنحلة. وكانت عملية الإفساد قد بدأت فى ظل حكم «برجنيف» قبل وفاته عام ١٩٨٢، على أن تلك الوفاة وأزمة الخلافة التى أعقبتها، كانت نقطة الانطلاق العامة لهذا الإفساد حتى وإن كانت الأزمات السابقة تمثل أيضًا مراحل لهذا التطور. إن تلك الأزمة فى الخلافة التى استمرت على ما هى عليه إبان أندروبوف وتشيرننكو، لم تنته بوصول جورباتشوف إلى السلطة عام ١٩٨٥، الذى حاول تثبيت سلطانه بأن ضم إليه بعض فئات من البيروقراطية مع «البرسترويكا» و«الجلاسنوست» (الشفافية) ولكنه قد جرى تخطيه بما هو أكثر ديماجوجية منه. إن المعارك السياسية فى القمة، والديماجوجية المستندة إلى تطلعات ورغبات العديد من الفئات البيروقراطية، قد أطلقت العنان للقوى السياسية التى كانت محاصرة نسبيًا حتى الآن وهى من أصول بيروقراطية أيضًا. إن المجابهات العلنية والاتفاقات الخفية بين تلك القوى التى تعتمد أساسًا على مناطق نفوذ محلية، والتى لم تتحالف سوى لرفض السلطة المركزية، قد أدت إلى تفكيك الاتحاد السوفيتى وأثرت بحسم فى تاريخه خلال عشر السنوات. إن الدكتاتورية البيروقراطية – بصورتها المتشددة فى ظل ستالين وفى التعديلات التالية عليها – كان الغرض الرئيسى منها الحفاظ على امتيازات البيروقراطية ضد الطبقة العاملة، وفى حالة الضرورة ضد البرجوازية، على أن تلك الدكتاتورية كانت تثقل العبء على البيروقراطية ذاتها.

إن تلك البيروقراطية، سواء بقسمها المشارك فى السلطة أو القسم المكلف بإدارة

الاقتصاد، لم تعد بعد مكونة كما كان قبلاً من هؤلاء «الوصوليين الأشداء»، والذين إتسموا بكونهم متعقلين ومطموسين ومستقرين، بل أيضًا «الميالين إلى فكرة أن الثورة هى «نحن» الذين تحدث عنهم «فكتور سرج» فى الثلاثينات. إن البيروقراطية فى عهد برجينيف وحتى فى العهود السابقة كانت بأسلوبها فى الحياة، وخاصة فى تطلعاتها، قريبة من البرجوازية الصغيرة والبرجوازية الغربية.

إن المنشقين الذين كانوا يفرون من وقت لآخر إلى الغرب يفصحون عن تلك العقلية. إن ديماجوجية جورباتشوف رافعة شعارات «الحرية» و«الديمقراطية» فى مواجهة خصومه من مجموعة برجينيف ثم ديما جوجية مجموعة «يلتسين»، التى تؤكد على استقلالية السلطات المحلية، وإعادة الملكية الخاصة والرأسمالية ضد جورباتشوف، كان بالطبع لها صدى واسع فى البيروقراطية بأسرها. ولكن من الطبيعى أيضًا أن كل قسم من أقسام البيروقراطية ترجم تلك المفاهيم لصالحه الخاص. وإذا كان قسم من البيروقراطية كانت تحركه فى بداية تلك العملية العزم على إعادة الرأسمالية – وهو تطلع قديم حتى وإن لم يستطع أن يلعب هذا الدور تحت سطوة الدكتاتورية الستالينية – فإن الطبقة البيروقرطية المغلقة كانت متفقة جميعها فى العزم على الأستيلاء بأكبر قدر من الحرية على الحد الأقصى من فائض الانتاج الاجتماعى، على أن هناك العديد من الطرق لتحقيق ذلك، كان تفكير كل فرد من تلك البيروقراطية عن ذلك الاستيلاء إنه يتوقف على موقعه وعلاقاته وإمكاناته. منذ تلك السنوات العشرة إن لعبة القوى السياسية النابعة من البيروقراطية والتى كانت فى البداية تتبنى فى معظمها الديمقراطية، لم تبلغ مع ذلك شكلاً جديداً وديموقراطياً لسلطة البيروقراطية، بل كانت النتيجة إنفجار السلطة وشلل الدولة. لقد أدى تفتيت سلطة الدولة إلى مقاطعات بيروقراطية، إلى نتائج كارثية على الاقتصاد خاصة وأنه كان فى يد الدولة وعالى التمركز. إن حصيلة العشر سنوات الماضية منذ بداية البرسترويكا كانت مفجعة لما كان عليه الاتحاد السوفييتى، الذى تم حله رسميًا ككيان دولة واحدة فى ديسمبر ١٩٩١، وستستمر عملية تحلل غالبية الخمس عشرة دولة التى كانت تكونه. لقد كان الاتحاد السوفيتى، تحت الديكتاتورية البيروقراطية، سجنًا كبيراً للشعوب، ومع ذلك فإن تفكيك الأتحاد السوفييتى لم يؤد إطلاقًا إلى الحرية، بل أدى إلى حكم ألمافيا والقباضيات المحلية، وفى بعض المناطق إلى حروب أهلية دموية وعقيمة، دون أن ننسى الحرب القمعية الدائرة فى الشيشان. إن الانتخابات التى تلجأ إليها بعض تلك الدول بنفس الشكل الذى كان متبعاً أيام ستالين، لا تخدم

سوى أن تكرس تحت تشكيلات سياسية متنوعة تبوأ السلطة لنفس الشخصيات السياسية التى كانت فيما يسمى العهد السوفيتى. إن الحصيلة كارثية بشكل خاص على الصعيد الاقتصادى.

وعلى الرغم من المصداقية الضئيلة للإحصائيات التى نشرت عن الوضع الاقتصادى فى روسيا، فإنها تبين تراجعًا مستمرًا منذ ١٩٨٩، فالناتج الخام القومى لسنة ١٩٩٥ لم يكن رقمه البيانى سوى ٦٠ بالنسبة لما كان عليه عام ١٩٨٩، على أن التراجع كان فى الواقع أخطر من ذلك. إن العديد من السلع المصنعة والمنتجات الزراعية (اللحوم على سبيل المثال) قسمت إلى النصف أو أكثر. لقد تم «تعويض» هذا الانهيار فى الإحصائيات المعبرة عن القيم، بازدياد القطاع الثالث الذى يتضمن مجموع عمليات البؤر المالية أو شركات الحماية، وكذلك النفقات التى أتاحها إثراء فئة ضئيلة من المتلاعبين فى التجارة و«نشاط» خدام تلك الفئة. ومما له دلالة أيضًا الأرقام الواردة فى بعض المطبوعات الاقتصادية التى تقارن الناتج الخام القومى للفرد فى كل من الولايات المتحدة والبلد الذى كان الاتحاد السوفييتى. فى عام ١٩٧٥ كان متوسط الناتج القومى لكل فرد فى هذا البلد الأخير قد بلغ ٤٢٪ بالنسبة لما كان عليه فى الولايات المتحدة الأمريكية. لقد انخفض هذا الناتج اليوم إلى ٢٠٪ أى قريب تدريب لما كان عليه عام ١٩٢٨، ومهما كانت درجة مصداقية تلك الأرقام فإنها تعطينا فكرة عن ضخامة الخسائر التى سببها النهابين من البيروقراطية، والذين قضوا فى بضع سنوات على التقدم الذى تحقق فى نصف قرن من الاقتصاد المخطط، والذى كان متاحًا بفضل ما قدمته الثورة البروليتارية سنة ١٩١٧، حتى وإن كان ذلك المخطط مشلولاً ومنحرفًا وغير مثمر من إدارة كانت تخفى اختلاسات البيروقراطية لصالحها. فى الفترة الأولى من العشرية الماضية، كان قادة السلطة المركزية للبيروقراطية يؤكدون رغبتهم فى «إصلاح الاقتصاد الاشتراكى» مع احتمال تكريس حيز أكبر للمؤسسات الخاصة. أما بعد انتصار «يلتسين» فلقد غيروا كلامهم، ليعلنوا أنهم بصورة كاملة مع عودة الملكية الخاصة والرأسمالية. لقد أثارت تلك التصريحات آنذاك حماس الغرب (وهذا عدا استخدام تلك المقولات ديماجوجيًا). إن «يلتسين»، هذا العضو البارز فى الدكتاتورية البيروقراطية، لم يتوقف منذئذ عن تأييد الغرب. وباعتباره الضامن الأساسى للتطور نحو الرأسمالية فلقد قدم يلتسين على أنه دعامة «التحول الديمقراطى»، حتى عندما أركع البرلمان بقوة مدافعه أو عندما قامت قاذفاته بجعل عاصمة شيشنيا ركامًا من الخراب.

لقد أعلن المعلقون وقتئذ عن مسيرة سريعة بل ومرحة نحو الاقتصاد الرأسمالى، ولكن

هناك فارق بين النيات المعلنة والأعمال، لأن السلطة المركزية كانت فى حالة تفكك متزايد، وعاجزة، ليس فقط فى العمل عن تطبيق قراراتها، بل وأيضًا عن اتخاذ قرارات متماسكة.

وفى عام ١٩٩٢ مع إنطلاق ما قدم حينئذ من قبل المبشرين به (جايدار وتشوبايس وغيرهم على أنه المرحلة الأولى للخصخصة الشاملة للصناعة القائمة، فقد بدا أن القرارات التى كان ممثلوا البرجوازية العالمية يأملون فيها قد اتخذت بالفعل. كانت تلك المرحلة الأولى تهدف فى الأساس لتحويل مؤسسات الدولة إلى شركات مساهمة خاصة، وكان لابد أن تتبع بمرحلة ثانية لتأمين تسيير الاقتصاد على أسس رأسمالية، غير أنه اتضح أن الثورة المضادة الاجتماعية وهدفها تغيير مسار الاقتصاد إلى الوراء فى هذا البلد الشاسع، والذى تطورت الصناعة فيه على أساس تخطيط الدولة، أمر صعب للغاية وأشد بطئًا مما كان يأمل فيه أشد محركى الثورة المضادة اهتمامًا فى روسيا أو فى الغرب، وذلك لأنه إذا كانت المرحلة الأولى قد غيرت بالفعل الوضع القانونى لغالبية المؤسسات الكبرى فى البلاد – وليس كلها على الإطلاق – فإن المرحلة الثانية لا تسجل عمليًا أى تقدم. لقد تم تخريب التخطيط مع ذلك دون أن يحل السوق محله. لقد ظهرت أشكال اقتصادية مخلطة وبقيت مجمدة على حالها، بدلاً من أن تكون مرحلة للتحول. إن الاقتصاد يتدنى فى السنتين الماضيتين بدلاً من أن يتحول. إن أحدث الدراسات فى هذا الموضوع تشير إلى التوزيع التالى فى أسهم المؤسسات التى جرى خصخصتها: ٤٣٪ من الأسهم فى حيازة الأجراء، و١٧٪ ملك إدارة المؤسسات، و١١٪ للدولة، ٢٩٪ لملاكين خارجين عن المؤسسة، (بما فى ذلك صناديق استثمار يمتلك الجزء الأكبر منها البنوك العامة أو هيئات شبه عامة). وعلى الرغم من كون العاملين يمتلكون «أغلبية الأسهم»، فليس لديهم أية سلطة على «مؤسستهم» التى تم خصخصتها كما كان الأمر بالنسبة للدولة حين كانت اللغة الستالينية تقول إنها ملكهم. إن الحصص التى يمتلكونها تساعد فقط على دعم سلطة البيروقراطيين الذين يتولون إدارة المؤسسات، ولقد تحولت مشاركة الدولة فى العديد من المناطق، إلى مشاركة السلطات المحلية (فى المحافظات أو البلديات) والمرتبطة بقادة تلك المؤسسات.

هكذا أعطت مرحلة الخصخصة الأولى للطغم البيروقراطية المحلية، الوسائل القانونية للتخلص قانونًا من رقابة السلطة المركزية، على أنها تساهم فى حصانة «مؤسساتهم» من أقتحام رؤوس الأموال، سوى الصغيرة منها والتى يقتصر دورها بالتالى على تقديم الأموال الجديدة، والتى لا تستطيع مزاحمتها فى الهيمنة على تلك المؤسسات. إن غالبية المؤسسات والقسم الحاسم

من الاقتصاد تتبع الاقطاعيات البيروقراطية. ليست رؤوس الأموال الروسية من القوة لتكون لها الهيمنة فى الاستثمار، ويفضل الأغنياء الجدد تصدير الأموال التى اغتصبوها. أما رؤوس الأموال الأجنبية فهى لا تتسارع للاستثمار. إنها لجنة المتاجرين فى الأعمال الذين يبحثون عن صفقات ذات الربح الكبير والسريع، وبالتالى فليست روسيا حتى الآن مجالاً لاستثمار رؤوس الأموال الصناعية بل وحتى التجارية. ويبقى حجم الاستثمارات أدنى بكثير من تلك التى تم تحقيقها فى البيروقراطيات الشعبية السابقة الأقل حجمًا وثروة بشكل واضح. ويعود أولاً عدم استثمار رؤوس الأموال الغربية بكميات كبيرة إلى الوضع المالى العالمى. وأيًا كان الحال فإن رأس المال العالمى يستثمر قليلاً فى الوقت الراهن فى الإنتاج، فالزمان الآن لشراء المؤسسات وللتمركز فى القلاع الأمبريالية. أما فيما يختص بالاستثمارات فى روسيا، فإن سبب الحذر الخاص الذى يبديه رأس المال يعود إلى الظروف العامة، إلى فقدان الأمان، وتسلط المافيا على قطاعات كاملة من الاقتصاد، وعلى ضبابية مفهوم الملكية ذاتها، وهى كل تلك الأوضاع المرتبطة بضعف الدولة المركزية. أما رؤوس الأموال القليلة التى لدى الطبقة الغنية (ونحن نفضل هذا التعبير عن تعبير البرجوازية المحلية لضعف ارتباط تلك الطبقة بوسائل الانتاج) فهى تفضل التوجه نحو قطاعات هامشية ذات ناتج أعلى فى التجارة والخدمات، ما لم تتجه تلك الأموال نحو البنوك الغربية. إن أزمة الضرائب العاجزة الدولة عن تحصيلها، تكشف ضعف السلطة المركزية فى مواجهة الاقطاعيات البيروقراطية، وتساعد تلك الأزمة على استمرار هذا الضعف بحرمان الكرملين من وسائل فرض نفسه على الاقطاعيات المحلية. إن السلطات المالية العالمية تعلم ذلك تمامًا، وهى إذا كانت قد امتنعت عن أى إجراء خلال مهلة إعادة انتخاب يلتسين خوفًا من أن يتسبب ذلك فى مزيد من إضعاف النظام، فإنها اليوم تعبر علنًا عن قلقها إزاء حالة عدم الاستقرار المتزايد فى البلاد. إن صندوق النقد الدولى، استنادًا إلى عجز النظام عن تجميع الوسائل المالية لسياسته المعلنة، قد رفض مؤخرًا منح الشريحة الشهرية لما كان يطلق عليه فى مارس الماضى بـ «القرض التاريخى» بمبلغ ٥٠ مليار فرنك. لقد سجلت تلك الحالة معاهد تحديد الأخطار التى يلجأ إليها الممولون العالميون والدول الغربية، وهكذا فإن الهيئة البريطانية نضرش قد وضعت روسيا على رأس البلاد ذات المخاطر، بينما كان الاتحاد السوفيتى حتى عام ١٩٩١ يتمتع بأرفع قدر من الأمان لدى تلك الهيئات. لم تؤد مرحلة الخصخصة الأولى إلى تحفيز السير سريعًا نحو اقتصاد السوق الرأسمالى، بما فى ذلك حرية تبادل السلع والأموال، بل يبدو أنه يتمخض عنها اليوم

التطورات التى تتلاءم مع الظروف السياسية وتقسيمات الإقليمية والتى تقوم الخصخصة بدعمها.

إن تلك التطورات تخلط وسائل التوظيف القديمة التى كانت سائدة فى ظل الاقتصاد المخطط بيروقراطيًا بقدر قليل من أقتصاد السوق، مع استكمالها بقدر كبير من الاختلاسات. ونظرًا لضعف سوق حقيقية، بل غيابها تمامًا، ونظرًا لسياسة الائتمان الفانتازية التى تتبعها الدولة، فإن المؤسسات الكبرى التى لا تمتلك وسائل الدخول فى السوق العالمية تلجأ أكثر فأكثر للمقايضة، والتى تمثل أكثر من ثلث المبادلات بين المؤسسات، وعلاوة على ذلك فإن العديد من العمليات التى تحتسب بالمال أو بالائتمان تستند إلى المقايضة التى تقوم بها المؤسسات، باستخدامها الشبكات التى كانت قائمة فى عهد التخطيط تعويضًا عن عبئها البيروقراطى. إن طابع هذا النوع من التبادل الذى يتطلب علاقات ثقة وتقارب المصالح، يشجع ظهور الروابط الإقليمية وهى التى تؤدى إلى أوضاع مختلفة فى التمويل، وقد تكون متباينة وفقًا لقدرة المنطقة بالصناعات أو بالمواد الأولية، وأيضًا دفعًا لموقعها الجغرافى بقرب الحدود وبقرب ميناء يسهل البيع مقابل الدفع بالعملة الصعبة. إن السبب فى تواجد تلك الروابط يكمن فى هيمنة البروقراطية المحلية على اقتصاد المنطقة، وبالتالى تسهيل الاختلاسات لصالحها. ولكنها تدفع، فى ذات الوقت، إلى الاكتفاء الذاتى بالنسبة للمناطق الأخرى، وكذلك لتدعيم السلطات المحلية القادرة على مواجهة السلطة المركزية، ذلك أن العجز فى دخول الضرائب ليس، على سبيل المثال، أمرًا واقعًا، إذ إن سلطات بعض المناطق ترفض رسميًا دفع أية ضرائب، محتجين، على حق، بأن الدولة المركزية لا تقوم بالالتزامات الواقعة عليها (على سبيل المثال سداد مرتبات الموظفين وتسوية ما عليها من فواتير). هذا التطور يدعم، على أية حال، القوى النافذة والتى ليست فى حاجة لتواجدها إلى سند من مشكلة اثنية أو قومية حقيقية أو مصطنعة. وإذا كانت البيروقراطية قد تجزأت وغيرت من أساليبها، فهى لا تزال تلك الشريحة الطبقية الأصيلة التى نشأت من انحطاط الدولة العمالية، وهى لا تزال لها اليد العليا على أجزاء من جهاز الدولة المتفكك، وكذلك على اقتصاد فى حالة انحدار وقد تكون تغيراتها المتتالية هى مراحل تحولها للبورجوازية، على أن التحول لم يكتمل بعد.

لا يمكن حتى لأوساط البلطجة والمتاجرة المرتبطة بالبيروقراطية، أن تشكل البوتقة التى تنبثق منها الطبقة الرأسمالية الروسية القادمة. ليس هناك أى معنى للمقارنة بتطور البرجوازية الغربية بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، فلقد كان مصدر ثراء البرجوازية، آنذاك أساسًا من السرقات والجرائم والإبادة الجماعية ضد صالح المعمورة بأسرها، تلك حقيقة لا شك فيها.

ولكن ليست المافيا هى أصل الترستات الأمريكية، وإن كان بعض رجال المافيا أصبحوا من الرأسماليين. إن تطور الرأسمالية فى روسيا لا يمكن أن يأتى نتيجة لمثل تلك البلطجة. ومع ذلك فإن التطور لم يكتمل بعد، ومن المستحيل التنبؤ عن وقت وشكل استكماله. يبدو حتى الآن أن الوضع الاقتصادى يتجه نحو بلقنة البلاد إلى دول صغيرة تتنازعها البيروقراطيات المحلية والمنافسات بين الدول الأمريكية، مما يؤدى إلى البؤس والتدهور.

إن الطبقة المتميزة، التى تطلق على نفسها عبارة «الروس الجدد»، والتى تراكم الثروات بنهب وسائل البلاد، أو تتطفل على المؤسسات، ليست بداية بورجوازية على صعيد القوة الأقتصادية للبلاد، بل هى ديدان تعج فى جثتها وهى تخرب الانتاج، بل هى عاجزة عن تحويل المنظمة إلى المنحى الرأسمالى. إن تلك الفوضى الأقتصادية السياسية تعنى بالنسبة للشعب، وخاصة للطبقة العاملة، استمرار انهيار مستوى المعيشة، وتعنى أيضًا زيادة جزء من الشعب الذى ليس لديه، وفق السلطات الروسية ذاتها، الحد الأدنى من مستوى المعيشة، كما تعنى انبعاث الأمراض المعدية الخطيرة والتى كانت البلاد قد تخصلت منها منذ أمد بعيد.

لقد هنأت الحكومة الروسية نفسها فى هذا الصيف لأنها أعادت عمليًا التضخم إلى صفر فى المائة، مما جعلها تتلقى فى صلب المعركة الانتخابية تهانى صندوق النقد الدولى، لأنها تمكنت أن تلتزم بتعهداتها أمامه قبل الميعاد المحدد، على أن هذا «النجاح» قد تحقق بعلاج زاد من الضرر، لأن الدولة الروسية التى توقفت فعلاً عن السداد منذ ١٩٩٣ - ١٩٩٤، تفى أقل فأقل بالحد الأدنى من الرعاية الاجتماعية السابقة، وتتأخر فترة أطول فأطول أو لا تدفع بالمرة ما عليها من ديون ابتداء بالأجور والمعاشات. إن العديد من العاملين، بما فى ذلك رجال التعليم والأطباء والباحثين وأصحاب المعاشات الذين لا يحصلون على مليم واحد منذ عدة أشهر، يضطرون للبحث عن مختلف الوظائف مع الأمل أن يكون رب عمل على الأقل فى هذا الشهر لم يختلس خزينة المؤسسة، أو ألا تكون تلك الخزينة قد تاهت فى أيدى البيروقراطيين الذين يديرون المدينة أو المنطقة أو الفرع الاقتصادى المعنى. إن متأخرات الأجور التى قدرت بـ ٢٠ مليار فرنك فى فبراير، قد بلغت فى هذا الصيف وفقًا للحكومة الروسية ٣٠ مليار فرنك. إن تلك الحالة الناتجة فى ذات الوقت عن جشع البيروقراطيين، وعجز الدولة والمؤسسات نسبيًا عن سداد مرتبات موظفيها، تزداد سوءًا.

إزاء تلك الحالة يخوض العاملون معارك دفاعية، وأخذت موجات الاضرابات تتلاحق

الواحدة بعد الأخرى فى كل روسيا (وكذلك فى أوكرانيا وكازاخستان..) مرتبطة بحالة من الفوضى العامة مما جعل المسئولون فى البلاد، ولا سيما «ليبيد» وأيضًا بعض أعضاء الحكومة يقولون بأن هناك أقتراب بخطوات واسعة نحو كارثة اقتصادية وانفجار اجتماعى. إن قضايا روسيا تتطلب إجابة شاملة سياسية واقتصادية، من الملاحظ أن الطبقة العاملة منذ بداية التحلل لم تظهر على المسرح السياسى، فعندما قامت البرسترويكا كانت شريحتها السياسية فاقدة الاتجاه، ومتأثرة بالكلمات الرنانة الديمقراطية والغربية التى تشبعت بها البورجوازية الصغيرة وكذلك المثقفون، على أن جزءًا من تلك البرجوازية الصغيرة التى كانت تحلم بالعيش على الطريقة الغربية، قد فقدت الأمل منذئذ، ومن باب أولى الطبقة العاملة. إن الانتخابات ليست إلا مقياسًا للحرارة، ولكن التقدم الذى أحرزه الحزب الشيوعى ومرشحه زيوجانوف فى الانتخابات الرئاسية التى دارت هذه السنة، كشفت عن الرفض الجماهيرى لسياسة قادة روسيا الحاليين ولنتائجها. ولكن الحزب الشيوعى، لم يختلف فى الشكل والمضمون عما كان يقترحه «يلتسين»، وكان ناخبى هذا الحزب قد صوتوا «ضد» يلتسين أكثر من تصويتهم «مع» زيوجانوف. لقد أتاح هذا النجاح الانتخابى للحزب الشيوعى، الحصول من الجماعات المسيطرة على الحكم أن تفرد له مكانا أكبر قليلا فى مختلف هيئات تلك السلطة (فلقد دخل رئيس البرلمان عضو الحزب الشيوعى مع قرينه من مجلس الشيوخ، ورئيس الوزراء، ورئيس إدارة شئون الرئاسة فى المجلس المحدود المكلف من يلتسين بإدارة شئون البلاد فترة اجرائه العملية الجراحية).إن جزءًا من الناخبين من أفراد الشعب والعمال الذين أيدوا زيجانوف قد أحبطوا. ويبدو أنهم يتوجهون بأمالهم نحو «ليبيد» الديماجوجى الجديد التى زادت شعبيته. وحتى أن وصل هذا المغامر إلى أن يخلف يلتسين، فليس الآن ما يشير إلى أنه سيستطيع أكثر من سابقه مجابهة عمليه تفكيك البلاد، ولن ينفعه فى ذلك عزمه، ولا صفته كچنرال سابق محل تقدير من رجال الجيش الذى أصبح هو نفسه فى حالة تحلل كبير. وأيا كان التعقد والشكل المتعدد لتطور مجتمع فى حالة انحلال نتيجة ضعف الدولة وتفتت السلطات، فلا شك أن التحليل والتميز الذى حدده تروتسكى قادرًا أكثر من أى شئ أخر، على كشف حقيقة الاتحاد السوفييتى سابقًا.

يبقى هذا التحليل مع الانحطاط الذى يأخذ أبعادًا أشد، هو التعبير الوحيد عن تضامن مع الأجيال التى دافعت عن إرث الثورة البروليتارية لعام ١٩١٧، بالكفاح ضد الستالينية ولكنه يبقى أيضا كبوصلة صالحة اليوم. إن هذا التحليل يؤكد على أن البيروقراطية التى دمرت الثورة

وسياستها وآفاقها منذ أن تولت السلطة فى الاتحاد السوفيتى، وليس البرجوازية المحلية ذاتها هى التى تدمر منذ سنوات عدة ليس فقط ما يقى فى البلاد من تحولات جعلتها الثورة ممكنة ولكنها دمرت البلاد ذاتها. إن الأمل الوحيد هو فى عودة الطبقة العاملة على الساحة السياسية والاجتماعية بهدف أكيد باستعادة مصير الاتحاد السوفيتى سابقا فى أيديها. فإذا ما استعادت الطبقة العاملة المبادرة السياسية فلابد أن يجعل برنامجها فى الدرجة الأولى من الاقتصاد اشتراكيًا ومخططًا، مما يحتم عليها أن تتبنى «برنامج التحول». وعليها أن تعيد تشكيل المجالس العمالية الديمقراطية، أى السوفيتات، وعليها أن تطرد البيروقراطيين أيا كان اللون السياسى الذى يدعونه، وأن تزيح سلطتهم السياسية محليا ومركزيا بالسوفيتات.

يجب على الطبقة العاملة أن تطرد البيروقراطين الذين يديرون المؤسسات أيا كان الشكل القانونى لاستيلائهم عليها، وذلك من أجل إقامة رقابة حقيقية من المنتجين والعاملين. عليها بالتأكيد نزع ملكية التجارة الخارجية ورقابتها لاستيراد السلع والمنتجات الأكثر فائدة للطبقات الشعبية، وللانتاج الزراعى والصناعى، كما يجب عليه مراقبة التجارة الخارجية بقصد التصدير على ما هو أكثر فائدة لإجراء المشتريات الضرورية. على الطبقة العاملة أن تضع حدًا لتقطيع أوصال البلاد من الاقطاعيات البيروقراطية، واقتراح إعادة توحيد الاتحاد السوفييتى على أساس الاحترام الديمقراطى لحقوق الشعوب فى تقرير مصيرها بنفسها.

نحن نجهل بالطبع إذا كان من الوارد، فى ظروف الإحباط وفقدان الاتجاه حاليًا فى روسيا، تكوين قوة سياسية قادرة للتدخل على أساس مثل هذا البرنامج، ولكن طالما أن الطبقة العاملة لم تتفكك بشكل كامل بالبطالة، ولم تصيبها عدوى التناقضات القومية والاقليمية والانفصالية، وطالما أنها محتفظة بقوتها العددية وتمركزها فى المؤسسات الكبرى حصيلة التصنيع المخطط للفترة السابقة، فإن هذا البرنامج ضرورى وممكن التحقيق. على المثقفين أيضًا أن يتحملوا القدر الحقيقى لمسئولياتهم التاريخية وأن يختاروا معسكرهم.

ثالثا: الوضع الداخلى

أكدت الشهور التى انقضت منذ اضرابات نهاية السنة الماضية، أن حركة نوفمبر - ديسمبر ١٩٩٥ التى وإن نجحت فى إجبار الحكومة على التراجع فى عدد من مشروعاتها، لم تستطع على الرغم من اتساعها صد هجمة البرجوازية التى تعمل جاهدة منذ ما يقرب من عشرين سنة لتحافظ من خلال الحكومات المتتاليه من «اليمين» أو من «اليسار» على أرباحها بأن تقلص بصورة متزايدة ودون هوادة النصيب الذى يعود للطبقة العاملة من «الدخل الوطنى».

ويعود إفقار تلك الطبقة إلى العديد من العوامل، فالدولة رغبة منها فى الحصول على الموارد التى تتيح لها مضاعفة الهدايا على إختلاف أنواعها للملاكين لا تألو جهداً فى فرض الاستقطاعات، مثل المساهمة الاجتماعية المعممة والضرائب غير المباشرة، كضريبة القيمة المضافة وهى التى لها تأثيرها على صغار القوم. وإذا كان التضخم قد أنخفض بشكل كبير منذ بدايه الثمانينات، فإن تثبيت الأجور واقعياً يستنزف دخول العاملين الذين توفر لهم حظ المحافظة على وظائفهم. أما العاملين الذين وقعوا ضحية عمليات الفصل فإنهم غالبًا لم يجدوا عملا إلا بقدر قليل من الأجر. وأخيراً فإن عدد العاطلين الذين لا يعيشون إلا بفضل تضامن وسطهم العائلى، لا يتوقف عن التضخم، وهم خاصة الشباب الذين لا يستطيعون العثور إلا على الأعمال الصغيرة ذات الأجرة المتدنية، والذين لا يزالون وهم فى الخامسة والعشرين أو اكثر، محسوبين على عائلاتهم فى المسكن والدخل. إن هذا الإفقار ليس عنيفا، ولكنها ظاهرة التى لا تكف عن الاتساع، لأنه إذا كان عدد من الشباب يعيش اليوم على عكس ما هو مفترض بفضل تضامن الاكبر منهم سنًا فإن الانخفاض الحتمى فى موارد هؤلاء لبلوغهم سن المعاش، يجعلهم يقبضون قدراً أقل من المال، نظراً للأجور المتدنية عند خروجهم إلى المعاش، ونظراً للأسلوب الجديد فى احتساب المعاشات. ذلك سيجعل من محاولا تخفيف أثار البطالة أقل فاعلية.

وبشكل موازى يؤدى تخفيض موارد الشعب العامل إلى جعل ظروف عمل الطبقة العاملة

تتردى باستمرار، وحتى اللحظة الحاضرة كانت الطبقة العاملة هى الضحية الرئاسية لتلك الأوضاع، على أن امتداد الركود المزمن فى الأقتصاد الذى تشهده منذ أكثر من عشرين عام، لابد وأن تكون له فى وقت ما أثاره على شرائح أجتماعيه أخرى، لأن انخفاض استهلاك الشعب العامل بطريقه محسوسة سوف يؤدى إلى صعوبات فى قطاعات من البرجوازية الصغيرة التى يشكل العاملون كل أو جزء كبير من زبائنها. ومن هنا فإن الظروف الموضوعية لأنفجار أجتماعى متواجدة، إلا أن العاملين يفتقدون إلى حزب له مصداقية، وقادر على أن يحدد لهم الأهداف التى تتيح قلب علاقات القوى، والاعداد للمعركة التى تسمح لهم بفرض ارادتهم. إن الأحزاب الكبرى التى تنتسب للطبقة العاملة ليس من أهدافها اليوم، أو بالامس، سوى التأكيد لتلك البرجوازية أنه ليس لديها، لتحقيق ذلك، سوى العزم على الاعتماد على نتائج الانتخابات.

إن انتصار شيراك فى الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٥، لم يؤد لاعاده الوحدة فى صفوف اليمين، ولا يعود ذلك للمعركة بين الأخويين شيراك وبلادور، وإنما كان ذلك بسبب خشية أعضاء البرلمان من اليمين، من هزيمة ممكنة فى الانتخابات البرلمانيه فى عام ١٩٩٨.

وبالفعل فإن كل حياة اليمين، مثل اليسار فى فرنسا، محكومة بأملهم أن يكونوا فى ذمة الحكم، ولكن قادتهم يعلمون أيضا أن وجودهم فى الحكومة فى ظروف أزمة الاقتصاد المزمنة المعروفة لدينا، تقلل من هيبة الفرق والرجال. وفى الوقت الذى تؤكد فيه تحقيقات الرأى العام فقدان شعبية الثنائى شيراك – چوبى، فان قادة اليمين الآخرين يحاول أن يظهر كل بطريقته، مختلف عن هذا الثنائى، وأن يكون هو الحل لاستبدال الفريق الحكومى الراهن. فى تلك الظروف لم يسترجع الحزب الاشتراكى وحدته، إلا لأنه لم يكن يتحمل مسئوليات الحكم، وهو يستطيع، دون شك، العودة إلى الحكم بمناسبة الأنتخابات الشرعية المقبلة. ولكن إذا كان القادة يتكلمون بطيبة خاطر عن ضرورة تغيير سياسى، وبالتالى تغيير الحكومة، فهم يتحفظون مع ذلك عن تحديد بدقه سياسة اقتصادية أخرى. خلال اضرابات نوفمبر – ديسمبر ١٩٩٥، كان الحزب الاشتراكى حذرًا للغاية، لأنه لم يكن معارضًا حقًا لخطة چوبى، وهو الذى لم يفعل سوى الاستمرار فى السياسة التى انتهجها الحزب الأشتراكى وهو فى السلطه، ولكن يعود هذا الحذر أساسا لأنه لا يريد أن يعود إلى الحكومة انطلاقًا من حركة أجتماعية قد تجبره على أن يقدم وعودًا اكثر مما تقبله البرجوازية. إن هذا الحزب لا يعد إذًا بأى شئ، وغير راغب فى أن يثير أى آمال ملموسة، ولا يعتمد للوصول إلى الحكم سوى على إنهاك اليمين.

إن الحزب الشيوعى ليس لديه هو أيضا أى آفاق سوى أن يشارك فى حكومة من اليسار، على أن الأمور بالنسبة له، مشكوك فيها بقدر ما، لأنه حتى تتحقق مشاركته فى الحكم فلابد أن ينجح اليسار فى الانتخابات، وخصوصا أن يرى الحزب الاشتراكى باعتباره القوة الانتخابية الأساسية لليسار، منفعة فى وجود وزراء شيوعيين فى الحكومة أكثر من ضررهم. وعلاوة على ذلك، يتوجب على الحزب الشيوعى، فى مواجهة قاعدة وناخبين يحملون ذكريات سيئة من فترة ١٩٨١-١٩٨٤، ان يطور أستراتيچية وحدة اليسار كالتى كانت سابقا، مع نقده لما مضى حتى يظهر أنه يقدم الجديد، من أجل هذا طور الحزب الشيوعى سياسة كان طابعها الاجتماعات «الوحدوية» التى تستهدف، فى ذات الوقت، إعداد اتفاقات انتخابية مع الحزب الاشتراكى، ومحاولة استعادة الأصوات التى قد تذهب إلى أقصى اليسار، أو إلى أنصار البيئة وذلك حتى يكون فى وضع أفضل خلال تلك المفاوضات.

إن «عصبة الشيوعيين الثوريين» ربطت نفسها بعربة العملية الجديدة لوحدة اليسار فى التكوين، وذلك بعد أن بحثت خلال سنوات عن «بديل» من ناحية أنصار البيئه والنقابيين الذين يعدوا مناضلين، ومع الاشتراكيين الديمقراطيين الذين هم بدرجة أو أخرى فى «اليسار»، وأيضا بعد أن قادت حملة «چوكان» فى ١٩٨٨، ومغازلة «فوانيه» دون جدوى عام ١٩٩٥. من هنا تأتى محاولة «العصبة» فى تشكيل «قطب راديكالى» مع الحزب الشيوعى الفرنسى «وشفنمان» والبعض الآخرين من «يسار» الحزب الاشتراكى، على أن تلك المحاولة التى تم التفكير فيها بمناسبة انتخابات (بلدية) جاردان، قد أجهضت فى المهد من «شفنمان» والحزب الشيوعى الفرنسى و«فوانيه» أنفسهم.

إن أكثر ما يشغل المناضلين العاملين، هى تلك النجاحات التى تحققها «الجبهة الوطنية» فى عدد مؤيديها. ليست القضية الحقيقية فى أن نعرف إذا ما كانت «الجبهة الوطنية» سوف يكون لها نواب فى الانتخابات القادمة، وهو الأمر الذى يهم سواء رجال السياسية من اليسار أو الأغلبية، وأيضا المعلقين السياسين. إن القضيه هى الوجود المستديم لقسم هام من الشعب يجد نفسه فى الخطب المعادية للاجانب، وفى العنصرية المتزايدة التى يلوح بها «لوبن»، خاصة وأن قادة «الجبهة الوطنية» قد شددوا من لهجتهم، وأنهم يستعملون اليوم لغة أشد راديكالية تشير إلى أحتمال آفاق أنقلاب «ثورى» على النظام السياسى الحالى. إن الراديكالية اللغوية لا تكفى لتجعل من «الجبهة الوطنيه»، حزباً فاشياً بكل معنى الكلمة لفقدانها لقاعدة اجتماعية، على أن تفاقم

الأزمة قد توفر لها تلك القاعدة، وتوفر لها فى ذات الوقت مصادر التمويل من جانب رأس المال. ايًا كان الحال فليس بتكوين «جبهات جمهورية» أو «لجان اليقظة» بين قيادات أحزاب اليسار، أن تتمكن الطبقة العاملة بصدد «الجبهة الوطنية»، بل بالتدخل بحسم على الساحة السياسية والاجتماعية بالدفاع عن مصالحها الطبقية. إن السنة المنقضية لا تختلف كثيراً على الصعيد المطلبى، عن السنوات السابقة. إن كافة الاضرابات التى توالت بعد حركات خريف ١٩٩٥، واضراب العاملين فى الدولة فى نوفمبر – ديسمبر ١٩٩٥، جرت جميعها بمبادرة من المنظمات النقابية الكبرى، وتحت اشرافها وفى الاطار الذى حددته، ففى الواقع إن المنظمات النقابية قادرة تماما، فى الوضع السياسى الراهن، على اتخاذ مبادرة الاضرابات، بل وقادرة كذلك على القيام باضرابات واسعة أو باصطحابها إذا كانت مستقلة عنها. إن الامكانيات لضعيفة جدًا، ليلعب المناضلون الثوريون دورًا قياديًا يتخطى تلك المنظمات ارتباطًا بالمصالح الأساسية للعاملين فى الحركات الهامة، على أن ذلك لا يعنى أن لا نبذل كل الجهد لتستنفذ المعارك كافة أمكانياتها حتى النهاية، بل وأكثر من ذلك لأنه لا يمكن اهمال رفع الوعى فى صلة بالمعارك ذاتها، ولكن ليس علينا أن ننمى الأوهام اليسارية عن أمكانيات اللحظة، بالتضخيم فى تقييم أهمية الحركات المتأخرة.

لا نعلم فى السياق الراهن إذا ما كانت الطبقة العاملة سوف تتحرك ومتى تفعل ذلك، وما الذى يجعلها تخوض المعركة، على أن الذى نعلمه، لأن كل تاريخ الحركة العماليه يعلمنا ذلك، هو أنه إذا قامت حركة هامة فلابد من أن تصل إلى تغيير حقيقى فى علاقات القوى مع البرجوازية. وإذا كانت هذه الحركة ليست سوى انتصاراً محدوداً فسوف يسترد أرباب الأعمال والحكومة فى سرعة تنازلاتهم لتلك الحركة، بل قد تعقبها هزيمة خطيرة كما كان الحال كثيرا فى الماضى. ولكن يتطلب التغيير الكافى فى علاقات القوى مع البرجوازية، أن يكون قسم واعٍ وحازم من عالم العمل قادر على أن تكون له آفاق تتوافق مع ضروريات الوضع وتبطل الألاعيب الاصلاحية. فى سياق أزمة الاقتصاد المزمنة التى نحن على علم بها، لن تؤدى أى زيادات فى الأجور أو تقليل فى ساعات العمل، إلى تحسين الوضع الاجتماعى ما لم يكن فى يد الشعب العامل وسائل مراقبة المؤسسات الرأسمالية. ولذلك فإن مفاهيم الشفافية والرقابة التى وضعناها فى الأمام بانتهازنا فرصة الكشف العلنى عن مختلف الفضائح السياسية – المالية، ليست نقاطًا بسيطة بين مجموعة أخرى من النقاط لخطة الأستنفار التى ندافع عنها، بل هى عمودها الفقرى.

ولذلك فإن أحد المهام الأساسية للمناضلين الثوريين فى المؤسسات، هو العمل على إشاعة

تلك الفكرة بين اكبر عدد ممكن من العاملين. إذا كان من الضرورى فى معركة محدودة أن نساعد العاملين على الدفاع عن المطالب التى يتمسكون بها إلى حد خوض المعركة، فلا يجب عندما نكون فى حدود الدعاية أن نصطف حول مطالب مثل زيادة الأجور أو تقليل ساعات العمل، ليستمع إلينا بسهولة المناضلون السياسيون او النقابيون. أما بشأن ضم عضوية جديدة إلينا، وبشأن نفوذنا، فإن التحليل الذى أجريناه عن دلالة الأصوات التى حصلنا عليها غداة الانتخابات البرلمانية قد تكد للأسف أن هذا الحجم من الأصوات لم يكن يمثل تحولاً هاماً فى التصويت، ولا دفعة كافية تجاه الأفكار التى ندافع عنها. ولكننا مع ذلك صممنا على إستكشاف أغوار الإمكانيات التى يفتحها هذا الوضع. يمكننا ويجب علينا، أن يكون حولنا عاطفون خاصة فى المؤسسات حيث يكون الاتصال أكثر استدامة، ولكن علينا البحث عن شباب العاملين، وشباب المثقفين، حيث يمكن الالتقاء بهم، وعلى الأخص فى المواقع التى يتجمعون فيها بفعل الظروف الاجتماعية، مثل المدارس بيوت الشباب، والأحياء، وفى بعض المؤسسات. يجب علينا القيام بهذا المجهود النضالى، وعدم التراخى فيه، والاجتهاد فى توفير التربية السياسية للمتعاطفين معنا، حتى وإن كان مجيئهم إلينا لأسباب تتعلق بالسياسة اليومية. إنه المستقبل الوحيد لنا كمنظمة، وليس هناك أى طريق مختصر، فلا وجود لأية قاطرة يمكننا أن نعلق بها عربتنا. إن حجم منظمتنا كان كافيا لنستطيع تحديد السياسة اللازمة للطبقة العاملة، ويدل على ذلك رصيدنا السياسى، وبالعكس فإن حجمنا ليس كافياً فى الوضع الراهن للتأثير على الأحداث وعلى معارك العاملين، على الأقل فى المعارك الهامة التى يمكن أن تفضى إلى تغيير علاقات القوى مع البرجوازية. نحن فى حاجة أكثر من أى وقت مضى إلى سياسة صحيحة، بمعنى الوعى الدقيق بأمكاناتنا فى إطار الأوضاع، ولكن أن نعى أيضا حدودنا. يجب ألا نخلط بين ضرورات الوضع الراهن وامكاناتنا، مما يعنى بالطبع أن نتجنب أى لغة جوفاء يسراوية. وبالقدر الذى يمكن فيه أن نقول إن النقاط الأساسية لخطة الاستنفار، التى حاولنا الدعاية لها بين العاملين بالوسائل المتاحة لنا والتى نستمر فى الدعاية لها، إن هى إلا ضرورة موضوعية للطبقة العاملة، بالقدر نفسه علينا أن نتفادى إقناع أنفسنا أننا نستطيع اليوم، بوسائلنا، جعل الطبقة العاملة تتبنى هذا المطلب، وأن لها وسائل تطبيقه.

إن الفاعلية السياسية، والقدرات السياسية، تعنى أن نكون قادرين على إجراء هذين التحليلين وهذين الحكمين.

رابطه «اسباس ماركس»

نبذة تاريخية

نشأت الرابطة «اسباس ماركس» فى ٢ ديسمبر ١٩٩٥، منبثقة من «معهدالبحوث الماركسية»، الذى كان قد أنشأه الحزب الشيوعى الفرنسى، والذى كان له أفضال لا شك فيها، ولا سيما أن تكون أحد الأمكنه التى جرى فيها - خلال العقود السنويه الشاقة - الاهتمام النقدى للتحولات المعاصرة التى شاهدها مجتمعنا وذلك من خلال مختلف الاعمال والمطبوعات والمحاورات. وأيا كانت الأحكام التى بدا أن تكون متنوعة بالضرورة، وأيا كانت التجارب الشخصية، والاختبارات الستراتيچية والسياسية التى أطلقها المشاركون بكافة أنواعهم على «معهد البحوث الماركسية» فى مختلف مراحل تاريخه، فإنه يبدو أهم من كل شئ هو الأتفاق الواسع الذى تمخض عن كل ذلك لاعتبار أن حقبة جديدة قد بدأت تتطلب إطاراً جديداً وتعريفًا للمبادرات الواجب تشجيعها، والاجراءات الملائمة. ومما لا شك فيه أنه بعد الأتجاه الذى أخذته فرنسا بعد تجربة ١٩٨١، وبعد تفجر البلدان الاشتراكية، وتحولات الحزب الشيوعى الفرنسى، ومع تطور الأزمة البنيوية للرأسماليه وتناقضاتها، ومع الستراتيچيات التى تظهر فى الأفق، ومؤخراً وانبثاق حركة اجتماعية على نطاق واسع، فإن الحقبة الحالية تختلف تماما عن السمات الأساسية التى كانت تطبع الوضع عند إنشاء «معهد البحوث الماركسية». إن الحقبة الراهنة مليئة بالتساؤلات الأساسية، وهى تتضمن بدايات نهضه فكرية نقدية، وإعادة الإهتمام الأكيد بفكر ماركس، وهى لها متطلبات هامة لفهم التحولات المعاصرة. إن تلك التساؤلات تغطى مساحة كبيرة من الاهتمامات المتعددة التخصص، ويشارك فيها العديد من الباحثين، والتى تتلاءم مع طلب مناضلى التشكيلات السياسية، والحركات النقابية، والجمعيات، وهم الذين يتساءلون عن الرهانات الأساسية لعصرنا وعن تخطيها. إن التكوين الأصيل للرابطة، يندرج فى الاهتمام بربط النشاط

الفكرى بالممارسات النضالية وتستدعى تلك الحاجة المعرفه، إجابات مستحدثة، وهى التى لا يمكن أن تبنى سوى على الحوار التعددى والدقيق، وتستند للخبرة الاجتماعية، وتزيد ثراء بمواقف وتأملات وأعمال مختلفة، والتى ليس المطلوب توحيدها، ولكنها تتضمن اكتشافًا مشتركًا وبالمواجهة، مما يؤكد على ضرورة المجابهات التعددية التى لابد منها للابداع. بهذه الروح تقدم كل من «معهد البحوث الماركسية»، والمجموعة التى كانت مشتركة معه على اقتراح عقد أجتماع واسع فى ١٨يونيه ١٩٩٤، ليعرض عليه مشروع إنشاء مكان جديد يكون من شأنه جعل تلك الطموحات ملموسة، وللقيام بالعمل على الأخذ فى الاعتبار تلك الأهداف بشكل كامل.

كان يتوجب، بلا شك، إجراء تجديد عميق وشامل، مما يقتضى تعديل العلاقة بالحزب الشيوعى الفرنسى الذى بدأ هو بذاته فى مسيرة جديده من الإبداع السياسى، واتضح أنه فى الإمكان إقامة علاقات جديدة مع الحزب الشيوعى الفرنسى، على أساس المشاركة مستندة على اتفاق واضح، يؤكد دون لبس استقلالية الرابطة المطلوب إقامتها. إن السيادة الكاملة «لمعهد اسباس ماركس»، تنجم عن أهدافها فقط التى جرى إعدادها ديمقراطيًا، وتمنحها كامل مسئولية أعمالها، وهى لا تنطوى على التخلى عن العلاقة الثرية بالحزب الشيوعى الفرنسى بالشروط الواردة فى الميثاق، وسوف تبحث الرابطة استنادا إلى هذا الأساس، عن شركاء آخرين، وهى تأمل فى إقامة علاقات بالمجموعات الأخرى ومراكز الفكر والمجلات.

كانت الصلة بفكر ماركس هى النقطة ذات الأهمية القصوى التى شغلت الأعمال التمهيدية. إن «الميثاق» الذى تم امتداحه وتبنيه، يعبر عن هذا الرباط بوضوح بانخراطه فى تمثل نقدى ومفتوح لفكر تؤدى خصوبته، عندما لا يتجمد فى دوجماتية عقيمة، إلى تشجيع الأطروحات الجديدة. لا شك أن تلك المرجعية تعبر عن العزم على التعاون النوعى مع كل الذين يتبنون أيضا فكر ماركس. إن صياغة «الميثاق» تعبر بصورة واضحة أيضا عن الأهتمام بالتعددية، وبالأنفتاح على أفكار أخرى مجددة وتقدمية، بما فى ذلك الفكر الذى لا ينتمى إلى ماركس. إن تسمية التشكيل الجديد ليس أمرًا شكليًا، بل هو التأكيد على اختلاف مفهومه عن «معهد البحوث الماركسية»، والتأكيد كذلك على الهوية للرابطة.

كان على اللجنة المؤقتة، التى عهد عليها العمل فى فترة الانتقال بين «معهد البحوث الماركسية» و «معهد اسباس ماركس»، أن تضع موضع التنفيذ العمليات التى تتيح انعقاد «الجمعية التأسيسيه» للتشكيل الجديد، على أن تلك اللجنه اهتمت أيضا بالتعبير عن توجهات

الرابطه على الفور، وكان من نتيجة ذلك تنظيم العلاقات الدراسية ومجموعات العمل، وهى تلك الأماكن الأساسية للرابطة، والتى بما تتمتع به من استقلالية تحديد مضمون أعمالها وإعدادها الاجراءات اللازمة للسير بها، تشكل قلب الرابطة، وتؤكد على المفهوم الذى ساد عملية إنشاء الرابطة، وهى شرط إنجاز أهدافها. إن المبادئ التى تم إعدادها والهيئات المرنة التى يمكن أن تصبح فيها حقيقة ملموسة يعبر عنها فى القانون الأساسى للرابطه، وبصورة تفصيلية أكثر فى «الميثاق»، وقد جرى اعتماد كل من القانون الأساسى والميثاق من الجمعية العمومية التأسيسية التى انعقدت فى ٢ ديسمبر ١٩٩٥. ولقد عينت تلك الجمعية التأسيسية، مجلس توجيهى من ٤٩ عضواً، وهو من النوع التعددى سواء فى الاختيارات السياسية، أو فى الأطروحات العلمية، كما شمل أيضا على النشيطين فى الحركه الاجتماعية. وقد أنتخبت هذا المجلس لجنة إدارة ذات نشاط جماعى لوضع موضع التنفيذ مواقف وقرارات مجلس التوجيه.ونجد فيما يلى قائمة بالسيمنارات وجموعات العمل وبشكل أعم، تعريف بالأنشطة الحالية والمستقبلية. لإسباب ماركس، هذه الأنشطة واشغال مجالات جديدة، لا تتم بدون دعم هو عن نداد بالمشاركة الفعالة توجه إلى قراء مجلة مخ لترفـنزز، كى يلحقوا بنا، بتأملاتهم وقدراتهم على المبادرة وإنها دعوة ليحملوا لنا دعماً عن طريق إنضمامهم.

ميثاق رابطه «اسباس ماركس»

١ - فى فرنسا وفى العالم يشهد العصر الذى نعيشه اضطرابات عميقة، فالانتاج، والإدارة، والقيادة، والعمل، والمعرفة، والفكر، والإبداع، والتعاون، والعيش، أى مجموعة نشاطات الإنسان، تتغير فى حركة متسارعة حيث التناقضات تحتدم وتظهر رهانات جديدة. إنه أيضا عصر التشققات الاجتماعية والايدولوچية والسياسية، التى لا تنفصل عن الهزات الضخمة التى شهدها نهاية هذا القرن، ونعنى بذلك الفشل التاريخى الذى أصاب المحاولةالأولى الملموسة فى هذا القرن للقطيعة مع الرأسمالية، وكذلك التطورات المدمرة على الصعيد العالمى لأزمة نظام يخضع كافة أبعاد النفس البشرية لهيمنة المال. إن إدراك تلك التطورات الماضية والراهنه، والاجابة على التساؤلات المعقدة التى تثيرها، أصبح ضرورة حيوية، مما ينتج عنه الحاجة الماسة للمعارف، مع ضرورة إجراء دراسة نقدية للمفاهيم وللمارسات الحقيقية للقوى التى تسعى، فى هذا القرن، لتغيير أجتماعى تقدمى.

٢ - إن «الرابطة» عازمة على أن تشارك فى هذا الجهد المعرفى، والإعداد النظرى من

وجهات النظر الثلاث التالية:

– إنها تحدد هدفًا لها الاسهام بأعمالها فى الحركة الاجتماعية للتغيير بتطور مجتمع التحرر البشرى.

– انها عازمة على ربط النشاط الفكرى بالممارسات الاجتماعية، وبالعمل إذن على أن تقرب «الباحثين» بـ «الممارسين»، فى أماكن التفكير المشترك، وهى تتوجه بالتالى دون أى استبعاد أو انحياز لكل الذين، رجالا ونساء، يأملون فى التقدم لادراك العالم الذى يعيشون فيه، وكذلك ادراك ظروف نشاطهم الخاصة، وطبيعته ومقتضياته، أى إلى الباحثين «المحترفين» وغير المحترفين، فى علوم المجتمع والحياه والطبيعة، وأيضا الفاعلين فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمناضلين فى الحياة السياسية والنقابية وفى الجمعيات، والمبدعين لأشكال وتصورات جديدة.

– وهى تبنى مسعاها على حرية الفكر والافتراضات والأعمال، وعلى المقتضيات المفهمينة والمجابهة، وهى كلها شروط لابد منها لتحقيق مسيرة ثقافيه دقيقة.

وعلى هذا الأساس، ترى «الرابطة» أنه من الضرورى:

– تبين الجهود المعرفية، والتأملات المستقبلية، لرصيد الاكتشافات والتنظيرات والتوقعات النابعة من ماركس هذا الطموح يفترض العناية به ونقله بطريقة مبدعة وبالصورة نفسها الشروع فى الأعمال التى تسمح باعادة امتلاكه.

– الانفتاح بصورة أكيدة على كل فكر مجدد وعلى العلاقات النقدية المتأنية للخبرات الاجتماعية والنضالية البديلة للنظام الاجتماعى القائم. والتنظيم وكافة الأشكال الممكنة المواجهة والتفاعل مع حركة المعارف المتفجرة.

٣ – سوف تهتم الرابطة بهذه الروح لاسيما:

– التقدم فى ادراك تحولات عصرنا، وتقييم أبعادها الإنسانية، والمساهمة فى إعداد المفاهيم القادرة على التعبير عنها.

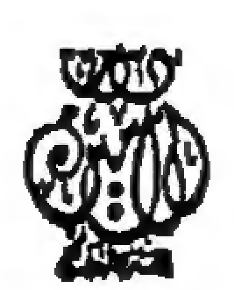
– استيضاح خبرة هذا القرن، والبحث فى متناقضاتها وتقدمها ومآسيها، على أساس من العمل الضرورى فى التاريخ المعاصر للحركة الثورية، ومنها الشيوعية كظاهرة كونية.

– إجراء نقد للمناهج الاجتماعية السائدة، أى نقد الرأسماليه، وأبعد من ذلك المجتمعات

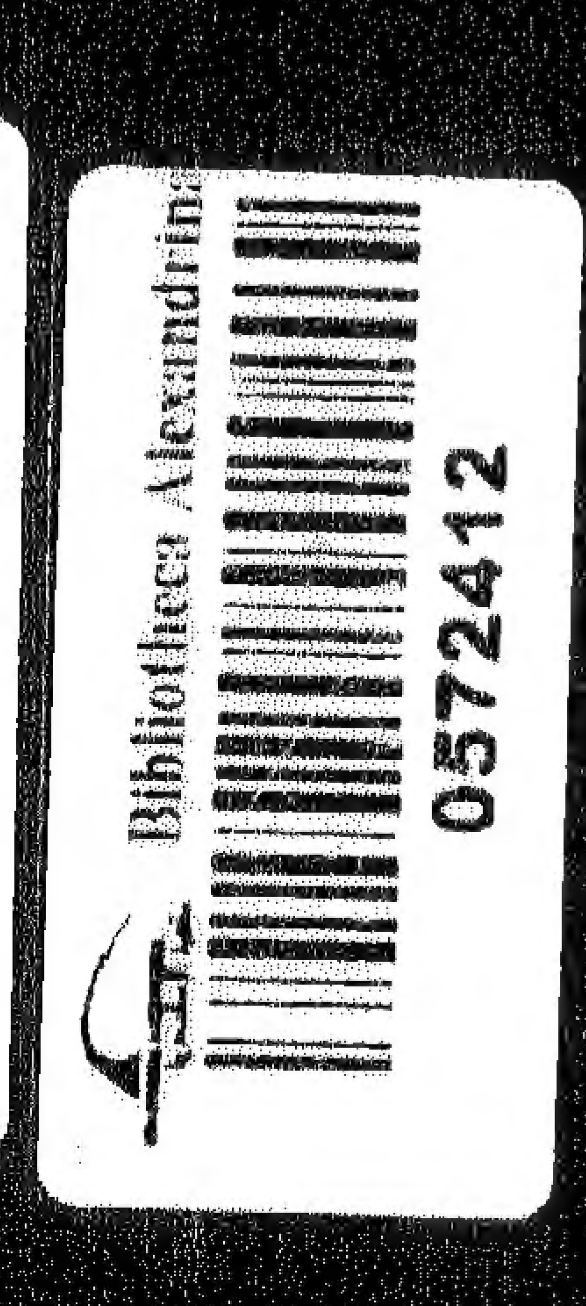
الاستغلاليه والهيمنة والاغتراب.

٤ - إن نشاط «الرابطة» هو نتيجة الإختيارات السيادية للجمعية العمومية لإعضائها في الاطار المحدد في «الميثاق». سوف تعمل الرابطة جاهدة على إقامة كل أنواع التعاون والمشاركة، على الصعيد الوطني والعالمي، مع كافة الشخصيات والهيئات العامة والخاصة والقوى التقدمية في الحركة الاجتماعية، ومع المجلات، الذين يسعون لأهداف مماثلة، لاهدافها، او متقاربة، والذين يمكنهم المساهمة بشكل ملحوظ على هذا الاساس. إن «الرابطة» إستناداً إلى تلك القاعدة، سوف تحافظ، لاسيما مع الحزب الشيوعي، على علاقات مبينة على المشاركة التي سوف ينص في أتفاقيه على أهدافها ومنهاجيتها.

فهرست



دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع
١٢ ش البركة الناصرية (من نوبار) لاظوغلى
تليفون ٧٩٥٤٣٧٦ القاهرة


Bibliotheca Alexandrina
0572412